

مشكلة نقل التكنولوجيا

دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية

فينان محمد طاهر
تقديم: د. عز الدين فوده

0148179



مشكلة نقل التكنولوجيا

دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية

تأليف
فينان محمد طاهر

تقديم
دكتور عز الدين فوده
أستاذ كرسى المنظمات الدولية
بجامعة القاهرة



المدينة العربية العامة للطباعة والنشر

١٩٨٦

الاخراج الفنى : مراد نسيم

المراجعة والاشراف الفنى : عفاف توفيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« دینا وسعت کل شیء رحمة وعلما »

(۷) غافر

تقديم

للامتاذ الدكتور عن الدين فوده

تعتبر مشكلة نقل التكنولوجيا قضية من أهم قضايا التنمية في بلاد العالم الثالث ، ومن ثم فقد أصبحت مصدرا خطيرا من مصادر النزاع القائم في الحوار بين الشمال والجنوب ، الى جانب قضايا التجارة الدولية وتحقيق سعر عادل للمواد الأولية ، ونقل الموارد الحقيقية لتمويل التنمية من البلاد الغنية الى البلاد الفقيرة ، ومشكلة الديون الخارجية واطالة أجل السداد وخفض سعر الفائدة والغاء جزء معين من المديونية بالنظر الى الظروف الشاذة والشروط القاسية التي صاحبت الحاجة الى عقد تلك القروض ، والاتفاق على مجموعة من قواعد السلوك للعلاقات بين الدول في طريق التنمية وبين الشركات متعددة الجنسية ، وتنظيم الاطار العام لعملية استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، وإصلاح النظام النقدي العالمي ، ومشاكل التصنيع والغذاء والزراعة ، وتعزيز جسور التعاون بين البلاد النامية التي تفضل التعامل مع مجموعة البلاد الرأسمالية المتقدمة وبين مجموعة البلاد الاشتراكية المصنعة ضمن علاقات متعددة الأطراف وموحدة الأغراض والأهداف ، عن طريق مفاوضات شاملة Global Negotiations توفر لها حرية أكبر في التعامل والتفاوض عن أسلوب المفاوضات والاتفاقيات الثنائية التي آكلت في الظروف التاريخية السابقة الطبيعة الاحتكارية لأسعار السوق العالمية ، وعوقت لأجيال طويلة وضع أسعار عادلة لصادرات الدول الفقيرة ولا سيما من المواد الأولية ، بل وحالت دون وضع نظام عالمي ثابت أو علاقات دولية متوازنة تقلل من التقلبات الحادة في تلك الأسعار ، وتؤدي بالنظام الاقتصادي الحالي الى حلقات متتابة من الأزمات والتوترات الاجتماعية والسياسية التي يعبر عنها العنف الفردي والجماعي ، والشواهد غير الصحية لارتفاع معدلات الاجرام وانتشار المخدرات ، والحروب الأهلية وحروب التدخل المحدودة ، وأنظمة القمع العنصرية والفاشية القائمة على تبيد موارد الشعوب وتقذير مصادرها للقلق وتجارة السلاح . كما أنها في النهاية قد أصبحت تطمس معالم التقسيم الأساسي للعالم بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، وحولت في خضم هذه المطالبات الى فريقين ذوي طبيعة مختلفة من البلدان :

(١) بلاد متقدمة ذات مستوى مرتفع في المعيشة ، تنتمي في مجموعها فيما عدا اليابان للحضارة الأوروبية ، سواء في ذلك الدول الصناعية الغربية

ومن سار في ركابها من دول نامية كالبرتغال وإسبانيا واليونان ، أو الدول الاشتراكية المتقدمة ، ما لم تتخلص هذه الأخيرة تدريجيا من أسلوب اتفاقيات التعاون والتجارة الثنائية ، وتلقى يوزنها في السوق العالمية مع الدول الفقيرة ضمن علاقات متعددة الأطراف تقوم على أساس مبدأ المفاوضات الشاملة .

(ب) البلاد النامية ، والتي تنتمي الى مجموعة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ . ويتلخص الموقف الحالي لمجموعة هذه البلاد النامية فيما يتناها من شعور متزايد بالاحباط ، ازاء تقاعس الدول المتقدمة عن اتخاذ اجراءات ايجابية فعالة لاحداث التغييرات الهيكلية في النظام الاقتصادي الدولي لصالح الدول النامية ، رغم ما تبديه هذه الدول المتقدمة من تفهم لمشاكل الدول النامية ، وذلك على الرغم من طول المدة التي استغرقها الحوار بينهما لتحقيق نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة ، وعلى الأخص منذ الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة التي صدر عنها في أول مايو سنة ١٩٧٤ اعلان وبرنامج عمل النظام الاقتصادي الدولي الجديد . فهذا الحوار المكثف ، والتفاوض الجماعي المستمر ، بين دول الشمال المتقدمة وبين دول الجنوب الفقيرة والنامية ، لم يسفر عن أى تقدم حقيقى ملموس ، اللهم الا عن بعض التلقم الهامشي في قطاعات محدودة ، مما لا يتناسب مع حدة المشاكل الحالية والمعالجة التي تواجه معظم دول العالم الثالث ، وعلى الأخص الدول الأقل نمواً والأكثر تأثراً ، وغرباً من الدول النامية المنخفضة الدخل . فضلا عن عدم تناسب ذلك مع الحاجة المتزايدة لاحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لانشاء النظام الاقتصادي الجديد .

ومن ثم ، أخذ عدد الدول النامية التي يتفاقم لديها الشعور بالاحباط ، والمطالبة بضرورة ايجاد الحلول اللازمة في جو من التعاون والتفاهم والتنازل عن المواقف من خلال المفاوضات الشاملة ، في التزايد . فالمفاوضات المستمرة في مختلف الأجهزة الاقتصادية للأمم المتحدة ، لم تعد مواقف الدول المتقدمة فيها عن أن تكون مجرد مواقف تكتيكية لا تمس جنود المشاكل ، ان لم ترم الى السعي نحو تعطيل اهداف الحوار في اتخاذ اجراءات فعالة لصالح دول الجنوب ، وذلك بقصر الحوار على مجرد تحليل المشاكل دون تحقيق أى تقسيم ملموس لعلاجها والقضاء عليها ، بما يحقق في النهاية نمو وتقدم المجموعتين على السواء ، في اطار المصالح المتبادلة والمنفعة المشتركة .

يضاف الى ذلك أن الدول النامية بدأت تتعرض لضغوط مادية لا قبل لها باحتلالها ، تمثلت في انتشار المجاعات وسوء التغذية ، وما يترتب على ذلك من آثار دائمة تخل بحياة السكان وتؤثر على جهازهم العصبي والجسماني والنفسى . وزاد الطين بلة أن صفقة القمح الشهيرة بين القوتين الأعظم ضاعفت من سعر القمح أربعة أضعاف ، مع ما صاحب ذلك من تضاعف أسعار الأسمدة والمبيدات بنفس المعدل تقريبا .

في مواجهة هذه الظروف مجتمة ، أصبحت الدول النامية تتعرض ليس فقط لانتعاش الهوة بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة ، وإنما لأزمة تهدد بقاء شعوبها - وأصبح العديد من الدول النامية يخشون أن يؤدي هذا الموقف الى مواجهة حقيقية بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة ، مما لا يحقق مصلحة مشتركة أو حقيقية لأي من الطرفين - ومن هنا جاءت مطالبة رؤساء دول عم الانحياز ، في مؤتمر القمة الرابع بالجزائر في سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، بإنشاء نظام اقتصادى دولى جديد ، وتحديد عام ١٩٧٥ موعدا لعقد دورة خاصة للأمم المتحدة بهدف وضع معالم هذا النظام ، - الأمر الذى ما لبثت الجمعية العامة (الدورة الخاصة السادسة سنة ١٩٧٤) ، أن أعلنته بقرارها رقم ٣٢٠١ ، وأعقبته ببرنامج عمل من أجل إقامة هذا النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى قرارها رقم ٣٢٠٢ -

وكان من شأن اعلان هذا النظام الجديد ، والبرنامج الذى استهدف ادخال المبادئ الأساسية للعلائق الى حيز التنفيذ ، من خلال عدد من الاجراءات التى تغطي مختلف مجالات التعاون الاقتصادى الدولى (المشاكل الأساسية للمواد الخام والسلع الأساسية - الغذاء - التجارة الدولية - التصنيع - نقل التكنولوجيا - السيطرة على أنشطة الشركات والمؤسسات المتعلقة الجنسية - ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول - تطوير التعاون بين الدول النامية - دعم جهاز الأمم المتحدة فى مجالات التعاون الاقتصادى) - كان من شأن هذه الاجراءات وبغيرها تطوير اقتصاديات الدول النامية بما يمنحها نصيبا كبيرا فى الصناعة العالمية والتجارة فى المنتجات المصنعة ، فضلا على منحها حق السيطرة الفعلية على مواردها الطبيعية ، وزيادة ثقلها فى اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولى - هذا بالإضافة الى ما تدعو اليه هذه الاجراءات من صلاح القواعد والمبادئ التى تشجع عدم التكافؤ وانعدام العدل والانصاف والمساواة فى السيادة فى علاقات الدول المتقدمة الصناعية مع الدول النامية ، وخاصة بالنسبة الى تدفقات التجارة والتكنولوجيا والنفد والتمويل ، بهدف أن تكون أكثر استجابة للظروف المتغيرة فى الاقتصاد العالمى ، وأن تؤدي الى تنمية بلاد العالم الثالث -

ومنذ ذلك الحين (عام ١٩٧٤) والدول النامية تركز على استمرار الحوار بين الشمال والجنوب الذى استمر فى أهم المؤتمرات والمحافل الدولية ، بقصد تحقيق النظام الاقتصادى الجديد - ولكن تجاربه فى هذا الشأن داخل المنظمات المتخصصة منذ المؤتمر الأول للاونكتاد بجنيف سنة ١٩٦٤ ، مرورا بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، فضلا عن تجربتها فى مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادى الذى دعا اليه الرئيس جيسكار - ديستان سنة ١٩٧٥ ، والذى انعقد لمدة عام ونصف بين تسع عشرة

دولة نامية وسبع دول صناعية متقدمة (في أعقاب أزمة الطاقة) دون أن ينتهى الى نتائج ملموسة ، قد حفر الدول النامية على ضرورة إعادة توحيد صفوفها والدخول مع الدول المتقدمة الصناعية فى مفاوضات شاملة ، تجمع كل مجموعة دول الجنوب فى مواجهة مجموعة دول الشمال ، حول كافة وسائل الموضوعات والاجراءات التى تشملها برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ انشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وعلى ضرورة العودة بهذا الحوار الى الاطار السياسى الشامل للأمم المتحدة ، مثلاً فى جمعيتها العامة - وحفزها على ذلك النجاح الباهر الذى صادفته داخل الجمعية العامة فى دورتها الخاصة السادسة (فى ابريل ومايو سنة ١٩٧٤) باعلان النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وفى دورتها العادية التاسعة والعشرين باعلان حقوق الدول الاقتصادية وواجباتها (قرار رقم ٣٢٨١) ، وغير ذلك من المحاولات التى بذلت لمنع الحوار بين الشمال والجنوب من خلال المفاوضات الشاملة فى الدورة الخاصة الحادية عشر سنة ١٩٨٠ ، حتى أصبح موضوع هذا الحوار والبحث عن ترجمة عملية لفلسفته ، وتقييم العلاقات بين الشمال والجنوب ، هو البند ذو الطبيعة السياسية الاقتصادية معاً ، والذي يحظى بمساندة وتأييد الفكر السياسى لدول عدم الانحياز ، ليصبح من أهم البنود الدائمة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠ .

من ثم ، كان تشكيل اللجنة العاملة فى ديسمبر سنة ١٩٧٧ (قرار ١٧٤/٣٢) للجنة الكلية Committee of the Whole فى انعقاد انتهاء أعمال مؤتمر باريس « لتأدية جميع المفاوضات ذات الطبيعة الشاملة لانشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد » ، والتى تأخذ مكانها داخل نظام الأمم المتحدة ، بوصفه الشكل الوحيد المناسب والأهم تمثيلاً فى هذه المفاوضات ، - بمثابة اسباغ الحماية والمساندة اللزمتين لدول الجنوب فى هذا الحوار ، وتأييد مطالبها من جانب الأغلبية التامة فى نظام الأمم المتحدة .

الا أن هذا الحوار لم يسفر حتى الآن الا عن بعض التقدم الجانبي فى قطاعات محدودة ، مما لا يتناسب مع حدة المشاكل التى أصبحت تتفاقم فى مواجهة معظم بلاد العالم الثالث ، كما لا يتناسب مع الحاجة العاجلة الى احداث التغييرات الهيكلية اللازمة لقيام النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

وبهذا فى هذا المقام - من قبيل الخطوات التى أخذ فى السعى نحو تحقيقها على وجه الخصوص - ما قرره برنامج عمل فينا ، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (فينا ما بين ٢٠ و ٢١ أغسطس سنة ١٩٧٩) ، من انشاء مدونة أو مجموعة قواعد للسلوك فى نقل التكنولوجيا Code de Conduite pour la Transfer de Technologie (وكذلك مدونة أو مجموعة قواعد السلوك الخاصة بالشركات عبر القومية)

(Transnational)) ، وهو البرنامج الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٩ (١٩٥ / ٣٤) -

وكان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الونكتاد) قد قام من جانبه - وبناء على توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٥٧ / ٣٣) ، معوزا بقراريها رقم ٣٦ / ١٠٤ بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ ورقم ٣٧ / ٢١٠ بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٢ - باتشاء مشروع لهذه المدونة ، تبهيدا للعرض مجددا على مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا . وعنى الونكتاد في هذا الخصوص اعتماد مجموعة من التدابير المترابطة في مجال اختصاصه للتحويل التكنولوجي الى البلاد النامية ، واتخاذ اجراءات المساعدة للبلدان النامية في الوصول الى المعلومات والبيانات المتعلقة بأنواع ومصادر التكنولوجيا المتاحة من المؤسسات العامة والخاصة - الكبيرة والصغيرة - في البلدان النامية ، بالإضافة الى كافة المعلومات المتعلقة بالبحث العلمي والتنمية اللذين تقوم بتحويلهما منظمة الأمم المتحدة . كما عنت توصيات الجمعية العامة الى الونكتاد القيام باعداد هذه المدونة مساهمة من جانبه (الونكتاد) في خدمة المفاوضات الرسمية في المؤتمر المعنى بوضع المدونة ، بما في ذلك تحديد معالم التفاوض والتوصيات المناسبة في هذا الخصوص .

وغنى عن البيان أن برنامج عمل فينا الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة بفينا سنة ١٩٧٩ ، قد استهدف بصفة خاصة من اعداد المدونة المشترعة لنقل التكنولوجيا تطوير ودعم الطاقات العلمية والتكنولوجية للدول النامية ، لتمكينها من استخدام العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية بفرض القضاء على عدم المساواة القائم بين هذه الدول وبين الدول الصناعية المتقدمة في هذا المجال . وتحقيقا لذلك اتجه البرنامج الى دعم نظام الأمم المتحدة في هذا المجال ، من خلال اتخاذ ترتيب مؤسسية جديدة ، وتوفير موارد مالية أخرى بالإضافة الى الموارد المتاحة بالفعل .

وقد تم ذلك في اطار انشاء لجنة حكومية للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، ومركز للعلم والتكنولوجيا للتنمية داخل مسكوتية الأمم . كما انشئ نظام تمويل للأمم المتحدة في هذا الخصوص . بدأ باتشاء صندوق مؤقت (سنة ١٩٨١ / سنة ١٩٨٢) بهدف توفير موارد مالية اضافية لتدعيم الطاقات العلمية والتكنولوجية للدول النامية ، تحت اشراف وادارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وعلى أن يخلف هذا الصندوق المؤقت في المستقبل القريب نظام تمويل للأجل الطويل ، يتم اعداده بواسطة اللجنة الحكومية للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

غير أن الجهود المكثفة في هذا السبيل تواجه معارضة بعض الدول الصناعية

المتقدمة التي عدلت عن استعمالها للمساهمة في موارد هذا النظام . والحقيقة التي تكمن في خلفية هذه المعارضة تبين من الارتباط الوثيق لدى الدول الصناعية الرأسمالية تلك بين نقل التكنولوجيا الى الدول النامية (ومواستها لاحتياجات هذه الدول وظروفها الخاصة) وبين دور الشركات عبر القومية (المتعددة الجنسية) غير المباشر في احتكارها لأساليب التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لتجعل من هذه الوسائل والأفكار مصدرا من مصادر قوتها و ثرائها واستدامتها . وبالأصح كان من أثر قوة هذه الشركات واستثماراتها الأجنبية في بلاد العالم الثالث ، وزرع فروعها في المناطق الأكثر ملاءمة من حيث تكاليف الانتاج بحيث تجعل أسعار منتجاتها في مستوى لا تقوى الدول المضيفة لها (أو غيرها من الدول النامية) على منافسته ، أن حرمت بلدان العالم الثالث من أسباب تحقيق نمو مستمر ، وحالت بينها وبين امكانية الاستفادة من المزايا النسبية التي تتحقق لديها من إقامة تنمية صناعية لأغراض التصدير والتجارة الخارجية ، أو حتى لأغراض سد الحاجات المحلية ، في فروع الصناعة الآمنة لديها يتوافر موادها الخام ضمن أقاليمها الوطنية .

فالشركات عبر القومية تفرق العالم بصناعات أكثر جودة ، وذات أسعار مخفضة ، كما تستطيع من خلال الدعاية التأثير بأنماط الاستهلاك في البلدان النامية ، حتى أصبحت هذه الأخيرة مستوردة لمنتجات صناعية عديدة للبلاد الصناعية المتقدمة ، ولا تستطيع أن تتجه الا نحو صناعات استهلاكية خفيفة لا تتوافر لها عناصر النجاح الكامل بسبب افتقار السلسلة الصناعية المتكاملة . وهكذا استفادت الشركات عبر القومية من انتشارها الدولي في احتكار وسائل العلم والتكنولوجيا المتقدمة ، وانتزاع فرض التنمية الصناعية في بلاد العالم الثالث ، حتى أجرتها في نهاية المطاف في مسارات تنمية صعبة أو خاطئة ، وجعلت منها أسواقا مستهلكة لمنتجات هذه الشركات ، وأن تظل بلادا متخلفة تحقق استمرار النهب والجشع الامبريالي غير المباشر لبلاد العالم الثالث .

هكذا أصبحت عملية نقل التكنولوجيا ودور الشركات عبر القومية (أو المتعددة الجنسية) وظيفتين مترادفتين في الحياة الدولية ، تأسيسا على الدور الرئيسي لهذه الأخيرة كآداة لنقل التكنولوجيا . إذ أن الجانب الأكبر من البحوث العلمية والصناعية في العالم يجري داخل هذه الشركات الضخمة ، والتي تتمتع بوضع احتكاري لمصنعات هذا النقل ، وتحقيق مدى ملاءمة التكنولوجيا التي تقوم بنقلها الى البلاد النامية . فالتكنولوجيا الصائبة في تطور مستمر ، وقدرتها على اشباع حاجات البلاد الصناعية المتقدمة في ازدياد ، ولكن من المشكوك فيه أن تكون هذه التكنولوجيا ملائمة أو مناسبة لحاجات البلاد الأقل تطورا ، بالنظر الى الاختلاف في مواردها الطبيعية والمشكلات المحددة لتطورها الاقتصادي . وعلى سبيل المثال ، نرى التكنولوجيا المطبقة في البلاد الصناعية المتقدمة تميل

الى استخدام أقل عدد ممكن من الأيدي العاملة ، فى حين أن البلاد الأقل تطورا تحتاج قبل كل شيء الى التوسع فى استخدام الأيدي العاملة الرخيصة أو المعلقة أو التى لا تعمل طول الوقت .

وبعبارة أخرى ، نرى جانبا من التكنولوجيا التى تنتجها الشركات المتعددة الجنسية Multinational اليوم لا يناسب احتياجات البلاد النامية فى غالبيتها . ويظهر ذلك فى الوقت الحاضر بالنسبة لأجهزة الكمبيوتر والأجهزة الالكترونية المتقدمة ، من حيث انها لا تعتبر من العناصر الأساسية لتنمية هذه البلاد التى ينبغي أن تهتم بأنواع التكنولوجيا اللازمة لزراعة المناطق الحارة ، أو تلك التى تتصل بتنمية المرافق العامة وما إليها ، مما لا يحتاج فى الغالب الى المهارات الخاصة التى تتميز بها أنواع التكنولوجيا الصناعية المتقدمة التى تملكها الشركات عبر القومية .

ولا يعنى ذلك أن البلاد النامية والفقيرة لا ولن تحتاج الى أنواع التكنولوجيا المتقدمة التى تملكها هذه الشركات والبلاد الصناعية المتقدمة ، وإنما نود فقط أن نؤكد على ضرورة اختيار التكنولوجيا على أساس ومعايير موضوعية واقتصادية لتكون ذات طابع علمى صحيح يتفق والظروف ومراحل النمو والتنمية التى تمر بها البلدان النامية . فبعض أنواع التكنولوجيا المتقدمة والمقدمة - والتى تتحكم فى نقلها الشركات متعددة الجنسية تمه ضرورية وجوهرية بالنسبة للبلاد الأقل تقدما ، كصناعة الآلات الزراعية والمعدات المواتية اللازمة للبرامج الصحية ، وما الى ذلك .

حقا ان البلدان النامية قد تستفيد مما تقوم به الشركات المتعددة الجنسية - عن طريق الفروع التابعة لها فى البلاد النامية - من نقل مباشر للتكنولوجيا المتقدمة ، كما تستفيد من البحوث العلمية فى معامل هذه الفروع التابعة فى البلاد النامية ، وأن المنفعة المتحققة فى هذه الحالة قد تشمل المساعدة فى انشاء قاعدة تكنولوجية محلية وتدريب الاختصاصيين اللازمين للعمل بها ، أو أن بعض هذه الشركات قد توزع بعض بحوثها على معامل فروعها فى البلاد الأخرى ومن بينها البلاد النامية ، - ولكن ذلك كله لا يتم فى حقيقة واقع الأمور الا عن طريق الربط المركزى بين هذه الفروع ومسايلها - أو مراكز أبحاثها المتخصصة فى نوع معين من الانتاج - وبين المركز الرئيسى للشركة متعددة الجنسية ومركز أبحاثها الرئيسى . فلا توجد ثمة رابطة عضوية بين هذا الفرع ومركز أبحاثه وبين البلد المضيف النامى أو احتياجات سوقه المحلى ، اللهم الا فى خدمة سياسية تهدف الى الحصول على عاملين ذوى مستوى فنى رفيع وأجور تقل عن أجور العاملين فى بلد المركز الرئيسى للشركة ، أو بقصد استنزاف العقول فى البلد المضيف بالحصول على المعلومات والأبحاث والدراسات التى يقوم عليها تخطيط البلاد النامية .

وبعبارة أصح ، أن ما تجريه الشركات عبر القومية في صدد نقل التكنولوجيا في الحالات السابقة لا يبدو إلا أن يكون تدعياً لتبعية القاعدة التكنولوجية في البلدان النامية للشركة مالكة طريقة الإنتاج أو صانعة الآلات ، لا تعزيزاً أو تدعياً لهذه القاعدة عن طريق السرد وفقاً لاستراتيجية التنمية التي ترمى إلى توفير التكنولوجيا الجيدة والمتكاملة للبلاد النامية بتكلفة مناسبة ، ودون تقييد في التكنولوجيا التقليدية التي يمكن تطويرها محلياً بكفاءة ، بحيث تحول بين البلاد النامية وبين استبدال تقسيم دولي من العمل بتقسيم أسوأ تدعوها إليه الشركات والاحتكارات العالمية المتعددة الجنسية ، وبمحيط تتمتع بقدرة هذه البلاد النامية على المساومة وخوض غمار المفاوضات الشاملة في حوار الشمال والجنوب ، ويزيد اقتناعاً بأن أحد العناصر الرئيسية التي تدعم هذا المركز التفاوضي (ويهزم علاقة التبعية للشركات المتعددة الجنسية ، ويحد من اعتمادها على آليات السوق العالمية للبلاد الاستعمارية السابقة) ، هو في تنمية روح الاعتماد الذاتي الفردي والجماعي للدول النامية حتى يكون تفاوضها من مركز قوة .

فما لا شك فيه أن البلدان النامية تفتقر في الوقت الحاضر إلى القدرات والمواد الكافية للبحث العلمي الذي تملكه الشركات آفة الذكر ، بحكم ما لديها من أهوال ضخمة تستقطب العقول وتنشئ مراكز الأبحاث وتبادل المعلومات . ومن ثم فقد أصبحت هذه الشركات قادرة على التطور السريع لتكنولوجيا الإنتاج ، حتى تصبح التكنولوجيا المستوردة لدى بلاد العالم الثالث قديمة بسبب التحديث الذي طرأ عليها في المنشأ ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة المنتجات الصناعية في العالم النامي عنها لدى الشركات المتعددة الجنسية التي تقوم بغراق الأسواق بمنتجاتها ، وتفقد قدرة منتجات البلدان النامية على المنافسة في الأسواق الخارجية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، نرى البلاد النامية تسعى إلى القروض الخارجية لسداد الديون الناتجة عن شراء التكنولوجيا ، وصعوبة الحصول عليها ، حتى أصبحت تمر بعملية افقار مستمر ليست ناجمة عن التطور التكنولوجي بقدر ما هي ناجمة عن أسلوب الشركات عبر القومية في بيعها التكنولوجية للبلاد النامية بالأسعار الاحتكارية المرتفعة ، أو تقديم تكنولوجيات سريعة الاندثار ، حتى يظل السوق العالمي - بوسيلة أو بأخرى - سوقاً موحداً لمنتجاتها في البلد الأم أو لفروعها في أنحاء العالم المتباينة .

ومن ثم ، أصبح لزاماً على البلاد النامية ، إذا ما أرادت وقف هذا الاستنزاف التكنولوجي لمواردها أن تشمل متضامنة ، وأن تركز على برامج التعاون الاقتصادي واختيار الصيغ التكنولوجية الملائمة لظروفها - خاصة ، وأن تجاربتها في التفاوض الجماعي مع الدول الصناعية المتقدمة قد أثبتت أن هذه الأخيرة تسعى أولاً ما تسعى إلى تصدير جبهة الدول النامية ، مستغلة في ذلك اختلاف

المصالح الذاتية لكل دولة نامية أو مجموعة من هذه الدول على حدة ، كما حدث في أعقاب ارتفاع أسعار البترول من دأبها على تقسيم الدول النامية الى دول مصدرة وأخرى مستوردة للنفط ، ومحاولة ضرب مصالح كل فئة منها بمصالح الأخرى .

ولا شك أن صمود تجميع الدول النامية أمام محاولات بذر التفرقة والشقاق في صفوفه منذ سنة ١٩٧٣ ، يعتبر أهم وأبرز اختبار اجتازه هذا التجمع . فعل عكس ما كانت تستهدفه الدول الصناعية المتقدمة ، نرى الدول النامية - أعضاء مجموعة ال ٧٧ قد بدأت الترجمة العملية لتضامنها في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة بالخروج من العائرة المفرغة التي سار فيها الحوار بين الشمال والجنوب على مدى سنوات عدة في المؤتمرات والمحاقل الدولية (اثر فشل الدورة الخاصة بالحادية عشرة للجمعية العامة في سبتمبر ١٩٨٥ في التوصل الى اتفاق بشأن المفاوضات الشاملة) بالعمل على تنمية التعاون الاقتصادي والفني فيما بينها .

وهكذا ، تم الاتفاق في اجتماع وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ في نيويورك في سبتمبر سنة ١٩٨٠ - قبيل انعقاد الدورة ٣٥ للجمعية العامة - على عقد اجتماع للتعاون الاقتصادي بين الدول النامية لدعم « مبدأ الاعتماد الذاتي الجماعي » . وقد عقد هذا الاجتماع في كراكاس في الفترة ما بين ١٣ و ١٩ مايو سنة ١٩٨١ ، حيث تم اقرار برنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية في المجالات السبع : التجارة ، التكنولوجيا ، الامتذية والزراعة ، الطاقة ، المواد الخام ، التمويل ، والتصنيع .

على أنه تجدر الإشارة الى أن التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، ودعم مبدأ « الاعتماد الذاتي الجماعي » لا يعد بديلا للحوار بين الشمال والجنوب وإنما يعد - كما أكد برنامج عمل كراكاس - أساسا عمليا لتكثيف التعاون بين الدول النامية ، ودعما لاستراتيجيتها في التنمية الاقتصادية ، وبالتالي قدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية والتأثر سلبا بالازمة الاقتصادية الدولية، حتى تقوى لديها شوكة التفاوض ، والجلوس على قدم المساواة مع الدول الصناعية المتقدمة على مائدة المفاوضات الشاملة ، تأكيدا لمبدأ التكامل الدولي .

وهكذا ، يمكن أن ينمو الوعي الذاتي لدى الدول النامية بمصالحها المشتركة في التنمية ، وتكون منها جبهة موحدة للمفاوضات الشاملة التي أصبحت تصف بها الاخطار ، منذ أن نجح العالم الصناعي المتقدم في خلق تناقضات واتقسامات حقيقية بين بلاد العالم الثالث ، يرمز اليها بمفردات واصطلاحات لغوية ترمي الى ابرازها كوحدة منفصلة في القاموس السياسي والاقتصادي : كمجموعة البلاد الأقل تقدما ، ومجموعة البلاد شبه الصناعية ، مجموعة الأوبك أو البلاد المنتجة للنفط ، ومجموعة البلاد الأخرى . ولا نبالغ

في تقدير الأخطار التي تهدد العالم الثالث من جراء ترسيخ هذه الانقسامات ، ورعاية كل مجموعة مصالح خاصة أو معينة في الحوار بين الشمال والجنوب ، - الأمر الذي استوجب تداركه برفع شعار ومبدأ « **المفاوضات الشاملة** » .

وغنى عن البيان ، أنه إذا كانت العلاقات بين بلاد العالم الثالث والبلاد الصناعية المتقدمة هي نتاج أو تعبير عن علاقات بين مجموعتين غير متكافئتين في القوة ، وإن على الطرف الضعيف أن يحاول الحصول على الشروط والضمانات القانونية اللازمة ، والتي ترمي إلى الحد من عواقب عدم التكافؤ وانعدام المساواة بين الطرفين ، بينما يسمى الطرف القوي إلى إبقاء قواعد اللعبة المولوية في هذا الخصوص ضمن إطار ما يسميه العلاقات الحرة - أو قوانين السوق الرأسمالية المولوية - حتى ليستطيع متابعة سياسة الاستقلال والقهر والابتزاز ، فإن الحصول على هذه الضمانات ، ومن هذه المدونات والأحكام ذات الطابع المؤسسي والقانوني ، لا يتحقق إلا من خلال « **المفاوضات الشاملة** » التي تستهدف تغيير العلاقات السائدة تحت ضغط موازين القوى .

من ثم كان هدف البلاد النامية هو التضامن والتكليف نحو مباشرة التفاوض ، بينما ترفض البلاد الصناعية المتقدمة - أو تعوق قدر ما تستطيع - رفض التفاوض ، مطالبة الإبقاء على موازين القوى وقوانين السوق المولوية القائمة ، حتى أصبح الصراع والحوار بين الشمال والجنوب يتركز أساساً بين الطرفين حول هيكل هذه المفاوضات وضرورة الاستمرار فيها ، بينما تخلف مضمون هذه المفاوضات وموضوعاتها لتصبح في المحل الثاني . ولكن هل يمكن للجنوب فرض مفاوضات شاملة على بلاد الشمال ؟ - دون إيجاد عناصر وأدوات التوازن الرئيسية لفرض هذا التفاوض . فالأمر يستلزم ولا بد تجنيد تعبئة كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية إلى جانب الطرف الأضعف . ولا يمكن أن تتم هذه التعبئة إلا وفقاً لبرنامج يطابق الحاجات الفعلية للقوى المطلوب تعبئتها ، وبأخذ بعين الاعتبار حاجات جميع القوى المطلوب تعبئتها دون تمارض . وبالفعل ، أسهم تجمع عدم الانحياز ، وتجمع الدول النامية الـ ٧٧ ، في تجنيد ارادة هذه القوى (كما حدث لدى مساندة البترول المصدرة للبترول في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة في سميها لتقييد سيادة الدول البترولية على مواردها الطبيعية ، وتقييد حريتها في تحديد الانتاج والأسعار) ودعم القوة الذاتية للدول النامية مجتمعة في مواجهة محاولات بذر التفرد والشقاق الكامنة حول ما أسمى « **دوجات التفاوض في التنمية** » ، والتي لا تملو أن تكون تفاوتاً في الجذور التاريخية لا في الطبيعة التي قد تحمل تناقضاً حقيقياً بين بلاد العالم الثالث : الدول النامية ، والأقل نمواً أو الأشد فقراً **Least Developed** والأكثر تضرراً **Most Seriously Affected** ، والدول النامية غير الساحلية **Land Locked** والدول شبه المغلقة **Semi-Land Locked**

والمول التي تعاني ظروفًا جغرافية صعبة Geographically Disadvantaged إلى غير ذلك من المسميات للبلاد النامية ، والتي ابتدعت بفرض تجربتها في عدد من المجموعات لاتخاذ إجراءات تخضع لصالح كل منها على حدة في مجالات تمويل التنمية ، ومشاكل الديون ، والتجارة الدولية ، ونقل التكنولوجيا ، وغيرها من مجالات التعاون الاقتصادي المولى .

وبالرغم من محاولات الأدب والايدولوجيا للبلاد المسيطرة في اثبات هذا التفاوت في درجات التنمية ، فهو لا يعدو - كما أشرنا - أن يكون تفاوتًا ظاهريًا لا يحل تناقضًا حقيقيًا بين شعوب هذه البلاد الساعية إلى التنمية ، والأخذة بمبدأ الاعتماد الذاتي الجماعي ، وتمتئة الجهود لفرض المفاوضات الشاملة ، وتحويل الوسائل التكنولوجية الضخمة ونظم استقصاء المعلومات والمسافر لتحقيق التنمية ، مما يحد من الدعائم الأساسية لإقامة النظام الاقتصادي المولى الجديد .

وهكذا ، أصبح فضال المعالم الثالث وسعيه الحثيث بكافة الوسائل والاجراءات والقرارات على صعيده العالم في سبيل نقل التكنولوجيا في الآونة الأخيرة ، يمثل جانبًا هامًا وخاصة من جوانب النضال ضد التبعية ، وإرساء معالم نظام سياسي واقتصادي دولي جديد . وإذا كان قد أصبح من المعلوم والمنتهى إليه أن التنمية الاقتصادية في ظل تبعية العالم الثالث ، أو انخراط اقتصادياته على السوق الرأسمالية المتقدمة على وجه الخصوص ، قد أصبحت تستلزم في غالب الأحيان التوصل إلى الصيغ التكنولوجية المتطورة التي لابد من نقلها إليها إذا ما أريد لها تنمية سريعة قادرة على اختصار فجوة التخلف بينها وبين العالم المتقدم ، - فقد أصبح من الضروري أيضا أن تتحدد مسئولية البلاد الصناعية المتقدمة - الرأسمالية منها والاشتراكية على حد سواء - في ضمان توصيل الأساليب التكنولوجية إلى البلاد الساعية من أجل التنمية . وذلك بمعنى أنه يجب أن تمنح البلاد في طريق التنمية والأقل نموا - على اختلاف أنواعها - فرصة الوصول بدون قيود أو موقات إلى الأساليب التكنيكية الموجودة لدى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، والاشتراكية الصناعية المتقدمة ، سواء بسواء .

كما أصبح واجبا على البلاد النامية في العالم الثالث أن تتعاون بطريقة إيجابية في إقامة بنوك للمعلومات التكنولوجية التي تهم صناعاتها ومراكز التنمية فيها ، إلى غير ذلك من أنظمة الاعلام والمعلومات .

كذلك أصبح لزاما على البلاد الصناعية المتقدمة أن تمتنع عن انتهاج أي سياسة لاستنزاف العقول في البلاد النامية ، - بمعنى التشجيع على هجرة المؤهلات العلمية من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة ، الأمر الذي يهدد تقدم البلاد النامية ، ويعوق الإسراع في عملية التنمية لديها بشكل خطير . وإذا كنا قد ألمعنا إلى السوق الرأسمالية والبلاد الرأسمالية الصناعية

المتقدمة في مجال الحديث عن التبعية السياسية والاقتصادية المفروضة على البلاد النامية بنوع من التخصيص . فلا يغوتنا الإشارة كذلك الى أن البلاد النامية تنظر باستياء الى تقاعس مجموعة الدول الاشتراكية أعضاء « الكومكون » عن تنفيذ التزاماتها قبلها في هذا الخصوص . كما أصبحت تنظر باستياء مطرد للمواقف العائرة لانشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وترى أنها تتحلل مع الدول المتقدمة الغربية مسئولية علم احرار تقدم مؤثر في هذه المفاوضات . فالقول النامية لم تعد تقنع بما اعتادت عليه الدول الاشتراكية المتقدمة من الاكتفاء بمجرد التأييد اللفظى لمطالب الدول النامية تجاه الدول الصناعية الغربية ، أو الدفع بعدم المسئولية التاريخية للدول الاشتراكية باعتبار انقول بأنها ليست بذات ماضى استثمارى ، أو أنها لم تشترك في عمليات النهب الاستعماري ؟ فلا يعدو هذا القول أن يكون مجرد تنصل من الالتزام بتخفيف حدة المشاكل التى تواجهها الدول النامية ، وعلى الأخص محاولتها التنصل من التزام جميع الدول الصناعية المتقدمة بتخفيف اعباء مديونية الدول النامية ، أو تحويل ٠.٧٪ من اجمالي الناتج القومى للدول المتقدمة الى الدول النامية في شكل مساعدات رسمية (بين الحكومات) للتنمية ، حسب ما نصت عليه الاستراتيجية الدولية للتنمية .



هذا هو بعض ما عن لنا أن نذكره في مجال هذا الكتاب ، والإشادة بموضوعه العلمى المستحدث ، وبالجهد الذى بذلته المؤلف في استقصاء المعلومات وتحليل الوثائق والمناقشات الكثيرة التى تناولت موضوع نقل التكنولوجيا كاحدى أطر الحوار بين الشمال والجنوب ، وارساء النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ولا غرو ، فالكتاب فى أصله رسالة للماجستير فى العلوم السياسية ، والكتابة مدرس مساعد للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

وإذا كنت قد أطلت في اعداد هذا التقديم ، فإننا عانيت بذلك تناول الموضوع فى إطاره السياسى والقانونى ، تاركا الجوانب الاقتصادية للكتابة التى أولتها كل العناية والاهتمام .

وأخيرا ، فقد أسمعنى أن الهيئة العامة للكتاب بتقديم هذا العمل العلمى الذى يحمل من طابع الجديدة فى البحث ما سوف يثير اهتمام الباحثين والدارسين به . والله ولى التوفيق .

١٩٨٦/٦/١٠

دكتور عز الدين فودة
أستاذ كرسى المنظمات الدولية
بجامعة القاهرة

فصل تمهيدى

● البحث الأول :

مدخل للمفاهيم والشركات المستخدمة

يقول سورنلدا باتل رئيس قسم نقل التكنولوجيا التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « ان للتكنولوجيا دورا حاسما فى عملية التنمية وبناء على هذا فلقد كان الظن فى المقدم السابع من هذا القرن ان عملية نقل التكنولوجيا من الأمم الغنية الى الأمم الفقيرة تضمن تحقيق تحول اقتصادى اجتماعى سريع للطرف الذى نزل الحلبة متأخرا وبالتالى يتحقق نوع من المساواة بدلا من مظاهر عدم المساواة فى الرفاهية الاقتصادية »

ولكن تجربة السنوات الخمس والعشرين الماضية فى تنمية العالم الثالث تحمل العديد من النقاط السوداء • فعملية نقل التكنولوجيا من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة خاصة تلك التى تتم من خلال قنوات سوق القطاع الخاص أى قنوات المؤسسات / الشركات متعددة الجنسية لم تسهم بشئ فى تخفيف فقر وجوع العالم الثالث واستراتيجية التنمية التى تلح وتصر على القيام بعملية نقل ضخمة وواسعة النطاق ، لم تؤد الى أى تحسين ملموس ، على المستوى النسبى أو المطلق ، فى ظروف معيشة السواد الأعظم من تلك الشعوب فلا يزال معظم سكان العالم الثالث لا يجدون من الطعام ما يسد رمقهم ولا يزالون أميين مكسبين فى مساكن غير ملائمة • اننا نستطيع ان نصف التغير الاقتصادى والاجتماعى الذى تشهده فى السنوات القليلة الماضية بأنه تنمية تابعة أو تنمية ذليلة (١) •

(١) د • محسن عبد الحميد توفيق ، « التكنولوجيا .. ذلك الداء والدواء » - الكتاب السنوى المحسون ١٩٨٠ - البعج المصرى للثقافة العلمية ص ١٦٥ •

وفى شيء من القسوة نقول ان الدول المتخلفة وقعت فى حياثل سحر التكنولوجيا القوى . فقد ظن (المتخلفون) ان استيراد مصنع أوتوماتيكي كامل ، يعمل بطاقة كبيرة وبعدد قليل من العمال هو مفعلة فخر لامتلاك مثل هذا الشيء الرائع . ولكن جوانب المأساة تتضح حين يتوقف المصنع العظيم بسبب تافه ، وفى انتظار وصول قطعة غيار صغيرة بالطائرة فالمصنع الضخم غير مناسب لأنه مقام على أساس غير مناسب لأنه مقام على أساس كثافة تكنولوجياية عالية تعنى بلورها رأس مال كبير وعمالة قليلة ولكنها عالية التدريب (١) .

وهذا هو تماما عكس ما تمتلكه الدول المتخلفة ، التى تمنانى من كثافة الأيدى العاملة غير المبررة .

وظن المتخلفون أن وجود محطة استقبال تلفزيونية ، تتلقى الارسلان من الأقمار الصناعية وامتلاك محطة كهرباء نووية ، يعنى دخول الدول المالكة لها عصر الفضاء والتحاقها بالنادى النوى . بينما تبقى الأشياء « المصنع الأوتوماتيكي والمحطة الذرية » فى الواقع جزءا منمزلا عن بقية المجتمع .

وهكذا تبدو لنا الصورة عام ٢٠٠٠ م ، فجوة رهيبية بين التقدم والتخلف تزداد على الأيام اتساعا ، وحتى مطلع السبعينات ظل معدل التنمية فى بلاد العالم الثالث كما هو متوقع ، أو كما هو محسوب له ومقرر وتزداد الحقائق الأساسية للتغيرات البنائية فى هذا القرن وضوحا :

١ - عالم يزيد سكانه على أربعة ملايين نسمة ويضاعفون أنفسهم كل خمسة وعشرين عاما (وبتعبير آخر فإن عالم اليوم يضيف الى سكانه كل عشر سنوات أكثر من مجموع السكان الذين تواجدوا فى العالم عشية الثورة الفرنسية) .

٢ - اتساع رقعة الفقر حتى أصبحت تشمل أكثر من ثلثى سكان العالم .

٣ - اتساع الفجوة أو الهوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ، مما أدى الى انبثاق « نظام طبقي عالمي » .

ان هذه التغيرات الهيكلية فى القرن العشرين على مستوى العالم تشبه فى النوعية وان كانت تزيد فى الكمية ، ما حدث فى داخل كل مجتمع أوروبى غربى فى القرن التاسع عشر . وكما كانت هناك أزمة أخلاقية مصاحبة لتلك التغيرات البنائية فى ذلك القرن ، فإن عالمنا اليوم يشهد أزمة أخلاقية مشابهة وان كانت أوسع وأعمق . لقد رأينا ان انهيار الإقطاع وانبثاق النظام الاجتماعى الجديد

(١) المرجع السابق ص ١٦٦ .

بشورتيه الصناعية والليبرالية لم يؤديا تلقائيا او أوتوماتيكيا الى اتاحة الفرصة أمام « اليد الخفية » على فرض وجودها لتقوم بتوفير العدالة النسبية لكل أفراد المجتمع وبالمثل ، في عالمنا اليوم لم تؤد تصفية الاستعمار والحصول على الاستقلال السياسي تلقائيا الى توفير المتطلبات المادية والانسانية الثلاثة لبلايين السكان في العالم الثالث (١) .

ولعل التعبير الآخر المرادف « للنظام الطبقي العالمي » هو « التقسيم الدول للعمل » ووفقا له ينقسم العالم الى فئتين من التكوينات الاجتماعية (مجتمعات) بحسب الوظائف التي يؤديها كل تكوين في السوق العالمية المركز والتخوم والفئة الأولى تتميز باقتصاديات متكاملة ، توجد فيها علاقات داخلية وثيقة بين كافة قطاعات اقتصاداتها ، ونموها الى حد كبير مولد ذاتيا self generated وهي التي تسمى عادة بالاقتصادات الصناعية او المتقدمة ، والفئات الثانية تتميز باقتصاد التكامل بين القطاعات الاقتصادية فيها ، وذلك بسبب توجه قطاعات الانتاج الأولى فيها - الزراعة والاستخراج - الى خدمة احتياجات الاقتصادات الصناعية ، وبأن تنميتها ونموها يتوقفان الى حد كبير ، على ما يحدث في تلك التكوينات الأخيرة وعلى نوع علاقتها بهذه التكوينات (٢) .

وهذا التقسيم يحرم التكوينات الطرفية من امكانية الشروع في التنمية المستقلة لقطاعات واسعة في اقتصاداتها تملكها أو تستغلها شركات أجنبية ، فتفقد هذه التكوينات لها مقادير كبيرة من فائضها الاقتصادي ، كان يمكن أن تستخدم في توسيع طاقاتها الانتاجية . وفضلا عن ذلك ، فإن التكوينات المركزية في البلدان الصناعية الرأسمالية تسيطر بطريقة غير مباشرة على قطاعات التصدير في التخوم التي يتوقف نموها في أغلب الحالات على أحوال الطلب الخارجي على منتجاتها . وهكذا فإن هذا الطلب الخارجي يضع حدود نمو هذه القطاعات ، ومن ثم حدود نمو الاقتصاد الكلي بسبب الأهمية الحيوية التي تمثلها هذه القطاعات فيه . وبالإضافة الى ذلك ، فإن تقلبات هذا الطلب تؤدي الى اختلالات أوسع عادة في التكوينات الطرفية بسبب قلة التكامل بين قطاعاتها من ناحية ، واعتمادها الأساسي على قطاعات التصدير من ناحية أخرى . ولكل

(١) د. محسن د. أ. توفيق م. س. د ص ١٦٧ .

انظر أيضا :

Charles Cooper, «Science, Technology and production in the Under developed Countries : An introduction, «The Journal of Development Studies, October 1972, 7-12.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم . نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث في استراتيجية التنمية في مصر . أبطك ومناقشات المؤتمر العلمي المستوى الثاني للاقتصاديين المصريين القاهرة مارس ١٩٧٧ - الهيئة العامة للكتاب - ص ٥٥ .

هذه الأسباب ، فإن التكوينات الطرفية لا تسيطر على تدفقات هامة في فائضها الاقتصادي يمكن أن تستخدم في اشباع تطلعات مواطنيها الى اوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل . وحتى عندما تنجح هذه التكوينات في زيادة انتاجها من المواد الخام ، فإن القيمة المنخفضة لمنتجاتها في السوق العالمية ، بالمقارنة بالمنتجات المصنوعة - التبادل غير المتكافئ - تؤدي ثالثا الى ارتفاع تكلفة المدات الانتاجية والخدمات المستوردة لاستمرار نموها (١) .

والعالم الثالث بالمعنى الذي اشرنا اليه سابقا . هو العالم الذي تعبر عنه على الصعيد الدولي (مجموعة ال ٧٧) التي تشكلت في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، هو عالم غير متجانس *heterogeneous* شديد التباين سياسيا واجتماعيا وحتى اقتصاديا . فهو يضم دولاً جمهورية ودولاً ملكية ودولاً ديكتاتورية ودولاً ليبرالية ، ودولاً يسارية ودولاً يمينية . وإذا نظرنا اليه من زاوية البنية الاجتماعية ، وجدناه يضم دولاً يظلب عليها الطابع البدائي القبلي أو العشائري ، وأخرى يظلب عليها الطابع البدوي وثالثة يظلب عليها الطابع الحضري . وبينما لم يتمكن معظمها من الانصهار كدول قومية مستقرة ، نجد أن بعضها الآخر ، قد استقر منذ قديم الأزل كدول قومية متجانسة لها تاريخ ضارب الجذور .

وهو كذلك يتباين اقتصاديا أشد التباين ، فلسفة التنمية وأسلوبها ونمطها ليست واحدة ، لأنه يضم الى جانب الدول ذات الاقتصاد المخطط أو الوجه ، والذي يركز على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، دولاً أخرى تؤمن بالليبرالية الاقتصادية وقوانين السوق المفضية . كذلك تختلف الهياكل الاقتصادية وأنشطة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الانتاج القومي ، اختلافاً بيناً . فالاقتصاد القومي في بعض هذه الدول ، يركز أساساً على القطاع الزراعي ، بينما يركز على قطاع الصناعات الاستخراجية في بعضها الآخر في الوقت الذي قطع فيه البعض الآخر مراحل لا يستهان بها على طريق الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة . علاوة على ذلك ، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في بعض هذه الدول مثل الدول البترولية ذات الكثافة السكانية الضخمة ، يبلغ أعلى معدلات في العالم بينما لا يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي في بعضها الآخر مائة دولار في العام . وبهذا تضم مجموعة دول العالم الثالث ، عدداً من أغنى دول العالم بجانب أفقر دول العالم (٢) .

(١) د. مصطفى كامل السيد ، الآثار الداخلية للتقسيم الدولي للعمل في قضايا التنمية في العالم الثالث ملف السياسة الدولية ٨ - العدد ٦٨ أبريل ١٩٨٢ ص ٦٩ ، ٧٠ .
انظر : Amartya Sen, "The Concept of Efficiency" in M. Parkin and A.B. Nobay ed. Contemporary Issues in Economics (Manchester University Press., 1975), pp. 196-210.

(٢) د. حسن نافعة للرجع السابق ص ٣٢ .

وقد أدى عدم التجانس هذا ، إلى إثارة مناقشات حادة داخل فروع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ، حول المعايير التي يمكن الاستناد إليها لتحديد الدول التي تنتمي إلى العالم الثالث (١) وهو تصوير يندر استخدامه في الأمم المتحدة ويفضل عليه تعبير الدول النامية ، والتمييز بينها وبين الدول الأخرى حتى يمكن حصر الدول التي يحق لها أن تحظى بوضع خاص في المعادلات الاقتصادية الدولية . وقد اتضح أن أيًا من المعايير الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية كمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، أو حجم الناتج الصناعي بالمقارنة بالناتج القومي ، أو نسبة الأمية ، أو نسبة تعداد الأطباء إلى السكان ١٠٠٠ الخ . أو حتى هذه المعايير كلها مجتمعة ، غير كافية ويلاحظ أنه في أدبيات التنمية في الدول الاشتراكية الأوروبية يقال أحيانا « الدول المستقلة حديثا » (وهي تسمية وصفية وغير دقيقة أيضا) وأحيانا يقال « الدول الفتية » (وهذا لا يفرق عن تسمية الدول النامية لأنه يتضمن مفهوم المراحل وبالتالي الانتشار) .

بالعودة للصين فكانت تستخدم أيضا العالم الثالث ولكن بمضمون يعكس نظرتها الخاصة للعلاقات الدولية ، فوفقا للتقسيم الصيني يمثل السوفييت والولايات المتحدة معاً العالم الأول وأوروبا واليابان ، العالم الثاني ، وباقي الدول وضمنها الصين يمثلون العالم الثالث . ومع رواج الحديث عن الاستراتيجيات الجديدة للتنمية ومفهوم الهجوم المباشر على الفقر يستخدم البعض الآن « الدول الفقيرة » في مقابل « الدول الغنية » . والبعض الآخر يقترح ومعه كثيرون في أمريكا اللاتينية إطلاق اسم « الدول المتخلفة » *underdeveloped* في مقابل الدول غير النامية *undeveloped* لوصف حالة الدول الغربية قبل الثورة الصناعية ، وكذلك هناك اقتراح بتلخيص بإطلاق اسم الدول المخنوقة ، واقتراح بريبيش في إطلاق اسم دول الحافة في مواجهة دول المركز (٢) وأمام هذا الموقف المستعصى تم الاتفاق على معيار الاختيار الذاتي *auto-selection* بمعنى أنه يكفي أن تعلن الدولة أنها دولة نامية لتنضم إلى مجموعة الدول النامية في الأمم المتحدة وقد أفضى هذا إلى بعض المفاجآت أحيانا . فقد أعلنت كل من رومانيا وبلغاريا في عهد الاجتماعات التي من هذا النوع ، انضمامها إلى الدول النامية ، رغم أنه يكاد يكون من المتفق عليه ضمنا ، أن دول الكتلة الشرقية لا تنتمي إلى مجموعة الدول النامية ، وكذلك الصين التي تعتبر نفسها دولة نامية .

لكنه على الرغم من هذه الاختلافات والمفارقات فإن دول العالم الثالث أو الدول النامية ، تتقاسم سمات مشتركة ، أهمها اختلال توازن ميكلها

(١) انظر أيضا : UNCTAD 11-9, 1978, Technological Transformation of the Third World, p. 14.

(٢) عادل حسين في الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التنمية ، دار الوحدة ١٩٨١ ص ٣٠ .

الاقتصادية وبنيتها الاجتماعية والثقافية التي تتميز بالتنائية . واعتماد اقتصاديات الغالبية العظمى منها على الزراعة والمواد الاستخراجية .

وأخيرا فإن نوع التكنولوجيا الذي تجده هذه البلدان في السوق الدولية لا يناسب في أحيان كثيرة ، ظروف القوة العاملة فيها . ولذلك فإن نجاح برامج التصنيع والتقدم الفني في القطاعات الأخرى ، قد يرافقه في الحقيقة برامج اعداد المواطنين الذين لا يجدون فرصة العمالة الكاملة *under employment* والذين يضطرون من ثم الى الاشتغال بأعمال هامشية *marginal occupation* فعل العكس من التكوينات المركزية فإن التكوينات الطرفية لا تقدر بسبب موقعها في الاقتصاد العالمي من توفير فرص العمالة المنتجة المتزايدة والتحسين المطرد في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية مواطنيها . وحتى عندما تزيد حصيلة صادراتها في اطار بعض الظروف الاستثنائية ، فإن هذا الكسب يزول في الأجل المتوسط بسبب الزيادة المسائلة ، أو حتى الأعلى في قيمة واردات المواد المصنوعة أو الخدمات التي تثور لها الحاجة لتحقيق برامج التصنيع .

العالم الثالث :

لا أحد يعرف على وجه الدقة من الذي استحدث تعبير العالم الثالث *Tiers-Monde* بمعناه المتعارف عليه الآن ، وإن كان من المرجح أن يكون هو الاقتصادي الفرنسي ألفريد شوفي *Alfred Sauvy* الذي اشتق التعبير قياسا على اصطلاح *tiers état* الذي استخدم لوصف الطبقة الاجتماعية التي لم تكن تنتمي الى الطبقتين البارزتين في فرنسا قبل ثورتها الكبرى ، وهما طبقتا النبلاء *la noblesse* وطبقة رجال الدين *le clergé* . وهذه الطبقة الثالثة . التي تكونت تدريجيا من الفريضة الاجتماعية المتوسطة (البرجوازية) والحرفيين والفلاحين ، هي التي لعبت الدور الرئيسي في تغيير الثورة الفرنسية الكبرى . وعلى نفس المنوال ، يقصد بالعالم الثالث مجموعة الدول التي لا تنتمي لا الى العالم الأول ، والذي يقصد به مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E.) ، ولا الى العالم الثاني ، الذي يقصد به مجموعة الدول الاشتراكية المتجمعة واطار الكوميكون .

والواقع أن مفهوم « العالم الثالث » هو مفهوم تعوزه الدقة الى حد كبير . وقد اختلف وتشابك مع مفاهيم أخرى مختلفة ومتباينة ، مثل « دول عدم الانحياز » و « الدول النامية » وفي الوقت نفسه فإن بعض المدارس الاقتصادية

المدينة التي تركزت بحاصلها حول دراسة النظام الاقتصادي الدولي ، تنكر انقسام العالم الى ثلاثة عوالم متميزة . وتؤكد على ان الانقسام الرئيسي في عالم اليوم هو الانقسام بين الدول المتخلفة والدول الصناعية المتقدمة (الاشتراكية منها والرأسمالية) وهو ما يعرف بانقسام الشمال والجنوب (١) .

وعلى سبيل المقارنة نجد دول العالم الأول الاثنى والعشرين - باستثناء تركيا والبرتغال - تتمتع بمتوسط دخل للفرد يزيد عن الألفى دولار - وعلى الطرف الآخر من سلم الدخل نجد ان من بين دول العالم الثالث سبع دول لا يبلغ متوسط دخل الفرد فيها مائة دولار في السنة وإجمالي سكانها ٣١٥ مليون نسمة - أما بقية مجموعة السبع والسبعين فيتراوح متوسط الدخل فيها بين مائة دولار والفي دولار أى أنه في أغناها عشرون مثل ما هو عليه في أفقرها ، ولندرك أهمية هذا التفاوت ، نذكر ان متوسط الدخل في أغنى دول العالم الأول يبلغ عشرة أمثاله في أفقرها . وخلاصة القول هي ان الأغلبية الساحقة للبلدان النامية (١٠٩ دول من ١٢٦) تعد فقيرة بمقاييس الدخل في دول العالم الأول . وعلى سبيل المثال فإن متوسط دخل الفرد في المملكة العربية السعودية (التي يحلو للفرد أن يقدمها كنموذج للثراء الفاحش) كان في آخر بيان متاح ٤٠١٠ دولارات في السنة ، أى أقل منه في نيوزلندا (٤٢٨٠ دولارا) وأعلى قليلا منه في ألمانيا الديمقراطية (٣٩١٠ دولارات) وليس في تجربة التنمية في الثلاثين عاما الماضية ما يسمح بتقرير أن عددا معقولا من البلدان النامية سيستغل خلال مستقبل منظور نادى الأثرياء ، ويستقر داخله كاعضاء كامل العضوية (٢) .

ولكن وحدة العالم الثالث لا تعتمد على مقاييس الفقر مقدرا بمتوسط دخل الفرد فقط ولا حتى بكل البيانات التي تجسد هذا الفقر وتبين أسبابه وتعدد مظاهره من أمية ومرض ووفيات أطفال وسوء تغذية وضعف انتاج ... الخ . بل ان ثمة سمات أساسية (٣) تجمع بين بلدان العالم الثالث تاريخيا تولدت

(١) د. حسن ناعمة ، المنظمات الدولية وقضايا التنمية في العالم الثالث ، السياسة الدولية - عدد ٦٢ - أكتوبر ١٩٨٠ - ص ٣١ .

(٢) انظر تحليل جيداً في : R. Murray (ed.), «Towards a New World Order», Rotterdam : Rotterdam University Press, 1976 (c), chapter 2.

وأيضاً في : Jan Tinbergen, «Reshaping The International Order-a Report to the Club of Rome» - New York - E.P. Dalton 78, pp. 32-37.

(٣) نرى هذه الفكرة في العديد من الدراسات عن التنمية . انظر مثلاً : H. Macdonald, «Imperialism without Colonies», in R. Owen and R.B. Sutcliffe (eds), Studies in the theory of Imperialism (London : Longman) 1973, Walter Rodney, «How Europe Underdeveloped Africa», Bogle L'Ouverture Publications, London 1972, pp. 20-30.

منها مصالح مشتركة تدعو لتوجيه حركته في الحاضر والمستقبل فكل بلاد العالم الثالث تقريباً خضعت لاحتلال عسكري وكلها بالقطع خضعت لشكل أو آخر من أشكال السيطرة السياسية . أي أن أول ما يجمع العالم الثالث تاريخياً هو وقوعه ضحية للعدوان والغزو والاستعمار الاستيطاني والحكم الأجنبي المباشر المستتر وتلك الحقيقة التاريخية هي التي فجرت ثورة التحرر الوطني وأكدت النزعة الاستقلالية وهي التي تفسر فضال تلك الشعوب من أجل صون سيادتها كاملة وممارسة حقوقها كأعضاء في الجماعة الدولية على قدم مع الدول الصناعية . والسمة الثانية هي أن بلدان العالم الثالث كانت — وما زالت ضحية للاستغلال الاقتصادي . هذه الاستغلال لم ينته بالحصول على الاستقلال السياسي بل إنه في بعض الحالات تعمق واشتدت وطأته حين ضعفت يقظة القوى الوطنية ازاء الاستعمار بعد انسحاب جيوشه وحكاه وموظفيه . والتحليل الدقيق يبين أن ثمة اتجاهات لارتفاع معدل الاستغلال كلما زادت الثروات الطبيعية التي يملكها البلد النامي ، وحالة دول النفط ذات الفائض الكبير التي يبدو كأنها تفلتت عن الاستغلال تدعو للتأمل . فالأصل أن أي دولة تملك النفط من مصلحتها ألا تستخرج وتصدر منه إلا بالقر الذي يلزم لتغطية حاجات التنمية فيها من الواردات الأجنبية . فالنفط مورد غير متجدد والمصلحة الوطنية تقتضي إطالة فترة استخدامه إلى أقصى حد ممكن . وما تحصل عليه دولة مصدرة للنفط مقابل ما تصدره زيادة عن حاجات التنمية يتحول معظمه إلى الدول الصناعية كمن سلع استهلاكية ترفيهية ، أو معدات إنتاجية لمشروعات ليس لها أولوية عالية من حيث التنمية الشاملة (المشروعات المظهرية) أو مشكور في سلامتها الاقتصادية ، أو في شراء أسلحة تعد بمقاييس سابق التسلح العالمي قد تخلفت . أما ما يسخر في شكل ودائع أو أوراق مالية ، فالملاحظ هو أن انهيار النظام النقدي العالمي يذهب بانتظام بجزء من قيمة تلك المعنرات . إن الدولة المصدرة للنفط تبيع أصولاً عينية لا يكلفها تخزينها أي شيء في حين تنجح قيمتها نحو الارتفاع ، في مقابل أصل مالي يلتهم التضخم قيمته شيئاً فشيئاً . وأخيراً فإن التضخم المستمر في الغرب الذي تأتي عنه واردات الدولة المصدرة للنفط قد انخفض بالقوة الشرائية لسعر النفط الذي تمحدد في أوائل ١٩٧٤ بما لا يقل عن ٥٠٪ بالمائة في حين أن ثمن ما تشتريه تلك الدول من معدات قد ازداد بنسبة ٢٠٠ بالمائة على الأقل في الفترة نفسها (١) .

(١) من أجل تفاصيل أكثر انظر :

J. Fadhil Al-Chalabi, «OPEC and the International Oil Industry — A Changing Structure» — Oxford University Press, 1980 pp. 133.

Ian Seymour, «OPEC Instrument of Change» — The Macmillan : وايضاً في : Press, London, 1980.

وفي ايجاز فإن حركة دول الأوبك « الناجحة » لم تصنف الاستغلال الواقع على كل مصدرى المواد الأولية في العالم الثالث ولكنها حلت منه وهيات الظروف لمقاومة تفاقه . والسمة الثالثة التي تجمع بين بلدان العالم الثالث هي انها وقعت تحت تأثير ما زالت تمنى آثاره حتى اليوم . فقد صاحب غزو الرأسمالية العالمية لآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية حملة دعائية وإعلامية وتعليمية تولى من شأن الحضارة الغربية وبصفة خاصة التي أفرزت النظام الرأسمالي ، وتهدر من شأن حضارات شعوب العالم الثالث فهي اما شعوب تعيش في حال الهمجية ، واما شعوب عرفت في مرحلة ما من تاريخها حضارة مزدهرة ولكن تلك الحضارة اندثرت منذ عهد بعيد ولم يتخلف منها الا عادات يالية وقيم عاتمة للتقدم وأفكار غير عقلانية . وغرس الاستعمار في اذهان تلك الشعوب أن التقدم يعنى التخلي عن كل هذا التراث والتشبه بالغرب في القيم والسلوك والتشبع بعلمه وتكنولوجياه وتمثل أساليب تفكيره . وهذا التمرکز المنصرى لدى الغربيين بشكل عام يهدر التاريخ الحقيقي لتقدم البشرية وإسهام شعوب أخرى فيه ويغفل في الوقت نفسه ما يمكن أن تقدمه تلك الشعوب بحضاراتها المتنوعة من إراء للحضارة البشرية وتنويع لمساكنها وعظايرها . هذا في الوقت الذي تصطلم فيه الحضارة الغربية بأزمة تحمل كثيرا من أبنائها على التساؤل عن مستقبلها وإمكانات استمرار ازدهارها ومخاطر الحرب النووية التي يمكن أن تنفج بالبشرية كلها فيها .

التكنولوجيا :

أما التكنولوجيا .. فماذا تعنى على وجه الدقة .. لا تسعفنا معاجم اللغة في تحديد مدلولها فعمدة معاجم اللغة الانجليزية Oxford Dictionary يذكر أن كلمة Techni تعنى أسلوب أداء المهنة ، أو ما كان أسلافنا يسمونه « الصنعة » أما كلمة Technology فتعنى العلم الذي يدرس تلك الصنائع . وأهم معجم فرنسي حديث يكرر نفس التعريف للكلمتين ولا يجدى القارىء العربى شيئا أن نحدثه عن التقنية بدل التكنولوجيا ، فهذا التعريف اللغظى المشكوك في سلامته لا ينقل الى مسامحه أى معنى معروف لديه أو قريب من مفارقه . وإذا كان ذلك شأن المتعلمين الذين ألفوا الرجوع للمعاجم - فما عسى أن يكون شأن سواء الناس إزاء لفظ مجهول لا يدل على معلوم لديهم ؟

ان تاريخ البشرية يعلمنا أنها - حتى ظهور الأديان السماوية - عبتت ما جهلت درءا لما قد يجلب من شر واستمرارا لما قد يعطى من خير . ومن ثم فليس غريبا تماما أن الناس في بلاد العالم الثالث تنظر للتكنولوجيا كما لو كانت

جمبة ساحر في ثناياها حلول وجيبة وخارقة يمكن لو أتيمحت لها أن تخلصها من بعض شقائها (١) .

والساحر - وهو هنا الغرب مبدع التكنولوجيا - يملك قوى وأسرارا ترفعه عن مصاف البشر يمكن له أن يبطش فلا راد لقضائه ، أو يعطب فهنيثا لمن حصل على رضائه وإذا قصرنا حديثنا على المشتغلين بأمور الاقتصاد وقضايا التنمية فلا بد أن نقر بأنهم لا يسلمون من ذلك الانبهار اللاعقلاني ، وكثيرا ما يتوهمون أن التكنولوجيا تختصر الطريق وتذلل الصعاب وتستأهل البذل في سبيل الحصول عليها معدة للاستعمال . ولقد ظلت التكنولوجيا موضع جدل كثير في الغرب نفسه فقد بذلت محاولات متعددة لوضع تعريف شامل للتكنولوجيا وتركز الجهد على ما هو محل بيع وشراء من عناصرها ، وعلى وجه الخصوص :

• براءات الاختراع والعلامات التجارية •

• المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية •

• المهارات التي لا تفصل عن أشخاص العاملين •

• المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية وبصفة خاصة المعدات (٢) •

غير أنه من الأفضل الركون الى استخدام كلمة التكنولوجيا للإشارة الى المجموع الكلي للمعرفة المكتسبة والخبرة المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات في نطاق نظام اجتماعي واقتصادي معين من أجل اشباع حاجة المجتمع التي تحدد بدورها كم وتويع السلعة / الخدمة . وفي داخل هذا التعريف الجامع تحتاج بعض المفاهيم الى مزيد من الايضاح والتحليل (٣) .

(*) نتحدث هنا بالأصح عن المجموع الكلي للمعرفة والخبرة (المعلومات والتقنية أكثر من حديثنا عن تطبيق هذه المعرفة . فالجانب التطبيقي منها هو منتجات التكنولوجيا وليس التكنولوجيا نفسها •

(١) د- اسماعيل صبرى عبد الله • استراتيجية التنمية في مصر - المؤتمر العلمي السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين - القاهرة مارس ١٩٧٧ - الهيئة العامة للكتاب ص ٥٢٨ - ٥٢٩ •

(٢) د- اسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٥٢٩ •

(٣) هذا التحليل في : Dr. O. El Kholy : "The Structure and Functioning of Technology Systems in Developing Countries." Expert Group Meeting on Technological Development and self-Reliance in Developing Countries - U.N. Industrial Development Organization, Vienna 1979, pp. 4.

(★) والطلب هو الذى يحدد نوعية السلعة النهائية أو الناتج الأخير ومن ثم بطريقة غير مباشر اختيار التكنولوجيا - وهذه السلعة النهائية قد تكون مخصصات زراعية أو حافلات أو مدرعات عسكرية . إذن السؤال المطروح أولا هو « التكنولوجيا من أجل ماذا » وليس أى نوع من التكنولوجيا .

(★) ويبحث هذا فى إطار اقتصادى اجتماعى يحدد ويكرس الموارد المادية والبشرية المتاحة لتطبيق التكنولوجيا اللازمة لإنتاج السلع والخدمات بناء على الطلب الاجتماعى . وهذا الإطار من الممكن أن يكون عائقا لمثل هذه العمليات أكثر من الموارد المحدودة - فالقيم والنظم الاجتماعية والأنماط السائدة للسلوك ، والنظام التعليمى كلها نموذج للطرق التى يؤثر بها الإطار الاجتماعى الاقتصادى على تطبيق التكنولوجيا فى مجتمع ما .

(★) ومن هذا المنطلق فإن النشاط التكنولوجى يعتبر عملية اجتماعية تحتوى داخلها عدة عوامل متشابهة فيما يمكن أن نطلق عليه نظاما تكنولوجيايا Technology System . يعمل داخل نظام اجتماعى أكبر يفرض عليه عدة ضغوط .

ويوجد على القمة المتحركة فى الهرم الاجتماعى أجهزة صنع القرار التى تشكل وتصنع سياسات واستراتيجيات التنمية فى المجتمع . وهذه السياسات هى فى حقيقة الأمر إجابات لتساؤلات مطروحة مثل « التنمية لمن » و « بواسطة من ؟ » - وهذه السياسات تعكس بوضوح التوجهات الأساسية للمجتمع اتجاه بنيانه الاجتماعى الداخلى وطبقاته والعلاقات بينها وكذلك علاقات هذا المجتمع الخارجية على المستويين الإقليمى والدولى ، وتقوم سياسات التنمية بتحديد الأهداف الكلية - للتنمية والطرق المفروضة اتباعها لتحقيق ذلك .

وأية خطة قومية للتنمية تحتوى ضمنا على خطة تكنولوجية كجزء مكمل وعام ويماب على معظم البلاد النامية أن خطتها التكنولوجية كانت implicit (ضمنية) وليست explicit (معلنة) (١) .

ومن المفيد الحديث عن فجوة معينة تحلت بين المستوى السابق والمستويات اللاحقة له ونشير هنا الى الاستراتيجيات التكنولوجية . ففى هذا المجال قوبلت هذه القضية الهامة بردود فعل تراوحت بين اللامبالاة الى الشك والريبة الى الإهمال .

(١) يقول أيضا بوجهة النظر هذه G. E. Aurora and W. Morehouse
«Dilemma of Technological Choice, Economic and Political Weekly 1978, pp. 1633-44»

الاعمال من أولئك الذين يهتمون فقط بالسياسة والأدوات الاقتصادية. والفكر في جهودها من أولئك الذين يميلون الى انشاء مراكز أو معاهد البحوث الوطنية ، والاهمال المحسوب وهذه المراكز في مقدورها ان تحول المعرفة العلمية الى تقنية أو معرفة تكنولوجية قابلة للتطبيق في الواقع بكل ما يحمله من مشاكل أو معوقات .

قواعد الإنتاج :

التي تطبق المعرفة التكنولوجية بالإضافة الى موارد بشرية ومادية أخرى. ومن خلال اطار تنظيمي وإداري معين (مصنع / مجمع صناعي) لإنتاج السلع والخدمات هذه المكونات يجب أو يفترض أن تكون لصيقة الترابط في أي نظام تكنولوجي من خلال روابط تنفيذية وعكسية تسمح بتبادل فعال للخبرات المكتسبة ، وانتقال الطلب وتوفير إمكانيات أفضل لمواجهة هذا الطلب الجديد .

مثل هذا التفاعل المؤثر والذي يستمد باستمرار الطلب من قبل المجتمع هو مصدر وسبب الانطلاق التكنولوجي .

وتبقى ثلاث نقاط محددة يجب توضيحها :

(أ) المكونات الثلاث (العلم - التكنولوجيا - الوحدات الإنتاجية) .
تتأثر مباشرة وكنية بسياسات وخطوط التنمية والأخيرة هي التي تحدد مسبقا دور كل مكون ونطاق مشاركته في جهود التنمية الشاملة .

(ب) لابد من التأكيد مرة أخرى على أهمية الدور الذي يلعبه الطلب على أنواع محددة من السلع والخدمات في تحديد الناتج النهائي للنظام التكنولوجي. في البلد المعين ، مع الوضع في الاعتبار ذلك الجزء غير المشبع من الطلب في السوق ليتم إشباعه بواسطة الاستيراد .

(ج) يلاحظ بصفة عامة أن الروابط بين هذه المكونات الثلاثة في معظم المجتمعات النامية ضعيفة وفي أحيان أخرى غير قائمة على الإطلاق .

ونضيف في هذا الصدد مكونين آخرين لهما أهمية خاصة هما :

(١) مكون رئيسي هو مصادر الاستثمار الخاصة والعامة (الحكومية) والتي تحتاجها النشاطات الاجتماعية من الادخار القومي والتي تمثل الفرق بين الناتج الكلي والاستهلاك .

(٢) مكون ثانوي لقطاع الخدمات وهو بالتحديد مراكز التعليم والتدريب المسئولة عن اعداد المجتمع بحاجته من القوة البشرية المدربة .

والنظام كله يعمل من خلال إطار من المناخ الثقافي ، نظام القيم الاجتماعية ، أنماط السلوك وحجوده بالإضافة الى التشريع القانوني السائد . . . كلها عوامل ذات تأثير مباشر على السياسات والاستراتيجيات والخطط وفي تكوين الطلب بناء على اختيار المجتمع نمطا معيناً للحياة - ويلاحظ انه كثيرا ما يقل أهمية التأثير غير المباشر لهذا الإطار على مكونات العلم والتكنولوجيا في النظام وعلى سبيل المثال فان قوانين الضرائب والاستيراد والتصدير ، والجمارك (سواء مرتفعة أو منخفضة والقيود أو التسهيلات) على تدفق رأس المال والأيدى العاملة الأجنبية كلها تؤثر تأثيرا عميقا على أداء مكونات العلم والتكنولوجيا بل هم في حقيقة الامر يشكلون سياسة تكنولوجية ضمنية مستترة (١) .

وفي ضوء هذا التعريف الشامل نتبين لا عقلانية موقف بلدان العالم الثالث من التكنولوجيا : هناك أو لا قناعة عامة أن التكنولوجيا هي محرك التنمية وإن التنمية الصناعية هي العامل الرئيسي في أية تنمية شاملة غير أن مثل هذه العبارات البليغة أصبحت محل بحث وتمحيص نتيجة للنتائج المحيطة لعملية التنمية في العالم الثالث في جانب ، وعدم الرضا التنامي بحصيلتها في العالم المتقدم في الجانب الآخر . لقد كان التركيز في الماضي نصيب على النمو وزيادة الناتج القومي وذلك من خلال (انشاء / اقامة) قاعدة صناعية قومية ذات مراكز بحثية ويد عاملة مدربة تدريباً تكنولوجيا ، غير أن التجربة قد أثبتت فشل هذا الأسلوب رغم نجاح بعض القطاعات في عدد من الدول النامية .

واليوم نحن نتحدث عن « الفجوة المزدوجة » وعن الفقر الذي يزداد انتشارا في البلدان النامية وعوائق النمو الداخلية والخارجية والمشاكل العالمية .

وقد أدركت كثير من البلدان النامية أن جهودها لخلق « قاعدة تكنولوجية وطنية » وقادرة «ذاتية» وغير ذلك من المصطلحات التي تشير الى نظام تكنولوجي وطني لم تصب النجاح بشكل عام ففي كثير من هذه البلدان ، مازالت الخبرة الأجنبية هي التي تتخذ القرارات المتعلقة بالخيارات التكنولوجية ومن ثم فهم مازالوا يفتقدون القدرة أو الفرصة لاتخاذ قراراتهم بأنفسهم (٢) .

وملامح لا عقلانية موقف بلدان العالم الثالث من التكنولوجيا تتضح في الآتي : (١) أن تصور ان « التكنولوجيا المتطورة » تحل قضايا التخلف قلب

Dr. O. El Kholy opt. cit., pp. 5.

(١)

Dr. O. El Kholy opt. cit., 5, 6.

(٢)

للمتعلق العلمي وتجاهل المسار التاريخي للتجربة الغربية • حقيقة الأمر أن ثمة علاقة جدلية متصاعدة بين التكوين الاقتصادي بالشفقة من أولئك الذين يقنعون بالخوض في حقل سياسات العلم والتكنولوجيا بدون خلفية ولا شك أن الفضل في الربط بين السياسات والخطط في التنمية التكنولوجية ينتج عنه فشل في كثير من خطط التكنولوجيا في البلدان النامية •

تأتي بعد ذلك الأجهزة التخطيطية (أجهزة التخطيط) التي ترسم خططا تفصيلية • لتحديد الأهداف القومية كما حددتها سياسات التنمية ويجب التأكيد على نقطة هامة في هذا الإطار وهي أننا لا نشير فقط الى الخطط التي ترسمها الوزارات ولجان التخطيط فقط ولكن أيضا الى الخطط الأخرى التي توضع خارج هذه الأجهزة الرسمية • فكل مستثمر مهما صغر حجم استثماره وكل « صانع » هم مختلطون بطريقة أو بأخرى لنشاطهم فهم يتفاعلون ، سلبا أو ايجابا حماسا أو على مضض ، مع سياسة التنمية في مجتمعاتهم وتوجهاتها العامة • كما أنهم يشتركون في اشباع حاجات هذا المجتمع للسلع والخدمات والتي تستطيع أن توفرها التكنولوجيا ، وفي دفع نظام التكنولوجيا لخلق تكنولوجيات جديدة لاشباع حاجات هذا المجتمع للسلع والخدمات والتي تستطيع أن توفرها التكنولوجيا ، وفي دفع نظام التكنولوجيا لخلق تكنولوجيا جديدة لاشباع حاجات جديدة أو خلق طلب جديد •

والحاصل الكلي لهذا هو مجموعة من الخطط وحكومية / عامة و خاصة لمجموع النشاطات في المجتمع • وبهذا هنا في المقام الأول نشاط ثلاثة أجزاء رئيسية من النظام التكنولوجي هي :

المعاهد / المراكز العلمية :

ويشمل الأبحاث في الجامعات ومؤسسات البحوث العلمية أو الجمعيات وهي تنتج كما نتجدا من العلم والمعلومات والمعرفة ، وهي بالتمريف عالمية ومباحة (مجانا) - فهي بمثابة التراث العام للانسانية وتنتقل بحرية وبدون تكلفة (١) •

المعاهد التكنولوجية :

مثل مراكز البحوث والتنمية ، الخدمات الاستشارية ، مراكز التصميم ومراكز المعلومات ، والاختبار والقياس الخ •

(١) انظر دراسة عن دور المراكز العلمية في اكتساب التكنولوجيا في :

C. Cooper, «Science Policy and Technological Change in Underdeveloped Economies», World Development, March 1974, pp. 50-64.

والاجتماعى والحضارى الذى دفع نحو استخدام تلك الاختراعات في تطوير الانتاج تطويرا جذريا (١)

والرأسمالية التجارية المترتبة على قمة امبراطورية استعمارية واسعة كانت تملك الحافز على زيادة الانتاج ورأس المال اللازم لتمويل التوسع فيه . ومن هنا وجدت أفكار المخترعين سبيلها الى التطبيق الصناعى ، وساعد جو المنافسة التى نشطت بين مشروعات صغيرة ومتناثرة والتى كان سبيلها الاساسى تخفيض تكاليف الانتاج على الجرى وراء كل مبتكر أو مستحدث من فنون الانتاج وصنائه مادام يوفر فى الجهد أو يزيد من الانتاج . وفى هذا الجو ظهرت فكرة براءة الاختراع Patent وتأمين حق المخترع وتسويقه ، بل لم يعد من المقبول الاعتماد تماما على المصادفة والعشوائية فى هذا المجال ، ومن ثم برز الاهتمام بنشر التعليم وتغيير محتواه وتشجيع البحوث وأحدثت سلسلة التطور فى « صنائع » الانتاج (التكتيك) بدورها تطورا عميقا فى البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (٢) . وكان فى مقدمة مظاهر التطور نمو الشركات الكبيرة وتركزها مما مكنها بأن تمارس البحث التطبيقى بنفسها أو لحسابها من ناحية وتكرار الحروب بين الدول الصناعية وما أدى اليه من انفاق ضخم لتطوير الأسلحة جنت ثماره الصناعات المدنية وهكذا دخل البحث العلمى والتكنولوجى منذ حقبة ليست قصيرة مرحلة التنظيم Institutionalization وأصبح يستند الى فرق بحث متكاملة ومعامل ومختبرات معقدة ويعتمد بشكل أساسى على القاعدة الصناعية التى توفر له ، الطلب على البحث ، ومادته ، وما يلزم له من عناصر مادية ومنتجات . وتفتح أمامه امكانيات تطبيق ما يستحدثه وغدت اعتمادات « البحث والتطوير » R + D بابا أساسيا للانفاق يستوعب نسبة لا يستهان بها من الناتج القومى الاجمالى ويجرى فى شبكة كثيفة الحلقات من مراكز تلتقى فيها الادارة الحكومية ، ورجال الصناعة ، وأهل العلم الأكاديمى ، وتفتتها الباحثين بالجامعات القوية وما تجر به من بحوث أساسية فى العلوم ، وتشجعها بيئة حضارية اعترفت بالباحث المتفرغ كمضو فى المجتمع له دوره الهام وجزاؤه المحترم ، بيئة حضارية جعلت من التكنولوجيا المتجددة رمز تقدمها ورباط قواها .

فمنجزات التكنولوجيا فى الغرب ثمرة عملية تطور حضارى طويلة نسبيا كما أن استيراد بعض تلك المنجزات لا يمكن أن يولد فى المجتمع عملية التطور ذاتها . فاستيراد محطة أرضية للاتصال بالقمر الصناعى لا يخلل البلد

(١) انظر ايضا : T. K. Derry and T. Williams : A Short history of Technology, Oxford, Clarendon Press, (c) 1970, pp. 705.

(٢) للرجع السابق يقدم تحليلا مشابها فى الصفحات ٧٠٨ - ٧٠٩ .

المستورد « عصر الفضاء » وبناء محطة نووية لتوليد الكهرباء لن يفي في أفضل الأحوال إلا الى تدريب بعض الأفراد على معدات تم تصنيعها بالكامل في الخارج ولا بد في تشغيلها وصيانتها من الاعتماد على الخبرة الأجنبية . والأرجح أن يلحق أحسن أولئك الأفراد بجيش الأدمغة النازحة ، وتبقى المحطة بعد ذلك جسماً غريباً في المجتمع كله يمكن أن تتوقف لو تلف فيها مسار حتى يتم استيراده وهي بعد ما تكاد تبدأ العمل حتى يكتشف من دفعوا فيها باهظ الثمن انها أصبحت متخلفة تكنولوجياً . وأخيراً فلا يمكن تسليم « التكنولوجيا المتطورة » في المعاهد والجامعات فأساليبها متعددة غاية التعدد، وتكلفة دراسة عدد منها على مستوى مناسب تتجاوز قدرات الاقتصاد النامي ، وخرى مثل هذه الدراسات لن يجلبوا مجال العمل الذي يستوعب جهودهم ويستثمر ماتهموا .

ان الفكر السائد يخلط بين منجزات التكنولوجيا والتكنولوجيا نفسها (٢) .

والثمرة يمكن أن تستورد ، وإن غلا الثمن ، ولكنها لا تتجدد ولا تتكاثر . اما الشجرة التي تغطي الثمار فلا بد أن تنبت وتثمر وتزهر في أرض صالحة وبيئة مواتية وبرعاية مستمرة . والتنمية الشاملة كعملية معقدة ، هي التي توفر ذلك كله .

ان جهة التنمية الشاملة والدؤوب هو الذي يساعد على اكتساب الثورة التكنولوجية اللازمة لاطراده وتظيم عائلته ، وليست التكنولوجيا هي التي تصنع التنمية (٣) .

٢ - يؤدي هذا الخلط بين التكنولوجيا وبين منجزاتها أو منتجاتها الى أخطاء ومخاطر متعددة ترتبط كلها بالجري وراء منجزات التكنولوجيا ، وأول ما يفتن القادرين من أبناء العالم الثالث هو المنتجات ذات الطابع الاستهلاكي ليس فقط في مستوى الطائرة والسيارة والتلفزيون وأضرابها من السلع المعمرة ولكن أيضاً في مستوى ذلك العدد الضخم الذي لا يدركه حصر من الأشياء الجديدة والبراقة ذات النفع المحدود ، أو حتى التي لا نفع فيها أصلاً بل هي من قبيل التسلية أو العبث أو ما يسمى بالانجليزية gadgets وقد فتح في هذا الاتجاه ما أحت إليه الآليات الداخلية للاقتصاد الغربي وبصفة خاصة خلال ربع القرن الماضي من السعي الخيبي الى مضاعفة الاستهلاك

(١) د. اسماعيل صبري عبد الله ، « استراتيجية التكنولوجيا » م . س . د - ص ٥٣٠ .

★ انظر تحليل شبيه في :

Hans Singer : « Science and Technology for Poor Countries » in Gerald M. Meier (Ed.) : Leading Issues in Economic Development, Oxford University Press, 3 Ed. 1976, pp. 383-393.

ولاسيما عن طريق زرع احتياجات جديدة ومتزايدة لدى المستهلك . وقد أثر هذا الاندفاع نحو تقليد نمط الاستهلاك الغربي على حجم الاستهلاك في البلاد النامية من ناحية ، وعلى اختيار مشروعات التصنيع في اطار ما يسمى باستراتيجية تصنيع بدائل الواردات من ناحية أخرى .

أما في مجال التكنولوجيا فكان الاتجاه المتبع هو الحصول على أحدث تكنولوجيا ليس فقط - تطلعا هندسيا الى ما هو أكثر تقدما ولكن تأسيسا على ارتفاع إنتاجيتها .

ونكتفي بأن نشير الى نسبة الطاقة المعطلة المرتفعة في كل المصانع الحديثة للغاية التي أقيمت في الدول النامية والتجربة هنا تثبت أن ما يمكن أن يتاح للبلدان النامية مهما يكن متقدما لا يوضعها في مصاف البلدان المتقدمة ، لأن سرعة التطور التكنولوجي بالمعنى الواسع قد رفعت معدلات البلى المعنوي moral obsolescence والأخطر من ذلك كله هو أن منتجات التكنولوجيا ليست سلعاً ، يتميز بعضها عن بعض وتتجانس وحدات كل نوع بحيث تكون بها سوق مثل أسواق المواد الأولية . فبعضها ليس له وجود مادي ملموس منفصل عن الأشخاص الذين يحملونه ، وهو ما يطلق عليه المعرفة الفنية know-how وبعضها مندمج في معدات يتعذر تحديد تكلفة إنتاجه منفصلة عن تكلفة إنتاج العدة ذاتها . وكل صناعة حديثة تقضي أنواعا متعددة في آن واحد : براءات اختراع ، علامات تجارية ، معرفة فنية ، معدات ، خبرة تنظيمية وإدارية الخ .

وقد جرت الشركات الكبرى على أسلوب بيع الصفقة التكنولوجية Technological Package وأكمل صورة لها بناء مصنع بكامله على طريقة « تسليم المفتاح » Turn Key وهذا كله يشكل سوقا احتكارية مركز البائع فيه بالغ القوة لا ينال منه حتى عامل الاستبدال substitution effect مادام الناس يجرون وراء أحدث تكنولوجيا . وبعد دفع أهبط الأثمان لإقامة مصانع حديثة تبقى تلك المصانع جزرا منعزلة أو enclaves داخل مجتمع لا تنشر فيه موجات التقدم التكنولوجي وينسى الناس أن ملكية التكنولوجيا بين الشركات متعددة عابرة الجنسيات التي هدفها تنظيم الربح والتي تباع في أحوال كثيرة مجرد اسم أو علامة دون أي سر صناعي (كما هي الحال بالنسبة للصابون والمنظفات وبعض مستحضرات التجميل) أو معرفة سطحية للغاية في تناول الفنانين العاديين حتى في العالم الثالث . وفي هذا المقام (تذكر) دراسة للكوتجرس الأمريكي « يبدو أن شركات تصنيع الأغذية تحقق أرباحا طيبة من تعليم الشركات الأجنبية التابعة لها أو المستقلة عنها كيف تتأني الأعاجيب التكنولوجية التي تتمثل في وضع الشوربة في علبة صفيح ،

والأرز المتبل في صندوق أو الحضر في عبوة مجبنة » (*) وإخيرا ليس ذلك أقل الأمور أهمية تدفع البلدان ثمننا مضاعفا حين تمنح امتيازات كبيرة للمستثمر الأجنبي استجلايا للتكنولوجيا الحديثة لأن المستثمر يحسب ضمن تكاليفه الثمن الذي يحدده للتكنولوجيا ويضيف الى ذلك كله معدل ربحه المرتفع وما يتاح له من إعفاءات ضريبية أو مركز احتكاري في سوق البلد المضيف .

٣ - كذلك يسود الاعتقاد بأن للتقدم التكنولوجي طريقا واحدا ، هو طريق الغرب ، يؤدي دائما الى كل ما هو خير . وهذا قول خاطئ في شقيه . فابتداء من حقيقة علمية واحدة يمكن ، بل ويحدث فعلا ، اكتشاف أكثر من أسلوب لتطبيقها في الإنتاج .

وهذا امر معروف لكل مشتغل بالصناعات الحديثة . ومعيار التفصيل بين الأساليب المختلفة معيار اجتماعي وان كان يقاس عادة في المجتمعات الغربية بالعائد الاقتصادي على مستوى المشروع ذلك أن الاقتصاد الرأسمالي يقوم على مبدأ أن ما يحقق الربح للأفراد هو بالضرورة مطلوب اجتماعيا وبالطبع يمكن أن تختلف النظرة في اقتصاد مخطط تخطيطا شاملا لمواجهة قصور الموارد ، لأنه من المألوف في هذه الحالة أن يتعارض معيار تنظيم ربح المشروع مع معيار تنظيم عائد الاستثمار الاجمالي على الاقتصاد القومي في مجموعة .

وهذا ما يطرح قضية التكنولوجيا الملائمة . وليس صحيحا من ناحية أخرى أن كل ما هو جديد تكنولوجيا مفيد للناس . بل انه منذ أن انتشر الاهتمام بقضية « التلوث » في العالم الغربي لا يكاد أن ينقضي يوم الا ويثبت العلماء والباحثون الأخطار المتولدة عما يسمى الآثار الجانبية لأساليب إنتاج أو أداء خدمات تعد حديثة للغاية .

ويمكن أن نشير هنا الى مثال بالغ الدلالة وهو الطاقة . فالطاقة النووية أحدث صيحة في هذا المجال تلوث البيئة على نحو يمكن معه القول بأنها لو أصبحت المصدر الصناعي الوحيد للطاقة لهلكت الأرض وتلك المتولدة من البترول والغاز الطبيعي لوثت البيئة أكثر بكثير من التلوث المتولد عن استخدام الفحم في الآلات والمراجل البخارية . ويقول علماء البيئة أن كل طاقة متولدة عن احتراق قضر بالبيئة بسبب ما تولده من غاز الكربون . وهم من أشد دعاة توجيه التكنولوجيا نحو زيادة استخدام مصادر الطاقة الطبيعية ،

★ انظر على سبيل المثال :

Ernest Feder «The Penetration of the Agricultures of the Underdeveloped Countries by the Industrial Nations and their Multinational Corporations, Institute of Social Studies, The Hague, 1975, pp. 8.

من الشمس الى الرياح الى حرارة الأرض الى المد والجزر • ومثل اخر يتصل بحياة الفرد اليومية وهو أثر الكيماويات التي تدخل جسم الانسان يوميا في المجتمعات الغنية مع ما يأكل من فاكهة وخضر عولجت بالمبيدات الحشرية وما يشرب من ماء قى أو غازى صناعى ، وما يتعاطى من أغذية محفوظة اضيفت اليها زاهى الألوان وطيب المذاق كيماويا (١) •

ومن أدوية تقلع فى علاج أراض وتخلف تراكم آثارها الجانبية أراضا أخرى فى مقدمتها السرطان ومن المعروف ان الحكومات تصلت بإجراءات هامة ومكلفة للحد من تلوث البيئة بسبب النشاط الصناعى ولحظر استخدام قائمة طويلة وغير نهائية من الكيماويات المستخمة فى الصناعات الغذائية والدوائية . بل ان الدولة التى ينظر اليها على انها أم التكنولوجيا المتطورة الولايات المتحدة الأمريكية • قد قررت هيئتها التشريعية الكونجرس عام ١٩٧٢ تشكيل هيئة خاصة للتقدير الموضوعى للأساليب الحديثة Technology Assessment

٤ - وأخيرا ينظر الناس ، بل والخبراء أنفسهم ، الى التكنولوجيا ومنتجاتها على أنها أمور فنية محايدة لا أثر لها على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية للدولة التى تستورها وهذا ظن شائع حتى يكاد يبدو من المسلمات • ومع ذلك فهو خاطئ جذريا • ففى مجال الإنتاج مثلا تتميز التكنولوجيا الغربية الحديثة بأنها كثيفة رأس المال ، بل ودون لعب بالأنفاط ، كثيفة التكنولوجيا بمعنى نصف نفقات البحث والتطوير فى تكلفة الإنتاج ومن ثم فهى لا تستقر الا فى شكل وحدات انتاجية ضخمة تتركز فى مناطق محدودة وتتكون حولها التجمعات الحضرية الكبرى • والدول النامية حين تحاول نقل هذا الأسلوب التكنولوجى لابد من أن تقبل على اقامة وحدات من هذا النوع •

وهى بالطبع لن تبلغ نهاية الشوط وتصل الى نفس الأحجام • ومع ذلك فإن تبنى هذه التكنولوجيا يضاعف حاجة البلاد الى رأس المال عدة أضعاف • ويكون منطقيا فى سبيل ذلك تشجيع تكوين ثروات فردية ضخمة والسعى بكل السبل لاجتذاب رأس المال الأجنبى وبعبارة أخرى تستهدف موضوعيا اقامة نظام رأسمالى ، أى تجرى عن وعى أو عن غير وعى اختيارا اجتماعيا وسياسيا • ولا بأس فى ذلك من الناحية الاقتصادية الخالصة لو كانت النتائج

(١) من المراجع الهامة فى هذا الموضوع حيث تطرح ملامحة التكنولوجيا للبيئة وإدرايات

الاختيار :

Transfer of Technology : Its Implications for Development and Environment-
UNCTAD, N. Y., 1978, pp. 20-22.
R. S. Eckaus : «Making the Optimal Choice of Technology», in G.M.M. eur
(ed.) : leading issues in Economic Development. (Oxford University
Press) 1976 (c), pp. 340-345.

مضمونة • ولكن التجربة تثبت استحالة تكرار نمط النمو الرأسمالى وان أى تجربة من هذا النوع سرعان ما تتغير • وفى الوقت ذاته يؤدى هذا المسلك الى تركيز الجهد كله على قطاع صناعى حديث واعمال الزراعة والريف وبالتالى تعميق الازدواجية الاقتصادية لمجز النمط الرأسمالى فى البلدان النامية من مد آثار التنمية ولو بدرجات متفاوتة الى المجتمع كله •

ويمكن الاتفاق على الأمور التالية :

- ١ - ان التكنولوجيا هى تطبيق المعرفة العلمية والخبرات المكتسبة فى تطوير أساليب عمليات الانتاج والخدمات •
- ٢ - ان التنمية الشاملة تقتضى التطوير التكنولوجى المستمر الذى يجعل معدلاتها ويتدمج بمنجزاتها •
- ٣ - ان العلاقة الجدلية بين التنمية والتطور التكنولوجى تطرح قضية :لتكنولوجيا الملائمة *Appropriate Technology* من حيث المكان (البلد النامى المعين بظروفه المحددة) والزمان (طور التنمية الذى يعيشه ذلك البلد) •
- ٤ - ان التطور التكنولوجى المطرد ، كالتنمية الشاملة المطردة ، لايمكن ان يتحقق الا بالاعتماد على النفس ، واستيراد منتجات التكنولوجيا كاستيراد رأس المال المرتبط به - عنصر مكمل ومساعد وليس بديلا عن بناء القدرة التكنولوجية الذاتية • *National Technological Capacity*

● البحث الثاني :

ملاح استراتيجة التنمية فى العالم الثالث

فى السنوات الأخيرة ، استحوذت قضية التنمية - بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية على الجانب الأكبر من الاهتمام فى أقطار العالم الثالث . ولم يكن هذا الاهتمام بالأمير المستغرب اذ ان له الكثير من الأسباب والدوافع الموضوعية والمنطقية . ولعل أهم هذه العوامل مجموعتان : الأولى تتعلق أساسا بالطموحات الاقتصادية والرغبة فى توفير مستويات معيشة أفضل للمواطن العادى تفى باحتياجاته المادية والثقافية .

والثانية : تتعلق أساسا بالأمن والسلامة القومية لدعم الاستقلال الوطنى ومواجهة الأطماع الخارجية . وتتفاوت أهمية كل من هذه العوامل بطبيعة الحال من قطر لآخر تبعا للظروف الموضوعية التى تحيط به . فبعض الأقطار التى لايتهددها خطر خارجى وتشعر بأمن نسبي تجد فى التنمية ضرورة لتحسين مستوى معيشة المواطن ، وأقطار أخرى تتهددها الأطماع الخارجية فتجد فى التنمية ضرورة لاكتساب القدرة على المجابهة والدفاع عن النفس .

أما فى حالة الأمة العربية فإن كلا العاملين يضغط بالحاح صوب التنمية الشاملة وبأسرع المعدلات فعامل الرغبة فى تحسين المستوى المعيشى والحضارى للمواطن العربى حتى يقف على قدم المساواة مع المواطن فى الدول المتقدمة لا يقل أهمية عن ضرورة دعم القدرة الذاتية للأمة العربية لمجابهة الأخطار التى تحيط بها من كل جانب .

لغة أصبح العمل على كسر حدة التخلف - من خلال التنمية الشاملة هو أول الواجبات الملغاة على عاتق حكومات العالم الثالث بدون استثناء ، فبعد أن أحرزت شعوب هذا العالم الثالث استقلالها السياسى تلفتت حولها فإذا بها فى ركب التقدم الحضارى فى ذيل القافلة وإذا بالمواطن فى هذا العالم - الذى سعى تادبا بالعالم النامى - ينقصه الكثير .

وفي الواقع فإن السعي نحو التنمية - والتنمية هي الأسلوب العلمي لتحقيق التقدم ليس بالشئ الجديد ، فينذ بدء الخليقة والانسان يسعى حثيثا نحو التقدم الحضارى وتطويع البيئة التى يعيش فيها لتبعية احتياجاته المتعددة . ولقد نشأت حضارات وازدهرت وشاخت لتنشأ حضارات قبة أخرى .

لقد أدت الثورة التكنولوجية الى زيادة اتساع الهوة بين دول العالم فلقد تقدمت كثيرا تلك الشعوب التى امتلكت زمام التكنولوجيا الحديثة ، ومازالت وستظل تتقدم بمعدلات سريعة ، ولم يكن التخلف فى معظم الأحيان خاصة فيما يتعلق بالامة العربية نتيجة لعجز يشوب جوهر هذه الشعوب بل انه فى اغلب الأحيان غرض عليها فريضا .

اننا عندما نصف بلاد العالم الثالث بأنها بلاد متخلفة ، فنحن نقيسها ببلدان أخرى متقدمة هي البلدان الرأسمالية ، وليس فى هذا تمييز اذ اننا نقيس التخلف بالعمليات الموضوعية التى شكلت جوهر الانتقال من النظام الاقطاعى الى النظام الرأسمالى . تلك العمليات الموضوعية التى تبدأ هي الاخرى من مسلة هي انه عندما ندرس النمو أو التقدم فى المجتمع البشرى فاننا ندرس نمو وتقدم القوى المنتجة فيه بالاساس لأن النمو والتقدم ما هو الا النمو والتقدم فى القوى المنتجة ، الذى يتعكس من ثم على علاقات الانتاج ، ونمو هذه القوى تحت تأثير الرغبة البشرية فى زيادة الثروة ، ومن ثم فى تطوير انتاجية العمل البشرى .

حالة الانتقال هذه تبدأ بالنمو والتقدم فى القوى المنتجة التى شكلت فى أول القرن الماضى ضرورة رأس المال ولأن النمو الذى حدث كان نمو رأس المال ومن هنا فهو القوة المنتجة الأساسية التى نقيس بها تخلفنا (١) .

وهذه الظاهرة انما ترتبت على أربع عمليات موضوعية مستقلة عنا وعن الناس فى عصرنا ، ان النمو الذى تحقق تاريخيا انما تحقق بفضل العمليات الأربع التالية (٢) :

أولا : عملية اطراد التقسيم الاجتماعى للعمل ، والظاهرة الأكثر شيوعا هي التركيز على التقسيم الفنى بينما الظاهرة الأهم هي عملية اطراد التقسيم الاجتماعى للعمل بالاساس .

(٢٠١) د. فؤاد مرسى ، « محاولة لتحديد المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية » فى (استراتيجيات التنمية فى مصر) م - ص ٣٨ - ٤٠ ويزيد من التحليل انظر مؤلفه « التخلف والتنمية : دراسة فى التطور الاقتصادى » - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٢ وخاصة الجزء الثانى ص ٥٠ بعنوان جوهر التخلف الاقتصادى المعاصر .

ثانيا : بالإضافة الى العملية الأولى تمت عملية أخرى هي تراكم قدر أساسى من رأس المال .

ثالثا : استخدام هذا القدر الأساسى من التراكم لانتاج منتجات تصبىح سلعا تقضى الى الانتقال من الانتاج الطبيعى الى الانتاج السلمى ، ومن ثم سيادة الانتاج السلمى .

رابعا : العملية الرابعة هي تكوين السوق الداخلية .

هذه العمليات الأربع تمت تاريخيا فى تلك المجتمعات التى تسمى الآن بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة .

ماهو جوهر كل عملية :

فيما يتعلق بالعملية الأولى : وهى عملية انتشار واطراد التقسيم الاجتماعى للعمل فيدفع البعض لزيادة انتاجية العمل البشرى والأفراد الى تطوير وتقسيم العمل اجتماعيا . والعملية التى شكلت جوهر النمو هنا هي عملية انفصال الصناعة نهائيا عن الزراعة ، والانتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية ، أى الانتقال من الأعمال اليدوية الى الأعمال الميكانيكية . نجد هنا عملية موضوعية هي عملية قيام الصناعة الآلية فهى انتقال من الانتاج الصغير الى الانتاج الآلى الكبير وعملية الآلية هنا عبارة عن تقسيم جديد للعمل استمر لى يحدث هذه النتيجة وقد أدى التطور إلى أن تصبح هذه العملية مغذية لرغبة مستمرة للجميع وهى الرغبة فى زيادة الانتاج .

والعملية الثانية ، هي عملية توفير قدر أساسى من رأس المال أى وجود ثروة نقدية تتحول الى رأسمال يشتغل فى الصناعة . هذه العملية تمت على أساس ما سميت به بتحول رأس المال التجارى الى رأس مال صناعى ، أى أن تصبح التجارة أقل حافزا للاستثمار من الصناعة الناشئة . عندئذ ينتقل رأس المال من التجارة الى الصناعة قد أدت الى أن تصبح التجارة الخارجية دعامة للصناعة الآن .

واستنادا الى هاتين العمليتين تمت العملية الثالثة الجهرية وهى عملية تحويل المنتجات الى سلع وتحويل لانتاج السلمى الصغير الى الانتاج السلمى الكبير أى الانتاج الذى يتم بغرض المبادلة وليس مجرد انتاج من أجل الاستهلاك المباشر .

أما العملية الرابعة فهى تكوين وتوحيد السوق . (وهذه الظاهرة هي جوهر النمو بالفعل) فعلمية تشكيل السوق الداخلية عملية موضوعية

(سلعية) وليس عملية جغرافية أسامسها تحول المنتج المباشر الى المنتج غير المباشر يتحول المنتجات جميعها الى سلع .

جوهر التخلف هو أن العمليات التاريخية الموضوعية التي كان يجب أن تجرى ، وأولها انتقالنا من عملية الانتاج الصغير الى الانتاج الكبير أصبحت مشوهة بدرجة أو بأخرى .

وهكذا ظل تقسيم العمل في مرحلة بدائية ، فلم تتطور الزراعة الى صناعة ولا الصناعة اليدوية الصغيرة الى صناعة آلية كبيرة . أما عن العملية الثانية وهي عملية التراكم الرأسمالي فقد بقيت في حدود التراكم الرأسمالي التجاري . فان رأس المال التجاري لم يصبح بعد رأس مال صناعيا وإنما بقي في نطاق التجارة لأنها تغطي له المكاسب بدون متاعب . ان البلاد المتخلفة تتميز بأن عملية الانتقال من رأس المال التجاري الى رأس المال الصناعي مبتورة وانها عندما تحدث في بعض البلاد فانما تحدث مشوهة . وهي في هذه الحالة تصبح ظاهرة من ظواهر تبيد الموارد ، حيث يجرى نوع من الاستنزاف الداخلي والخارجي للفائض الاقتصادي .

والعملية الثالثة وهي التحول الى الانتاج السلعي ، بمعنى أن كل منتج ينتج للتبادل لم تتم بشكلها المتوقع حيث ظل الانتاج انتاجا سلعيا صغيرا ولم يتطور ليصبح انتاجا سلعيا كبيرا . أما عن العملية الرابعة وهي توحيد السوق ، فالسوق ليست هي المقر الذي يجلس فيه البائعون والمشترون ولكنها الاطار الذي يمكن لعملية الانتاج السلعي من أن تكمل دورتها بالمبادلة ، نجد أن الانتاج ظل للاستهلاك المباشر . وحتى بالنسبة للجزء الذي يمكن انتاجه بقصد التبادل ، فانه يصيبه عملية تشويه ، ولذلك تتكون مسوقا خارجية مرتبطة بالسوق العالمية لأنه لم تتكون بعد سوق داخلية كافية .

التنمية مادامت قد طرحت في اطار العمليات الموضوعية التي جرت أو يجب أن تجرى فانها تعنى أن البلاد المتخلفة قد نمت بقدر معين ، وانها لا تبدأ من الصفر لكن هذه البلاد تبدأ تنميتها في ظروف عالمية جديدة . . . وهنا لنا أن نتساءل .

ما أهمية استراتيجية التنمية فيها وما موقع نقل التكنولوجيا منها ؟

أولا : تحديد مفهوم التنمية :

التنمية الشاملة عملية تطور تضرب جنورها في كل جوانب الحياة وتفضي الى مولد حضارة جديدة ، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور

المضارى ، بكل ما يميزها من قيم وعادات سلوك وأساليب وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي وفني . الخ (١) .

كما أن مفهوم التنمية يعنى أيضا « انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن - سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا ولهذا التعريف عناصر أساسية أهمها :

(أ) ان التنمية عملية داخلية ذاتية ، بمعنى أن كل بنورها ومقوماتها الأصلية موجودة فى داخل الكيان نفسه . وأن أى عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لاتعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية ولنا عودة الى هذه النقطة على وجه الخصوص .

(ب) ان التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقا وانما تتعدد طرقها واتجاهاتها ، باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع « الامكانيات الكامنة potentials فى داخل كل كيان (٢) .

● وللتنمية أساس مادي وآخر فكري . والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما ، بحيث ينفذ كل منهما الآخر ويقوى حركته . فمنهج العلم ومكتشفاته خلقت الجو المواتي للاختراع - ولكن تحويل الاختراعات الى أدوات انتاج تفسره ضرورات اقتصادية وقوى اجتماعية ذات مصلحة فيه . كذلك استمرار البحث العلمى التطبيقي مرتبط بتطور الانتاج .

● **التنمية لاستمرار وانما هي فى الأساس عملية ابداع** . فأوروبا قد درست علوم العرب وفلسفتهم وأحييت تراث الاغريق والرومان مركزة الأضواء على جوانبه التي تساند تطلعات التطور ، ثم تجاوزت هذا كله بابداع مستمر فى كل مجالات الفكر والسياسة وقبلها فعل أسلافنا العرب ، فقد أخذوا عن اليونان والرومان والهند ومصر والشام والعراق وفارس ، ولكنهم تجاوزوا ما أخذوا الى ابداع حضارة جديدة زاهية بقدر ما هي أصلية (٣)

● **مولد حضارة جديدة أو تجديد شباب حضارة عريقة جهد يفوق طاقات أى قطر منفرد** . فهو ظاهرة « قارية » من حيث الاتساع الجغرافى والاسهام البشرى . وهذا ما يؤكده تاريخ أوروبا . فقد أسهمت شعوب القارة جميعا ، وامتدادها المضارى فى أمريكا الشمالية بالفكر والممارسة فى بناء الحضارة المعاصرة (٤) .

(١) د . اسماعيل صبرى عبد الله ، التنمية الاقتصادية العربية لمطارها الدول ومنحاما الترمي . م . س . ذ . ص ٥٤ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، « نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث » مرجع سبق ذكره ص ٦٧ .

(٣،٤) د . اسماعيل صبرى عبد الله ، التنمية الاقتصادية العربية ، م . س . ذ . ص ٥٤ . ٥٥ .

● المحتوى التقنى الاقتصادى للحضارة الغربية الذى يهرب الناس لم يكن متصورا دون استيلاء الأوروبيين على موارد الشعوب الأخرى : الموارد الأرضية (أمريكا الشمالية وأستراليا) ، والموارد البشرية (الرقيق الأفريقى والمسل فى المناجم والمزارع فى المستعمرات) والطبيعة (المواد الأولية والطاقات) أما الثورة الصناعية فى حد ذاتها فلا تكفى لتفسير كل شيء ! كذلك لا يحل التصنيع بنفسه كل المضلات . يقول كلود شتراوس : « لنكن على ثقة بأن الثورة الصناعية لو لم تظهر فى أوروبا الغربية والشمالية كان لابد من أن تظهر يوما ما فى بقعة أخرى من الأرض ولما كانت الثورة ستنتشر على الأرجح فى مختلف أرجاء المعمورة ، فإن كل حضارة ستقدم لها إسهامها الخاص وسيمد المؤرخون الذين سيكتبون بعد ألف عام أو أكثر من قبيل السفخ المحسن ادعاء الفضل على البشرية بمنجزات قرن أو قرنين (١) » .

● ويبقى بعد ذلك الرجوع الى نقطة أثرت سابقا وهى ان التنمية أساسا . قضية داخلية ، لأنها متصلة اتصالا وثيقا بكيفية ترتيب البيت من الداخل ، فاختيار فلسفة التنمية ونمطها ، تتحدد من خلال صراع القوى الاجتماعية داخل الدول ، وهو الصراع الذى يواجه القرارات المتعلقة بكيفية حشد الموارد المتاحة ، واختيار الأولويات ، وطريقة توزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات ، ما يستتبع ذلك كله من طريقة توزيع الناتج القومى وهذه القرارات كلها ، هى قرارات من صميم العمل الداخلى ، تتخذها السلطة السياسية فى الدول فى استقلال تام ، وتفشل فى نطاق صلاحيتها كدولة ذات سيادة ، ولا خلاف حول هذه النقطة مطلقا ، بل ان دول العالم الثالث تحاول تدعيم استقلالها السياسى وحق كل دولة فى السيطرة على مواردها الطبيعية ، واختيار أساليب وفلسفة وأنماط التنمية التى تلائمها .

غير اننا اذا نحينا جانبا هذه المسألة الشكلية المتعلقة بالسيادة والمسئولية الدولية بالنسبة لقضايا التنمية فى العالم الثالث ، وحاولنا النظر الى الوضع الاقتصادى الخاص لهذه الدول بعد حصولها على استقلالها السياسى ، فلسوف نجد أن خطط التنمية فيها ، قد تفرقت لأسباب كثيرة منها ما هو خاص بالصراع الاجتماعى والسياسى الداخلى ومنها ما هو متعلق بعوامل خارجية لاسيطرة لهذه الدول عليها فقد بدأت معظم دول العالم الثالث ، تكتشف تدريجيا من خلال تجاربها الوطنية ، ان قدرتها على ترتيب أوضاعها الداخلية ، وعلى تحقيق الوضع الأمثل للانطلاق الاقتصادى ، هى مسائل محكومة الى حد كبير بهيكل الاقتصاد العالمى ، وبالتقسيم الدولى للعمل ، فخلال الحقبة الاستعمارية ،

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، التنمية الاقتصادية العربية ، م - س - ذ - ص ٥٤ ، ٥٥ .

التي شهدت أيضا في الوقت نفسه ، ازدهار النظام الرأسمالي ، وسيطرته كنظام اقتصادي عالمي ، جرى تقسيم العمل الدولي بشكل يضمن تدفق المواد الأولية بأرخص الأسعار على المراكز الصناعية في الدول المتقدمة ، واغتنى مركز الاقتصاد العالمي مثالا في الدول الصناعية ، على حساب الأطراف أو « المحيط » مثالا في الدول المتخلفة . وأصبح مركز الاقتصاد العالمي هو المستهلك الأكبر للمواد الأولية ومصنعا والمسيطر على مراكز توزيعها ، والمهيمن على أسرار العلم والتكنولوجيا ، والمالك لبيوت المال والمصارف العالمية .

وفي ظل هذه الأوضاع • بالإضافة الى صفر حجم السوق الداخلية في معظم الدول النامية ، تبين صعوبة ، بل واستحالة تحقيق التنمية في دول العالم الثالث ، اعتمادا على الموارد الذاتية البحتة ، لأنها كانت في حاجة ماسة الى الخارج سواء لاستيراد رأس المال أو التكنولوجيا والخبرة الفنية أو حتى لتسويق منتجاتها الأولية ، واستيراد ما يلزمها من العدد والآلات والمنتجات المصنعة • وهكذا وجدت الدول المتخلفة نفسها في وضع لايسمح لها بالعزلة حتى لو أرادت ذلك ، ولم يكن أمامها خيار سوى التعامل مع المراكز الصناعية المتقدمة • غير ان هذا التعامل اكتنفته صعوبات جمة ، ذلك أن الموانع الخارجية أو التسهيلات التي تقدمها الدول الصناعية هي أداة من أدوات سياستها الخارجية ، يتم تخطيطها وتنظيمها وفقا لمصالحها الاستراتيجية أو التكتيكية الخاصة ، لا وفقا للاحتياجات الحقيقية أو متطلبات التنمية في دول العالم الثالث (١) •

ثانيا : استراتيجية التنمية بين التخطيط والتنفيذ •

الاستراتيجية :

لعل استخدام اصطلاح استراتيجي واستراتيجية بصورة ازدادات وضوحا في السنوات الأخيرة أفسح المجال لكل من يريد أن يضيف هالة من الأهمية على حديثه أن يردد هذا الاصطلاح • فإذا تجاوزنا عن هذه الاستخدامات للضفافة وجدنا أن الاستراتيجية تطلق حينما على غايات objectives ذات طبيعة أساسية ، وحينما آخر على مجموعة الأهداف targets المحددة ، بينما تركز بعض الاستخدامات على جانب الوسائل دون الأهداف ، أو على الاثنين مجتمعين •

(١) د. حسن السيد تافمة . للخطط الدولية وقضايا التنمية في العالم الثالث . م. م. ص. ٥٠

الجانب الآخر من المشكلة يعود الى أن الحديث عن استراتيجية التنمية كثيرا ما يجرى فى مرض الحوار حول التنمية الاقتصادية ، دون النظر الى باقى أبعاد المجتمع - وما ساعد على هذا الاتجاه أن علم الاقتصاد كان من أكثر العلوم عناية بدراسة التنمية - ومن أقدرها على انشاء وتطوير التنمية (المعقدة منها والمبسط) بصورة لا تكاد نجد لها نظيرا فى غيره من العلوم ، بما فى ذلك علم الاجتماع ، رغم أن التنمية غالباً ماتنعت بأنها « اقتصادية واجتماعية » بل قد يفضل تأكيداً للاتحام وصفها بأنها « اقتصادية اجتماعية » (١) .

ويجب التأكيد هنا على عدد من النقاط :

أن ما تشمله الاستراتيجية ليس مجموعة الغايات الأساسية فقط بل يجب أن يمتد ليشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ تلك الغايات هذه هي النقطة الأولى ، والنقطة الثانية هي أنه لا جدوى من الحديث عن استراتيجية لطائرة محمولة من طواهر المجتمع بمعزل عن باقى طواهره . فما يحتاجه المخطط ليس هو استراتيجية للتنمية بل الجزء من استراتيجية الدولة المتعلق بالتنمية . وينجم عن هذا النقطة الثالثة وهي ان اعداد الاستراتيجية يجب أن يتم فى اطار سياسى عسكرى اجتماعى اقتصادى تنظيى متكامل محققا الترابط بين مسار الجهود الانمائية وبين باقى جوانب الحركة فى المجتمع . فاذا تحقق هذا توفرت النقطة الرابعة وهي أن المناقشات حول الاستراتيجية لا يجب أن تتواتر لكي تأخذ نمط البحث الدارج ، بل يجب أن تتمتع بقدر معين من الاستقرار والاستمرار .

هذه النقاط الأربع لاتنفصل عن بعضها البعض ، فبلدون التوافق بين مختلف أبعاد الاستراتيجية القومية تلبو تحركات المجتمع وكأنها عشوائية وقراراته الأساسية متنافرة يعوق بعضها البعض . كذلك مالم تندرج وسائل الحركة ضمن اطار الاستراتيجية فانه لا يوجد ما يضمن ان الحركة تأتى متمشية مع الغايات الأساسية . وقد يكون المقيد أن نذكر هنا مثلاً يوضح ما نرمى اليه : قياس جدارة القطاع العام أو بعض وحداته بالقدرة على تحقيق الأرباح أو بالحجم مقارنا بالتكلفة الادارية . فاذا كان هذا الأمر مقبولا من وجهة النظر الاقتصادية البحتة فانه يتجاهل باقى غايات المجتمع التي تمنى بالأبعاد الاجتماعية سواء كانت كسر حلقات الاحتكار أو خلق قواعد للنشاط

(١) د^و محمد محمود الامام ، د التخطيط والاستراتيجية - دراسة فى المفاهيم - فى استراتيجية التنمية فى مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين - القاهرة مارس ١٩٧٧ - الهيئة العامة للكتاب ص ٢٨ .

الاقتصادي تحقق التقارب الاقليمي أو غير ذلك من الاعتبارات الاجتماعية التي تفضلها النظرة الربحية المجردة وبالتالي يحدث اغفال لدور القطاع العام كأداة استراتيجية بلوغ تلك الغايات .

وإذا تمسكنا مع هذه النظرة للأمور كان علينا أن نضيف بعدد آخرين حتى تصبح الاستراتيجية أمراً قابلاً للتطبيق الأول هو أن الاستراتيجية ترسم أساليب الحركة في شكل متعاقب الحلقات أو المراحل . وكشال لهذا نفترض أن المجتمع يتمسك بالوصول الى مستوى من التوظيف يعتبر هو التوظيف الكامل . فهو قد يبلغ ذلك بالدخول مباشرة في الأنشطة المكثفة للعمل ، أو قد يفضل على ذلك إنشاء قاعدة إنتاجية مكثفة لرأس المال في البداية تعود فتوفر فرصاً متزايدة للعمل عند مستويات أعلى من الدخل ، وبالتالي فإن رسم خطة الحركة الذي يبين المستوى من الدخل والتوظيف الممكن بلوغها أثناء المسيرة نحو الغايات الرئيسية يصبح ضرورياً . وما يمكن إعادة النظر فيه بين الحين والآخر هو مدى تطابق المسيرة الفعلية أو انحرافها عن الاستراتيجية الأساسية وليس الاستراتيجية ذاتها اللهم الا اذا قرر المجتمع اجراء إعادة نظرة شاملة .

أما البعد الآخر فيتناول التمييز بين ما يعتبر وسيلة وفقاً لمستوى الحرية . فعلى المستوى الأعلى للدولة تحدد المرامي العامة goals . وترسم الاستراتيجية المتكاملة بلوغها . وإذا نظرنا الى مستوى أدنى من ذلك مباشرة ، مثل المستوى المتعلق بالتنمية ضمن المستوى القومي ، فإن ما يعتبر وسيلة ضمن الاستراتيجية الكلية يصبح غاية تلتزم بتحقيقها خطة التنمية ، وعليها أن تضع استراتيجية بلوغها بما يتفق مع باقي أبعاد الاستراتيجية العامة ، فإذا انتقلنا الى مستوى أدنى كالقطاع مثلا كانت استراتيجية التنمية بمثابة الغايات التي تحدد وفقاً لها خطة بلوغها ، وهكذا ومن هنا تظهر الحقيقة الهامة وهي أن مسئولية الوحدة تنبع في الأساس من الاستراتيجية العامة للدولة ولا يمكن قصر تقييم أدائها على معايير ذاتية بحتة (١) .

التخطيط :

لعل ما يبرر ربط الحديث عن الاستراتيجية بالتنمية أن التخطيط اقترن عملياً بالتنمية . ويرى بعض العلماء أن هذا الاقتران كان من أهم عوامل قصور التخطيط عن تحقيق الوظيفة الأساسية له في الدولة النامية . ويتضح هذا بالمقارنة بما يجري في الدول المتقدمة ففي المجتمعات الاشتراكية تكون

(١) د. م. م. الامام ، المرجع السابق ص ٣٠ .

الأجهزة التنفيذية مسئولة عن إدارة شئون الاقتصاد القومي اليومية . وبالتالي يصبح من الأمور المحتمة أن تعمل وفقا لخطط قصيرة الأجل (سنوية وجزء سنوية) . ولما كانت التنمية تتطلب نظرية أبعد مدى فإن هذا ينشئ حاجة الى وضع خطط متوسطة الأجل والتوفيق بينها وبين الخطط السنوية . وبعبارة أخرى فإن الخطة السنوية هي أساسا خطة إدارة للاقتصاد القومي . ولم يكن التطور الذي أصاب نمط العمل التخطيطي فيها مرجعه التغيير في نظريات التنمية بل كان أساسه التغيير في أسلوب الإدارة ذاته .

وإذا كانت المجتمعات الغربية ترفض بوجه عام القول بأنها تتدخل في إدارة الاقتصاد القومي بالمعنى السابق وأهدافه لا بد لها من أن تخطط للأمر التي تقع ضمن حدود هذه المسئولية ورغم أن القرارات التخطيطية لاتنصب إلا على المتغيرات التي تتولى إدارتها بصفة مباشرة ، إلا أن شمول تلك المتغيرات لأدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر في سلوك باقي مفردات الجهاز الاقتصادي ، يعني في الواقع أن العمل التخطيطي إذا جازت التسمية بذلك - يعود فينصب أيضا على متطلبات إدارة شئون الاقتصاد القومي - وبعبارة أخرى فإنه في كلتا الحالتين ، يأخذ التخطيط السنوي وصفا محددا يكون بمقتضاه جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي للمجتمع وليس مجرد أسلوب فني يتميز بالترشيح لاتخاذ القرارات .

ويبدو أن سبب المشكلة في الدولة النامية أنها يأخذها تقلة البدء عند خطط التنمية متوسطة الأجل اعتبرت الخطة السنوية جزءا من الخطة المتوسطة . وبالتالي ظهر جنوح تلك الخطة الى التركيز على الجانب الاستثماري ، كما أن تصوير الأهداف يتم في إطار مشابه لما يجرى العمل به في الخطة المتوسطة تمكينا من قياس ممدلات تحقيق الأهداف . ومهما يكن الحديث عن الشمول في التخطيط ، فإن اعتبار الخطط السنوية هي أيضا خطط للتنمية ، تعدها وزارة مسئولة عن التخطيط بمعنى تخطيط التنمية ، كان مؤداه أن الخطة السنوية تمثل جزءا من مسئوليات الجهاز التنفيذي يعرضه جنباً الى جنب مع باقي برامج العمل السنوي الأخرى (وفي مقدمتها الميزانية العادية) على الجهاز التشريعي للحصول على موافقته . وبالتالي فإن افتقاد النظرة الى الخطة القصيرة الأجل على أنها خطة لإدارة شئون الاقتصاد القومي كان له أثره في جانبين :

(أ) الأول هو عزل الحديث عن استراتيجية التنمية عن باقي عناصر الاستراتيجية القومية على النحو الذي سبق ذكره .

(ب) الثاني هو ضعف موقف الخطة السنوية والجهاز التخطيطي ليس فقط بسبب النظرة الجزئية ، وإنما أيضا كنتيجة لاعتبار الخطة السنوية جزءا من إطار أوسع من حيث البعد الزمني .

يحدث هذا في الوقت الذي كان يجب أن يسود فيه الوضع العكسي حيث أنه على خلاف ما يسود المجتمعات المتقدمة ، تعاني الدول النامية ، قصورا في اطارها السياسي الاجتماعي الاداري ، وتظم الحاجة فيها الى نوع آخر من التخطيط لا يظهر الحاجة بنفس الدرجة في المجتمعات المتقدمة وهو التخطيط الهيكلي structural planning ذلك أن التخطيط بمفهومه السابق هو تخطيط وظيفي functional planning بمعنى انه يحدد الوظائف التي تؤديها وحدات الهيكل القائم بينما أن الحادث فعلا هو محاولة تطوير هذا الهيكل ووحداته . ومعلوم أن التغيير الهيكلي الجذري يتم عادة في اطار تغيير سياسي شامل ، ومع ذلك تستمر الحاجة اليه ولو بجرعات أخف طالما بقي المجتمع بعيدا عن الصورة المرغوبة . ويصبح من واجبات التخطيط الوظيفي احداث معركة مستمرة نحو تلك الصورة .

مرة أخرى نمود فنجد أن النظرة الكلية مطلوبة فقط في معالجة أمور الاستراتيجية ، بل وأيضا في اعداد الخطة ذاتها . والذي يحدث عادة أن الأجهزة السياسية تطلق لنفسها حرية الحركة فهي عادة ترفض الافصاح المبكر عن مواقفها من طبيعة التغيرات الهيكلية المطلوبة . وقد يكون لها العذر في حالات معينة عندما يكون في هذه التغيرات مساس بمصالح سائدة في المجتمع فذ تنشئ تحركات فيه ترفع من التكلفة الاجتماعية للتغيرات ، غير أن الأمر يعني في النهاية تعميق التضارب فيما يطلق عليه تخطيط في تلك البلدان (١)

القرارات التنفيذية :

إذا ما انتقلنا من مراحل اعداد الاستراتيجية والخطة الى مراحل التنفيذ ، فإن الصورة السابقة تتجلى بشكل أوضح - ويزداد في هذه المرحلة الجدل حول أمور تتعلق بمدى ارتباط القرارات اليومية التنفيذية بالخطة . يأخذ هذا الجدل مرة أخرى شكل الموازنة بين الجمود أو المرونة في التخطيط وأخرى شكل المفاضلة بين الالتزامية والتوجيه ، إلى غير ذلك من القضايا الجدلية التي تناقش عادة ضمن اطار الأسلوب التخطيطي الانمائي أكثر من تناولها ضمن الحوار حول النظام التخطيطي الكلي .

ويمكن تبسيط المشكلة بعرضها على النحو التالي : إلى أي حد يفترض في الخطة أن تحتوى على قرارات يلتزم بها في التنفيذ ؟ وإذا كانت القرارات التخطيطية ليست بديلة للقرارات التنفيذية فما هو الأساس الذي ترد إليه هذه الأخيرة وما هو أسلوب الحكم عليها أو تقييمها ؟ وما هو الضمان بأن يتم

(١) د. محمود محمود الامام ، المرجع السابق ص ٣٢ / ٣٣ .

تحقيق الاهداف الأساسية للخطة اذا ما اريد الإبقاء على حرية اتخاذ القرار للمستويات التنفيذية الأدنى ؟

وتتطلب الإجابة على هذه التساؤلات تحليل دورة العمل التخطيطي وتتبع مصادر الإغلاق المتقضب لتلك الدورة .

وتتلخص النتائج في التالي :

أولا : التمييز بين نوعي القرارات : القرارات المخططة أو الواردة في الخطة والقرارات الخارجية عن نطاق الخطة .

ثانيا : التعرف على مراكز اتخاذ القرارات وربطها بالاطار التنظيمي ونقاط السيطرة فيه والقواعد التي تحكم تصرفات كل منها .

ثالثا : تمييز الجوانب التي تعتبر ذات بعد استراتيجي ، ومن هنا يأتي التركيز على النظرة الكلية الى الاستراتيجية .

رابعا : تحديد الجوانب التي تشملها الخطة والتي تكفل توافق القرارات ليس فقط المشمولة بالخطة بل وأيضا المتروكة للمستويات التنفيذية .

وبتتبع هذه العناصر يصبح من الضروري النظر الى التخطيط على انه تخطيط كلي وليس مجرد تخطيط للتنمية وفي اطار هذه النظرة الكلية يتعين أيضا أن تكون الاستراتيجية بدورها استراتيجية كلية وأن تصاغ معايير المفاضلة بين الاستراتيجيات البديلة وفقا لدواعي تفضيل اجتماعية متكاملة ، وأن تستخلص من الاستراتيجية المقررة معايير ترد اليها السياسات والقرارات التنفيذية ، ليس فقط ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي أو الانمائي ، وانما أيضا ما يمس باقي نواحي الحياة للمجتمع .

في الدول النامية لا توجد نظرية للتخطيط انما نملك ونعرف ومارسنا بالفعل الأدوات والأساليب المستعملة في التخطيط . لكن هذا لايفني عن النظرية . لقد حاولت البلاد النامية الحصول على حلول من البلاد المتقدمة ، وهذا خطأ كبير ... ذلك أن قضية التنمية في العالم الثالث لم يكن مفروضا أن يقدم لها النظرية أطراف من خارج العالم الثالث نفسه فاذا نظرنا الى العالم الرأسمالي ، فاننا نلاحظ انه لا مكان لنظرية التخطيط فيه حيث ان الأساس الفكري والفلسفي هنا هو قدرة آليات السوق على تخصيص الموارد تخصيصا أمثل . فالنظام الرأسمالي يعتمد على دعائم أساسية هي الملكية الفردية أو الرأسمالية لوسائل الانتاج ، وتركز سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية في أيدي الشركات وحتى حينما تمقتت أمور الاقتصادات الرأسمالية وتزايد

دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، فان هذا التدخل كان مجرد تدخل جدي في شئون الاقتصاد ، لم يتمخض الا عن قبول تنوع محدود من التخطيط ، وهو ما يطلق عليه تخطيط ادارة management planning أما في العالم الاشتراكي فان هناك نظرية للتخطيط ولكنها مبنية على أسس خاصة ببلدان هذا العالم ، ولا تتوقع في غيرها ، وهي ملكية الدولة لوسائل الانتاج ومركزية اتخاذ القرارات واعتبار الخطة الوسيلة الأساسية لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد ، حتى مع السماح للوحدات الاقتصادية بقدر من الحرية في اتخاذ بعض القرارات .

وهكذا يتضح أن الأوضاع السائدة في البلدان النامية مغايرة لتلك السائدة في كل من العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي . فالاعتماد ليس كاهلا على آليات السوق كما في النظام الرأسمالي ، كما انه لا يتصور تأمين كل وسائل الانتاج في بلد نام كما هو الحال في النظام الاشتراكي . اذ ان قوى الانتاج لم تصل بعد الى درجة كافية من النضج وعملية الانتاج لم تصبح بعد عملية جماعية ومن ثم فلا يكون هنا مبرر لتحويل الملكية الى ملكية جماعية . وهنا نتأكد الحاجة الى بلورة نظرية خاصة بالعالم الثالث .

ثالثا : أزمة التنظير لقفية التنمية :

ان تحديد النصور المتكامل عملية صعبة وتتطلب التفاعل الخلاق بين علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة مع جهود العاملين في المجالات الثقافية والتعليمية والتربوية ، ولكن بدون التوصل الى تصور متكامل يبدو ممكنا ومنسقا منطقيا وفعليا تصبح أية استراتيجية للتنمية كخطة وضع الجرس في عنق القط أي خطة جميلة ولكن غير قابلة للتشغيل .

ومحبوب الحق (*) كان مصيبا تماما حين حذر من تحول الحديث عن الاستراتيجية الجديدة الى « موضة مستهلكة » وهو يؤكد « أن الاستراتيجية الجديدة للتنمية تتطلب تجديدا أساسيا لتوازن القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بحيث انه مالم يتم التوصل الى قرار على أعلى المستويات السياسية ، وتتم تعبئة الحركة السياسية بأسرها في داخل البلد خلفها ، مستغل هذه الممارسات التخطيطية أكاديمية الى حد كبير » .

غير ان ميردال Myrdal يرى أن هذه القرارات السياسية المطلوبة تحتاج الى ما أسماه « الحكومة القوية » وفي الوقت نفسه هو يعتبر سائر الحكومات في الدول النامية (حتى أشدها دكتاتورية) حكومات رخوة

* ارجع الى عادل حسين . مرجع سبق ذكره . ص ٢١٨ .

Soft وهو بذلك يعنى انها غير قادرة على فرض القوانين والقرارات التى تيدو ضرورتها واضحة ، لان هذه الحكومات كثيرا ما تخضع لأصحاب المصالح فى الأوضاع القائمة. والتى قد تتعارض التشريعات والاجراءات المطلوبة مع مكاسبهم المحققة من بقاء كل شىء على حاله ولعلك يجدر بنا فى هذا الموضع أن نتعرض لأهم الأفكار الشائعة فى التراث الغربى المعاصر حول موضوع التنمية خاصة وهى تمثل المصدر الرئيسى لمعظم الكتابات فى هذا الموضوع باللغة العربية . ولكن يبقى سؤال هو ما اذا كانت هذه النظريات ومعظمها ذو مولد غربى ، تقدم لنا شرحا وافيا يصلح أساسا للعمل على تحقيق التنمية ؟ واذا لم يكن الأمر كذلك فلماذا ؟

ويمكن هنا أن تقسم النظريات (الغربية) فى التنمية الى ثلاث مجموعات – طبقا لنوع المتغيرات المستقلة التى تستند اليها كل مجموعة ، وطبقا لمصدر ومسار التغيير الاجتماعى المنشود فى اتجاه التنمية (١) وهى تنمى بالأساس الى علم الاجتماع وإن كان منظورها علماء اقتصاد وسياسة واجتماع أيضا .

(أ) اتجاه (نظرية) الأنماط التالية للمؤشرات :

Ideal Type of Index Models

فى هذا النوع من التنظيم يقوم علماء الاجتماع الغربيون باستخلاص السمات والخصائص الأساسية لمجتمعاتهم الغربية – بصفتها الأكثر تقدما – ثم استخلاص السمات والخصائص الأساسية المقابلة لها فى المجتمعات الأكثر تخلفا . وتصنيف هذه الخصائص وترتيبها منطقيا يصبح لدينا نموذجان يحتوى كل منهما على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية نموذج « للتقدم » وآخر « للتخلف » فهرم السكان فى النموذج الأول مثلا ، هو قاعدة صغيرة وذو قمة مرتفعة ، بينما فى النموذج الثانى تكون قاعدة الهرم عريضة وقمته منخفضة والبناء الطبقي فى النموذج الأول يكون على شكل أقرب الى الماسية السداسية – أى أن وسط هذا البناء يكون أعرض من القاعدة ومن القمة على السواء بينما يكون هذا البناء على شكل هرم عريض القاعدة فى النموذج الثانى وكذلك شأن المؤسسات والعلاقات الاجتماعية فهى فى النموذج المتقدم « بالعمومية » (Universality) والحيادية الذاتية Subjective Neutrality والنوعية التخصصية «Speciality» – أما فى النموذج المتخلف فهى

(١) انظر د. سعد الدين ابراهيم « نمو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث » م.س.د. ص ٥٦ و د. السيد محمد المسنى وآخرون ، دراسات فى التنمية الإقتصادية – القاهرة دار المعارف ١٩٧٧ وخاصة الصفحات ١٥٢ – ٢٠٨ – وبالنسبة للنظريات الاقتصادية انظر د. عمرو محيى الدين ، التخلف والتنمية – القاهرة : النهضة الغربية ١٩٧٧ – وفى النظريات السياسية – انظر د. على الدين حلال محاضرات فى التنمية السياسية – كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة ، ٧٦/٧٥ .

على النقيض تصنف « بالخصوصية » ، « particularistic » والذاتية (subjectivity) والهامية غير المتخصصة « Diffusionism » .

وهكذا يضي هذا الاتجاه في رصد وسرد مختلف الخصائص المتناقضة للنامطين المتقدم والمتأخر . وتصيح أيديولوجية التنمية محكومة بتلك الخطط والجهود والمشاريع التي تنضوي تحت عملية تحويل مؤشرات أى مجتمع من نمط التخلف الى نمط التقدم فحينما ينجح المجتمع مثلا في تقليص سمات الخصوصية في مؤسساته وعلاقاته الاجتماعية (مثل تلك المستندة الى القرابة أو التبعية أو المحسوبية) وتوسيع رقعة العمومية (أى تلك المستندة الى حكم القانون - والقواعد واللوائح والأسس الموضوعية) فإنه يكون على الطريق التنموى الصحيح وحينما ينجح المجتمع في تغيير بنيانه الطبقي بتقليص حجم الطبقات الدنيا وتوسيع حجم الطبقات الوسطى فإن ذلك يعتبر مؤشرا تنمويا واضحا .. وهكذا .

ان هذا الاتجاه النظرى يرتبط أشد الارتباط بعالم الاجتماع الأمريكى تالكوت بارسونز Talcott Parsons وبتلاميذه في كل العلوم الاجتماعية الأخرى مثل برت هوسلتز Bert Hozelitz في الاقتصاد ولوسيان باى Lucian Pye في السياسة .

ورغم أن هذا الاتجاه ليس جديدا تماما حيث تعود جذوره الى منتصف القرن التاسع عشر ، تحت ما يعرف « بالوظيفية » Functionalism إلا أن بحث هذا الاتجاه وتطبيقه على مسائل التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يعود الى بارسونز .

(ب) اتجاه الانتشار الثقافي الحضارى : Acculturation-Diffusion Model

يذهب هذا الاتجاه فى التنظير الى أن التنمية كشكل من أشكال التغير الاجتماعى تتم بواسطة الانتشار الثقافى أو الحضارى من نقطة مركزية . وهذه النقطة المرجعية الاشعاعية فى القرن العشرين هى (الغرب) - (كما كان الشرق العربى فى عصر من المصور) : وبالتالي فإن هذا النسوع من التغير الاجتماعى يتم (١) بالقدر الذى ينقل فيه الغرب الى المجتمعات المتخلفة مقومات « التقدم » وهى : المعرفة العلمية والتكنولوجية ورأس المال ، والمهارات والقيم الغربية .

٢ - بالقدر الذى تكون فيه هذه المجتمعات المتخلفة مستعدة لتقبل وتشرب هذه المقومات المادية وغير المادية للتقدم .

وبمرور الوقت واستمرار عملية الانتشار هذه ستحول المجتمعات المختلفة تدريجيا إلى مجتمعات ذات هياكل ومؤسسات وعلاقات ماثلة لما هو سائد على جانبي المحيط الأطلنطي أي في مجتمعات غرب أوروبا وأمريكا الشمالية . وستحل القيم والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية ، وسيحل اقتصاد السوق والنقود والصناعة محل اقتصاد الكفاف «Subsistence» والزراعة المختلفة وستحل التكنولوجيا العلمية محل التكنولوجيا البدائية .

أهم منظرى هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية هم ولبرت مور Wilbur Moore ودنيل ليونر Daniel Lerner وكارل دويتش Karl Deutsch

(ج) اتجاه تغيير الأفراد نفسيا :

Individual Psychological Change Model.

يركز هذا الاتجاه على أن عملية التنمية ومن تغيير أفراد المجتمع قima وحوافز وسلوكا فالمجتمعات التي حققت تنمية في الماضي أو التي تحققها في الحاضر ، كان قدوما أن يوجد بها عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والرغبة العارمة في الانجاز need for achievement. والقدرة على التقمص والتصور Capacity for empathy لأدوار وامكانيات مستقبله . هؤلاء الأفراد هم الذين يحملون على اكتافهم مهمة نقل مجتمعهم من اطاراته التقليدية المختلفة المحدودة ، إلى اطرارات حديثة متقدمة ذات دفع تنموى دائم . وهؤلاء الأفراد قد لا يدركون أنهم يقومون بمهمة مجتمعية تاريخية يسعون لاشباع طموحهم أو حاجتهم للانجاز ، الا ان المهمة تؤدي على أى الأحوال فإذا كان المجتمع لا يضم هذا النوع من الأفراد بأعداد كافية فعليه أن يزيد من اعدادهم لوسائل مختلفة أهمها قصص الأطفال التي تمجد صفات البطولات الفردية المنجزة والطموحة .

أهم منظرى هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة هم دافيد ماماكليلاند David Maclelland وانسريت هيجن Everett Hagen ودانيل ليرنر D. Lerner

(د) الاتجاه الاقتصادي في التنمية

علم الاقتصاد الغربى هو أول العلوم الاجتماعية التي تهتبت لموضوع التنمية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية . وقد أثر بذلك على عدد كبير من علماء الاجتماع والسياسة والانسان وعلم النفس فقد أخذ فريق من هؤلاء بعض مقولات الاقتصاديين كسلبيات يقيسون على أساسها التغيرات الاجتماعية والنفسية ذات العلاقة بمسألة التنمية .

وأهم من ذلك فإن علم اقتصاد التنمية العربي قد أثر بدرجة أعمق على أجيال من الاقتصاديين وصانعي القرارات في مجتمعات العالم الثالث - بما في ذلك من يرفع عنها شعار الاشتراكية لذلك لا بد من التعرض ولو بإشارة سريعة لبعض مسلمات علم الاقتصاد الغربي وخاصة ما يلي :

١ - اعتبار النمو «growth» والتنمية «development» شيئا واحدا ، واستخدام كل مفهوم كمترادف للمفهوم الآخر - وحتى في الحالات التي يندر أن يذكر فيها بعض الاقتصاديين تفرقة مضمونية بين المفهومين فغالبا ما يقتصر ذلك على المقدمات أو الافتتاحيات في أعمالهم العلمية ولكن سرعان ما تسقط هذه التفرقة في صلب العمل نفسه .

وفي كل الأحوال يتخذ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي العام (GNP) أو الدخل الفردي $income : /capita$ مؤشرا منفصلا « للنمو » و « التنمية » على السواء - والخلط بين المفهومين يعتبر خطأ فادحا . ولكن الأفصح من ذلك هو اقتصار الاقتصاديين على متوسط الدخل الفردي كمؤشر للتنمية .

٢ - التسليم الضمني أو الصريح أن المجتمعات الصناعية الحالية قد بدأت عملية التنمية فيها في وقت مبكر عن المجتمعات المتخلفة الفقيرة . وبالتالي فإن الهوة أو الفجوة الزمنية $time lag$ مسئولة عن وجود دول فقيرة ودول غنية في عالم اليوم . فالعول المتخلفة فقيرة اليوم لنفس السبب التي كانت فيه الدول الغنية فقيرة منذ قرنين أو ثلاثة قرون ماضية . أي أن المسألة مسألة تكلؤ زمني في المقام الأول .

إن الاقتصاديين الغربيين باستثناءات قليلة ، لم ينتقدوا هذه المسلمات منذ أول مرة طرحت فيها بواسطة آرثر لويس Arthur Lewis في عام ١٩٥١ حين قسم تقريره الشهير للأمم المتحدة بعنوان « مقاييس التنمية في البلاد المتخلفة » .

«Arthur Lewis : The Theory of Economic Growth» (Harper and Row, 1965).

فقد كانت كتاباتهم ومناظراتهم في نطاق هذه المسلمات التي تعتبر جميعا مشكوكا في صحتها إن لم تكن خاطئة تماما ، كما سنرى فسواء دعا بعضهم إلى نمو متوازن $balanced growth$ في مقابل فريق آخر يدعو إلى « نمو غير متوازن » $unbalanced growth$ وسواء أخذ بعضهم بامترابجية « العمالة » الكثيفة $Labour intensive strategy$ في مقابل « تكثيف

راس المال ، Capital intensive strategy وسواء فضل بعضهم استراتيجيات التأثيرات المتساقطة من أعلى trade-down effects أو المتصاعدة من أسفل perculator effects - فإن هنك كلها مناورات تتم في نطاق المسلمات السابقة ، ويتم حسنها - إن حسمت بالاختيار الأساسي لدى الاقتصاديين ، وهو متوسط النمو السنوي للنتائج القومية الإجمالي أو متوسط النمو الحقيقي للفعل الفردي .

والاقتصاديون الغربيون هنا لا يختلفون عن أصحاب اتجاه الانتشار الحضاري . فهم يرون أن حالة الدول النامية هي - في الأساس - حالة دول نخلت عن الركب ، وتشبه حالة الدول الغربية قبل انتشار الثورة الصناعية . وقد نبتت أو استزرعت في الدول النامية عوامل التحديث خلال العقود السابقة ، فأصبح هناك ما يسمى بإزدواجية الاقتصاد ، أي تجاور قطاع رأسمالي (حسب تسمية لويس) أو قطاع حديث وقطاع تقليدي (روستو) . والمتوقع والمطلوب وفق هذا النموذج أن ينتشر القطاع الحديث حتى يسود (كما حدث في الغرب) وأن السبيل الوحيد للتنمية هو من خلال المساعدات الاقتصادية والفنية من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة . وفي السنوات الأخيرة أضافوا أهمية نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية من دول الفريق الأول الى دول الفريق الثاني (١) .

وفي مقابل هذا النموذج يوجه نموذج التنمية المستقلة الذي يتعامل مع حالة الدول النامية لا باعتبارها مجرد حالة تخلف زمني ، ولكن باعتبارها حالة مركبة أورثتها للدولة « النامية » الاستعمار الأجنبي . وبصيغة أخرى فإن العولة النامية ليست طفلا ، ولكنها قزم مشوه - ويمتد هذا التأصيل التاريخي لحالة التخلف الى الحاضر ، فعملية استنزاف الموارد من الدول النامية ما زالت مستمرة ومعدلات وأنماط التنمية مشروطة بقرارات المركز (دول الشمال المتقدمة) ووفقا لمصالحه ، وتطلب هذا تحويل الأبنية المحلية على نحو يرسخ التبعية ويعوق التنمية المستقلة وبالتالي فإن التنمية الجادة المستقلة لا بد أن تبدأ بكسر حلقة التبعية ، وتتواصل بقرارات مستقلة تحقق تنمية متمحورة حول ذاتها وتنتج الى سوقها الداخلي في الأساس .

ويتضح من هذا أن النموذج الثاني يعطى الوزن الأساسي للعلاقات البخارجية .

(١) انظر في هذا الصدد : د . سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٥٧ - ٦٢ .

نقد نظريات التنمية في التحديث :

ان الاختبار النهائي لاي نظرية هو في قدرتها على التفسير والتنبؤ ، وفي قدرتها على التحكم في حالة تطبيقها في مجموعة من الظواهر التي تعنى بها هذه النظرية .

ونظريات التنمية التي وفدت علينا من الغرب موجودة في الميدان طوال الثلاثين عاما الماضية . ومع ذلك ففي خلال نفس الحقبة الزمنية تتراكم الدلائل كل يوم ، لا فقط على استمرار الفجوة بين المجتمعات المتقدمة والنامية وانما أيضا على اتساع هذه الفجوة وتكريسها .

قد يقال ان من عدم الانصاف أن نلوم النظرية والمنظرين . فقد يكون العيب في صناع القرارات ومصممي وتنفيذ السياسات التنموية . ولكن هناك - مع ذلك اعتباران هامان يشيران الى أن جزءا كبير من المسؤولية يقع على كامل النظرية والمنظرين . فهناك أولا ، عدد كاف من الحالات التي تم فيها تطبيق بعض النظريات التي عرضنا لها هنا بشكل أو بآخر . ولم تكن النتيجة في صالح هذه النظريات .

ولكن حتى إذا لم تكن هذه النظريات قد طبقت ، وهذا هو الاعتبار الثاني ، فإن عدم التطبيق في حد ذاته يشير الى عطب أساسي في النظرية . فإن أي عمل نظري متكامل في المجال الانساني لابد أن يتضمن عن الواقع الاجتماعي يفسر عقبات أحداث التغير التنموي وأساليب العمل المطلوبة للتغلب عليها . وبمعبر آخر إذا كان الحكام مثلا هم المسؤولين عن عدم التطبيق أو سوء التطبيق فلا بد أن تكون النظرية الاجتماعية الصحيحة قد تنبأت بذلك من حيث الدوافع والأساليب ، وتكون قد تضمنت مقولات عن تغير هؤلاء الحكام . أي ان صانع القرار لابد أن يكون من بين المتغيرات ، التي تأخذها النظرية في الاعتبار .

ان نظريات التنمية المتداولة تشكو من عيوب جسيمة لا تقتصر على النتائج الزهيدة لدى تطبيقها وانما تعدى ذلك الى بنائها المنطقي ، وكفاءتها التجريبية وصحتها التاريخية ، والتزامها الأيديولوجي . جوانب القصور هذه نتناولها ببعض التحليل (*) :

★ انظر ، د. سمح الدين ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ص ٥٩ - ٦٩ .

نواحي القصور المنهجى فى نظريات التنمية الغربية :

يلاحظ أن بعض العلماء الاجتماعيين الغربيين أنفسهم قد اشتبكوا فى نقد ومراجعة هذه النظريات وفهم العالم السويدي المشهور جانير ميردال G. Myrdal (١) ويمكن ايجاز أسباب القصور المنهجى فيما يلى :

١ - **التمركز الحضارى حول الذات** **Westercentrism** : وقد أبرز ميردال هذا التمرکز فى بعدين أولهما انتهازى يبغى خفصة مصالح الغرب وإبقاء هيمنته على مجتمعات العالم الثالث .

ثانيهما منطقي يقوم على استخدام أدوات ومناهج البحث الشائعة فى العلوم الاجتماعية الغربية ، والتي نمت أساسا لدراسة المجتمعات الغربية والإصرار عليها فى دراسة بلاد العالم الثالث فتخلف هذه الأخيرة هو ظاهرة تاريخية حديثة نسبيا ويمكن تقبيل بدايتها الى أوائل عصر التوسع الرأسمالى فى القرن السابع عشر . ومع ذلك فالمفاهيم « الوظيفية » التى تستخدمها هذه النظريات لاتسمح باستيعاب هذه الحقيقة التاريخية البديهية ، وبالتالي يأتى تحليلها لظاهرة التخلف مبتورا ومتحيزا .

أولا : النظريات الغربية للتنمية تقسم بالانحياز الأيدولوجى لنموذج الليبرالية الرأسمالية وهى تنتهى فى آخر الأمر بالدفاع عن هذا النموذج باعتباره غاية التطور ومهدفه . فالرأسمالية هى النظام الاقتصادى الأفضل والديمقراطية الليبرالية هى المثل الأعلى للتطور السياسى وعلى سبيل المثال فان مقولات جابريل الموند الوظيفية ، هى نتائج ملاحظة مجتمعات رأسمالية متطورة من الناحية الوظيفية ، كما أن فكر الحدود التى يطرحها الأخذون بمفهوم إيستون للنظام السياسى وجوانب المجتمع الأخرى ، وتفترض إمكانية إقامة مثل هذه الحدود المصطنعة ودراسة الموند وفيربا عن الثقافة المدنية تخبرنا بأن هذه الثقافة المثلى ، هى نتيجة تطور سياسى ذات صفة تدريجية ، وأنها ثقافة الاعتدال ، وإن أقرب نماذجها العلمية يوجد فى الولايات المتحدة وإبجلترا ثم تخلص الى القول بأن أى اتجاه للتحديث يحمل فى ثناياه بعض بنور الثقافة المدنية .

٢ - **غياب النظرة التكاملية الشاملة** : بسبب الاسراف السطحي فى التخصص بين ما يسمى بالعلوم الاجتماعية - لم يعد ممكنا دراسة المجتمع كاملا رغم تسليمنا جميعا بترباط الظواهر الاجتماعية فعالم الاقتصاد وعالم الاجتماع

(١) من أفضل كتبه التى تناول هذه الأفكار
Gunner Myrdal Asian Drama : An Inquiry into the poverty of nations,
N.Y., Pantheon-Randons House, 1968.
Economic Theory and Underdeveloped Regions, London, Methuen, 1957.

وعالم السياسة وعالم النفس لم يعودوا يتكلمون لغة علمهم التي قلما تعطينا فيها متكاملًا عن المجتمع كله وإذا كان ذلك جائزًا في المجتمعات الغربية المتقدمة التي استقرت نظمها ومؤسساتها ، فإنها طامه كبرى في مجتمعات العالم الثالث .

فالتخلف ظاهرة معقدة متعددة الجوانب ومتشابكة في عناصرها الحضارية والبنائية والفردية وكما يقول ميردال ليس في تلك المجتمعات مشكلة اقتصادية ، أو « مشكلات سياسية » أو « مشكلات اجتماعية » . وإنما هناك مشكلات معقدة يحتوى كل منها على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية . وعالم يفهم من يتصلى لهذه المشكلات كل هذه الجوانب جميعها فإن فهمه لها يظل ناقصا وبالتالي تأتي حلوله لها مبتورة ناقصة . ان المطلوب إذن - هو العالم الاجتماعى الذى يحس بالقدرة والألفة بين نظريات ومفاهيم كل العلوم الاجتماعية ، ولكن تدريب هؤلاء العلماء في الغرب والعالم الثالث على السواء قد جعل منهم متخصصين في نواح فنية دقيقة وجزئية ، بدون لغة مشتركة مع غيرهم من المتخصصين في نواح فنية وجزئية أخرى .

٣ - تجاهل الأعمال الأصلية لمفكرى العالم الثالث : ان معظم العلماء الاجتماعيين في العالم الثالث قد تلقوا تدريبهم في الغرب ، أو تأثروا باتجاهاته ونظرياته الفكرية في مسألة التنمية ولذلك جاءت كتاباتهم نسخا مشوهة من النظريات الغربية ومع ذلك فهناك قلة قليلة من مفكرى العالم الثالث الذين صاغوا نظريات أصلية حول موضوع التنمية مثل جوندر غرانك والاقتصادي المصري مسير أمين وعالم الاجتماع البرازيلى أوكسافيو ياننى Ianni ولكن هذه الأعمال الأصلية لم تجد مكانها المناسب في الكتب الجامعية الغربية الى الآن . وبالتالي فما تزال النظريات الغربية تنمو حول نفسها في الاطار التقليدى الوظيفى نفسه الذى ثبت قصوره - فكرا وعملا طوال العقدين الماضيين .

ان الفشل الأكبر لمنظري التنمية في الغرب هو عدم قدرتهم على ادراك التفاضل والتكامل العضوى بين « التخلف » و « التقدم » كظاهرة تاريخية عامة وتربطهما عضويا جدلية سببية واحدة وإذا طرحنا جانبًا النظريات التي تفسر التخلف بعوامل بشرية أو دينية أو جغرافية ، فإنه لا يبقى من تفسير لازمة التنمية الا كون استراتيجيات التنمية المتبعة خلال الثلاثين عاما الماضية ، ومناير الأداء ، والمفاهيم الاقتصادية والقيم الاجتماعية ، وأهداف التنمية التي كان مسلما بها بصفة عامة في العالم الثالث لا تتفق مع ظروف دولة وحضارتها . . . ولا ينفي هذا التعميم وجود بعض محاولات قليلة لتجاوز الأطر السائدة .

ان التنمية بهذا المفهوم ليست ممكنة لأن الظروف التاريخية لتنمية الدول انغربية - كما ذكرنا من قبل - لا يمكن ان تتكرر ٠٠٠ وهي ليست مرغوبا فيها لأن مجتمع المستهلك الذى اقضت اليه لم يسعد افراده . وهذا يضع أمام الدول النامية فى مجال وضع استراتيجية للتنمية - هدفا محددا هو ترك نماذج واستراتيجيات وأهداف الصالح المتقدم جانباً ، ومحاولة البحث عما تكون أكثر التصاقا بواقعها واستلهاها لحضاراتها واحتراما لقيمتها .

التوصل الى نموذج نظرى للتنمية فى العول النامية لا يتطلب بالضرورة الاستماتة بنظرية متكاملة أكثر شمولاً ، ولكن التوصل مباشرة الى نظرية جزئية فى مجال التنمية . وإيا كان - الأسلوب للمتع فقضية التنمية يجب أن تعامل كقضية متميزة تتفاعل فيها العلوم الانسانية وهذا هو التوجه القل للاجتهادات الحالية وخاصة من مفكرى العالم الثالث .

من ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية (أو مرحلة الاقلاص بتعبير رستو) بدأت فى انجلترا وتواصلت بدون نظرية متكاملة للتنمية والاسهام النظرى لأدم سميث كان لاحقا للمارسة العملية ، أى لابتداع وتطبيق سياسات اقتصادية ملائمة . ولم تسهم كتابات سميث ومن تلاه كثيرا فى الهام اليابان أو الصين مثلا (٤) كما أن التجربة السوفيتية ارتادت طريقها أساسا بالتجربة الخطأ .

(*) التجربة اليابانية قامت على اساس التمثل المباشر من الدولة لاحداث التصنيع وعبر تطور من داخل المؤسسات التقليدية . وكل هذا يختلف عن النموذج الذى قمه الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد . فالنموذج النظرى الغربى كان قائما على النظام الطبقي والمناخنة . وكان يفترض التمازج الحاد بين النظام الجديد للثورة الصناعية وبين الطبقات للنظام الاجتماعى السابق على الثورة . ويمكن اعتبار تجربة يروسيا السابقة على اليابان اول انحراف عن النموذج النظرى الكلاسيكى ولكن ليس الى الحد الذى مثلته التجربة اليابانية للتكاملة . خاصة وأن التجربة اليابانية تمت فى إطار حضارى شرقى .

أما التجربة الصينية فيلاحظ أن مطولة ماوتسى تونج كانت تهدف الى بحث مركز حضارى مستقل . وصراع التجربة الصينية مع الغرب بشكل عام . ومع التجربة السوفيتية بشكل خاص . وكان فى جانب منه صراعا حول قيم حضارية وحول مواصفات الإنسان المطلوب لبناء المجتمع الجديد . كان اهتمام ماوتسى تونج بقيم الإنسان الصينى وضحا وادما فى كل المراحل . واستخدم فى ذلك كل الآليات التى ابتدعها لانتاج هذه القيم وتنميتها . بدءا من التوعية (إعادة التنقيف المستمرة) ، الى جلسات التند المنظمة فى كل المراحل ، وانتهاء بالثورة الثقافية التى كان يمانى انه لابد من تكرارها . تنميا عن الحاجة الى مواصلة اليقظة والصراع الجماهيرى الواسع ضد النوازع التى لا تتوقف لاعادة الرأسمالية ، ولايقاع الهزيمة بالبروليتاريا - الا أن الحديث عن الرأسمالية والبروليتاريا كان مجرد استمارة لمضطلمين غربيين ، وحفاظا على صلة شكلية بباركس . فمفهوم الرأسمالية والبروليتاريا لم يكن يرتبط عندهم بسلاقات الانتاج ، وبالتحديد بالوقوف من ملكية أدوات الانتاج . وحسن ركزت الثورة الثقافية مجرهما على قيادات الحزب القائمة فى السلطة وتتخذ ممانا رأسماليا ، كان المقصود أن هؤلاء الأشخاص يحاولون تقليد النموذج السوفيتى ، لقد حرصت قيادة ماوتسى تونج على شرح خلاصة الجفوى مع « البناء القوى » التى صاحب التجربة السوفيتية =

ويعنى ذلك أن العالم الثالث بالتصور النظرى الذى يعانى منه حاليا يعتبر فى وضع أفضل من حيث مستوى الوضوح النظرى الذى يستطيع أن يبدأ منه فقد تراكت خبرة التجارب الناجحة والفاشلة فى كل أنحاء الأرض وفى ظروف دولية ومحلية متباينة وكان طبيعيا أن يصاحب هذا تقدم ملموس فى البحث النظرى لفاهيم وأدوات التنمية وتحليل هذه التجارب واستخلاص النتائج .

=ولكن مفهوم « البناء القومى » عندهما مفهوم متميز وهو يساوى ما يطلق عليه الاطار أو النمط الحضارى ولا شك أن هذا المفهوم الحضارى للثورة كان محددا لأهداف التنمية الاقتصادية والتنظيم الاجتماعى المصاحب . وقد أسهم هذا المفهوم اسهاما أساسيا فى تحقيق استراتيجية جادة لاشباع الحاجات الأساسية وفى تحقيق نمط استهلاكى مستقل .

انظر تحليلا وافيا فى : محبوب الحق : « ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث » .

ترجمة أحمد فؤاد بليخ - الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٧٧ .

المصدر : عادل حسنى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٠ - خامس رقم ٥٧ .

الباب الأول

نحو اطار نظري لقضية
نقل التكنولوجيا واستراتيجية التنمية

الفصل الأول

● المبحث الأول :

نقل التكنولوجيا : أبعاد المفهوم

التكنولوجيا هي المعرفة .. معرفة كيفية القيام بالأشياء المفيدة وفي أية شكل من أشكال النشاط الاقتصادي لابد أن توجد التكنولوجيا ومن ثم فانه قبل البدء في القيام بالنشاط الاقتصادي أيا كان حجمه أو نوعيته يتحتم وجود هذه المعرفة الأولية .

ولكن التكنولوجيا ليست موزعة على خريطة العالم عشوائيا كما يبدو من بعض النماذج التي يقدمها الاقتصاديون بل انها خضعت في توزيعها لاعتبارات التطور التاريخي وتركزت في مناطق معينة من العالم ، وعلى وجه التحديد في الدول المتقدمة (١) .

ويعتبر الاختلاف في سرعة حركة التاريخ ، بالنسبة للتطور التكنولوجي أحد الفروق المميزة بين الظروف التي تواجهها الدول النامية اليوم ، وتلك التي كانت تواجهها الدول المتقدمة وقت بداية التصنيع بها . فلقد كان أمام هذه الدول عدة قرون ، حدث فيها التغيير تدريجيا ، وسمح بذلك بعملية تكيف *Coefficient of Changeability* واستيعاب هادئين . ولكن معاميل التغيير الذي بدأ من نقطة منخفضة جدا في القرون الوسطى ، أخذ يرتفع ، ولأزال بمعدل متزايد . وهكذا أصبحت الدول النامية في الوقت الحاضر تواجه سلسلة من التغييرات التكنولوجية ، التي لا تقوى على استيعاب الكثير فيها الا بجهد خارق ، حتى تتمكن من الحيلولة دون اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة

International Technology Transfer : Issues and Policy options World Bank, Staff Working Paper no. 344 , July 1979, pp. 1.

بشكل متزايد بما يترتب على ذلك من فوارق ضخمة في كل المؤشرات المعبرة
عن التقدم (١) .

ونقل التكنولوجيا ، وليس خلقها أو ابتكارها هو الأسلوب الأكثر انتشارا
في الكثير من الدول التي ليست لها القدرة على أن تكون (رائدة) في التقدم
التكنولوجي والتطبيقات الصناعية والإنتاجية الحديثة .

لقد أصبح نقل التكنولوجيا من سمات هذا العصر ويتم بين الدول
الصناعية الكبرى والشركات والمؤسسات العلمية والإنتاجية على مقياس واسع .
ويتعذر على أي دولة أو مؤسسة كبرى أن - تعيش دون أن تنقل تكنولوجيا
في فرع أو آخر ، أو بالنسبة لمنتج أو سلعة أو خدمة - وبالتالي يجري (شراء)
(بيع) التكنولوجيا - وقد كانت روسيا ودول أوروبا الاشتراكية والصين في
مراحل مختلفة من نموها - عاجزة عن المشاركة في سوق التكنولوجيا الدولية
لأسباب سياسية وأيدولوجية ولكن معظم هذه الدول اتجه في السنوات الأخيرة
إلى الدخول في سوق التكنولوجيا الدولية بدرجات مختلفة (٢) .

التعريف :

إذا كنا قد عرفنا التكنولوجيا قبلا أنها المعرفة بالشيء وكيفية القيام
به بشكل مفيد فإن دراسة واقع سوق التكنولوجيا يشير إلى أن دخول العنصر
التجاري في هذا السوق قد غير من مضمون عملية نقل التكنولوجيا ومن ثم
أصبح يحتوي على ما يطلق عليه « حقوق التسويق » (أي حق الحصول على
علامة تجارية معينة وتسويقها) (٣) .

ونقل التكنولوجيا في أبسط تعريف له هو انتقال المعرفة من البلد الأم
لها أي حيث تم التوصل إليها أو اكتسابها إلى شعب آخر في بلد ثان للاستخدام
هناك (٤) .

وهذه العملية الاتصالية قد تحدث خارج السوق أو قد تأخذ شكل التعامل
التجاري ومن الصعوبة بمكان التفرقة بين مصطلح نقل التكنولوجيا وغيره من

(١) د- عبد الفتاح قنديل : نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية في التنمية والعلاقات
الاقتصادية الدولية - بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٧٦
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع - القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٠٤ .

(٢) د- إبراهيم حملي عبد الرحمن ، قضايا التكنولوجيا المعاصرة في مصر في كتاب المؤتمر
السنوي السابع لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، ص ١٩٨٠ ص ٨٧ .

(٣ ، ٤) International Technology Transfer : Issues and Options, op. cit.,

p. 4.

المصطلحات المقابلة له في المعنى مثلا انتشار الابتكار Diffusion of Innovation فالأخير يعتبر عملية تبين adoption مكونة من خمس مراحل : ادراك وجود الابتكار والاهتمام به ثم تقييمه ، ثم تجربته ثم تبنيه . وحين يكون الابتكار هو التكنولوجيا فإن النقل يحدث حين يتم تبني الابتكار (١) .

أما بيع التكنولوجيا فيقع حين تكون التكنولوجيا جزءا أساسيا من الصفة في حوزة طرف لا يتخلل عنها الا بمقابل سمرى . وهذا الاستحواذ أو « الملكية » قد تأخذ شكل احتكار للمعرفة المطلوبة وهذا كثيرا ما يحدث مع أول ظهور أو تطوير لها أو نتيجة للقيد القانونية التي تحمي مالكي التكنولوجيا - ومن ثم تتاح لهم الفرصة لبيعها كما تحد من التقليد من خلال قوانين الملامات التجارية .

وفي الخاتمة فإن العنصر الاحتكاري الذي دخل السوق يتبع للمالكي التكنولوجيا أن يربحوا أربابا ضخمة تفوق التكلفة الحقيقية للنقل (٢) .

ويتسم نظام سوق التكنولوجيا في الظروف المعاصرة بسمات خاصة تختلف عن سمات نظام الأسواق التقليدية بشكل جوهري ، فالعلاقات بين الدولة البائنة للتكنولوجيا وبين الدولة المشترية تحمل طابعا ذا جوانب متعددة يتجاوز الإطار التقليدي للعلاقات الشراء والبيع طالما أنها تمتد لفترات زمنية وتؤدي نتائج تنسحب على مستقبل التنمية الاقتصادية على الدولة المشترية . وكقاعدة عامة يمكن القول أن الدولة البائنة تتحكم بشكل ما في مصير التكنولوجيا التي تباعها عن طريق فرض مختلف الشروط والتحفيزات المتعلقة باستخدامها .

ويلاحظ المتتبع للمؤلفات الاقتصادية الكلاسيكية ما يتردد فيها حول التبادل « الحر » للمنتجات العلمية والفنية وامكان نقلها الى أي دولة في العالم طالما توافرت لديها الامكانيات اللازمة لاقتناء هذه المنتجات ولكن الأمر ليس بهذه البساطة حيث ان السوق الرأسمالية للتكنولوجيا لا تتبج في الواقع فرصا متكافئة للدول المشترية وخاصة اذا كانت من الدول النامية (٣) .

وعلى امتداد فترة تاريخية طويلة ترجع بدايتها الى الثورة الصناعية كان التعبير الصريح عن الاستغلال والعلاقات غير المتكافئة ينمكس على مبادلة المواد الأولية بالسلع التامة الصنع بين الدول المتخلفة والمتقدمة - ولا شك أن الثورة

Allen D. Jedlicka, Organization for Rural Development, Risk Taking (١)
and Appropriate Technology, Praeger Special Studies, 1977, pp. 12,
International Technology Transfer Issues Options, op. cit., p. 5. (٢)

(٣) د. محمد رشاد الملاوي « السوق الرأسمالية للتكنولوجيا والدول النامية » في التنمية
والعلاقات الاقتصادية الدولية - القاهرة - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٦ ص ٣٣٠ .

العلمية التكنولوجية قد أحدثت - ولا تزال - الكثير من التعديلات الجوهرية على الهيكل المادى للتبادل بين طرفى التعامل فى سوق التكنولوجيا .

وعلى الرغم من أن الدول النامية التى تدخل فى نظام تقسيم العمل الدولى الرأسمالى تبدل جهودا ضخمة من أجل الاسراع بعملية التصنيع الا أن وضعها غير المتكافئ، وتبعيتها الاقتصادية بمرجات متفاوتة للنظام الرأسمالى العالمى - لا تزال قائمة ومع ازدياد التفوق - العلمى والفنى للدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا تزيد درجة عدم التكافؤ فى علاقة الدول النامية بها .

أما القول بأن ميكانيزم سوق التكنولوجيا يمكن الدول النامية من قهر التخلف الاقتصادى عن طريق مبادلة ما لديها من « عناصر إنتاج فائضة » مثل المواد الخام ، والقوى العاملة وما إليها بعناصر التقدم العلمى والفنى التى تفتقر إليها فيحتاج الى اثبات فالواقع أن السوق الرأسمالية للتكنولوجيا لا تقوم بدور الموزع لقيم متكافئة بشكل مجرد ، وإنما يمثل فى الواقع ميكانيزما دقيقا لتحقيق استمرار الدول النامية فى حالة تبعية اقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا - أكثر من ذى قبل - وخاصة فى الظروف المعاصرة التى حقق فيها تطور القوى الانتاجية مستوى مرتفعا (١) .

وتؤثر التكنولوجيا بشكل فعال على الهيكل الاقتصادى للدول النامية وكذلك على عملية التطور الاجتماعى والاقتصادى بصفة عامة . فالدول الرأسمالية لا تصدر التكنولوجيا فقط ، وإنما تصدر أيضا علاقات الإنتاج والرأسمالية ، فننقل نقل التكنولوجيا لا تشكل الشروط العاملة فحسب - مثل شكل الملكية وطريقة توزيع الأرباح وفترة الضمان .. الخ - وإنما أيضا شروطا خاصة تتعلق بتوريد مستلزمات الإنتاج ، والمعدات ، وقطع الغيار واستخدام خبراء أجانب .. الخ .

وهكذا يتضح تناقض مصالح الطرفين المتعاملين فى سوق التكنولوجيا .

ويمكن القول أن خصائص العلاقات المتبادلة فى السوق الرأسمالية للتكنولوجيا لم يتم تحديدها على نحو كاف من الدقة بحيث تصل الى قواعد عامة فى هذا الصدد ، ومع ذلك فإنه يمكن اكتشاف بعض « قواعد اللعبة » التى تحافظ عليها الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا والاحتكارات العاملة بها فى علاقاتها بالدول النامية المشترية للتكنولوجيا ، وفى الحالات التى تملك فيها

(١) انظر فى ذلك أيضا :

C. Vaitson, «Transfer of Resources and Preservation of Monopoly Rents», Economic Development Report No. 168 Centre of International Affairs, Harvard University, 1970, Chap. 2.

الشركات الأجنبية مشروعات فى العول النامية نجد أن الشركات الأمهات تخول فروعها سلطات واسعة بشأن استخدام براءات الاختراع وحقوق التصنيع ، والاتفاق على البحوث وما شابه ذلك . وكلما تزايدت درجة الرقابة على نشاط تلك الفروع لجأت الشركات الأمهات الى تقليص سلطاتها فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الشركة الأم - وفيما يتعلق بالمشروعات الوطنية فإن ما يقدم لها من تكنولوجيا يكون مقترنا عادة بشروط تجارية مجحفة تحد من امكانيات انطلاق الاقتصاد الوطنى وقد أثبتت تجارب الكثير من دول العالم النامى أن الحد من سلطة رأس المال الأجنبى يواجه بردود أفعال واجراءات للتلاعب والتهرب بل والتخريب المتعمد - ناهيك عن تدبير الانقلابات والتدخل العسكرى (١) .

والمشاركة فى سوق نقل التكنولوجيا الدولية فى ذاتها لا ضير فيه ، ولكن فيه مخاطر كثيرة أهمها ضرورة الحذر فى اختيار ما (ينقل) وما لا يصح (نقله) ، وثانيا الحصول على أفضل شروط مالية وفنية واقتصادية لاتمام النقل ، وثالثا التأكد من تواجد القدرة التكنولوجية والانتاجية والتنظيمية الداخلية التى تتولى تطبيق المعرفة والخبرة المستوردة وتطويعها ، حتى تصبح أداة لتحقيق الأهداف القومية مع توفير عائد يزيد على التكلفة المباشرة وغير المباشرة التى تنشأ عن التوسع فى النقل ، ورابعا التأكد من أن عملية (النقل) تؤدي الى تقوية الأجهزة التكنولوجية والانتاجية وليس الى العكس ، حيث كثيرا ما يحدث (أن يؤدي استيراد التكنولوجيا الخارجية الى تحطيم واضعاف المراكز التكنولوجية والصناعية المحلية وليس الى تقويتها) (٢) .

اذن تصبح الشروط التالية الضرورية لنجاح عمليات نقل التكنولوجيا هي :

- **أولا : حسن الاختيار**
- **ثانيا : شروط النقل - فنيا واقتصاديا وماليا**
- **ثالثا : توافر القدرة المحلية للتطويع والتطبيق الانتاجى**
- **رابعا : حساب تكلفة العائد بحيث يزيد على النفقة**
- **خامسا : تفادى الاضرار بالأجهزة التكنولوجية والانتاجية المحلية**

(١) د. محمد رشاد الحلوى ، السوق الرأسمالى للتكنولوجيا والعول النامية « م » ص ٥٠

ص ٣٣٧ .

(٢) د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن « قضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر » م » ص ٥٠

ص ٨٧ .

ولكى نستوضح كيفية تنفيذ هذه الشروط لابد من التعرف على الوسائل التي تتبع لنقل التكنولوجيا وأهم هذه الوسائل (٢) :

أولا : اكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية للأفراد والمؤسسات العلمية والتكنولوجية .

(أ) في داخل المؤسسات التعليمية والجامعية .

(ب) في معاهد البحوث والدراسات .

(ج) في الخارج بإيفاد البحوث والتدريب .

(د) عن طريق أجهزة نشر المعرفة التكنولوجية مثل مراكز الوثائق والمعلومات والمكتبات .

ثانيا : شراء وتشغيل معدات إنتاج وتطبيق تكنولوجي وتشمل :

(أ) بناء المصانع وشراء المعدات الصناعية للنشاط الانتاجي والانشائي .

(ب) ادخال أساليب ومعدات انتاجية في الزراعة والنقل والتجارة بما في ذلك الحامات الوسيطة .

(ج) تكوين وتشغيل مكاتب ومؤسسات تصميم المشروعات الانتاجية ومراقبة تنفيذها .

(د) شراء المعرفة التكنولوجية وحقوق الانتاج والأسماء التجارية واستقدام الخبراء وعقود الإدارة .

وليس هنا بالتحليل الكافي لوسائل نقل التكنولوجيا ولكنه مجرد ذكر مختصر للوسائل التي تلجأ اليها الدول النامية في محاولة للحاق بركب التقدم - أما قنوات نقل التكنولوجيا فيجئ ذكرها بالتفصيل في الفصل الثاني مع تبيان أبعادها السياسية .

نعود الى مفهوم نقل التكنولوجيا فنذكر أن هناك ثلاثة (شروط) أساسية تفسر الى حد كبير الكم الهائل من التكنولوجيا التي تنتقل من وإلى البلدان المتقدمة ولكنها تنطبق بشكل أكثر دقة على عمليات نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية - وهي : (١)

(*) هناك عدة تفصيلية لهذه النقطة في الفصل الثاني بعنوان : قنوات نقل التكنولوجيا ومن المراجع الهامة في هذا الصدد :

N. Rosenberg, «Perspectives on Technology», Cambridge University Press, London, 1976.

F. Stewart, «Technology and Underdevelopments», Macmillan, London, 1979.

International Technology transfer : Issues and Options op. cit., (١)
p. 4-10.

- ١ - صانعو القرار يرغبون في استخدام نوعية معينة من التكنولوجيا .
- ٢ - هذا النمط من التكنولوجيا لا يتوافر محليا .
- ٣ - الاعتقاد بأن عملية نقل التكنولوجيا أقل تكلفة من انتاجها محليا .

١ - صانعو القرار يرغبون في استخدام نمط معين من التكنولوجيا :

فكيزنتز Kuznets يرى أنه أصبح من الأمور الرئيسية لدى أية دولة أن تستخدم وتستفيد من أحدث التطورات التكنولوجية ، أيا كان مصدرها - وهي غالبا من انتاج البلدان المتقدمة - ومن ثم يعتمد نموها الاقتصادي على هذا الاستخدام - غير أنه يمكننا مناقشة هذا الرأي على ثلاثة محاور :

المحور الأول :

ان هناك تحيزات biases معينة في التنمية التكنولوجية ذلك ان خصائص أية تكنولوجيا تتأثر بعمق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلد المنتج لها - وهكذا تتميز تكنولوجيا المجتمعات المتقدمة بكثافة رأس المال وتزايد معدل / نطاق الانتاج وارتفاع المستوى المعيشي والدخل للمستهلكين - فإذا تم استيرادها كما هي الى المجتمعات الفقيرة / النامية دون أقليمتها كان لهذه الخصائص آثار جانبية غير مستحبة بل وسيئة .

فإذا لم يوجد هذا (التحيز) وكانت التكنولوجيا محايدة ساعدت على زيادة كفاءة فنون الانتاج المستخدمة وارتفاع مستوى أنواع السلع المنتجة .

المحور الثاني :

هناك آثار تنعكس على تطوير القدرة المحلية التكنولوجية - والنموذج الياباني خير مثال على ذلك فقد أسفر تقييد استيراد التكنولوجيا عن زيادة قدرة التطوير المحلية للتكنولوجيا .

المحور الثالث :

ان نقل التكنولوجيا أصبح عملية معقدة لا تعنى فقط نقل أحدث الانجازات ولكنها تشمل أيضا الحصول على حقوق التسويق .

ويلاحظ أن هذه المقومات تعكس الصالح الوطني للدول النامية ولا يمكن تطبيقها مباشرة على المستوى الفردي (أى مستوى المؤسسات الفردية حيث تتخذ كثيرا من قرارات التكنولوجيا) الذى لا يدخل في نطاق اهتمامه أن العديد

من القرارات الفردية قد تؤدي في النهاية إلى أحداث « التحيز » السابق الذكر في اقتصاد الدولة النامية . وقد تستجيب تلك المؤسسات لهذه الاعتبارات بطرق غير مباشر إذا كانت الأخيرة مستوثر في مستوى الأسعار وأذواق المستهلكين .

٢ - عدم توافر التكنولوجيا محليا :

في خلال المائتي عام الماضية سيطرت حفنة من الدول على الابتكارات التكنولوجية وقد أبرزت دراسة أجراها O.E.C.D. عام ١٩٧٠ أن عدد الابتكارات المتميزة في القرن العشرين بلغ ١١٠ وجميعها صدرت عن الدول المتقدمة : الولايات المتحدة بنسبة ٦٠٪ - بريطانيا ١٤٪ والشركات (المصانع) الألمانية ١١٪ توضيح تلك الأرقام أن الولايات المتحدة تعتبر المثلث الرئيسي لأرباح عقود الامتياز - والبلدان الأوروبية الرئيسية ٣٠٪ واليابان ٣٪ - ويظل هذا الاحتكار وهذه السيطرة قائمة . أما الدول النامية فتمثل ٣٪ من اجمالي الانفاق العالمي على البحوث (١) والتنمية .

وهناك ٦ دول (٢) تستخدم ٧٠٪ من القوة البشرية الموجهة نحو الأبحاث والتنمية و ٨٥٪ من بحوث التنمية كما أن ٦٪ من العلامات التجارية البالغة ٣٢ مليون علامة في عام ١٩٧٢ صدرت عن الدول النامية (مع اعتبار أن ١ فقط من هذه العلامات يملكها مواطنون من الدول النامية) .

وباستثناء البرازيل والهند فإن الدول النامية تستورد نسبة عالية من البضائع كما أن ٩٠٪ من الواردات الخاصة بالمصانع والمجمعات الصناعية فيها تأتي من الدول المتقدمة وفي السنوات القليلة تزايدت القدرة التكنولوجية لدى الدول النامية غير أن هذه القدرة - كما هو متوقع - ليست موزعة بشكل متساو أو متكافئ . ويتضح هذا من الزيادة في صادرات التكنولوجيا إلى الدول النامية وفي الانفاق على بحوث التنمية .

وعلى الرغم من أن هذه التطورات لها أهمية خاصة فيما يتعلق بالسياسة العامة ولكنها لا تعكس شيئا للصورة بوجه عام . ذلك أن الدول المتقدمة ما تزال تحتفظ بتفوق ساحق في مجال الابتكار التكنولوجي مما يشكل في الجانب الآخر اعتمادا أو بالأحرى تبعية تكنولوجية لدى الدول النامية وهي حقيقة يجب أن ندرجها أية مناقشة لعملية نقل التكنولوجيا .

(١) تلتزم الدول النامية العالم بـ ١٣٪ من عائداته ومهندسيه القانين بالأبحاث .

(٢) الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي - اليابان - ألمانيا الغربية - فرنسا - وبريطانيا

انظر :

UNIDO/10D. 326/19 Rec. 1980 : International Flows of Technology Industry
2000 New Perspectives-Collected Background Papers, p. 42.

وعلى الرغم من أن معظم الابتكارات تحدث في الدول المتقدمة إلا أن هناك مصادر محلية للتكنولوجيا - تتزايد باستمرار في الدول النامية .

ثالثا : تتزايد البحوث الخاصة بالتنمية (وإن كان بنسبة قليلة) وكذلك الابتكار والتطوير بغير الطريق الرسمي (بمعنى خارج نطاق البحوث الرسمية) .

رابعا : حين تنتقل التكنولوجيا الى الدولة النامية فإنها تنتقل مرة أخرى داخليا من المتلقي الأول الى مستخدمين آخرين لها (وهذا نظريا يحل محل النقل الدولي) .

ورغم هذه المصادر إلا أنها لم تستخدم بعد بشكل جيد - فكثير من بحوث التنمية يساء توجيهها وجزء كبير منها هو في الأساس نظري بحثي بالإضافة الى الروابط الضعيفة بين هذه البحوث والقائمين عليها وبين مراكز الانتاج - وجدير بالذكر أنه من بين خمسة بلدان ذات خطط للتنمية ذكر أربعة منها أن نقطة الضعف الرئيسية في الجهود المبذولة هو ضعف الروابط مع القطاع الانتاجي (*) .

وحتى حين تتمخض الجهود المحلية في الأبحاث والتنمية عن طرق تكنولوجية مفيدة فهناك اتجاه قوى نحو تفضيل المصادر الأجنبية - ويرجع هذا في المقام الأول الى القوة التي تتمتع بها العلامات التجارية الأجنبية في السوق ومن ثم يزداد اعتقاد المستهلك أن الأجنبي هو الأفضل - كذلك يكون للتكنولوجيات الأجنبية تسويق أكبر في الأسواق العالمية .

والمصدر الثاني من مصادر التكنولوجيا الداخلية هو الانتقال أو النقل الداخلي للتكنولوجيا التي سبق استيرادها . وقد اتبعت اليابان والصين هذه السياسة . وقد لحقت اليابان بسياستها التكنولوجية في شمار هو « الآلة الأولى بالاستيراد والثانية بالانتاج المحلي » .

وحتى وقت قريب اتبعت كثير من الدول سياسة « دعه يعمل » تجاه استيراد التكنولوجيا ومن ثم أتاحوا الفرصة لعملية النقل الداخلي على الرغم من أن هناك بعض عقود استيراد التكنولوجيا التي تتضمن قيودا على النقل الداخلي - ومع هذا نرى أن الشركات التابعة للنشاط الخاص غالبا ما تفضل استيراد تكنولوجيا أجنبية من المصدر الأجنبي الأصل رغم أن طرفا آخر في السوق المحلي قد يكون حائزا لها من قبل .

(*) هذه البلاد هي : الهند - المكسيك - باكستان وبنزويلا .

UNIDO, Ibid., p. 25.

انظر :

وهكذا قد تباع التكنولوجيا المتشابهة الى البلد نفسه اكثر من مرة ، بل
وأحيانا النمط الواحد يباع عدة مرات الى البلد الواحد .

٣ - ضامنو القرار يؤمنون أن استيراد التكنولوجيا اخص من إعادة انتاجها محليا .

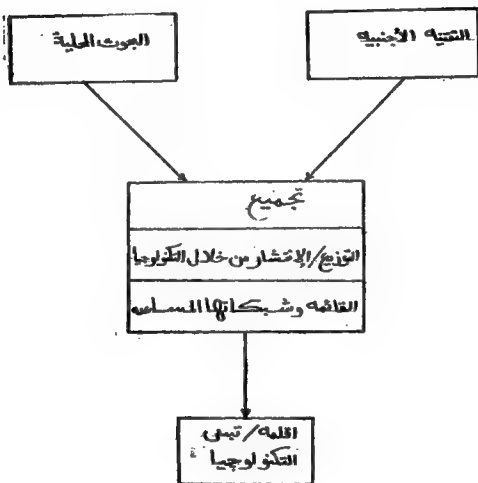
ذلك أن تكاليف انتاج التكنولوجيا محليا (وبالذات على مستوى النشاط
الفردى) تفوق كثيرا تكاليف استيرادها - ويرجع هذا الى انخفاض مستويات
التقدم التكنيكي وقدره البحوث والتنمية في البلاد النامية بالمقارنة بالبلاد
المتقدمة - وهكذا لا يثير الدهشة أن إعادة انتاج التكنولوجيا بعد استيرادها
تصبح أكثر تكلفة من استيرادها مرة أخرى . فإذا أضفنا الى ذلك أن كثيرا من
المستثمرين يودون الحصول على حقوق التسويق (وهو ما لا تتيحها عملية صنع
التكنولوجيا داخليا) لأدركنا حتمية شراء التكنولوجيا الأجنبية حتى لو كان
انتاج بديلتها المحلية مساويا لها في التكلفة . غير أنه من الضروري ادراك أن
عملية نقل التكنولوجيا هي - في جميع الظروف - وفي أفضل الظروف عملية
معقدة متشعبة الخطوات تحتاج الى كثير من المتابعة اللصيقة من فريق العمل
المختص بذلك ومن ثم يصبح من الخطأ بمكان الحديث عن تدفق التكنولوجيا
flow of technology ولا يجب اعتبارها عملية طبيعية تتم دون ارادة أحد .
وعلى النقيض من ذلك فإن نقل التكنولوجيا يتطلب قدرا كبيرا من ترتيب ومتابعة
الخطوات .

إن نقل التكنولوجيا يصبح في صورته الواقعية التنفيذية لا النظرية عملية
تعاقد بين الطرفين البائع والمشتري - المعطى والمتلقى فيها صيغة تجارية
وتفاوضية وتبادلية كما أن لها خصائصها المتميزة : -

(أ) تتزايد باستمرار صعوبة تحديد قيمة التكنولوجيا بالنسبة للطرفين
فالمعطى كثيرا ما يبالغ في حجم المعرفة المستخدمة في الوحدة التكنولوجية ، كما
أن المتلقى / المستخدم لا يدرك حجم المعرفة المطلوبة لاستخدام هذه التكنولوجيا
أو الى أى مدى ستكون الأخيرة مؤثرة وفعالة بالإضافة الى ذلك فإن التكنولوجيا
رصيد متناقص باستمرار بمعنى أن قيمتها تتضائل بمرور الوقت وغالبا بشكل
غير متوقع .

(ب) التفاوض الناجح يتطلب قدرا متساويا من العلم والخبرة والتنسيق
بين الأطراف المعنية وحين تكون الفروق شاسعة فإن الفريق أو الطرف في الوضع
الأضعف قد يشل حركته خوفا الشديدا من أن يهضم حقه في صفقة غير عادلة .
كما أن تبادل المعلومات وبالذات للطرف المتلقى - أى الدول النامية يفقد

كثيرا من جهود لوجود اختلافات كبيرة في الخلفية التقنية - ولا شك أن افتقاد عدد كاف من المترجمين الأكفاء الذين يمكنهم توضيح هذه الفجوة يزيد من صعوبة وصول الدول النامية إلى الاعتماد على الذات تكنولوجيا (١) .

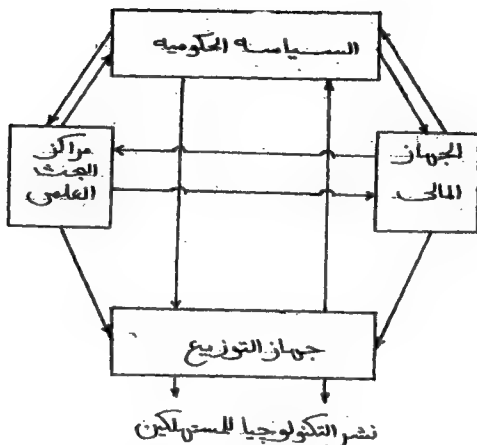


شكل ١٠١

الجمع بين الاستراتيجيات المحلية الأجنبية لنقل نجاح للتكنولوجيا

Allen D. Jedlioka opt. cit., p. 14.

Lowell W. Steale, «Transitional Enterprises and Technology Flows : (١)
A Business viewpoint in Weiss and Ramesh, op. cit., pp. 112—113.



شكل ١٠٢

عملية الربط والاتصال الناجحة لتسهيل نقل التكنولوجيا

Allen Jedlicka op. cit., p. 18.

ويوجد هناك شبه اجماع على أن افتقاد مؤسسات وطنية لبحوث التنمية في البلاد النامية هو من أهم معوقات عملية استيعاب التكنولوجيا اللازمة للتنمية الاقتصادية ، ومن ثم عملية (زرعها) (١) . ولعل أقصر طريق للتغلب على هذه المشكلة هو محاولة ايجاد تكنولوجيا محلية بالإضافة الى استيراد الأجنبية منها لاشباع حاجة المجتمع . انظر مثلا (الشكل ١٠١) ، (الشكل ١٠٢) غير أن المشكلة الرئيسية في هذا الميكانيزم هو تفضيله لتبني التكنولوجيات الأجنبية وعدم تنمية القدرات المحلية في ابداع التكنولوجيا (وهذا بالطبع - يتوقف على

(١) انظر في ذلك : (TD/B/C. 6/AC. 2) : Report by the UNCTAD :

"Promotion of national scientific and technological capabilities".

نوعية التنازلات / التسهيلات التي تمنحها الحكومات المحلية وانعكاس هذا سلبا
على ميزان المدفوعات) .

بالإضافة الى هذا فان الحكومات قد لا تملك الاتصالات التنظيمية بين كافة
الوكالات أو المؤسسات أو الإدارات التي تقوم بنقل واستيعاب للتكنولوجيا
الأجنبية والمحلية .

اذن فنقل التكنولوجيا بكفاءة سواء كانت محلية أو أجنبية المصدر - يعتمد
على الكفاءة - التنظيمية للمؤسسات المختصة داخل البلد المعنى . ويجب ملاحظة
أن افتقار الروابط والتفذية العكسية بين المؤسسات مثل الحزب السياسي الحاكم
(ودرجة تحمسه لتوفير التكنولوجيا المناسبة ، والجهاز المالي ، والجهاز الاتصالي ،
كلها تؤدي الى عرقلة العملية منذ بدايتها ومرة ثانية نذكر إيا كان مصدر
التكنولوجيا محليا أو خارجيا . وفي الصورة المثالية يقوم التعاون بين هذه
الأجهزة من أجل هدف محدد هو تسهيل نقل التكنولوجيا داخليا وخارجيا (١) .

(١) انظر : Allen D. Jedlicka, «Organization for Rural Development,
Risk Taking and Appropriate Technology, »Preger Special Studies in International Economics and Development, 1977, pp. 12.

● المبحث الثاني :

النقل الخالي من التكنولوجيا

من الشائع في الوقت الراهن ان عملية تخطيط وتنفيذ معظم المشروعات الجديدة في العالم الثالث وعلى وجه الخصوص في العالم العربي مثلا • تفترض ان كل مشروع يمثل سلعة تجارية تشتري من شركة دولية ذائعة الصيت ويمكنها ضمان التوريد والاداء • ولا يمتنى المسئول عن التخطيط عناية كبيرة بشكل عام بالجوانب التكنولوجية للمشروع وبعبارة أخرى ، يهتم هذا المسئول مثلا بإنشاء خط أنابيب لنقل النفط من أحد حقوله الى ميناء ما ، وهو لا يهتم كثيرا - باكتساب التكنولوجيا المرتبطة بخط الأنابيب وقد أصبح من الممكن الآن ، بفضل شركات الهندسة والمقاولات القديرة ، بناء منشآت هائلة في زمن قصير جدا ، مع استخدام القوى البشرية أو المؤسسات المحلية الى أدنى حد وهناك الطريقة « نقل المنتج خال من التكنولوجيا » لها مزايا عديدة للمسئول عن التخطيط وعن اتخاذ القرار فهي تمكنه من تركيز الاهتمام حول مشاكل تقنية معينة وتمكنه من حلها دون الاضطرار الى التعامل مع مؤسسات اجتماعية ومهنية معقدة ومن ثم فان إبرام عقد بأسلوب تسليم المفتاح مع شركة أجنبية قادرة على تصميم وإنشاء فندق أو مستشفى أو مجمع بتروكيماوى أو خط حديدى يحذر الوزارة المسئولة عن المشروع من أعباء التصنى للمشاكل المرتبطة بحيازة التكنولوجيا (١) •

ميزة أخرى لأسلوب النقل الخالي من التكنولوجيا هي انها تتلام بسهولة مع التوزيع القائم للمسئوليات الوزارية ، بمعنى انه أقيم مشروع لحساب وزارة ما فانه يكون معزولا عن بقية قطاعات الاقتصاد ، ولا تكون هناك حاجة الى تنسيق

(١) د. نظرون زحلال البعد التكنولوجي للوحدة العربية : القوى البشرية ، للإصدارات - السياسات - المستقبل العربى - السنة ٣ - عدد ٢٠ - مارس ١٩٨١ ، ص ٣٦ وما بعدها •

مختلف مراحل التخطيط لمشروع ما (ما قد يستغرق عشر سنوات أو أكثر) مع النظام التعليمي من أجل إعداد القوى البشرية - المبررة المطلوبة ، ومع الشركات الهندسية الوطنية بقية توسيع مهاراتها ومراقبتها ومع المؤسسات الصناعية من أجل تنوع وتكامل الانتاج . وهكذا فإن أسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا يجعل علم التزاوج بين المؤسسات والسياسات ممكنا الأمر الذى يتيح استيراد اللوازم والخدمات والقوى العاملة والمعدات بدون قيود وبصرف النظر عن امكانيات السكان أو الصناعات والمؤسسات القائمة ويجرى تبرير هذا الأسلوب فى أغلب الأحيان بعدم قدرة البلاد وقت تنفيذ المشروع على توفير الخدمات التقنية والمواد المطلوبة .

وهناك ميزة ثالثة هى أن تنفيذ المشاريع الفردية يؤجل الأثر الاجتماعى والثقافى للتغيير التقنى ، وهناك اعتقاد واسع النطاق فى كثير من البلدان النامية بإمكان عزل التكنولوجيا عن العوامل الاجتماعية والثقافية المترنة بها - والمطروح للنقاش هنا هو العوامل الاجتماعية والثقافية التى لا تنفصل عن أية تكنولوجيا حديثة ، ذلك أن السيارات والهواتف وأجهزة الراديو والتلفزيون التى استطاعت اختراع وتطوير هذه التكنولوجيات الجديدة عمليات تكيف ترتبط ارتباطا عميقا بالتغيير التكنولوجى . ويمر المجتمع الذى يملك امكانيات كل تكنولوجيا جديدة ويمتلك قدرات تكنولوجية بعملية تكيف متبادل تعمل على تشكيل كل من التكنولوجيا والمجتمع . أما الأقطار العربية التى تعتمد الى نقل التكنولوجيات الجاهزة نقلا تاما بأسلوب خال من التكنولوجيا فانما تتفادى بالطبع اختيار التكيف المتبادل . ومن الناحية الرسمية ، تملن عدة أقطار عربية أن سياستها هى الحفاظ على القيم التقليدية ، ولكن التقاليد لا يمكن الحفاظ عليها وكأنها متحجرة ، وما لم تدخل « التقاليد » بشكل إبداعي فى عملية التغيير فانها تعمل على إعاقة التغيير المقترح أو رفضه . وعلى سبيل المثال تعتمد المدينة العربية الحديثة بمساكنها وضواحيها على السيارة بقدر ما تعتمد عليها المدن الريفية . ولم يسفر ادخال وسائل جديدة للنقل بشكل متجزئ وغير مخطط عن تدمير العمارة العربية التقليدية والمفاهيم العربية للمدينة بل وأيضا الكثير من العلاقات الاجتماعية التقليدية المترنة بها (١) .

وما من شك فى أن تطبيق العلم والتكنولوجيا قد أسفر عن توليد قدر كبير من الثروة لفترات زمنية قصيرة . وانتاج النفط فى الوقت الراهن هو مثال بالطبع على سياسة « ناجحة » ولعل المرء يتذكر أن صادرات القطن المصرى فى الستينات من القرن الماضى قد شهدت أيضا ازدهارا نتيجة لتأثير الحرب

(١) د. اطوان زحان ، المرجع السابق - ص ٣٢ .

الأهلية الأمريكية على سوق القطن ، وقد ارتبط هذا الوضع أيضا بواردات سريعة من التكنولوجيا تتمثل في المعدات الزراعية وشبكات السكك الحديدية وإنشاء قناة السويس ، والمعرفة الفنية الأجنبية ، أما عواقب هذا الازدهار فهي معروفة : الانهيار الاقتصادي والقلق الاجتماعي والاستبداد من الخارج ، وأخيرا الاحتلال الأجنبي .

وهناك آراء تبرر أيضا اعتماد الأسلوب الحالي من التكنولوجيا في نقل السلع الرأسمالية (الانتاجية) من جانب المسئولين العرب عن اتخاذ القرار وعن التخطيط ومن جانب المؤسسات العامة العربية ، ومن أمثلة هذه الآراء ما يلي : (١)

١ - ان الوطن العربي يزخر بموارد طبيعية هائلة . وهناك شركات دولية مؤهلة وقادرة على التخطيط وتوفير المعدات اللازمة لاستغلال هذه الموارد . ولذلك فمن غير المعقول إضاعة الوقت في تعلم التكنولوجيا اللازمة عندما يكون الحل جاهزا ويكون التأخير باهظ التكلفة .

٢ - ان المشاريع التي تنفذ على صعيد الوطن العربي تتم على نطاق ضخم كما ان التكنولوجيا المكتسبة بالغة التطور والتعميد . وليس بوسع التكنولوجيا المحلية سوى المشاركة بشكل هامشي ، ونقل التكنولوجيا يتم ببطء ولا يركز اليه ، وليس باستطاعتنا أن نتحمل المخاطرة .

٣ - ان الأقطار العربية متخلفة جدا عن البلدان المتقدمة ، والسبيل الوحيد أمامنا لتعويض هذه الصناعات ذلك هو اكتساب أكثر الصناعات تعقيدا . كما ان المغاولين الذين يجلبون هذه الصناعات المتقدمة يعلموننا التكنولوجيا التي نحتاجها .

٤ - ان التكنولوجيا سريعة التغير بحيث عندما يتعلم المرء التقنية غالبا ما تكون قد أصبحت بالية وعتيقة .

هذه الأنواع الأربعة من الآراء تتناقض مع الخصائص الأساسية للتكنولوجيا الا انها شائعة في الوطن العربي بصفة خاصة ، ومن غير المحتمل إعادة النظر في هذه الآراء في المستقبل المنظور ، لأنه ما من حكومة أو مؤسسة عامة عربية

(١) من الدراسات الهامة في هذا الصدد انظر :

M. S. Kazemi and I. Mahboul (eds.) Perspectives on Technological Development in the Arab World», U.S.A. AAUG, 1977, (AAUG Monograph Series No. 8).

تبدى اهتماما بمراجعتها لمعرفة ما اذا كانت تتفق مع الواقع وباختصار تفترض هذه الآراء أن كل مشروع فريد في نوعه وليس واحدا من مشاريع كثيرة وأن نقل التكنولوجيا لا يمكن أن يتم في وقت واحد مع حياة السلع الرأسمالية ، وأن المخاطرة تكون أكثر عندما تقوم الشركات المحلية بتنفيذ مشروع وأنه ما من سبيل للتأكد من النوعية والاقلال من المخاطر .

والواقع أنه قد تبين في عدد من البلدان الأخرى أن حياة التكنولوجيا تقلل في أغلب الأحيان من المخاطر والتكاليف وتعمل أيضا على التسهيل بتنفيذ المشروع . أن سرعة تغير التكنولوجيا وإن كانت كبيرة إلا أنها ليست لا نهائية . كما أن المشاركة في أعمال البحث والتطوير هي جزء لا يتجزأ من عملية تغير التكنولوجيا . ومن ثم يكون لدى البلد المتلقي على امتداد فترة من ١٠ الى ٣٠ سنة - وهي الفترة التي يتم خلالها تدريجيا اكتساب التكنولوجيا - الوقت الكافي لبناء قدراته المحلية بشكل منتظم ومنهجي .

ويمكن للمرء أن يحدد أربعة عيوب كبرى (١) في أسلوب النقل الخالي من التكنولوجيا ، وهو الأسلوب الذي رأينا أن مزاياه قصيرة الأجل .

والعيب الأول : هو أن هذا الأسلوب يشكل طريقا مسدودا أمام التكنولوجيا على الرغم مما يقال من أن العمليات التي تمارس حاليا في النقل الخالي من التكنولوجيا تعتبر مقدمات طبيعية لحياة التكنولوجيا . ولكن التجربة التاريخية قد أثبتت علم صحة ذلك حتى ولو تم على مدى فترة زمنية طويلة .

وليس من الصعب الوقوف على الأسباب التي من أجلها يؤدي أسلوب النقل الخالي من التكنولوجيا الى حيازتها . ذلك أن هذا الأسلوب من النقل ينطوي عادة على شخص واحد أو على مجموعة صغيرة من الأفراد ذوي صلاحية لإبرام العقود . أما حيازة التكنولوجيا فهي على العكس من ذلك تتطلب مشاركة واسعة النطاق من جانب عدد كبير من المؤسسات الوطنية التي لا تشترك عادة في المعاملات التجارية . ويتم تحديد الآثار التكنولوجية لكل مشروع من جانب المؤسسات المهنية عندما يجرى التكليف بأعداد الدراسات السابقة للجهد . ومن شأن هذه المشاركة أن تطرح المشاريع تلقائيا أمام النقاش العام . وعلى المنظمات العمالية والمهنية أن تدرس الكفايات التقنية المطلوبة وأن تخطط برامج

(١) هذا التحليل مأخوذ من انطون زحلان ، البعد التكنولوجي للوحدة العربية ، ص ٥٠ ذ.

محددة لتدريب الكفاءات الوطنية وقد يضمن على المختبرات الوطنية أن تعتمد الى تطوير مراقبتها وكفاءاتها لاجراء الاختبارات اللازمة (١) .

وبعبارة أخرى فان كل مشروع فى عملية نقل التكنولوجيا يفتح آفاقا جديدة هائلة لاشراك المؤسسات الوطنية . ومن شأن غياب المؤسسات العامة لحفز اكتساب التكنولوجيا أن يؤدي الى تجميد التطور فى الكفاءات والمؤسسات والى انفصام تكنولوجى وعليه يصبح من المستحيل عمليا الحصول على الفرص التكنولوجية المرتبطة بالمشروع عند اعتماد أسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا ولا يؤدي أسلوب النقل الخالى من التكنولوجيا الى عدم اكتساب التكنولوجيا فحسب وانما يؤدي أيضا الى التبعية التكنولوجية (٢) اذ يصبح الدفاع متوقفا على التجهيز والتدريب المستورد ، وتصبح المصانع متوقفة على المعدات واللوازم والأسواق الأجنبية . وهناك بالطبع فارق هائل بين الاعتماد المتبادل والاعتماد من جانب واحد . وقد أدى الاعتماد الغربى على النفط العربى فى السنوات الأخيرة الى اضافة جانب جديد الى الوضع العربى ، ولكن من الواضح أن العلاقة لا تزال بعيدة جدا عن كونها متعائلة .

والسمة الثانية : مشتقة من الأولى . اذ أن التبعية التكنولوجية تؤدي الى التبعية السياسية وفي حالة الأقطار العربية مثلا أدت التبعية التكنولوجية الى تقييد استقلالها الاقتصادى والسياسى تقييدا شديدا .

والنتيجة الهامة الثالثة هى عواقب هذه السيادة التكنولوجية الاجتماعية والثقافية المدمرة اذ ان السبيل الوحيد الذى يتيح لمجتمع أن يشارك فى المزايا الاقتصادية والثقافية للعلم والتكنولوجيا هو عن طريق المشاركة فى الجانب الكثيف الاستخدام للقوى العاملة من جوانب التخطيط والتشييد والتصنيع . ذلك أن مزايا العمالة والمعرفة والتنمية والمزايا الاقتصادية تعود على أولئك الذين يقومون بتصنيع وتشغيل السفن والطائرات وخطوط الأنابيب والمجمعات البتروكيمياوية . ويؤدي الأسلوب المالى لاستيراد المنتجات على أساس خال من التكنولوجيا الى تحقيق ثروة للقلة المشتركة مباشرة فى هذه المعاملات ولكنه يترك ٧٠ أو ٨٠ فى المائة من سكان الوطن العربى معزولين فيما هم عليه من

(١) انظر ايضا تحليلا مائلا :

«Major Issues in Transfer of Technology to Developing Countries» : a study by the UNCTAD secretariat (United Nations Publications, sales No. E.75, 11, D. 2), pp. 9-12.

(٢) حول هذا الموضوع يمكن الرجوع مثلا الى :

«Technological Dependence : Its Nature, Consequences and Policy Implications» Report by the UNCTAD secretariat, Dec. 1978, TD/190.

فقر وينجم عن ذلك تقسيم طبقي اجتماعي واقتصادي له آثار واضحة تدفع الى علم الاستقرار على الصعيدين الوطني والاقليمي (١) .

وأخيرا هناك جانب هام آخر هو الاهتمام الكلى للمضمون الثقافي الايجابي للعلم والتكنولوجيا في المعاملات الخالية من التكنولوجيا اذ انه بالرغم من مئات المليارات من الدولارات التي تنفق على التكنولوجيا في الوطن العربي الا أننا لا نحصل على أى من التأثيرات الجوهرية في مجالات الأدب والتعليم والفن والمعمار والفلسفة وما الى ذلك . كما اننا لا نخلق المناخ الفكرى الرشيد والمنظم اللازم لازدهار العلم والتكنولوجيا .

وبعبارة أخرى ، لا تؤدي حيافة منتجات التكنولوجيا من خلال الأسلوب الخالى من التكنولوجيا الى انعدام أية حيافة للعلم والتكنولوجيا فحسب ، بل انها تطيل أمد حالة التوتر الفكرى والاجتماعى التى تزيد من السلوك اللاعقلانى واتساع نطاق عدم الاستقرار (٢) .

(١) د. انطوان زحان ، البلد التكنولوجى الموحدة العربية ، ص ٣٠ .

(٢) ينظر هذا الموضوع الكثير من المجلد ، انظر :

«Technological Transformation of the Third World» UNCTAD//9, 1978, pp. 59-62.

الفصل الثاني

قنوات نقل التكنولوجيا

ماذا نعني بقنوات نقل التكنولوجيا ؟ :

من الممكن فهم مسألة نقل التكنولوجيا على مستويين : المستوى الوطني والمستوى الدولي . ويمكن تعريف المستوى الأول أو ما يطلق عليه النقل **الرأسي** وهو تحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث الى منتجات وخدمات وطرق انتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسيلة والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق .

أما على المستوى الدولي فالمقصود بنقل التكنولوجيا من دولة متقدمة قادرة على تحقيق « النقل الرأسي » فيها الى دولة أقل تقدما لم تستطع بعد أن تنجح في انجاز هذا . ومثل هذا النقل من الدولة المتقدمة الى الدولة الأقل تقدما يأخذ في أبسط أشكاله نقل الطرق والأساليب التكنولوجية من الأولى الى الثانية دون اجراء أية تعديلات أو محاولات لتكييف هذه الطرق والأساليب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السائدة في الدولة الأقل تقدما . وهذا ما يطلق عليه النقل الأفقي للتكنولوجيا ويقدر ما يتم تمديد وتكييف « النقل الأفقي » مع الظروف المحلية ، بقدر ما يكتسب درجة أعلى من نمط « النقل الرأسي » ، وبالتالي يكتسب درجة أعلى من النجاح في التوطن في البيئة الجديدة . اذ كما أن النمو الاقتصادي الأفقي لا يؤدي عادة الى التنمية الاقتصادية التي تتجسد في أهم مؤشراتهما في زيادة مضطردة في انتاجية عوامل الانتاج - أي في نمو اقتصادي رأسي كذلك فإن « النقل الرأسي » للتكنولوجيا هو المؤشر الأكيد الى تطور تكنولوجي حقيقي ينبع أساسا من البيئة المحلية ، أو ، كما هي الحالة العامة ، ينتمى مع معطيات البيئة المحلية بعد أن يكون قد مر بنجاح في مراحل متلاحقة من تعديل وتكييف في مرحلة « النقل الأفقي » وتوطن وتطوير وإبتكار في التربة المحلية . ولا يمكن اعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحة الا بقدر

ما يتحول « النقل الأفقي » للتكنولوجيا الى « نقل رأسى » يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكيا بهيكل المجتمع المحل والبيئة التي تحيط به .

ونقل التكنولوجيا نقلا أفقيا يأخذ أشكالا متعددة تندرج أساسا تحت مجموعتين من الأشكال ، هما مجموعة الأشكال المجسدة embodied مثل المعدات والسلع الوسيطة والمعامل الماهرة والخبراء والفنيين والأيدى العاملة الماهرة - وهذه اذا توافرت الأموال المطلوبة - يسهل استيرادها .

أما الشكل الثانى : فيتمثل فى التكنولوجيا الناعمة أو غير المجسدة واستيرادها يتم بالصعوبة لانها تشكل جزءا لا يتجزأ من الإطار الحضارى الذى تنشأ فيه وتتحول الى جزر معزولة اذا « نقلت » الى بيئات حضارية مختلفة جغريا . وإذا كانت التكنولوجيا الناعمة صعبة النقل لانها غير معروضة للبيع والشراء ، فانه من الممكن اكتساب بعض عناصرها من خلال التعلم والممارسة العملية اذا توفر مستوى معقول من التطور الاقتصادى - وبالأخص الصناعى - ومن القدرة الوطنية على « البحث والتطوير » (١) .

ونذكر أن النقل الأفقى هو فى الأصل أسلوب نقل التكنولوجيا بين المجتمعات المتقدمة ، لا بينها وبين المجتمعات النامية ، بل ان القدر الأكبر من عمليات النقل الأفقى يجرى فى الأولى ، طول الوقت ، وبين كل الأطراف أخذا وعطاء ، وبسهولة ويسر نصيبين .

والأمر فى حقيقته لا يتعلق بالحصول على قدر من المعلومات المكتوبة أو الرسومات ومجرد الحصول عليها لا يعنى أبدا القدرة على تحويلها الى واقع مائى مناسب بتكلفة مقبولة . أما فى المجتمعات ، النامية ، فإن النقل الأفقى يرتبط عادة بانشاء هيكل انتاجية أو أجهزة خدمات جديدة لا عهد لهذه المجتمعات بها . وهذا تعقيد كبير تواجهه هذه المجتمعات وهى أقل ما تكون استعدادا أو قدرة على معالجته .

ومن الأمور البالغة الأهمية هنا ألا يختلط الأمر بين عجز الهياكل الانتاجية وأجهزة الخدمات الوليدة ، الزاخرة بالكوادر قليلة الخبرة ، عن تنفيذ تعليمات مصدر التكنولوجيا بدقة وبين مشاكل تطويع التكنولوجيا المستوردة للظروف المحلية (٢) .

(١) د. الطونيس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، م.س.د. ص ٨٠ ، ص ٨١ .
و د. أسامة الخول نقل التكنولوجيا وتطويعها : دراسات نظرية ، م.س.د. ص ٢٧٢ .
(٢) د. أسامة الخول ، دراسات نظرية ، م.س.د. ص ٢ .

كذلك تقسيم قنوات نقل التكنولوجيا بشكل أكثر تحديدا إلى ميكانزم مباشر وغير مباشر • الميكانزم المباشر يحدث حين تكون المشروعات التي تتلقى التكنولوجيا على صلة مباشرة مع الذين يعطونها •

أما الميكانزم غير المباشر فيحدث حين تلعب الشركة في البلد المتقدم دورا وسيطا في تعبئة التكنولوجيا للبلد النامي • وهذا التقسيم حاد ذلك أنه في الواقع توجد تشكيلة ضخمة من أنماط الانتقال وتشتمل على درجات متفاوتة التعبئة •

وتحديد النوع أو النمط المستخدم في نقل التكنولوجيا في الحالة الواحدة يعتمد على رغبة صاحبها في إعطائها في شكل معين وقدرة المتلقي على اكتسابها في شكل معين أيضا • وبشكل عام يمكن القول أن طرق النقل غير المباشر تتيحها الدولة التي تقتصر إلى القدرة على الشراء المباشر أو حين يخطر شراء ملكية التكنولوجيا لسبب أو لآخر أو حين يرغب المتلقي في شراء المعلومات التجارية فقط (١) •

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : ما هي القنوات التي توصل التكنولوجيا إلى الدول النامية ؟ هناك في الواقع العديد من القنوات ، بعضها يلعب دورا أساسيا في نقل التكنولوجيا ، والبعض الآخر يحظى بدور ثانوي •

وأهم القنوات التي يتم نقل التكنولوجيا من خلالها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية هي القنوات المرتبطة بنشاطات الاستيراد والاستثمارات الخارجية المباشرة عقود الرخص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وخدمات الشركات الاستشارية والمعارض الدولية •

كذلك فإن الأفلام والمنشورات ووسائل الإعلام الأجنبية تنقل أنواعا من التكنولوجيا ، وبالأخص تلك التي تؤثر على أذواق المستهلكين في الدول النامية وأنماط حياتهم وثقافتهم •

بالنسبة للنشاط الاستيرادي ، فمن الواضح أن الآلات والمعدات والتجهيزات والمصانع الجاهزة (في بعض الأحيان) والكثير من السلع الاستهلاكية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج تتجسد فيها إلى حد بعيد التكنولوجيا التي انتجت بها • وهكذا ، من حيث المبدأ ، تستطيع الدول النامية أن تحاول الكشف عن هذه التكنولوجيا المجسدة بطرق شتى ، من بينها فك الآلات والأجهزة إلى أجزائها ، ودراستها ، وإعادة تركيبها ، كما فعلت

World Bank Paper, Technology Transfer, Issues and Options, (١)
op. cit., p. 11 and 12.

اليابان بنجاح من قبل * وفى حين أن درجة من هذا التقليد أمر حاصل فى الكثير من الدول النامية ، بالأخص فى جنوب - شرق آسيا (تايسوان ، هونج كونج ، كوريا الجنوبية) ، فإن الكثير من الدول النامية لا يملك حتى هذه القدرة على تفكيك وإعادة تركيب مثل هذه السلع الرأسمالية والاستهلاكية . كما أن تجربة اليابان فى هذا المجال لم تكن مجرد تقليد أعمى ، بل جاءت جزءا من مشروع حضارى متكامل لنهضة اليابان .

أما القناة الثانية التى يتم من خلالها نقل التكنولوجيا فتأخذ شكل **الاستثمارات الأجنبية المباشرة** فى الدول النامية . ومعظم هذه الاستثمارات يتم عن طريق « الشركات المتعددة الجنسيات » . وعندما تقسوم هذه الشركات باستثماراتها المباشرة فى الدول النامية دون مشاركة من أى طرف محلي ، فإنها تجلب معها « عدتها » الكاملة لإقامة مشاريعها بما فى ذلك « الحزمة التكنولوجية Technological package » التى تحتاج إليها والتى تشمل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع المزمع إقامته ، والقيام بالأعمال الهندسية والتصاميم المطلوبة ، وإحضار الخبراء والفنيين والاداريين والمعدات والآلات ، والإشراف على انجاز المشروع وعلى مباشرته فى الانتاج والتسويق (١) .

ألا أن الكثرة من الدول النامية - وبالأخص فى دول الخليج النفطية كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية وقطر - أخذت فى يومنا هذا تفضل أسلوب **الدخول فى الشراكة Joint Ventures** مع الشركات المتعددة الجنسية (٢)

وأسلوب المشاركة هذا يتم عادة بين شركة عالمية معروفة وطرف محلي فى دولة نامية . ويمكن أن يكون الطرف المحلي هو حكومة الدولة النامية نفسها ، أو إحدى مؤسساتها ، أو مؤسسة تنتمى الى القطاع الخاص . وتبدأ المشاركة أولا فى اقتسام رأس المال بين الطرفين . وقد أصبح عدد متزايد من الدول النامية وبالأخص النفطية - يلج على امتلاك أكثر من ٥٠ من أسهم المشروع المشترك ، أملا بأن يمنحها ذلك قدرة أكبر على التأثير فى سياسات الشركة ، وخصوصا فى مجال الاستفادة من المعرفة التكنولوجية التى يقدمها الطرف الأجنبى . وقد يقدم الطرف المحلي الخصومات الأساسية التى يتطلبها المشروع (الكهرباء ، الهاتف ، الماء ، الخ) بأسعار رمزية أو مدعومة . كما يمكن

(١) انظر للتفاصيل :

G. K. Helleiner. «The Role of Multinational Corporations in the Less Developed Countries» World Development 3 1975, pp. 161-189.

(٢) وكذلك فى :

S. Lall, P. Streeter, «Foreign Investment, Transnationals and developing Countries» London, Praeger, 1977, pp. 222-234.

أن يقدم بعض المستلزمات الانتاجية - كالنفط والغاز في مجال الصناعات البتروكيماوية بأسعار مخفضة أيضا - أما الطرف الأجنبي فيأخذ على عاتقه المسائل المرتبطة بإقامة المشروع وتشغيله وصيانتته وإدارته وتسويق منتجاته .

وتأخذ القناة الثالثة في الوقت الحاضر شكل الدخول في عقود ورخص Licences وبراءات اختراع Patents وعلامات تجارية Trade Marks بين شركة متعددة الجنسيات في الغالب (غير قادرة أو راغبة بالقيام باستثمارات مباشرة في دولة نامية ما لأسباب معينة) وبين شركة محلية خاصة أو عامة حيث تسمح الأولى للثانية باستغلال الرخصة و / أو البراءة / أو العلامة التجارية حسب شروط وقيد يتفق عليها مسبقا (مثلا : حرمان الشركة المحلية من الحق في التصدير والاكتفاء بالسوق المحلية لكي لا يترتب على ذلك منافسة للمنتجات الماثلة للشركة الأم أو لفروعها في الدول الأخرى ، أو منها من الجمع بين علامات تجارية لشركات مناقصة ... الخ (١) .

كذلك تقدم المعارض الدولية للسلع الاستهلاكية والرأسمالية قناة أخرى لتعريف المستوردين بما هو متاح في الأسواق الدولية من سلع بأنواعها ، وبعض المنشورات التي تحتوي على بعض المعلومات من خصائص هذه الآلات والمعدات . وقد أخذ دور المعارض الدولية يزداد أهمية في الآونة الأخيرة في مجال تعريف الدول النامية بما تنتجه الدول الأخرى ، الأمر الذي يساعد في عقد مقارنة بين مختلف المنتجين سواء بالنسبة لجودة ما يقدمونه من منتجات أو بالنسبة لأسعارها .

ومن أهم قنوات نقل التكنولوجيا القناة المتمثلة بالخدمات التي تقدمها المكاتب والشركات الاستشارية Consulting firms وإذا كانت الشركات متعددة الجنسية تسوق السلع والأساليب الانتاجية التي لا تتعارض مع مصالحها على المدى البعيد ، فإن المكاتب والشركات الاستشارية تقدم « تكنولوجيا أخذ القرار Decisional Technologies ، أي أنها هي التي تقوم بإجراء دراسة الجسوى الاقتصادية للمشروع . ويمكن القول بأن « الشركات الاستشارية تشكل الأسمنت الذي يجمع الأجزاء المختلفة لعملية نقل التكنولوجيا مع بعضها البعض لأنها تقدم في الوقت نفسه القناة والآلية لنقل التكنولوجيا (٢) .

(١) انظر لمزيد من التفاصيل :

UNCTAD TD/17/Rev.1 1975 «The Role Of the Patent System in the transfer of Technology to Developing Countries ;

UNCTAD Document TD, AC, 3, June 1977, «Impact of Trade Marks on the Development Process of Developing Countries.

Unido, «International Flows of Technology, op. cit., p. 26. (٢)

وسواء تم نقل التكنولوجيا عن طريق الاستيراد المباشر ، أو من خلال الاستثمار المباشر في الدول النامية والذي يأتي في معظمه على أيدي الشركات الأجنبية ، أو من خلال المكاتب والشركات الاستشارية ، أو من خلال مزيج من هذه القنوات وغيرها ، فإنه من الواضح ان السوق الدولية للتكنولوجيا هي سوق أقرب ما يمكن وصفها بسوق احتكار القلة ، والمتمثلة بوجود عدد قليل من الشركات الاحتكارية (للمعرفة التكنولوجية) تعرض تكنولوجيا ودراساتها للجدوى الاقتصادية على حكومات الدول النامية ومؤسساتها الخاصة ، ومثل هذه السوق تقوم على المساومة بين طرفين غير متكافئين بحيث تأتي النتيجة لصالح الطرف الأكثر معرفة بظروف السوق ، والأكثر قدرة على التحكم بهذه الظروف وهذا يعنى أن « الصفقة التكنولوجية » تكون عادة لصالح الشركات العملاقة (١) .

وقبل الحديث بشيء من الاستغاضة عن شراء المعلومات أو براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا عن طريق الترخيص نورد ملاحظة قصيرة حول نمط انتقال التكنولوجيا من البلد المتقدم الى البلد النامي الذي يختلف تبعاً لعدة اعتبارات منها موقف السياسات القومية من نقل التكنولوجيا ، وكذلك درجة النمو / التنمية والمستوى التكنولوجي والإداري السائد .

ومن الملاحظ انه كلما كانت الدولة أقل تقدماً كلما ارتفع مستوى تعبئة التكنولوجيا المستوردة أما لأن الدولة النامية تفتقر الى القدرة على تعبئتها بنفسها أو تفتقر الى القدرة على التفاوض بشأن هذا .

وتختلف الاستراتيجية القومية تجاه موضوع التكنولوجيا من بلد نام الى آخر فبعض الدول مثل اليابان وكثير من البلدان الاشتراكية تسمح فقط بعقد اتفاقات الترخيص أو النقل المباشر للتكنولوجيا ، وكثيرون آخرون يشجعون الاستثمار الأجنبي المباشر . وقليل منها يتيح سياسة وسطاً مثل الهند - يضاف الى هذا أن كثيراً من بنود اتفاقات الترخيص تنص على تغليب العنصر الإداري الأجنبي (٢) كذلك يختلف نمط انتقال التكنولوجيا مع اختلاف الصناعة، فكلما كانت صناعة كبرى أو ثقيلة كلما كان من الصعب الاعتماد على النقل المباشر للتكنولوجيا . وقد قسم UNCTAD الصناعات الى « حديثة » تستوجب بحوثاً مكثفة ، وسجلها حديث في الابتكار التكنولوجي ، و « تقليدية » و « أخرى » وكلتاهما تستخدم تكنولوجيا قائمة ورأسخة - وهكذا وجد أن

UNIDO, Ibid., p. 28.

(١)

(٢) د. الطربوس كرم ، م. م. ص ٥٠ ص ٩٨ .

بالنسبة لـ ١٣ دولة ٥٧٪ من الاتفاقات كان في قطاع التصنيع الحديث (مثل ٨٠ ٪ من اتفاقيات كوريا الجنوبية) (١) .

(١) براءات الاختراع :

إذا فكرنا في موضوع شراء الدول النامية للشق الأساسي للتكنولوجيا أي « المعلومات » - فيحسن بنا أن نتعرف على الصورة المادية التي بواسطتها يتم الاتجار في المعلومات ألا وهي براءات الاختراع التي تتيح للدول المتقدمة حق احتكار ما تنشئه من « معلومات » تكنولوجية وبيعها لمن يحتاجون إليها .

في الماضي كانت الانجازات التكنولوجية تتم على أساس الحساب التقريبي أو التجربة العلمية والمهارة الفردية وفي الكثير من الأحيان على الحظ . أما الآن في عصرنا هذا فقد أصبحت محكومة الى حد كبير بالقوانين والنظريات العلمية ونتائج الاختبارات العملية والتي ينشر منها الكثير في المقالات والنشرات في المجلات والكتب العلمية ، كما أصبحت الآلات وطرق تشغيلها والكمبيوترات وتخليقها بوصف الرسوم الهندسية والمعادلات وتسجل في براءات الاختراع .

وهكذا أصبحت قواعد أو أسس وأحكام التكنولوجيا محددة للعاملين بها بدرجة كافية لأن تسجل كتابة على الورق أو على الوسائط الأخرى المناسبة مثل أشرطة التسجيل وأفلام التصوير ، ومن ثم أصبح في الإمكان نقلها من شخص الى آخر ، ومن هنا نشأت ثورة في المعلومات واكبت ثورة التكنولوجيا وكانت ولا تزال قوتها الدافعة ذات أهمية وفاعلية متزايدة .

والمعلومات يمكن أن تنشأ بواسطة مجهود خلاق لشخص ما أو شركة أو مؤسسة أو دولة ، كذلك يمكن تسجيلها في صورة سهلة النقل ، وكما انه توجد دائما أطراف أكثر قدرة على انشاء « المعلومات » وأطراف أخرى تحتاج الى هذه المعلومات جاهزة بسبب علم قدرتها على « انشائها » أو عدم رغبتها في اضعاف وقت ومجهود في انشائها متى كان الحصول عليها بطريق أسهل أو أرخص أمرا ممكنا ، أصبح من الممكن الاتجار في « المعلومات » تماما كما هو الحال في الاتجار « بالأدوات » أي أن شق التكنولوجيا أصبحا سلعة تجارية أو بايجاز أصبحت التكنولوجيا سلعة تباع وتشترى . وفي هذه التجارة تنتقل «المعلومات» من البلدان المتقدمة الى تلك القليلة الحظ من التقدم التكنولوجي (٢) .

UNCTAD, Technological Transformation of the third world, op. cit., (١)
p. 67.

N. Rosenberg. Perspectives on Technology, op. cit., p. 9. (٢) انظر :

وإذا كان بين الدول المتقدمة والدول النامية فجوة تكنولوجية واسعة فإنه فيما بين الدول المتقدمة ذاتها هناك فروق واختلافات في مستويات التقدم التكنولوجي في فروع الانتاج المختلفة ، ومن ثم هناك قدر كبير من الانجاز في المعلومات فيما بينها يفوق كثيرا ذلك الذى بينها وبين الدول النامية .

وفكرة « احتكار » الاختراع معروفة في كثير من البلدان منذ وقت طويل فقد عرفت - ولو بصورة بدائية - في عهد الامبراطورية البيزنطية ، ثم اخذت معالمها تتضح أكثر في انجلترا ابتداء من القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، وفي إيطاليا في القرن الخامس عشر، وفي هولندا في القرن السادس عشر(١) .

وبراءة الاختراع هي « حق احتكار » تمنحه الدولة لصاحب الاختراع لفترة زمنية محدودة « في مقابل كشفه عن تفاصيل أو سر اختراعه » والحكمة في الكشف عن سر الاختراع هي تقليل مخاطر ان يتوصل فرد آخر أو أفراد آخرون بصفة مستقلة الى نفس الاختراع ، ولو أنه لا يوجد هناك ما يمنع أن يكون لدى عدد أكبر من الأفراد نفس فكرة الاختراع في الوقت نفسه وهو ما يحدث كثيرا خاصة في المجالات التكنولوجية السريعة التطور . ومن الجدير بالذكر أن براءة الاختراع لا تمنع لفكرة أو مبدأ ، ولكنها تمنع عن انتاج معين أو آلة أو طريقة أداء تستخدم تلك الفكرة ، ومن ثم فإن النظريات والقوانين العلمية لا تمنع لها براءات اختراع ، كذلك بعض الأفكار مثل النظم المتكسرة لتبويب وترتيب المستندات ونظم المحاسبة وأفكار العلاج الطبى وأفكار الزراعة الحقلية والبستنية .

وبراءة الاختراع هي في الواقع نوع من الملكية الصناعية ، وبالتالي فهي مماثلة للملكية الخاصة ، ومن ثم فمالكها يستطيع أن يبيعها أو يبيع جزءا منها ، ويستطيع تأجيرها للغير أى منح الترخيص باستخدامها في مقابل عوائد ، ومن جهة أخرى يستطيع أن يقاضى من يستخدمها بدون اذن منه كما أنها تورث في حالة ملكيتها للأفراد ، ولو أن هذا يصبح غير ذي أهمية في حالة ملكيتها للشركات التي يستمر نشاطها عادة فترات أطول عن فترة فعالية براءة الاختراع . وفي براءة الاختراع تقرر حدود حق الابتكار تماما كما تحدد تفاصيل الاختراع ، ومن ثم فهي تعتبر وثيقة قانونية وتكنولوجية أيضا .

(١) انظر : United Nations Publication, Sales No E, 75 11 D, 6) 1975.
The role of the patent system in the transfer of technology to the developing countries» p. 17.

(ب) نقل التكنولوجيا عن طريق الترخيص (١) :

يمكن تصنيف هذه القناة من قنوات نقل التكنولوجيا الى تصنيفين رئيسيين :

- ١ - حيثما يجرى تدفق التكنولوجيا دون تدفق لرؤوس أموال أجنبية .
 - ٢ - حيثما يتم نقل المعرفة التقنية جنباً الى جنب مع تدفق رؤوس أموال أجنبية ففي الحالة الأخيرة يجرى انشاء المشروعات الأجنبية سواء في شكل فروع أجنبية أو في صورة مشروعات مشتركة يجمع بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية . وفي هذه الحالات قد يصعب أحياناً التمييز بين المساهمات التكنولوجية والتنظيمية ، ويمكن نقل المعرفة الفنية دون الاستمارة برؤوس الأموال الأجنبية ، والمنظمين الأجانب ، كما هو الحال في النوع الأول - من الاتفاقات ، بوسائل مختلفة من خلال أنواع متعددة من اتفاقات الترخيص بين المنشآت . فيتم النقل أحياناً عن طريق ما توفره المنشأة أو الوكالة على سبيل المنحة من وثائق كالصور الفوتوغرافية وتصميمات المنتج والإرشادات التصنيعية والنماذج التخطيطية وخرائط التجهيز والخرائط الهندسية ، وخرائط التجميل البيانية . ومما يضاف للمدات وتفصيلات أرقام التشغيل ومن ناحية يمكن إغداد الأشخاص التقنيين للاضطلاع بصفة مؤقتة ببعض العمليات (٢) .
- ويمكن الحصول على المعرفة الفنية عن طريق اتفاقية ترخيص تقضي بشرائها دفعة واحدة وإليس على أساس استمرار التزود بالمعلومات ، كما يمكن إبتاعها من خلال اتفاقية ترخيص تنص على التزود المتصل بالبيانات الخاصة بالاكشافات أو التحسينات المستقبلية .

وفي الحالة الأولى - الخاصة باتفاقيات الترخيص ذات المفعلة الواحدة للنقل الكلي للمعرفة الفنية ، يستلزم الأمر دفع مبلغ كبير يتم تحديده بصفة عامة على أساس الطاقة المقررة أكثر منه على أساس الإنتاج الفعلي . ويمكن أداء هذا المبلغ على أساس الدفع بالأجل أو على أقساط . وحالما يجرى تسليم العملية أو التصميم (أيها يكون موضوع الاتفاق) للصناعة المعنية في حالة مرضية وطبقاً لمستويات الأداء والجودة المحددة في الاتفاقية تنتهي من الناحية العملية مسئولية الشركة مانحة الترخيص ، وذلك باستثناء التزامها الأدبي بمساعدة المرخص له حالة

National Approaches to the Acquisition of Technology : UNIDO, 1973, (١)

السياسات الوطنية في اكتساب التكنولوجيا . ترجمة محمد شفيق منصور - محمد جمال امام

صادر من مركز التنمية الصناعية للدول العربية سنة ١٩٧٦ ص ٩ - ١٤ .

UNCTAD, The role of the patent system in the transfer of technology, op. cit., p. 25, (٢)

حدوث أية صعوبات في التشغيل ويتسم هذا النوع من الاتفاق في الغالب الأعم بأنه غير مانع بمعنى انه لا يمنع المرخص من منح حقوق مشابهة لمنشأة مرخص لها أخرى . ويتعين على الشركة المرخص لها أن تدفع أكثر مقابل تلك الحقوق إذا ما تحتم عليها زيادة طاقتها الانتاجية فيما بعد (١) .

وتتمثل المشكلة التي تواجه المنشآت المرخص لها في الدول النامية بالنسبة لاتفاقيات الترخيص من هذا النوع في ايجاد وسائل للتغلب على الاعتماد التكنولوجي الدائم على مانحي التراخيص في الدول الصناعية المتقدمة .

ويمكن أحد حلول هذه المشاكل في استخدام العمليات المتحصل عليها عن طريق اتفاقيات الترخيص والتي تتوقف على تنفيذ برامج الأبحاث المعدة عن موضوعات محددة (بعرفة المنشأة المرخص لها) بقصد الزيادة التدريجية للمقدرة على تطوير وتنمية التقنيات . على أن السير على هذا الطريق لا يؤدي ثماره في غالب الأحيان الا بالتعاون بين العديد من المنشآت المرخص لها والتي لا يتحتم أن تكون داخل حدود دولة واحدة .

يفترض النوع الثاني من الاتفاقيات أن العلاقة بين المرخص والمرخص له يمكن أن تستمر لأطول مدة ممكنة أو بغير حدود من خلال الامداد المستمر بالتقارير والبيانات عن التحسينات التكنولوجية الجديدة التي تستحدثها المنشأة المرخصة . وبمقتضى مثل هذه الاتفاقية يتفرد المرخص له عادة بامتلاك الحقوق التصنيعية في المنطقة الجغرافية المعينة التي يقوم بتسويق منتجاتها فيها . وغالبا ما تتضمن الاتفاقية حق استخدام اسماء الشهرة والعلامات التجارية كما تنص على تقديم أكبر قدر من المعونة في مجال التسويق كوسيلة لحماية السمعة العالمية للأسماء التجارية للمرخص أو لعملياته (٢) .

ويجرى الدفع مقابل هذا النوع بين الاتفاقيات على أساس تسعير المرخص له للمنتجات المصنعة التي يغطيها الترخيص ويتم حسابها كنسبة مئوية من أسعار مبيعات المصنع السابق خالصة اجرة الشحن وبالإضافة الى هذه النسبة من المدفوعات المنتظمة يمكن أداء مدفوعات اضافية أيضا عند التخلي عن المعرفة الفنية الأصلية . وهذا وعادة ما يتم منح قرار مبدئي بتأجيل الدفع ، كما يمكن كإجراء عادي تقرير حد أدنى للمدفوعات السنوية في حالة انخفاض نسبة المبيعات كثيرا عن هذه المستويات .

(١) لرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر :

Constantine V. Vaitsos, «The Revision of the International Patent System : Legal Considerations for a Third World Position, «World Development 4 1976 & pp. 85-102.

ويسمح هذا النوع من الاتفاقيات بوضوح بالنقل الأكثر شمولاً للمعرفة الفنية ليس فقط لطبيعة المعلومات التي يتم نقلها وإنما للحاجة الماسة أيضاً لتطوير العمليات التصنيعية والمنتجات لتلائم الظروف السائدة في بلد المرخص له . ومن ثم فيتحتج على المرخص له أن يضطلع بمهمة إجراء التعديلات التي قد تستلزم مزيداً من الأبحاث والتطوير وتؤدي بالتالي تدريجياً إلى التطوير الذاتي للتكنولوجيا في البلد المستقبل لها .

ويبدو أن اتفاقات الترخيص تمثل مدخلاً وسطاً لارتياح الأسواق الخارجية وتحتل مركزاً ما بين مبيعات التصدير والصناعة التحويلية بالخارج (١ : ١) ، (٢ : ٩) . وقد ارتفع مؤخرًا بصورة ملموسة عدد اتفاقيات الترخيص الموقعة بين الشركات في الدول الصناعية وتلك العاملة في الدول النامية . وقد كان الترخيص الدولي من قبل قاصراً على الشركات الكبيرة . ولكن دخلت هذا الميدان مؤخرًا الشركات متوسطة وصغيرة الحجم أيضاً (١) .

وتنطوي اتفاقيات الترخيص الدولية الخاصة ببراءة الاختراع والمعرفة الفنية بمقارنتها بالتصدير أو الصناعة التحويلية بالخارج على مزايا معينة **فأولاً :** يتميز نظام الترخيص بالاستثمارات المتواضعة نسبياً . وذلك بالمقارنة بالأرصدة اللازمة لإقامة نظام لتوزيع مبيعات التصدير أو لامتلاك المصنع والمعدات اللازمة للصناعة الأجنبية .

ولانيا : غالباً ما يعتبر هذا النظام أداة للتسويق يمكن استخدامها بكفاءة لضمان غزو الأسواق الخارجية أو التغلغل فيها بشكل أكبر . ويعد هذا الاعتبار على جانب من الأهمية ، وتظل القيود الحكومية عاملاً حاسماً في التجارة الدولية وذلك على الرغم من كثرة الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لتخفيف الحواجز الجمركية أو إزالتها .

ثالثاً : فإن الشركة وهي تمنح ترخيصاً ما لا تحاول فقط تجنب الكثير من المواقف والأخطار المتعلقة بالنشاط المالي أو التجاري في أية دولة أجنبية وإنما قد تنطوي على ميزة أن منتجاتها يجري تصنيعها وتسويقها بمعرفة أشخاص متفهمين لظروف الإنتاج والبيع في بلادهم (٢) .

وتتمثل إحدى خصائص نقل التكنولوجيا عن طريق اتفاقيات الترخيص في أن نقل المعرفة التقنية محدود ومرتبطة بجزء صغير من الاقتصاد . ويمكن أن

Crostantine V. Vaitsoas, ibid., p. 105.

(١)

UN, «The Role of Patents in the Transfer of Technology to Developing Countries (N.Y. — United Nations) 1979.

(٢) انظر :

تكون وسائل النقل دائرة مغلقة (من منشأة لأخرى) أو مفتوحة أو بين بين ويعتمد ذلك على درجة انتشار المعرفة الفنية المنقولة في البيئة الصناعية بالدولة المستقبلية لها . وغالبا ما يتم نقل المعرفة الفنية في « دائرة مغلقة » وعندما يجرى نقلها شركة أم أجنبية الى فرع محلي تنصرف فوائدها الى المنشأة المستقبلية لها .

ويعوق ذلك النوع من النقل للمعرفة عملية انتشارها ورفع المستوى التكنولوجي العام . وتساهم طريقة الدائرة المغلقة في مجال النقل في بقاء هيكل الصناعة على وضع يعكس عدم التوازن الشديد أو ما يعرف بظاهرة « الثنائية التكنولوجية » .

ويثور هنا بالتالي تساؤل مؤداه : الى أي حد يكون من المناسب السماح بنقل المعرفة الأجنبية للمنشآت الفردية في الدول النامية عن طريق اتفاقيات الترخيص ، اذ غالبا ما يمكن استيراد تلك المعرفة بصورة جماعية من خلال المعاهد التكنولوجية الوطنية التي يكون عليها أن تكفل انتشار تلك التقنيات المستوردة من الخارج على مستوى القطاع الصناعي بأسره .

وقد يفيد هذا المدخل الدول النامية التي يعوزها توفر رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة للحصول على المعرفة الفنية المستوردة .

الفصل الثالث

التكنولوجيا الالامة : مشكلة الاختيار

● المبحث الأول :

٣ - ١ - موقع التكنولوجيا من استراتيجية التنمية :

قد يقال ان التكنولوجيا الحديثة يمكن أن تعوض البداية المتأخرة زمنيا للعالم الثالث لكي يلحق بالعالمين الأول والثاني . فاستخدام هذه التكنولوجيا يمكن الصناعة الوطنية من أن تنهض وأن تنافس منتجات العالم الأول الرأسمالي مثلا على الأقل في الأسواق المحلية . وربما كان هذا الخاطر أو الأمل هو الذي يكمن وراء دعوة (أو موضة) نقل التكنولوجيا التي شاع الحديث عنها في السنوات الأخيرة .

ولكن التكنولوجيا - شأنها في ذلك - شأن رأس المال - لا يمكن أن تفهم الا في سياقها الاجتماعي فما لم نعرف أي « تكنولوجيا » نتحدث عنها ، لأي غرض ، ومن الذي سيختارها ومن الذي سيستخدمها أو يطبقها ، فإن الموضوع يظل حديثا غامضا أو خاويا . فإذا كان الغرض الاجتماعي الأول من التكنولوجيا مثلا هو إشباع حاجات من لديهم المال لينفقوه على أمل أي يؤدي ذلك الى التصنيع ، وخلق فرص العمالة ، وبالتالي تحسين أحوال الطبقات الدنيا تدريجيا ، فإن التكنولوجيا الغربية تصبح أكثر أنواع التكنولوجيا تحقيقا لهذا الغرض اما اذا كان الغرض الاجتماعي الأول هو توفير الغذاء والكساء والاسكان والخدمات الصحية والتعليمية لجميع السكان في مجتمع متخلف فإن التكنولوجيا

من الدراسات الهامة ذات التحليل الجديد :

Gunnar Myrdal «Cleansing The Approach from Biases in the Study of Underdeveloped Countries Social Science Information, Vol. 3, No. 8, 1970.

رايش : A. Foster — Carter, "From Rostow to Gunder Frank : Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopments, World Development, March 1976 pp. 167-80.

الغريبة لن تكون النوع الأمثل المطلوب في الأجلين القصير والمتوسط . بالمعنى يمكن أن يترتب على اقتحامها آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة بل ان تكنولوجيا توفير المياه ، وقنوات الري والصرف والاسمنت والأنايب والمضخات والمواصلات العامة والآلات الزراعية والمبيدات . . الخ معظم هذه التكنولوجيا من النوع الوسيط حجما وتركيبا . وهي غير شائعة الآن في الغرب (حيث حلت محلها تكنولوجيا مبتكرات أسرع وأكثر تعقيدا وأغل ثمنها ولا تحتاج الى عمالة بشرية كبيرة) .

هذه التكنولوجيا البسيطة يمكن توليدها محليا بالتنمية البشرية والتركيز والتشجيع فضلا عن أن توليدها محليا يخلق قاعدة او نواة لتنمية أو استقبال التكنولوجيا الأكثر تقدما في مرحلة لاحقة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، اذا أصرت النخب الحاكمة على استيراد تكنولوجيا متقدمة من الغرب ، فانها لن تكون تكنولوجيا بالمعنى الحقيقي للكلمة . وانما ستكون آلات ومعدات باهظة التكاليف وباهظة التشغيل وباهظة الصيانة وأقل وفاء بتحقيق الغرض الاجتماعي المنشود .

وأهم من ذلك كله ، فالحقيقة التاريخية هي انه لم يحدث أن تطوع بلد متقدم تكنولوجيا « بنقل » تكنولوجياه الى بلد متخلف . ان هذا ضد منطق وديناميكية الرأسمالية الغربية التنافسية . ان ما يمتدده البعض خطأ بأنه نقل للتكنولوجيا لا يعدو في الواقع أن يكون واحدا من ثلاثة أشكال :

أولها : « حقوق الترخيص » (Licensing Rights) التي قد تمنحها شركة رأسمالية كبيرة لشركة محلية - لكي تستخدم علامتها التجارية المسجلة والمشهورة عالميا وتملأ ببعض العناصر الأساسية اللازمة لإنتاج سلعة معينة ، وذلك لقاء نسبة كبيرة من الأرباح .

ولانيهما مصانع التجميع Assembling Factories حيث تمنع الشركات الرأسمالية الكبرى بلدا أو شركة معينة فيه حق تجميع أجزاء منتجات صناعية كبيرة (مثل السيارات أو أجهزة التلفزيون) يتم تصنيع معظمها بواسطة الشركة الأصلية . والهدف منها هنا أساسا هو استقلال الأيدي العاملة الرخيصة في البلد المتخلف واعطاء الحكام فيه نوعا من الرضاء والكسب الدعائي . ومرة أخرى ينهب جزء كبير من الربح الناتج الى الشركة الأصلية .

ثالثها : هو الشركات المختلطة Joint Ventures وهي لا تختلف كثيرا عن الصورتين السابقتين الا من حيث نسبة المشاركة والإطار القانوني الذي

يحكمها وقد يكون في هذه الأشكال جميعا فائدة لا شك فيها للبلد المتخلف ولكنها ليست بحال من الأحوال في حد ذاتها « نقل تكنولوجيا » .

ان توفير رأس المال والتكنولوجيا اللازمة للتنمية من مصادر خارجية ليس فقط أمرا شاقا ولكن تحقيقه أيضا يعتبر تهديدا لعملية « التنمية » نفسها . ان الاعتماد أساسا على الخارج يعتبر إفراغا لعملية التنمية من محتواها الحقيقي الذي يهدف الى انتهاء التبعية السياسية والاقتصادية والنفسية .

ان الاعتماد على الخارج معناه نفس احتمالات نمو الثقة بالذات فرديا وجماعيا .

ان « الثقة بالذات » هي شرط أساسي للتحرر ، والتحرر الحقيقي هو التنمية والعكس صحيح . هذا معناه ان معدل نمو اقتصادي قدره ٣٪ مثلا ولكن من خلال الاعتماد على الذات هو أفضل لمجتمع متخلف في المدى الطويل من معدل نمو قدره ٦٪ بالاعتماد على الخارج . المعدل الأول على ضآلته يعتبر تنمية حقيقية (خاصة اذا صاحبها عدالة توزيعية) .

اما المعدل الثاني : فهو على ارتفاعه يعتبر مجرد نمو اقتصادي قد يكون طقيليا أو سرطانيا وحتى ان لم يكن فهو ينطوي على تكريس لا تقلص للسيطرة الأجنبية (١) .

٣ - ٢ - التكنولوجيا الثلاثة : حدود الاختيار :

يقال ان في تناول الدول النامية اليوم وصيدا من المعلومات التكنولوجية التي لم تكن متوافرة بهذا القدر أمام الدول المتقدمة في بداية تطورها ، وتأسيسا على ذلك فانه لدى الدول النامية ميزة كبرى في ان تقترب من هذا الرصيد التكنولوجي ، وتتبنى وتطوع ما تشاء . غير ان التحفظ الهام الذي يرد هنا ، أن توفر هذا القدر الكبير من المعلومات التكنولوجية لا تمثل بالضرورة ميزة في الوقت الراهن للدول النامية .

فالقضية بالطبع ليست مجرد نقل لما هو موجود ، وإنما هي عملية اجراء التكيف والتكيف اللازمين ، بما يتضمنه ذلك من جهد يبذل في تغيير الأنماط

(١) د. سعد الدين إبراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث ، في استراتيجيات التنمية في مصر - أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين القاهرة مارس ١٩٧٧ - الهيئة العامة للكتاب ص ٧٩ ، ٨٠ .

السلوكية افتعلا وهو مالم يتم على هذه الصورة في المجتمعات التي وجدت فيها هذه التكنولوجيا بطريقة طبيعية .

خصائص التكنولوجيا المتقدمة ومدى ملاحظتها للدول النامية (١) :

١ - من الخصائص المميزة للتكنولوجيا انها تتضمن تركيبة معينة من العناصر . فالتكنولوجيا بالمعنى العام تمثل سلسلة من العمليات الانتاجية تتطلب مدخلات معينة لانتاج ناتج معين . واذا كان التأليف من هذه المدخلات ممكن نظريا - أن يتم يتناسب مختلفة في العملية الانتاجية الا انه من الناحية العملية يتم تبني طريقة واحدة من طرق التأليف هذه ، هي التي تتميز بكفاءتها الاقتصادية حيث تتوقف هذه الكفاءة على هيكل أثمان العناصر السالفة في - الزمان والمكان الذي تم فيها التوصل الى الابتكار التكنولوجي . ومن ثم فان أي تكنولوجيا نشأت في اقتصاد يتميز مثلا بوفرة عنصر العمل الماهر لابد أن يتضمن استخداما مرتقما لنسبة العمل الماهر الى غير الماهر ، كذلك فان التكنولوجيا التي تنشأ في مجتمع يتميز بارتفاع الأجور لابد أن تميل الى الكثافة النسبية في استخدام عنصر رأس المال ، والخفة النسبية في استخدام عنصر العمل (٢) الخلاصة اذن ، ان درجة استخدام العناصر ، التي تتميز بها تكنولوجيا معينة ، تتوقف بالدرجة الأولى على الظروف الاقتصادية المتعلقة بأثمان ونسب العناصر المتاحة للاقتصاد وقت التوصل الى ذلك النوع من التكنولوجيا ، ومن ثم فان نقل التكنولوجيا من دولة الى أخرى يتضمن في حدود معينة نقل نمط معين لاستخدام العناصر قد لا يكون متفقا تماما مع نسب العناصر المتاحة في الدولة المنقول اليها . ومن هنا لزم أن يكون الاختيار مبنيا على استراتيجية الانماء ذاتها للتخفيف من حدة الاختلال في استخدام العناصر على مستوى الاقتصاد كله .

٢ - ويرتبط بالاعتبار السابق أن طبيعة التطور التكنولوجي الحديث بالمقارنة بتلك التي طبقتها الدول المتقدمة في المراحل الأولى لتطورها ، قد يترتب عليه زيادة واضحة في الحجم الأمثل للمشروع . ومن ثم فان حجم الناتج الذي يحقق أدنى نفقة متوسطة قد أصبح من الكبر بحيث يستعصى على الأسواق المحلية للدول النامية استيعابه خاصة مع عدم وجود التماون الاقليمي فيما بينها .

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله استراتيجية التكنولوجيا م١٩٥٠ ص ٣٥٤ .

وايضا في د. انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا . م١٩٥٠ ص ٨٦ - ٨٩ ،

(٢) وايضا في : OECD : «Gaps in Technology : Analytical Reports», (Paris, Organization for Economic Co-operation and Development 1973,

ومن أجل هذا ظهر القول بأنه قد يكون من الأفضل للدول النامية أن تحصل على تكنولوجيا أقل تقدماً ، متشكلة في آلات أو معدات مستعملة من الدول المتقدمة . بالرغم مما قد يكون هناك من تقادم obsolescence ، وحجة هذا القول أن استخدام هذا النوع من التكنولوجيا يسمح بصغر الحجم الأمثل نسبياً - عما تستلزمه التكنولوجيا الأحدث أو الأكثر تقدماً - ومن ثم - هكذا ينهض الرأي يمكن استغلال هذا النوع من التكنولوجيا بكفاءة أكبر من استخدام التكنولوجيا المتقدمة (١) غير أن هذا القول يتجاهل في رأينا صلب المشكلة فالقضية التي من أجلها تلجأ الدول النامية إلى بحث إمكانية نقل التكنولوجيا هي أن معامل التغير يرتفع بمعدل متزايد ، وأن العلم والتكنولوجيا يتطوران بسرعة بالغة ، وأن هدف الدول النامية لا يتلخص في مجرد إدخال أي نوع من التكنولوجيا حتى لو كان قد أصابها القدم وإنما هي محاولة الارتفاع بالنسبة لهذه الدول أيضاً بمعدل التطور الفني (٢) .

٣ - نوع ثالث من المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها نحو القفزات التكنولوجية ، هو ضرورة توفر حد أدنى من الخبرات المالية وعدد كبير من الفنيين والمتخصصين ويتطلب توفير القدرات اللازمة في الدول النامية جهداً لا يستهان به في مجالات التعليم والتدريب . إذ لا جدال في أن إمكانية استيعاب التكنولوجيا المنقولة يتوقف بدرجة أساسية على توفر القدرات بأعداد كافية ، للقيام باستكشاف وتجربة التمديلات والتغييرات الممكنة في كل مجال . فإذا كان هناك قصور يستعصى حله بالنسبة لهذه الكفاءات ، فإن الأمر ينتهي حتماً إلى أحد أمرين : إما إلى سوء استخدام التكنولوجيا المنقولة ، أو عسك الكفاءة ، بما يعنيه لك من فقد وإضاعة وإما أن تقف الدولة عاجزة تماماً عن استيراد هذا النوع من التكنولوجيا .

٤ - على أن أكثر المشكلات التي تعوق بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية في مراحل تطورها الأولى - تتعلق في رأينا - بما قد تخلقه من ظروف غير ملائمة لعملية التنمية ، وذلك إذا لم تحسن الدول النامية اختيار النشاط الذي تستلج من أجله التكنولوجيا المتقدمة . ذلك أن تكنولوجيا تتضمن طريقة معينة ، مرتبطة بإنتاج سلعة معينة ، رغم التركيز في الدراسات الاقتصادية على التحسين في طريقة الإنتاج ، وإهمال تحسين نوعية السلعة مما أدى في بعض الأحيان إلى نتائج مضللة ، والحقيقة أن الابتكارات المتعلقة بإنتاج سلع جديدة لعبت دوراً كبيراً في التطورات التكنولوجية الحديثة (٣) .

(١) UNIDO, International Flows of Technology, op. cit., p. 28.

(٢) د. أنطونيوس كرم ، م. م. ٥٠ ، ص ٨٧ .

(٣) انظر : UNCTAD, Major issues Arising from the Transfer of Technology to Developing countries, UN/TD/Rev. 2, 1975, p. 14.

وهنا ترد ملاحظتان على درجة من الأهمية : ذلك أن طبيعة السلعة المنتجة ونوعيتها تعتبر الى حد كبير دالة على نوع - ومستوى ثراء - المستهلك الذى أنتجت من أجله هذه السلعة ابتداء - حيث تمثل السلعة تشكيلة الخصائص التى تشبع بدرجة أو بأخرى مجموعة من حاجات هذا المستهلك . وعلى ذلك فإن السلعة الاستهلاكية التى أنتجت ابتداء من أجل الدول المتقدمة تتضمن خصائص تتجاوز بكثير حاجات المستهلكين - الآن - فى الدول النامية .

والملاحظة الثانية هى أن التغير فى إنتاج السلع ، والتغير فى الأذواق تبعاً لذلك ، هى من الأمور التى لا رجعة فيها - بعبارة أخرى بتغير السلع المنتجة يتغير الاستهلاك ، ويلحق التغير فى الأذواق هذا التطور التكنولوجى (١) .

ومن الطبيعى أن المستهلك لن يرضى ، وأن المنتج لن يرغب فى إنتاج المنتجات التى كانت سائدة قبل أحداث التغير . ومن شأن هذا كله أن يخلق أنماطاً استهلاكية غير مرغوب فيها فى الدول النامية فى هذه المرحلة من مراحل تطورها إذا نقلت هذا النوع من التكنولوجيا .

(١) انظر أيضاً :

UNCTAD, Technology Transformation of the Third World, op. cit., pp. 59-62.

● البحث الثاني :

خصائص التكنولوجيا اللائمة

التكنولوجيا اللائمة :

ليس للحلول التكنولوجية طابع العمومية والتجريدية الذي تتصف به قوانين الطبيعة (فالتكنولوجيا هي تطبيق مجتمع محدد لعلوم الطبيعة بحثا عن حلول لمشكلات محددة يواجهها معتمدا على الامكانيات المتاحة له مستلهما القيم الحضارية التي يؤمن بها) .

فالاختراع الذي يمتدح اليه انسان موهوب يمكن أن يظل في مجال الاعاجيب اذا لم يكن يقدم حلا لمشكلة واقعية يواجهها المجتمع بالقليل ويسى أهميتها ويرغب في التغلب عليها ، فالشعوب السامية المجاورة لمصر القديمة اكتشفت المجلة قبل المصريين بعدة قرون ، لا لأنها كانت أكثر تقدما منهم ، ولكن لأن امتداد العمران في مصر على شاطئ النيل وفروعه وفر لهم وسيلة نقل ملائمة تكفي باحتياجاتهم وحتى حين عرف المصريون المجلة استعملوها أساسا في الحروب وليس في النقل المدني . واكتشاف العرب للبوصلة وعلمهم بكروية الأرض وقدراتهم الملاحية لم تكن كافية لتحملهم على ركوب بحر الظلمات و البحر الأطلسي « (١) .

والأوروبيون حين ركبوه فاکتشفوا العالم الجديد كانوا في الواقع يسمعون لاكتشاف طريق الى الصين وأقصى الشرق لا يمر بأرض الاسلام . هكذا فان كل منتج من منتجات التكنولوجيا ظاهرة اجتماعية . يحمل في ثناياه طابع المجتمع الذي أفرزه ، أو كما يقول البعض يحمل رمزه الوراثي *genetic code* ولذلك فان فاعليته تقترب بتوافر البيئة التي نشأ فيها ، وتدهور اذا تخلفت

(١) انظر : A. Bronwell, »Science and Technology in the World of the Future«, Wiley Interscience N.Y. 1978 (c) chapter 1 ;

معالم تلك البيئة . . والأمنلة هنا لا تقع تحت حصر . . وقد أشرنا فيما سبق الى الطاقات العاطلة في الصناعات الحديثة في البلدان النامية . وبهدف التبسيط نضرب مثلا بالسيارة السريعة المتينة التي تنتجها مثلا ألمانيا الغربية وتمتد ممتازة بكل القاييس المعتمدة في المسابقات الدولية . انها كذلك بشرط توافر الطرق الممتازة التي تغطي أوروبا وأمريكا ، واقتان فن القيادة ، وسائل الصيانة ونوع الوقود وقطع القيار . فاذا انتقلت السيارة نفسها الى أحراش أفريقيا أو صحاري العرب ففقدت أهم ما يميزها هي السرعة والمتانة واختزل عمرها الفشل الى جزء حين من عمرها الافتراضي .

أيضا في مجال تكنولوجيا الزراعة . فأساليب الزراعة الغربية الحديثة تطورت في مناطق متعددة تعتمد على الأمطار واستندت الى تطور صناعي ضخم سحب منها أغلبية الأيدي العاملة وأمدتها بمخلات صناعية كبيرة . في حين ان الزراعة في العالم الثالث توجد في منطق مدارية أو استوائية كثيرا ما تعتمد على الري ، لا تستند الى قاعدة صناعية قوية . وأخيرا فان التشبيهِ المستمد من علم الحياة يصل الى أن المجتمع قد يواجه التكنولوجيا المستوردة بنوع من اللفظ rejection الذي يواجه به جسم الانسان زرع الأعضاء . ويعكس ذلك في مظاهر متعددة :

تبداً من رفض الفلاحين مثلا لبعض الأساليب الحديثة في الزراعة ، وتظهر في الصناعة في نوع من المقارنات السلبية التي تتمثل في عدم حرص العامل على تطوير نفسه لمتنضيات التكنولوجيا المستوردة ، أو قصور أعمال الإدارة والتنظيم في الوحدات الصناعية الكبرى .

ومن ثم فان فاعلية أي أسلوب في الانتاج أو الخسرات تتوقف على مدى ملاسته لظروف المجتمع المحدد الذي يطبق فيه . وهذه الظروف ولا شك متنوعة ومتعددة .

في ضوء ذلك لابد من التساؤل عن المقصود بالتكنولوجيا الملائمة ، وعن المعايير التي يتم بمقتضاها القيام بالاختيار الأمثل للأساليب التكنولوجية . ويمكننا القول أن التكنولوجيا الملائمة هي التي تستجيب للاعتبارات الآتية :

(١) الملائمة الهندسية أو الفنية :

وطبقا لهذا المعنى فان التكنولوجيا الملائمة هي مجمل الأساليب الفنية والتنظيمية والآلات والمعدات المستخدمة في عمل ما (أو عملية ، أو مشروع) والقدرة على اتماحه بأعلى درجة ممكنة من الدقة في التشغيل و/ أو أقل هدر ممكن في الموارد التي يتطلبها العمل (أو العملية أو المشروع) المذكور .

وقد نضيف في بعض الأحيان الى ذلك سرعة اتمام العمل ، ومدى صلاحية وجودة الأساليب والآلات المستخدمة والسلع (أو التجهيزات) للمنتجة .

وبهذا المعنى يمكن القول بأن المحراث الخشبي - في يومنا هذا - لا يشكل تكنولوجيا ملائمة لمحراث الأرض - خصوصا بالنسبة للأرض الجافة الصعبة الاختراق . وعدم ملائمة الأسلوب لا تعني بالضرورة عدم قدرته على تحقيق العمل المطلوب منه ، وانما يعني أن هناك في نفس اللحظة أساليب أفضل من حيث الدقة/أو السرعة/أو التقليل من حصد الموارد/أو الصلابة/أو القدرة الاستمرارية أو مزيج من هذه الصفات وغيرها (١) .

(ب) الندرة النسبية لعوامل الإنتاج :

المفروض أن يستهدف النشاط الاقتصادي دائما التآليف الأمثل لعوامل الإنتاج . وهذا يقتضي بالطبع التوسع في استخدام العناصر المتوافرة بكثرة والتقليل من استخدام أكثر العناصر ندرة . وتتميز بلدان العالم الثالث بصفة عامة بوفرة عنصر العمل وندرة عنصر رأس المال . وهذا ما يدعو بالمنطق الى تفضيل أساليب الإنتاج كثيفة العمالة . ولكن الواقع يسير عادة في عكس هذا الاتجاه . والحكومات تعمل بأساليب مختلفة على توفير رأس المال بتكلفة أقل من تكلفة الظل مما - يخل بالحسابات الاقتصادية السليمة . كذلك لابد من أن تكمل حسابات الأربعة على مستوى المشروع بحسابات على المستوى القومي . فالأساليب كثيفة رأس المال قد تحقق ربحا أعلى في مشروع بعينه ، ولكنها لا تسهم اسهاما يذكر في الاستفادة من فائض العمالة المتاح في المجتمع (٢) .

وبعبارة أخرى يجب أن يتحقق الرشد الاقتصادي على المستوى الجمعي Macro وأن كان من حيث جوهر مبدأ التآليف الأمثل من عناصر الإنتاج لا يختلف في حسابه عما يجري على المستوى الإحدى Micro وبعبارة ثالثة يلعب المخطط المركزي على مستوى الاقتصاد دورا مائلا لمور المنظم entrepreneur في المشروع . وهذا لا يعني بحال أن يؤدي ذلك الى اقامة مشروعات خاسرة ، وانما يعني فقط أن قياس ملائمة التكنولوجيا يكون على المستوى الجمعي . هنا يجب أن نبدد الخلط بين الأساليب الملائمة والأساليب المتخلفة . حقا ان الأساليب المتخلفة بصفة عامة كثيفة العمالة . ولكن العكس ليس صحيحا .

(١) د. الطيوس كرم ، م.س. ٥٣ ، ص ٨٦ .

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، م.س. ٥٣ ، ص ٥٣٠ .

وهناك أساليب حديثة وكثيفة العمالة في الوقت ذاته . فالتكنولوجيا
الملائمة تكنولوجيا حديثة ولكنها مختلفة عن التكنولوجيا كثيفة رأس المال .

وهذا ما تعنيه بإمكان اكتشاف أساليب إنتاج مختلفة ابتداء من حقيقة
علمية واحدة . واتجاه الغرب نحو كثافة رأس المال كان اختيارا أملا منه طبيعة
تلك المجتمعات التي كانت تتميز - ضمن صفات أخرى كثيرة - بقدرة نسبية
في العمالة ذات الأجر الرخيص ، والتي كانت تواجه باستمرار زيادات في
الأجور لا يمكن إبطال مفعولها على الربح إلا بزيادة الانتاجية ، أي إضافة معدات
أكثر تعقيدا وفي الوقت ذاته وفرة رأس المال نتجت عن عملية تراكم طويلة
واستغلال واسع للمستعمرات (١) .

إن مفهوم التكنولوجيا الملائمة على العكس من ذلك يدعو إلى تكثيف الجهود
الفنية والعملية لتسترد تلك الشعوب قدراتها على التخيل والابداع وهي قدرات
ليست حكرًا على فريق من البشر حرمت منه بقية الشعوب . ومن ناحية ثالثة
نشير إلى أن كثافة العمالة ليست معيارا مطلقا فهناك بلدان في العالم
الثالث قليلة السكان . ومن ثم فإن العمالة ليست المعيار الوحيد والمطلق في
تحديد الملائمة التكنولوجية . والأرجح أن كل بلد يحتاج إلى « خلطة » من
الأساليب التكنولوجية Technological Mix في ضوء الاعتبارات
الأخرى (٢) :

(ج) الملائمة مع الظروف البيئية الطبيعية :

ويتجسد هذا في تكييف التكنولوجيا مع الظروف البيئية التي تستخدم
فيها . ومن أهم أسباب نجاح الحضارات العريقة قدرتها على التكيف مع ظروف
البيئة المحلية واستخدامات الأساليب التكنولوجية والمعدات التي تتناسب معها .
وعلى سبيل المثال نجد أن إنسان الجزيرة العربية قد تكيف جيدا مع ظروفه
الطبيعية عندما استخدم الجمل وسيلة للنقل ، والخيام (بالنسبة للبدو)
وبيوت الطين (بالنسبة للحضر) الكيفية ذاتيا قبل أن يأخذ بأسلوب البناء
الغربي القائم على استخدام المعادن والأسمتت والذي نقل إنسان الجزيرة إلى

(١) راجع تحليلا وافيًا في :

T. Derry and T. Wilkiam, «A Short History of Technology Oxford University Press, London 1980 (c) — pp. 27, 28.

(٢) حول هذا الموضوع انظر :

Luis de Sebsian, «Appropriate Technology in Developing Countries : Some political and economic Considerations», in Charles Weiss and J. Ramesh (eds) «Mobilizing Technology for World Development, p. 68-72.

علب ضخمة تتطلب تكييفاً مركزياً باعظ التكاليف الأمر الذي ساهم في حرمان هذا الإنسان من الكثير من القوة والمناعة اللتين طبعته بهما حياة الصحراء (١) .

ويؤكد علماء البيئة بأن هناك دائماً علاقة انسجام ووحدة بين الكائنات التي تحتويها بيئة طبيعية ما ومحيطها المادى . وأكد هؤلاء العلماء بأن الإنسان وحده من كل الكائنات الحية قادر على تغيير نظامه البيئى *Ecological systems* في بحثه عن أشياء حاجاته . والتكنولوجيا - ما يترتب عليها وعلى سوء استخدامها هي أهم عامل لكسر الانسجام فى النظام البيئى فقد أصبح من المعروف أن كثيراً من أساليب الانتاج الحديثة تلوث البيئة الى حد يضر بحياة الإنسان نفسها مما حمل الحكومات الغربية الى الزام المصانع باتخاذ اجراءات تحد من التلوث .

وهذه الاجراءات مكلفة للغاية مما حمل بعض الشركات متعددة الجنسية على زيادة - نشاطها في الدول النامية التي لاتفرص مثل تلك القيود .

وعلى سبيل المثال فان استخدام المبيدات الحشرية الكيماوية في الدول النامية - بما فيها الغربية ادى الى خلق آثار جانبية مضره . ففي البيرو مثلاً ادى استخدام مثل هذه المبيدات الى خلق حشرات ضخمة قضت على جزء هام من انتاج القطن . كذلك فقد ادى استخدام المواد الكيماوية في زراعة القطن في مناطق من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط الى هبوط انتاج القطن .

واذا كان يبدو من البديهيات أن يحرص البلد النامي على الاستخدام الأمثل لموارده الطبيعية ولكن الأمور نادر أن تسير على هذا النحو في ظل استيراد التكنولوجيا فكل أسلوب انتاجي محدد تبلور في مجتمع معين اتجه بطبيعة الحال الى استخدام الموارد المتاحة في ذلك المجتمع . وعند نقل هذا الأسلوب الى مجتمع آخر ينقل متكاملًا ، ينتقل معه الاعتماد على مستلزمات انتاج غير متاحة محلياً . ونضرب مثلاً على ذلك من صناعة الصلب . لقد تطورت تكنولوجيا الصلب في بلدان غنية بالفحم ومن هنا كان اعتمادها على الكوك . وحين بدأت الدول النامية تبني مصانع الصلب احتاج معظمها لاستيراد الفحم على نحو يزيد من متاعب ميزان المدفوعات .

والحقبة الأساسية في التوسع في احلال الموارد المتاحة محلياً محل المواد المستوردة هي مرة أخرى الانبهار بأحدث تكنولوجيا والاعتماد على نقلها بطبيعة تكوينها وهي عملية تشتمل ليس فقط على تسويق التكنولوجيا وانما بيع المعدات والسلع الوسيطة التي تنتجها الشركات التابعة للشركة الأم أو المرتبطة

(١) وولبع د. اسطخيل سبرى عبد الله . م . س . ذ . ص ٥٤٠ .

بها • كذلك لابد من مراعاة مستوى فقر المستهلك في البلدان النامية وبالتالي تقبل فكرة أن تكون جودة السلعة عند إحلال مواد محلية محل المستوردة أقل بعض الشيء من السلع المناظرة لها في الخارج وهو أمر ينير بدوره استراتيجية التصنيع كلها وحل هي موجهة في الأساس نحو الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير أم الى التصدير لأسواق البلدان المتقدمة واغنياء العالم الثالث (١) •

والمشكلة الأولى بالنسبة للآثار السلبية التي تتركها التكنولوجيا المهمة Careless Technology هي أن هذه الآثار في الكثير من الحالات ذات طبيعة تراكمية Cumulative وغير مرئية ، بمعنى أن الانسان لا يدركها على حقيقتها الا بعد أن تكون قد تاصلت وبعد أن يكون قد تم اختيار التكنولوجيا المستخدمة •

أما بالنسبة للمشكلة الثانية التي تخلفها التكنولوجيا الحديثة فهي ان آثارها البيئية تكون في الغالب غير قابلة للقلب Irreversible

وأهم مثال على ذلك يتجسد عندما يؤدي تبني بعض التكنولوجيات الى استنفاد سريع للموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد Depletable Resources ومن الواضح سواء على المستوى النظري أو العلمي ان « القرارات التي يتخذها الأفراد والمؤسسات والمتعلقة باستغلال الموارد في إطار آلية السوق الحرة يترتب عليها في الغالب تفضيل الاستهلاك الجارى على الاستهلاك في المستقبل ... وهذا يعني أن القرارات التكنولوجية المتعلقة بتخصيص الموارد استنادا الى الاختيارات التي يتخذها المستهلكون والمؤسسات الخاصة التي تهدف الى تعظيم الربح لا تمنع الأمر عادة الوزن الذي تستحقه الاعتبارات البيئية » (٢) •

من هنا تأتي ضرورة تدخل الحكومة لتصحيح خلل آلية السوق Market Failure في هذا المجال وتقدير الآثار البيئية على مستوى المجتمع كله وفي المدى الطويل وبهذا الأسلوب وحده يمكن تحقيق التنمية مع حماية البيئة أو ما أسماه البعض « تنمية البيئة » Ecodevelopment الا أن اتخاذ السياسة الحكيمة من قبل الدولة لحماية البيئة من التكنولوجيا غير الملائمة أمر صعب في الواقع لأن ميزان القوى السياسى يكون في معظم الحالات لصالح الشركات المحلية والأجنبية والتي تكون في الغالب وراء التعدي

(١) انظر وجهة نظر مشابهة في :

Edgar Owens and B. Shaw, «Development Reconsidered», (Heath, Lexington, Mass, 1978), p. 15 and 16.

(٢) د • اسماعيل صبرى عبد الله ، م • س • د • ص ٤٠ وايشا د • انطونيوس كرم م • س • د •

ص ٨٧ •

على البيئة • والأمثلة هنا لا حصر لها وكل تفكير فيما يحيط بنا من أشياء استهلاكية الفناء بتأثير المحاكاة يكشف عن اختيارات غير رشيدة (١) •

(د) استراتيجية التنمية والمعنى الاقتصادي للتكنولوجيا اللائمة :

التكنولوجيا ليست محايدة ، ولذلك فإن كل اختيار لتكنيك انتاج معين يتضمن بالضرورة تبني نمط معين •

في الجانب الآخر ليست هناك استراتيجيات تنمية واضحة المعالم متسقة في مكوناتها مصحوبة بالوسائل والاجراءات التي يمكن أن تجعل تنفيذها أمرا معقولا في الناحية الواقعية ، كما أن محاولة تكرار نمط النمو التاريخي للدول الغربية ضرب من المحال لا يمكن أن يفضي الا الى زيادة مشكلة التخلف تعقيدا وكذلك ليس ثمة نموذج أو طراز للتنمية صالح للتطبيق أو النقل أو المحاكاة في كل البلدان وفي كل الأزمان •

والسؤال الأول الذي يجب أن يطرح عند مناقشة زيادة الانتاج أو الخدمات هو السؤال التالي : لأي مستهلك ننوي تقديم السلعة أو الخدمة ؟ وفي ضوء ذلك يطرح السؤال الثاني : أي سلعة يجب أن تنتج وأي خدمات يجب أن توفر آخذين في الاعتبار امكانيات المجتمع المحدد الذي توضع الاستراتيجية من أجله ؟ وعندها يصبح السؤال : أي أسلوب تكتيكي يستخدم في انتاج السلع التي تحدث أو أداء الخدمات المطلوبة ؟ أو ببساطة أخرى ما هي التكنولوجيا اللائمة التي تمكن من تحقيق أهداف المجتمع في أسرع أمد زمني ممكن وبأقل تكلفة ممكنة ؟

اذن فالمعنى الأكثر أهمية لفهوم التكنولوجيا اللائمة - دون أن يكون مستقلا عن المعاني الأخرى هو المعنى الاقتصادي أو الاختيار الاقتصادي الأمثل للأساليب التكنولوجية المستخدمة وهذا الموضوع يطرحه علم الاقتصاد على الأسس التالية :

أولا : إذا كان مجتمع ما في فترة ما يريد أن يحقق مستوى معيناً من انتاج السلع والخدمات ، وكانت هناك عدة أساليب تكنولوجية لتحقيق ذلك الهدف ، فإن الاختيار التكنولوجي الأمثل يكمن في الأخذ بالأساليب التي تستخدم عوامل الانتاج في مختلف القطاعات حسب الوفرة النسبية لهذه العوامل • لكن يجب أن يكون من الواضح أن اختيار الأساليب التكنولوجية

(١) D. Hamilton, 'Technology and the Environment', Chatte and Windus, London, 1980 (c), pp. 17-23.

حسب المعيار السابق الذكر - أى حسب الوفرة النسبية لعوامل الانتاج - لا يؤدي الى تعظيم انتاجية أى من عوامل الانتاج - بما فى ذلك عنصر العمل - وانما الى تعظيم انتاجية الاقتصاد ككل أو عوامل الانتاج مجتمعة (١) .

لكن الدول النامية تواجه وضعاً ديناميكياً فيه الكثير من القيود على الاستخدام الأمثل للأساليب التكنولوجية . فكون الكثير من هذه الدول يواجه نقصاً فى مصادر التمويل ، وبالأخص ما يأخذ شكلاً أجنبياً ، ووضعاً تضخيميا يرجع فى أحد أهم أسبابه الى ضعف قدرة الاقتصاد المحلى على تلبية العديد من حاجات المواطنين من سلع وخدمات ، فإن اختيار التكنولوجيا الملائمة أى المثل - يجب أن يأخذ بعين الاعتبار - بين أمور أخرى - مدى توفر النقد الأجنبى للدولة النامية حاضراً ومستقبلاً ومتطلبات هذه التكنولوجيا من هذا النقد ، كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار « فترة تفريغ » المشاريع gestation period (أى الفترة الزمنية التى يتطلبها المشروع من لحظة البدء بإقامته - الى لحظة البدء فى الانتاج) (٢) .

كذلك يأخذ التحليل الديناميكي لاختيار التكنولوجيا الملائمة لظروف الدول النامية اعتبارات أخرى هامة ، منها .

أولاً : مستوى التطور الاجتماعى والاقتصادى والتكنولوجى الذى بلغته الدولة التى تحاول إيجاد - التكنولوجيا الملائمة لظروفها ، فالتكنولوجيا التى تكون ملائمة فى مرحلة ما من مراحل النمو والتطور لا تكون عادة كذلك فى مرحلة لاحقة لأسباب عديدة من أهمها تغير البدائل التكنولوجية المتاحة فى لحظة أو فترة ما وفى إطار تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تهدف ليس فقط - أو بالأخص ليس - أساساً الى تحقيق النمو الاقتصادى بمؤشراته التقليدية (زيادة مخططزة فى الدخل القومى وحصة الفرد منه) ، وانما أيضاً - وقبل كل شيء - الى العمل على التخفيض المتواصل فى عدد العاطلين عن العمل والذين يعيشون فى حالة فقر مطلق ، وتقليص مستمر فى الفجوة الداخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، وفى تلبية « الحاجات الأساسية المادية وغير المادية » للمواطنين .

أما الاعتبار الثانى لاختيار التكنولوجيا الملائمة فيتعلق بمدى مساهمة الأساليب التكنولوجية المستخدمة فى مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية

(١) تشير هنا الى دراسة عامة فى هذا الصدد :

Hans Singer, « Science and Technology for Four Countries » in Gerald M. MEIR (ed.), *Leading Issues in Economic Development* ; (Oxford University Press, 3rd ed, 1979).

R. S. Eckaus, « Making the Optimal Choice of Technology » in G. M. Meir (ed) *Ibid*, pp, 32-37. (٢)

فى تحقيق أهداف التنمية الشاملة وبشكل أكثر تفصيلا ، فإن أحد أهداف التنمية المتمثل بتحسين متواصل فى توزيع الدخل بين مناطق وقنات المجتمع فى البلد الواحد يدعو الى استخدام أساليب تكنولوجية تتناسب مع الوفرة النسبية لعوامل الانتاج المحلية كما يترتب على مثل هذه الأساليب نمط معين لتوزيع الدخل يخلق بدوره نمطا معيناً من الادخار والاستثمار وإذا أضفنا الى ذلك هدف التنمية الآخر المتمثل بتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين ، عندها يصبح من الضروري التوفيق بين تركيبة الاستثمارات واتجاهاتها من جهة ، وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين من الجهة الأخرى (١) .

وفى نفس الإطار من التحليل يمكن القول بأن التكنولوجيا الملائمة هى التى تعمل بشكل مباشر ، أو غير مباشر على إشراك أكبر قدر ممكن من الفنيين والمهندسين والأيدى العاملة المدربة ، وغيرهم من أهل الاختصاص فى المشاريع التى تستخدم فيها بحيث تساهم فى إبقاء هؤلاء فى أوطانهم بدل أن ينضموا الى العقول المهاجرة التى يشكل نزيفها فى الوقت الحاضر أهم خسارة تتكبدها الدول النامية . وهذا ما يطلق عليه فى بعض الأحيان تسمية « النقل العاكس » للتكنولوجيا .

(د) البيئة الحضارية :

إن التنمية لا يمكن أن تعنى التقليد الأعمى للحضارة الأم لهذه التكنولوجيا وهى فى حالات كثيرة الحضارة الغربية - وفى الشخصية الحضارية للشعوب النامية . ولعل أهم ما يميز الإنسان القدرة على الإبداع وبالتالي فإن «التحديث» modernization ليس القدرة على استخدام ما ينتجه الآخرون ، وإنما هو قدرة المجتمع ككل على التجديد renewal أى هى التجديد فى حياته دون انقطاع حضارى فى تاريخه . وثمة مثل بالغ الدلالة وإن كان مهملًا فى كتب التنمية ، وهو موقف اليابان عندما بنت صناعاتها - فقد استوردت كثيرا من أشكال التكنولوجيا الصلبة ولكنها رفضت تماما أساليب الإدارة الغربية ، ومع ذلك فقد أصبحت ثالث دولة صناعية فى العالم (٢) .

وهناك رأى يرى أنه لم يثبت بشكل مطلق صلاحية التكنولوجيا الغربية على سبيل المثال فى التعليم والخدمات الصحية وشغل أوقات الفراغ وهى محل

R. S. Eckaus, Ibid, p. 33.

(١) راجع أيضا :

UNCTAD, Technological Transformation of the Third World, op. cit., p. 17.

مناقشة في الغرب ذاته • كذلك لم يقدر أحد تقديرا علميا فرص نجاح تلك التكنولوجيا في خارج المجتمعات الغربية • على العكس يشعر تدهور مستوى التعليم والعجز عن تصفية الأمية وتخلف الخدمات الصحية الى نوع من الإخفاق الذي لا شك فيه •

أما تكنولوجيا الإنتاج فيجب أن تستهدف الاستفادة من العادات السلوكية للشعوب بقدر الإمكان بدل أن تعمل على قلبها فليس كل تراثنا سلبيا ، وليست كل تقاليدنا عقبات في سبيل التقدم فضعف الكفاءة Inefficiency الذي كثيرا ما يؤخذ على شعوب العالم الثالث يمكن تفسيره في أحوال متعددة الى نوع من المقارنة السلبية أو غير الواعية لتكنولوجيا لا تلائم تلك الشعوب (١) •

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، م.م.د. ، ص ٥٤١ •

● المبحث الثالث :

التكنولوجيا الملائمة وحدود الاختيار

لقد وجدنا أن أصعب المشاكل المتعلقة بنقل التكنولوجيا بالنسبة للدول النامية تتمثل في أولاها المعرفة باختيار التكنولوجيا الملائمة حيث ان كون التكنولوجيا الملائمة لمناع ما ليست بالضرورة هي الأفضل بالنسبة لآخر أمر ثبتت صحته مع الوقت وفي كثير من الدول فالدولة تقوم على تطوير التكنولوجيا أساسا لتلائم ظروفها واحتياجاتها المحلية وليس بالضرورة بهدف التصدير لدول أخرى فقد يكون تصدير السلع والخدمات واحدا من أهداف الدولة . أما تصدير التكنولوجيا فيعتبر عنصرا جديدا الى حد ما ، كما أنه ليس من المحتم أن يكون أكثر الأشياء التي ترغب دولة نامية في استيرادها . وقد يصدق ذلك بصفة خاصة عندما تكون التكنولوجيا موضوع التصدير هي الأحدث في مجال النشاط المعنى (١) .

وتجد الدول النامية نفسها في وضع غير ملائم بالنسبة لاختيار التكنولوجيا التي يمكن أن تحصل عليها عن طريق الترخيص مثلا .

فأولا وقبل كل شيء ، غالبا ما تكون تكنولوجيات الدول المتقدمة غير مجهزة خصيصا بحيث تلائم الظروف الملائمة في الدول النامية ، وحتى اذا جاءت مطابقة لهذه الظروف فيكون ذلك فقط على سبيل الصدفة كما أن الغالبية العظمى من الدول النامية لا تملك البنية التحتية اللازمة للدراسة وتقييم مختلف التكنولوجيات المتاحة ، بل هي لا تمتلك أحيانا حتى مجرد المعلومات عن مدى وقوة التكنولوجيات اللازمة لغرض معين . وأية منظمة تحاول بيع تكنولوجياتها

(١) مركز تنمية الصناعات الحرفية ، السياسات الوطنية في اكتساب التكنولوجيا ، م.م. ص ٥٠ .

لعولة نامية نادرا ما تسدى النصيحة خالصة وغير متحيزة بأن الاختيار السليم للتكنولوجيا يمكن أن يتم فقط على هذه الأسس .

وفي أحيان كثيرة يترتب على الحصول على استشارة مثل هذه المنظمة شراء تكنولوجياتها وخدمات خبراتها (١) .

وتفتقر الكثرة من الدول النامية الى الخبرة اللازمة حتى في اختيار مستشاريها بطريقة سليمة فليس من السهل اختيار المستشار النزيه غير المتحيز وقد يفترق هو نفسه الى الخلفية والبنية التحتية والظروف الاجتماعية في الدول النامية المعينة ، كما ان مشورته مرتبطة بمقدار تجاربه وخبرته التي اكتسبها في الصناعات التي عايشها ويتقنها . يضاف الى هذا عائق آخر وهو أن كثيرا من الدول لم يجز بوضوح رسم السياسات التي تضمن الاختيار المناسب وخاصة حين يصبح مجال الاختيار واما يشتمل على نوعيات مختلفة من التكنولوجيا : متقدمة advanced ووسيلة intermediate وتقليدية traditional وذاتية فطرية indigenous أو مستوردة imported ومن ثم تقوه الرؤية السليمة أحيانا أمام صانعي القرار (٢) .

ان تقييم ملائمة التكنولوجيا باستخدام معايير تقليدية كثيرا ما يؤدي الى علم مراعاة عوامل أخرى متنوعة وهامة مثل قدرة العولة الاستيعابية والتي تعتمد بدورها على اعتبارات كثيرة : ثقافية وتنظيمية وقانونية وبيئية . ولعل أكبر المشكلات التي تواجه الدول النامية بالنسبة لموضوع التكنولوجيا الملائمة هو ايجاد نوع من التوافق بين التوقعات والآمال المتزايدة وبين بطء معدل التقدم . ذلك ان ممارسة نوع من التاني وعدم العجلة في التضحية بالأهداف طويلة الأجل لحظة التنمية يتطلب قدرا كبيرا من الإرادة السياسية والقيادة الواعية ربما بما يفوق أهمية الاعتبارات الفنية والتقنية (٣) .

وليس هناك مجال للشك في أن الدول النامية لم توفق بعد الى اختيار التكنولوجيا الملائمة في اطار استراتيجي متكاملة للتنمية لحل المشكلات الرئيسية التي تواجهها والخاصة بالتعليم والمستوى الصحي والإسكان وفرص العمل وانخفاض الدخل ولو كانت التكنولوجيا المستخلصة ملائمة بعض الشيء

(١) المرجع السابق ص ٢١ .

(٢) Hyung-Sup Choi, «Technology for Development», in Charles Beitz, and J. Ramegh, op. cit., p. 122.

Hyung-Sup Choi, p. 128.

(٣)

لكان تم التوصل الى حلول جزئية لتلك المشكلات غير أن واقع الأمر يشير الى تقادم هذه المشكلات *

وترى بعض التحليلات أن تخلف أية دولة هو ظاهرة بنائية أكثر منها ظاهرة وظيفية بمعنى أن البنيان الاقتصادي للدولة النامية يختلف اختلافا كبيرا عن بنيان الدولة المتقدمة ، وإذا كانت التكنولوجيا عنصرا أساسيا في اقتصاد البلد المعنى وتستمد في الوقت نفسه ملامحها ودورها من الاقتصاد الذي تنتمي إليه يصبح طبيعيا أن تختلف تكنولوجيا الدولة النامية عن تلك السائدة في المتقدمة رغم تشابههما في التركيب العضوي (١) *

وسواء أخذنا بهذا التحليل أم نحينا جانبا فلا شك أن التكنولوجيا ليست متفردا مستقلا في النظام الاجتماعي بل يتم استنباطها وبلورتها وتنميتها وتطبيقها من خلال التكوين الاجتماعي القائم وبشكل غير مستقل ولا منفصل عن قيم وأهداف وتنظيم هذا المجتمع ومن ثم فإن الاختيارات التكنولوجية ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه العوامل ولا يمكن فصلها والمحوط أن كثيرا من الدراسات الخاصة بالتكنولوجيا للالة تركز بشكل خاص على نوع التكنولوجيا - انظر شكل « ٢ » وكان عملية الاختيار هنا هي اختيار آلي بحث (٢) *

ويصبح مثرا للمعشاة أو السخرية أو كلاهما معا أن تحتضن الدولة النامية أسلوبا للحياة يعكس أنماطا معينة للاستهلاك وفي الوقت نفسه ترفض بل وتنقذ التكنولوجيا اللازمة لأنماط الاستهلاك هذه *

إن التكنولوجيا المتضمنة في السيارة والطائرة الخاصة الخ سوف تفرض نفسها رغما عن أي اعتبار للائمتها من علمه بالنسبة للبعد النامي ، الذي تعتمد وتضخم احتياجاته الأساسية والملحة . وهنا يصبح الشق الأساسي لمشكلة الاختيار هو اختيار أنماط الاستهلاك أكثر منه اختيار للتكنولوجيا . أو قل هو الوجه الآخر للعملة *

وهكذا تشير كثير من الدراسات الى أهمية التغير الهيكلي في اقتصاد البلد النامي حيث أن احتمالات وامكانيات النجاح في اختيار تكنولوجيا قادرة على التنمية الحقيقية تتضامل بدون هذا التغير وقياسا على هذا فمن الأهمية بمكان أن نحدد أولا أية نوعية من المنتجات والخدمات يتم إنتاجها واستهلاكها ، من

Luis de Sebastian «Appropriate Technology in Developing Countries (١)
Some Political and Economic Considerations» in Charles Reis and Ram-
esh, op. cit., p. 69.

(٢) للرجع السابق ، ص ٦٩ ، ٧٠ *

سيقوم بانتاجها ، وكيفية تنظيم عمليتي الانتاج والتوزيع ، وحينئذ فقط يمكن تحديد أى من التكنولوجيات القائمة والقابلة للأخذ والاستيعاب هى الأفضل والأكثر ملاءمة لاحتياجات وأهداف المجتمع فى سعيه نحو التنمية (١) .

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا المفروض فيها أن تكون احسنى أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، ففى واقع الأمر أن التكنولوجيا اليوم هى التى كندنا ما تحدد أولويات التنمية وأنماطها ومن ثم تمشد الحاجة الى تعديل فى الرؤية على المستويين القومى والعالمى بحيث يصبح التساؤل الرئيسى هو « التكنولوجيا من أجل ماذا ؟ » بدلا من أى نوع من التكنولوجيا (٢) .

ويرى أحد التحليلات الخاصة بهذا الموضوع أن تناول العمال لقضايا نقل التكنولوجيا تحتاج الى تقسيم المتطلبات التكنولوجية للتنمية الى فئات أكثر تحديدا (٣) .

(أ) تكنولوجيا توفر حدا أدنى من الاحتياجات الانسانية من الطعام والمأوى والصحة الخ .

(ب) تكنولوجيا لمنتجات الموارد الزراعية وغير الزراعية للاستهلاك المحلى .

(ج) تكنولوجيا للمنتجات الزراعية وغيرها من المصادر الطبيعية والموجهة للتصدير .

(د) تكنولوجيا لصناعة منتجات الاستهلاك المحلى .

(هـ) تكنولوجيا لصناعة السلع التصديرية .

(و) تكنولوجيا لإقامة أساس *infrastructure* 'صناعة وطنية من مواصلات ووسائل ونظام اتصال ، طاقة ومصانع بالإضافة الى خدمات الصناعة .

(ز) تكنولوجيا لإقامة أساس تكنولوجى ذاتى من نظام تعليمى متعدد الأغراض وتدريب مهنى ، ووحدات للقياس والرقابة ونظم معلومات متكاملة .

Luis de Sebastian, *Appropriate Technology*, Ibid, p. 71.

(١)

Charles Wiens and Ramesh, p. 20.

(٢)

(٣) انظر هذا التحليل فى :

Lowell W. Steele, *Transitional Enterprises and Technology Flows : A Business Viewpoint*, in Charles Wiens and Ramesh op. cit., p. 114.

وبطبيعة الحال فإن انماط اكتساب هذه التكنولوجيات المحددة تختلف من فئة الى أخرى وكذلك أسلوب التطبيق ونوعية الرقابة التي تمارسها الدولة المتلقية .

وهناك بعض الملاحظات على هذا التقسيم :

فمن المتوقع أن الفئة (١) يصعب تواجدها جاهزة في الدول المتقدمة وبالمذاق في القطاع الخاص . وقد يلعب الاستثمار الخاص دورا هامشيا في نقل هذا النوع من التكنولوجيا الا أن الثقل الرئيسي سيكون على الحكومات او غيرها من مراكز القطاع العام .

وتنطبق الملاحظة نفسها على الفئة (ب) .

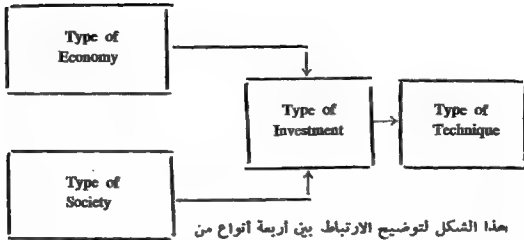
كذلك فإن الحاجة الى تحسين المنتج بحساب الأرض والعمالة والتمويل يحتاج الى نوعية من التكنولوجيا تختلف عن تلك الكثيفة رأس المال سواء في مجال الزراعة أو صناعات الموارد الطبيعية في الاقتصاديات المتقدمة .

وهنا أيضا ليس من المتوقع أن يلعب النشاط الخاص دورا رئيسيا ، بل ان المعرفة التكنيكية والعلمية والمؤسسات التعليمية هي التي تبلور وتعديل في النمط التكنولوجي الوافد ليلام هذه الاحتياجات وكذلك الطاقة الاستيعابية لدى الأفراد .

وترتبط الفئة (ج) أكثر من غيرها بتكنولوجيا متقدمة كذلك فإن الدول النامية تمارس قدرها أقل من الرقابة على هذه النوعية من التكنولوجيا .

وربما تكون حاجة الدول النامية الى التكنولوجيا الخاصة بتصنيع السلع التصديرية هي الأكثر إلحاحا . غير أن نقل التكنولوجيا المرتبط بهذه الفئة يتطلب ايجاد أساس صناعي محلي وبدون تطوير هذا الأساس لا يتم الاستفادة من مميزات اقتصادية معينة تتمتع بها البلد المعنى مثلا انخفاض أجور الأيدي العاملة .. بمعنى آخر توفر العمالة الرخيصة - ولا ينعكس على اقتصادها بفائدة تذكر وأهمها أن يكتسب قدرة تكنولوجية ذاتية المولد قوية وقادرة على التطور وعدم ادراك هذا العامل - غياب قيام أساس / بنيان تكنولوجي محلي - يؤدي مع غيره من العوامل الى ما يسمى بحجرة العقود من الدول النامية الى المتقدمة .

ولعل هذا هو ما فات محمد علي ، حينما أجرى في مصر في الربع الأول من القرن الماضي - أي قبل اليابان بخمسين عاما أو تزيد المحاولة المصرية الحديثة لنقل التكنولوجيا ، وقد نجح فيها نجاحا كبيرا فأقام المصانع وعزز



هذا الشكل لتوضيح الارتباط بين أربعة أنواع من
الاختيارات كل منهم يؤثر في الآخر .

المصدر : Luis de Sebastian «Appropriate Technology in Developing Countries» in Reiss and Ramesh op. cit., p. 69.

شكل ٢

القدرة العسكرية وبدأ في مشروعات الري والزراعة الحديثة . وأنشأ المدارس الطبية والهندسية وأرسل البعث واستقدم الخبراء ، وفي سنوات قليلة غير خريطة مصر تفيرا كبيرا - ولم تكن هناك من قبل قاعدة تكنولوجية محلية يبنى عليها ولا قاعدة صناعية عريضة تمتص الدفعة الخارجية وتحولها الى طاقة ذاتية مستمرة . اللهم الا المعرفة التي كانت قد اكتسبت علميا في مشروع (وصف مصر) الذي بدأه نابليون . ولا كانت نهضة محمد علي التكنولوجية مرتبطة بجهلهم الحربى وبتنظيمه الاقتصادى وانتقلت الادارة الى ايد أقل قدرة - ولم تكن هناك مؤسسات تعمل على صيانة الخبرة واستمرار الدفع ، ففقدت المصانع وحجرت المدارس وتوقفت النهضة (١) .

وربما تكون أكبر تجربة ناجحة في (نقل) التكنولوجيا في العصر الحديث هي التجربة التي اعتمدت سنوات طويلة على المحاكاة ، أى العمل على إعادة صنع المنتجات المستوردة بتكلفة أقل وتصديرها للأسواق الخارجية لتنافس المنتجات

(١) د . ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، م.س. ٣٠ ، ص ٨٢ .

الأصلية دون أى اعتبار لحقوق الملكية الصناعية أو حماية البراءات الدولية .
ولكن استكمالا للصورة يجب أن نتذكر أن اليابان كانت قد بدأت بتكوين
قواعد داخلية قوية من الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا والتدريب والتنظيم
الانتاجي أمكنها بواسطة تلك القواعد أن ترسل آلاف (الجواسيس) العلميين
الى الخارج ، ثم تعيد تصميم هذه المعدات والآلات وتصنيعها بواسطة عمال
مهرة وبتكلفة تنافس بها المصادر الأوروبية . أى أن عملية المحاكاة لم تتم إلا
استنادا الى قاعدة تكنولوجية محلية وإلى قاعدة صناعية منظمة وموجهة وهادفة .

لقد تحولت حركة المحاكاة فى اليابان الى حركة دعم تكنولوجي وابتكار
استنادا الى ثلاث ركائز متناسقة هي قاعدة الخبرة التكنولوجية والعلمية
الواسعة ، وقاعدة التصنيع واليد العاملة المنظمة الرخيصة وقاعدة السياسة
العامة للدولة فى سياسة التصدير الصناعي والحصول على الخامات
والعلاقات وفتح الأسواق العالمية حتى أصبحت اليابان (رغما عن نكسة الحرب
العالمية الثانية) منافسة للدول الغربية الصناعية فى أكثر القروص الصناعية .

ولعلنا هنا نتذكر مرة أخرى أهمية التنسيق والتعاون بين ثالوث الأجهزة
التكنولوجية والأجهزة الانتاجية وأجهزة السياسة العامة . . . وهي أهمية ترقى
الى مستوى الضرورة اللازمة للنجاح .

الباب الثاني

**الجوانب السياسية والاجتماعية
لنقل التكنولوجيا الى العالم الثالث**

الفصل الرابع

الشركات متعددة الجنسية

من أبرز معالم النصف الثاني من القرن العشرين ظهور الشركات متعددة الجنسية كقوة كونية كبرى تحمل العديد من الآثار والانكاسات على كل من الدولة العاملة والدولة المضيفة والدولة النامية لا تعانى فقط من عدم ملامة التكنولوجيا التي نستوردها لبيئتها المحلية والجغرافية وإنما أيضا من الآثار السلبية الهامة التي تخلقها بعض التكنولوجيات المستوردة لعدم تلاؤمها مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في معظم الدول النامية ، وللتكاليف الباهظة التي يفرضها مورد التكنولوجيا على هذه الدول (١) .

وأكبر محتكر للتكنولوجيا على المستوى الدولى هي الشركات المتعددة الجنسيات . وتستغل هذه الشركات احتكارها للتكنولوجيا من خلال القنوات المتاحة لها والتي سبق ذكرها آنفا (الاستثمارات الخارجية المباشرة ، الاستثمار المشترك ، واتفاقات التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ، والخدمات الاستشارية) . ونظرا لهذا الدور المركزى الذى تقوم به هذه الشركات كقناة لنقل التكنولوجيا ، فقد يكون من المنطقى أن تتعرض لها كتهوم ومصطلح وخصائصه ، وخلفيته التاريخية ثم الاستراتيجية التى تتبعها فى البلاد النامية والمصالح التى تحرك نشاطاتها (٢) .

(١) Patrick Boorman and H. Schelhammer, «Multinational Cooperations Governments (edited) Praeger Publications, (N. Y., London 1975), pp. 14-16.

(٢) انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، م.س. ٥٠ ص ٩٦ .
Franklin R. Root : International Trade Investment (South-Western Publishing Co., 1973, p. 19).

● البحث الأول :

الشركات متعددة الجنسية

المفهوم - التطور - الخصائص - الاستراتيجية - المصالح

المفهوم :

الحقيقة انه لا يوجد تعريف موحد ومسلم به من قبل المهتمين بالموضوع نتيجة عدة أسباب ليس أقلها تعدد الجوانب والأبعاد المتعلقة بالشركة متعددة الجنسية : الجوانب التنظيمية والقانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها .

البعض يركز في تعريفه للشركة متعددة الجنسية على ملكية الشركة . فأي شركة تصبح متعددة الجنسيات عندما ينتمي مالكو الشركة الأم الى جنسيات عدة دول . واحسن امثلة تعطي عن ذلك شركتا (شل) Shell و يونيلفر Unilever الملوكتان من قبل مصالح بريطانية وهولندية . لكن اكثرية العلماء المهتمين بالموضوع اعتبروا هاتين الشركتين حالتين استثنائيتين ورفضوا بالتالي الأخذ بهذا التركيز على تعدد جنسيات المساهمين لأن المحصل الفاصلة أو حصة الأسد من الأسهم تكون في أيدي مواطنين من بلد واحد : الولايات المتحدة أو بريطانيا ، أو فرنسا أو سويسرا أو غيرها . ويرى البعض أن تعدد جنسيات مالكي الشركة الأم لا يأخذ أبعاده الحقيقية الا اذا كان تعدد الجنسيات يتعلق بأعضاء مجلس ادارة الشركة الأم وبمدراء الشركة الأساسيين . وهذا التطور لم يتبلور بعد ولا يزال في مراحله الأولى حيث ان هيمنة جنسية واحدة على ادارة الشركة الأم لا تزال القاعدة العامة (١) .

كما ركز البعض الآخر - وبالأخص الماركسيين - على حجم وضخامة الشركات المتعددة الجنسية بالإضافة الى طبيعة الملكية والتحكم بقراراتها . وقد ذهب باران وسوزي الى اعتبار هذه الشركات السمة المميزة للمرحلة الجديدة التي دخلها النظام الرأسمالي وهي مرحلة الرأسمالية الاختيارية

(١) المرجع السابق - ص ١٠١ .

Monopoly Capitalism ووفقا لهذين الكاتبين فان هذه الشركات المعلقة هي الوحدات الأساسية للرأسمالية الاحتكارية في هذه المرحلة وبشكل أصحايها وموظفوها الكبار الفئة العليا *leading echlon* من الطبقة الحاكمة . ولا يمكن في يومنا هذا فهم طريقة عمل الامبريالية الا من خلال تحليل هذه الشركات المعلقة ومصالحها (١) .

ومن ثم يمكن تعريف الشركة او المؤسسة متعددة الجنسية بأنها أي مؤسسة ذات فرع أو شركة منتسبة *affiliate* أو شركة تابعة أجنبية واحدة أو أكثر وتنتخرط في الاستثمار في أصول إنتاجية أو مبيعات أو إنتاج أو تشغيل الفروع والتسهيلات الأجنبية . وهي ليست مجرد استثمار لرؤوس الأموال مهما كان حجمها وانما هي بناء اقتصادي واجتماعي ذو آثار شاملة وقوية (٢) .

ويجدر بنا إبراز ثلاثيات الآتية على المصطلح :

(أ) هذه الشركات طابعها احتكاري ليس بمعنى الملكية أو السيطرة الكاملة على هذا القطاع أو ذات من قطاعات الإنتاج وانما المقصود امتلاك الشركة لأحد المكونات الاقتصادية سواء رؤوس أموال أو المهارات الإدارية أو التكنولوجيا المتقدمة . الخ بدرجة تجعلها قادرة على فرض أسعار احتكارية أو الاتفاق عليها والسيطرة والمشاركة على جزء كبير من النشاط الاقتصادي الى حد يجعل من المسير على شركات أخرى كثيرة الدخول الى السوق .

(ب) صفة « تعدد الجنسية » التي تتمتع بها تلك الشركات لا تعني فقط ان هذه الشركات قد تخلصت من بصلها القومي واكتسبت جنسيات عديدة بقدر ما تمتلك وتسيطر على المشروعات والشركات في العالم - وخاصة في البلاد النامية تثير قضايا هامة في الواقع الاقتصادي ، والاجتماعي وأولها مسألة الولاء . حيث يتجه ولاء الشركات التابعة للمؤسسات الأجنبية في أي دولة الى الشركة الأم والدولة التي يقع فيها مركزها الرئيسي . ومن ثم فان ما يطلق عليه « الشركات متعددة الجنسية » هي بكل المعاني شركة قومية تحتل مكانها أساسا في اقتصاد ومجتمع الدولة المتقدمة الأم فادارة الشركات التابعة واجمالي مجموعته تحتكرها الشركة الأم وتحتفظ هذه في يدما بكافة القرارات الأساسية وبهمة التخطيط والحساب والرقابة (٣) .

(١) انظر في ذلك المزيد من التحليل :

Paul Baran and Paul Sweezy, "Notes on the Theory of Imperialism (Boston : An Extending Horizons Books, 1971).

(٢) محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) بالأهرام والهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨ ، ص ١٨ .

(٣) محمد السيد سعيد ، المرجع السابق ص ٢٣ .

التطور :

إذا كان مصطلح « الشركة متعددة الجنسية » ، قد أطلق وراج حديثا للتعبير عن الشركة التي تقوم بالاستثمار الخاص المباشر في البلاد الأجنبية فان تطبيقاته تعود الى أواخر القرن الماضي وارتبطت بحركة الاستثمار المباشر مع اتجاه الشركات الصناعية الكبرى للتوسع في الخارج منذ بدأ التركيز الصناعي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة . وقد أخذت هذه الشركات في الاستثمار في التجارة الخارجية وإدارة المرافق العامة ، وإستغلال مناجم المواد الخام والمزارع الرأسمالية الضخمة وإنشاء البنوك . وهي استثمارات أغلبها في البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة واستندت الى الوضع الخاص الذى ييسره النفوذ العسكرى والسياسى (١) .

وقد عرف العالم منذ أوائل القرن السابع عشر شركات احتكارية عملاقة في مجال التجارة الخارجية لبعض المواد الاستهلاكية مثل الشركة البريطانية للهند الشرقية (عام ١٦٠٠) التي احتكرت تجارة بريطانيا مع الهند ودول أسيوية أخرى . وبقيت هذه الشركة خلال عقود طويلة أكبر شركة عالمية . كذلك أقام الاستعمار الاستيطاني البريطانى في المستعمرات الأمريكية (التي أصبحت فيما بعد الولايات المتحدة) شركة استعمارية عملاقة باسم « شركة خليج الهندسون » لاحتكار التجارة بين بريطانيا وبعض مستعمراتها في أمريكا الشمالية . وكان على هذه الشركات العملاقة ومثيلاتها أن تنفذ سياسة بريطانيا التجارية - وفيما بعد سياسة الدول الاستعمارية الأخرى : فرنسا ، بلجيكا ، البرتغال ، هولندا ، اليابان .. الخ - التي كانت تقوم على تصدير بريطانيا للمواد المصنعة مقابل المواد الأولية والأسواق التي كان يتوجب على المستعمرات ومناطق الاستيطان الجديدة تأمينها .

ثم جاء الثالث الأخير من القرن التاسع عشر لتظهر الشركات الوطنية العملاقة والتي تحقق معظمها من دمج عدة شركات مع شركة أكبر وأكثر نفوذا ومقدرة مالية . وعرفت هذه الفترة في الولايات المتحدة بفترة الاتحادات الاحتكارية Trusts الضخمة في مجال الحديد والصلب والبتروول والورق والآلات الكهربائية وغيرها من المجالات . وما أن نجحت هذه الشركات الكبرى في تثبيت أقدامها في الأسواق الوطنية خاصة في الولايات المتحدة - حتى أخذت تتجه ببطء نحو الدول والأسواق الأجنبية .

ومع خروج هذه الشركات من أسواقها الوطنية لتستثمر أموالها في

(١) محمد السيد سعيد ، المرجع السابق ، ص ٣٣ ، و ص ٦٦ ، ص ٧١ . وايضا في :
Patric Bourman and H. Schoflhammer, op. cit., p. 21.

الخارج كانت بداية ما نطلق عليه اليوم الشركات المتعددة الجنسيات corporations multinational أو عابرة الحدود الوطنية transnationals وإذا كانت البداية قد حصلت ببطء منذ أواخر القرن الثامن وأوائل القرن الحالي ، فقد بدأت منذ عقد العشرينات (من هذا القرن) موجة جديدة عارمة لخروج هذه الشركات من حدودها الوطنية لتستثمر حيث شاعت في دول متقدمة أخرى ، أو في أمريكا اللاتينية أو في آسيا وإفريقيا . ففي عام ١٩٣٩ كانت ١٨٧ شركة أمريكية عملاقة قد نجحت في إقامة ٧١٥ فرعاً صناعياً خارج الولايات المتحدة منها ٢٣٥ في أوروبا و ١٦٩ في كندا و ١١٤ في أمريكا اللاتينية والباقي موزع على المناطق الأخرى من العالم (١) .

وبدأت الموجة الجديدة لانتشار الشركات العملاقة في العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت هذه الموجة قد انتقلت من ذروة إلى أخرى منذ منتصف الخمسينات ، حاملة استثمار ونشاط هذه الشركات إلى زوايا الأرض الأربع .

وقد جاء عقد السبعينات ليعطي دفعة قوية لتوسع الشركات متعددة الجنسيات في العالم ، وبشكل ملفت للنظر في الدول النامية نفسها . فقد ارتفع المعدل السنوي للاستثمارات الخارجية الخاصة والمباشرة في الدول النامية - والتي تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالجزء الأكبر منها - من حوالي ٢٨٣ مليار دولار خلال عقد الستينات إلى حوالي ٦٧٧ مليارات دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٨ .

ويمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسية نشأت كأحد أهم السبل التي يواجه بها نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية تناقضاته الجوهرية وحيث يجد في النظام الدولي الرامن حقلاً خصباً لنشاطات هذه الشركات . هذا النظام يتميز بمجموعة من الدول القومية يربط بينها سوق رأسمالي واحد ، وتمسك دولة واحدة هي الولايات المتحدة بمديد من الخيوط المحركة لاتجاهات الاقتصاد الدولي وتحثها مباشرة وفي علاقات تبعية وثيقة بها توجد مجموعة الدول المتقدمة الأخرى - أوروبا الغربية وكندا واليابان وفي أسفل الهرم ثمة عدد كبير من الدول المتخلفة التي ترتبط بعلاقات تبعية قوية بالبلاد الرأسمالية المتقدمة . هذه التناقضات الجوهرية التي يحتوي عليها نظام الرأسمالية الاحتكارية والتي تعتبر الشركات متعددة الجنسية تعبيراً عنها ووسيلة لحلها في آن واحد هي :

(١) انظر في ذلك :

Raymon Vernon : "The Economic Consequences of U.S. Foreign Direct Investments", in Robert E. Baldwin and J. D. Richardson (eds.) : International Trade and Finance (Boston : Little, Brown and Co., 1974), p. 285-289.

التناقض بين التراكم والاستثمار ، وبين الأسعار والأجور ، وفوق كل شيء التناقض بين العمال والرأسماليين ويشتمل هذا التناقض في مستوى تطور علاقات الانتاج وبنية السوق تجعل الحرب التنافسية دائمة بين الشركات العلاقة القليلة في السوق القومي المحدود وتعبّر عن نفسها في أزمات دورية : ركود وتضخم . ويصبح الحل الناجح هو توسيع الأسواق من خلال الاستثمار المباشر ومن ثم اتساع الشركة لتصبح عملاقة مع عوائد الانتاج والربح وتدرجيا تصبح متعددة الجنسية (١)

المحطات : وسعات العمل في البلاد النامية :

يقصد بالخصائص العامة للشركات متعددة الجنسية ، مركزها النسبي في اقتصاد بلدها الأم ، وفي اقتصاد البلاد التي تعمل بها شركاتها التابعة والأهمية النسبية لعملياتها الخارجية في اقتصاديات الشركة نفسها :

١ - الحجم الهائل بالمقارنة ببقية مشروعات الاقتصاد القومي للبلد الأم الذي يوجه فيه مركزها الرئيسي - بالنسبة مثلا لأضخم ٥٠٠ شركة أمريكية وهي تلك التي أوردتها مجلة Fortune في قائمتها السنوية نجد أن ال ٨٧ مشروعا متعددة الجنسية الأضخم تتفوق على بقية الشركات الأخرى (وهذا يتضح أكثر في حالة صناعات السيارات والبتروك والمعادن المصنعة والكيماويات) (٢) .

٢ - نتيجة لقوتها الاقتصادية العملاقة تبو الشركات متعددة الجنسية من زاوية ميزانياتها وحجم مبيعاتها السنوية أعظم قدرة من دول قومية عديدة حتى في أوروبا الغربية .

٣ - الشركات م ج حتى العملاقة منها تعتمد بدرجة كبيرة على عوائدها من الخارج ويتناسب هذا مع درجة اندماجها في الاستثمارات الدولية وينمكس على المؤشرات الاقتصادية (الأصول ، المبيعات) .

٤ - في حالة المشروعات المشتركة ، أي التي تكون فيها ملكية رأس المال مقسومة بين الشركات الأم وشركات أو حكومات أخرى ، تقوم الشركة الأم بالسيطرة على العملية الإدارية والتخطيطية إلى درجة كبيرة وتطمئن إلى أن

(١) حول هذا التحليل انظر S. Hymer and R. Rowthorn, «Multinational Corporations and International Oligopoly» in C.P. Kindleberger (ed.) The International Corporation, MIT Press, 1978 (c) p. 134-132.
(٢) «Fortune», May 1977 (Tim Inc.) : The First 500 Greatest Industrial Corporations in America.

المشروع المشترك يندمج في استراتيجيتها العالمية . ولا يعنى كذلك استئجار بعض الشخصيات المحلية في ادارة الشركات التابعة الأجنبية أى مشاركة جدية في الادارية التى تبقى بيد المركز الرئيسى ولا يحتل هؤلاء سوى نسبة ضئيلة من الوظائف العليا في المركز الرئيسى للشركة .

أما في ادارة الشركات التابعة ، فيمكن أن نجد نسبة أعلى من الشخصيات المحلية غير أن احتفاظ الادارة المركزية بالقرارات الأساسية والهامّة بحيث لا تتروك غير القرارات التفصيلية والتطبيقية وقليلة الأهمية بيد الشركة التابعة ، يحرم تلك العناصر المحلية من فرصة ممارسة بعض النفوذ على ادارة الشركة التابعة ، كما أن ربط قسّاء الترقى الوظيفى بالولاء للشركة الأم ومركزها الرئيسى يجعل اتجاه هذه الشخصيات نحو خدمة الشركة وتوجيهاتها (١) .

٥ - هذه الشركات مسؤولة عن قسم أعظم من المخل والتشغيل سواء في القطاع الاستراتيجى أو التحويل ، كما أن أثرها أعظم على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات . وحيث أن قواعدا الرئيسية في البلاد الصناعية فتأثيرها الثقافى وأسلوب ادارتها للعمل ، وطابعها الأجنبى المقتحم من المحت أن يتناقض بحدّة مع الأنماط المحلية . وفي حالة الحكومات الأقل تحضرا ، كثيرا ما تهيمن هذه الشركات نتيجة ما توفر لها من امكانيات رأسمالية وتكنولوجيا وقانونية على المجتمع بصفة شاملة . وفي كل الحالات يجرى ترقية ما في النزاع من طبيعة سياسية بصورة أعظم منه في حالة البلاد المتقدمة .

٦ - تجربة الشعوب في البلاد المتخلفة الطويلة مع الاستثمار الأجنبى الخاص والشركات الأجنبية العاملة في اقتصادياتها قد خلقت اتجاهات جاهدا ماديّا نحوها ، ولا يرتبط هذا الاتجاه فقط بالحركات القسومية والطموح للاستقلال الاقتصادى ، والأوضاع الناجمة عن هيمنة شركة أجنبية واحدة أو اثنتين على القطاعات الهامة من الاقتصاد من حيث الدخل والعمالة والنصيب في التجارة الخارجية علاوة على التدخل الصريح لتلك الشركات في سياسات تلك البلاد ، وإنما يتصل كذلك بالآثار الاقتصادية والاجتماعية التى أثبتت تلك الشركات أنها ضليعة في افرازها في حالة التخلف العام الذى تعاني منه تلك البلاد .

٧ - للاستثمار الأجنبى الخاص في البلاد الأقل نموا أربعة ملامح مميزة :

(١) انظر تحليل لهذه الميضة في :

R. Barnet and R. Mueller, «Global Reach : The power of the multinational Corporations», (Simon and Schuster) N.Y. 1978 (c), Chapter 4.

الأول : هو الطابع ذو الاتجاه الواحد للاستثمار الأجنبي الخاص المباشر .

الثاني : هو التجربة الاستعمارية الحالية لأغلب هذا الاستثمار قسمة قدر ضخ من الاقتناع في البلاد النامية أن السيطرة القديمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد من قبل البلاد الغربية وحكوماتها لم تنته وانما تسلت الى المستثمرين متعددي الجنسية .

الثالث : انتشار الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير (سواء حجم الشركات الأم أو شركاتها المنتسبة والتابعة في تلك البلاد) حيث تلعب دورا هاما في النشاطات التحويلية في البلاد النامية .

الرابع : ويتصل باختلال توزيعها النسبي بين القطاعات الاقتصادية للاقتصاد المحلي .

(وللسمات الأربع تفصيل في الفصل السادس الخاص بالأبعاد والتأثيرات الاقتصادية لنقل التكنولوجيا الى العالم الثالث) .

الاستراتيجية والمصالح : يقصد باستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات الأساليب التي تستخدمها من أجل تحقيق أغراضها العامة على المدى الطويل .

وإذا عدنا الى الوراء قليلا ، أي الى الثلاثينات إبان الأزمة الاقتصادية العالمية التي أصابت السوق التجاري والمالي والشركات الصناعية في الولايات المتحدة بالذات ثم في أوروبا بالافلاس والتوقف التام نجد أن الشركات الأمريكية حاولت الخروج منها باتباع أساليب جديدة لتعيش وتبقى من بينها التركيز الأفقي والرأسي في الانتاج ، والإمتصاص والاندماج والتنويع (١) .

التركيز الأفقي : وهو قيام الشركة بدعم رأس مالها وامكانياتها الذاتية ودعم العمالة الماهرة لديها لتزداد قوة وتحمل ضغط السوق .

التركيز الرأسي : وهو أن تبتد الشركة نشاطها تحت ادارة مركزية واحدة الى صناعات متفرعة من صناعاتها ، هبوطا أو صعودا كان تستغل شركة اطارات السيارات غابة المطاط ، أو أن يستغل مصنع للحديد والصلب مصنعا تابعا للأشغال والمنشآت المدنية .

الامتصاص : يقضي بأن تبتلع الشركة الأقوى الشركات الأضعف بأبخس

(١) من الدراسات الهامة بخصوص استراتيجيات الشركات متعددة الجنسية :
M. Z. Brooke and H. L. Remmers, «The Strategy of Multinational Enterprises»
(Longman, London, 1975 (c), pp. 36-50.

الاثمان ثم تستفيد الى اقصى حد من طاقاتها الانتاجية او التسويقية المتمركزة في السوق لتعيش هي وتر من الازمة .

وكذلك الادماج : يقضى بأن تتكاتف بعض هذه الشركات المتعثرة لتندمج في شركة واحدة ، ولتنظم نفسها ماليا واداريا بما يضمن لها النجاة .

والتنوع : هو الأسلوب الذى اتقذ الشركات الأمريكية خلال الثلاثينات ، بتنوع نشاطها داخليا او خارجيا . والتنوع الداخلى هو أن تسرع الشركة بإنتاج منتجات جديدة على وجه السرعة ، يكون الطلب عليها مستمرا طويلا . بجانب المنتج الأساسى الذى تصنعه وخاصة لو كان موسميا والذى قد تهمله فى النهاية أمام نجاح المنتجات المتنوعة الجديدة التى طرحتها .

أما التنوع الخارجى فهو شراء الشركة لشركات صناعية أخرى ، تنتج منتجات أخرى أو مصنوعات جديدة لتخرجها هذه الأخيرة من الازمة أو من عزم التشغيل الأمثل أو من الاختناقات الموسمية (١) .

هدف الربح هو لا شك أهم أهداف الشركة وهنا يبرز سؤالان :

— أى درجة من الربح ترغب الشركات م . ح فى تحقيقها ؟

— هل هى أرباح الأجل القصير أم الأجل الطويل ، وأرباح الشركة فى مجموعها وخاصة الشركة الأم أم أرباح كل شركة من شركاتها كل على حدة (٢) .

يؤكد الاقتصاديون أن الشركة متعددة الجنسية تسعى الى تعظيم الربح بالنسبة لاجمال الشركة وعلى وجه الخصوص ربحية الشركة الأم . غير أن الأرباح فى الأجل القصير أو الفورية ليست هى أكثر أهداف الشركة أهمية وليست أفضلها ، ومن ثم نجد عددا قليلا من الشركات متعددة الجنسية تتطلع الى هذا الهدف وأغلبها يسعى الى تعظيم الربح فى الأجل الطويل .

وهكذا نخلص الى مداول استراتيجية الشركات متعددة الجنسية فالشركة تعنى برسم الخطط بعيدة المدى وتحديد الأساليب التى تمكنها من الحصول الى أقصى ربح على الأجل الطويل لمجموعة الشركة وعلى وجه الخصوص للشركة الأم نفسها .

(١) د . حسنى الجبل ، المحورة الدولية للشركات متعددة الجنسية - السياسة الدولية عدد ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ ، ص ١٥٤ - ١٥٨ .

(٢) انظر د . وهبى غبريال ، الكارنل الدول للشركات متعددة الجنسية ، السياسة الدولية ، عدد ٤١ يوليو ١٩٧٥ ، ص ٥٢ - ٥٩ وكذلك محمد السيد سميد م . ص ٢١٨ ، ص ٢٢٢ .

في السنوات الأخيرة ركزت هذه الشركات بدرجة كبيرة على التخطيط الداخلي للشركة كأداة للإدارة ، والتخطيط داخليا أو خارجيا أداة عملية تحسب الأهداف والوسائل وبواسطته تتطلع للنمو ويميز الاقتصادية بين (١) :

التخطيط الاستراتيجي أو طويل الأجل . ويتضمن تعريف الاتجاهات والأهداف الأساسية النوعية للشركة وأساليب تحقيقها مثل سياسات الاستثمار الإقليمي والانتاجي ، وقرارات المنافسة ودخول الأسواق .

والتخطيط متوسط الأجل : الذي يستغرق خمس سنوات ويتضمن صياغة أهداف أكثر تفصيلا للشركة وأقسامها الكبرى وشركاتها المنتسبة الوطنية وتفصيل سياساتها الجغرافية والانتاجية والوظيفية وتوزيع موارد الشركة .

والتخطيط التكنيكي الذي يصل لعام واحد وهو خطة تفصيلية للشركة ووحداتها المختلفة في العالم ومنه تستمد الشركة الميزانية السنوية وتتحدد القرارات السنوية التي ينبغي استصدارها .

كذلك يمكن التمييز في استراتيجية الشركات متعددة الجنسية بين عدة عناصر أساسية (٢) .

(أ) سياسات الاستثمار : وهي الأسس العامة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الخارج وتشمل تقدير المناخ الاستثماري (الاستقرار السياسي القومي ، الاستقرار النقدي ، قوانين الضرائب ، تدخل الحكومة في الاقتصاد) ، وهناك مقياس لهذا المناخ (مناسب - متواضع - دئى - معاد) .

حساب المنافسة بتحديد درجة تنافسية الاقتصاد ومدى امكانية حيازة مركز احتكاري فيه .

تحديد صيغة الملكية التي يتخذها الاستثمار وطريقة تحقيقه (قد يكون المشروع مملوكا بالكامل ، أو في شكل ملكية مشتركة مع شركات أخرى محلية أو أجنبية أو مع حكومة البلد المضيف) .

(ب) سياسات السيطرة : وتعنى تطوير سلطة مركزية شديدة في المركز الرئيسي لمجموعة الشركة وتخضع الشركات المنتسبة *affiliate* بدرجات متزايدة لسلطة المركز الرئيسي .

(ج) سياسات التمويل : وتحديد التخطيط التمويل المركزى ومصادر

(١) المرجع السابق .

(٢) التفاصيل ذات الطابع الاقتصادى

Lewis Solomon, Multinational Corporations and the Emerging World Order-
Kemikat Press, 1978, N.Y. Chap. 3 and 4.

وتوزيع الأرصدة على الشركات التابعة وحماية أصول الشركة في العالم . وأهم قضايا التمويل هو توفير الأرصدة لعملياتها الأجنبية بأرخص تكلفة من خلال الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية والمحلية وكذلك إصدار الاسهم المحلية والسندات العالمية .

(د) سياسات التسويق والتسعير : وتتضمن تحديد الفرص العالمية الأضخم للشركة في التسويق وتوزيع هذه الأسواق على منتجاتها وشركاتها المنتسبة المختلفة المنتشرة في البلدان المضيقة في العالم ، كما تتضمن العلاقة بين الأسعار للتوصل الى أنسب علاقة .

ومن أفضل التفسيرات لتوسع الشركات في العالم التفسير الذى قدمه ستيفن هايمر Stephen Hymer الذى ركز على كون هذه الشركات قادرة على تحقيق معدلات ربح على استثماراتها فى الخارج أعلى بكثير من معدلات الربح فى داخل دولها فى مجالات استثمارية مماثلة . ويرجع هذا الفارق الهام فى الربحية الى كون هذه الشركات تتمتع بدرجة عالية من الاحتكار للتكنولوجيا والمعرفة التكنولوجية والتنظيم والادارة الحديثة والخبرات والكفاءات المالية المتخصصة ، كما تتمتع بقدرة تمويلية هائلة داخل بلدها الأم وفى الأسواق المالية الداخلية وداخل الدول النامية نفسها . ومع كل هذه « المستلزمات الاحتكارية » *Monopolistic inputs* - إذا جاز التعبير - « فبعد نقطة معينة فان الشركة تبدأ بالتفكير بالنسبة لوقتها وحصتها فى السوق العالمية ككل وليس فى سوقها الأصلية فى الولايات المتحدة أو فى دولة أوروبية معينة وعندها تبدأ بالتخطيط لعملياتها على أساس الامكانيات والمتطلبات المتاحة على مستوى العالم (١) .

(١) انطونيوس كرم ، م.م. د. ص ١٠٧ - وارجع كذلك الى :
Stephen Hymer «The Efficiency (Contradiction) of Multinational Corporations», in : International Trade and Finance (Baldwin and Richardson : Eds.) op. cit . p. 303.

● للبحث الثاني :

أبعاد مساهمة الشركات متعددة الجنسية في تنمية العالم الثالث والمصالح السياسية والاقتصادية وراء تلك المساهمة

أصبح من نافذة القول أن هذه الشركات تشكل اليوم القوة الاقتصادية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وإن إنتاجها يزداد بمعدل يبلغ نحو ضعف معدل نمو الاقتصاد الداخلي لكل من هاتين الدولتين ، وإن من المتوقع أن يكون لنحو ٤٠٠ أو ٥٠٠ شركة من هذه الشركات ، قبل نهاية القرن الحالي ، ملكية ما لا يقل عن ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم بأسره وأن تقوم بإنتاج أكثر من نصف الانتاج العالمي . فإذا استمر نموها على هذا النحو فإنه سيأتي اليوم الذي تصبح فيه التجارة الدولية هي التجارة الداخلية بين هذه الشركات وفروعها وتصبح فيه الحركات الدولية لرؤوس الأموال مجرد انتقال لرؤوس الأموال بين واحدة وأخرى من هذه الشركات .

من المهم إذن أن نحاول معرفة ما هي تلك الاستراتيجية من استراتيجيات تنمية العالم الثالث التي تحقق مصلحة هذه الشركات ومن ثم نحاول هذه الشركات فرضها على حكومات تلك الدول ؟ ومن المهم أيضا أن نعرف ما مدى قدرة هذه الشركات على فرض متطلبات مصالحها الخاصة على هذه الحكومات ، وأن تقرر على ضوء هذا ما إذا كان من الممكن حقاً أن نضع موضع التطبيق ما تدعو إليه وثيقة الأمم المتحدة من إخضاع هذه الشركات الدولية للرقابة والتوجيه (١) .

ابتداءً فإن اتباع الدول الفقيرة لاستراتيجية للتنمية المستقلة تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس ليس من شأنه أن يحقق مصلحة الشركات الدولية ، فمثل هذه الاستراتيجية تتخذ نقطة بداية لها محاولة إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان . ولكن السلع المطلوبة لتحقيق هذه الغاية هي

(١) د - جلال أمين ، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

فى أغلب الأحوال سلع لا تتطلب تطبيق تكنولوجيا متقدمة - ولا مستويات مرتفعة من المهارات والقدرات التنظيمية ، ولا تعتمد أساسا على وسائل الإنتاج والمواد الأولية المستوردة - وهذه بالضبط هى الجوانب التى تتمتع فيها الشركات الدولية بميزة نسبية (١) .

كذلك لا تجد هذه الشركات مصلحة واضحة لها فى استراتيجية للتنمية تقوم على استبدال الواردات بهدف انتاج سلع انتاجية كثيفة رأس المال ، اذ أن هذه هى فروع الانتاج التى تجدها الشركة الدولية مناسبة لأن تقوم بانتاجها فى داخل الدول الصناعية - بالنظر الى اتفاقها مع نسب عناصر الانتاج المتوفرة لدى هذه الدول - وإنما تجد الشركات الدولية المتجهة الى ميدان التصنيع فى البلاد المتخلفة أكبر مصلحة لها فى إقامة تلك الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية الأقل تعقيدا والتى وإن كانت تحتاج الى استيراد المعرفة الفنية والكفاءات التنظيمية من الخارج ، فانها أيضا تتميز بعوجة عالية من كثافة عنصر العمل والموارد الطبيعية تكفى لأن تجعل القيام بانتاجها فى داخل البلاد المتخلفة أكبر عائدا من إقامتها فى البلاد الصناعية .

ولكن هذا النوع من السلع - وهذه هى النقطة المراد تأكيدها يأتى الجزء الأكبر من الطلب - عليه من فئات الدخل المرتفع والمتوسط ، وهى فئات لا تشكل عادة أكثر من نحو ٢٠٪ من سكان الدولة المتخلفة . فإذا تبين للشركة متعددة الجنسية أن الدولة المضيفة هى أصغر من أن تسمح سوقها بالافادة من مزايا الانتاج الكبير وضعت الشركة كجزء من استراتيجيتها - بتصدير جزء من منتجاتها دول أخرى لا تسمح ظروف الطلب والانتاج فيها بأن تؤسس فيها فروعاً محلية للانتاج (٢) .

وهكذا نجد الشركات الدولية تشجع الدول المتخلفة المرشحة لاستقبالها على تطبيق استراتيجية للتصنيع تقوم على تشجيع الصادرات * وفتح أبواب الاستثمار وإطلاق حرية نظام الصرف حتى يتسنى لهذه الشركات الحصول على مستلزمات الانتاج من الخارج بأقل فقرة ممكنة ، وتصدير فائض منتجاتها وتحويل أرباحها ورأس مالها .

(١) انظر فى :

J. S. Nye, *Multinational Corporations in World Politics*, Foreign Affairs, Oct. 1974, p. 154-155.

(٢) محمد السيد سعيد ، م. س. ج. ٢٠ ، ص ٢٢٠ ، ٢٢٢ .

وهناك عدة ملاحظات على أثر هذه السياسة الاقتصادية على مستقبل دول العالم الثالث :

١ - التحول في نمط تقسيم العمل الدولي ، من نمط تخصص بمقتضاء هذه الدول في انتاج المواد الأولية وتصديرها ، الى نمط تقوم بمقتضاء بتصدير منتجات صناعية استهلاكية تقوم بانتاجها الشركات متعددة الجنسية ، هذا التحول من المشكوك فيه أن يؤدي الى وقف اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح هذه الدول ، ذلك أن ظاهرة اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح البلاد المتخلفة ليس أساسها في الواقع صفات طبيعية أو كيميائية في السلع الزراعية أو المواد الأولية وإنما أساسه أمران :

الأول : هو العلاقة النسبية بين انتاجية العامل ومستوى الأجور في الفروع التي تخصص فيها الدول المتخلفة ، وبين انتاجية العامل ومستوى الأجور في الفروع التي تقوم بانتاجها الدول الصناعية .

والأمر الثاني : هو العلاقة النسبية بين معدلات نمو الطلب على كل نوع من أنواع السلع التي تخصص فيها الدول المتخلفة والدول الصناعية .

فإذا صح ذلك فإن تحول البلاد المتخلفة الى انتاج وتصدير سلع استهلاكية تتميز بكثافة عنصر العمل ، وانخفاض مستوى المعرفة الفنية اللازمة بالمقارنة بما تخصص الدول الصناعية في انتاجه وتصديره ، واستمرار اعتماد البلاد المتخلفة على استيراد المعرفة الفنية ووسائل الانتاج من الدول الصناعية سيقل استمرار التدهور في أسعار صادرات البلاد المتخلفة بالنسبة لأمعار وارداتها (١) .

٢ - إذا كان دخول الشركات متعددة الجنسية الى الدول المتخلفة يصحبه في البداية تحسن في ميزان مدفوعاتها فإنه لا يمكن القطع بأن هذا الأثر الموجب سوف يستمر في المدى الطويل . فبعد انقضاء السنوات الأولى التي تتدفق فيها رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدولة المضيفة تميل مبالغ الأرباح والفوائد التي تحولها هذه الشركات الى الخارج الى تجاوز ما تأتي به الدولة من رأس المال .

(١) د. جلال أمين ، م. س. ٢٥ ، ص ٢٦
Richard Barnett and Ronald Muller «Global Reach : Power of the

انظر أيضا :
Multinational Corporation (Simon and Schuster, N.Y. 1978 (c), p. 207.

أما عن زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الشركات متعددة الجنسية فإنه يجب التحفظ عليها من ناحيتين .

أولاً : يجب أن نطرح من هذه الحصيلة مقدار الزيادة المصطنعة في أسعار مائنتورده هذه الشركات من مستلزمات الإنتاج من فروعها في الخارج رغبة منها في تجنب الضرائب العالية التي قد تفرضها بعض الدول المضيفة نون أخرى .

وثانياً : يجب أن نطرح ما تجلبه هذه الشركات من عملات أجنبية ما يمدته الدولة المضيفة من عملات على استيراد سلع كمالية ما كانت لتستوردها لولا التزامها بسياسة الحرية الاقتصادية ، هذه السياسة التي ما كانت لتلتزم الدولة بها لولا خضوعها لضغط الشركات المولية أو على الأقل لولا رغبته في اجتذاب هذه الشركات .

٣ - كذلك فإن من المهم أن نميز بين حصول الدولة المضيفة للشركات المولية على عملات أجنبية مقابل زيادة صادراتنا نتيجة لنمو قدراتها الإنتاجية - وبين حصولها على هذه العملات عن طريق التصرف في أصولها . أن من أسهل الأمور على الفرد أو على الدولة أن تزيد حصيلتها من العملات الأجنبية عن طريق بيع الأراضي والمباني والمواد الأولية القابلة للنضوب .

٤ - يضاف الى ذلك تحفظات على مقولة مساهمة هذه الشركات في رفع معدل النمو في الدولة المضيفة . فجزء مما يبدو وكأنه إضافة الى أصول هذه الدولة نتيجة لاستثمارات هذه الشركات ليس في الحقيقة الا احلالاً لأصول أجنبية محل أصول وطنية قائمة بالفعل ، وأجبرت على الزوال تحت ضغط المنافسة الأجنبية ، أو محل استثمارات وطنية كان يمكن أن تتحقق لولا منافسة الشركات الأجنبية لها في جذب المدخرات الوطنية أو في اجتذاب العمال والفنيين الوطنيين والواقع أن مركز الشركات الأجنبية في السوق المحلي لا يقاوم ، وسواء كانت الشركات الأجنبية تعمل بلا منازع أو كان لها منافسوها المحليون فهي محتكر فعلي في السوق القومي ولا عجب إذن أن تضطر الشركة القومية للاختيار بين الانقلاص والبيع الجبري أو الانضمام لمنظومة الشركة متعددة الجنسية . ومن أجل تحقيق هذه النتيجة تتعاون البنوك الأجنبية في البلاد النامية ، سواء نتيجة لشروطها التفضيلية في الاقراض ، أو باشتراكها في خطط احتكارات القلة .

وكما ذكرنا من قبل فإن الشركات متعددة الجنسية لن تمارس نشاطها في الغالبية العظمى من الأحوال الا في تلك الفروع التي تتمتع فيها بميزة نسبية والتي تتطلب تطبيق فنون الإنتاج التي في حوزتها ، ومن ثم فهي لن تطرق تلك

الفروع التي يعتمد عليها غالبية السكان سواء لتزويدهم بفرص العمل أو لتلبية حاجاتهم الأساسية . فهي إذن لن تطرق باب الزراعة التقليدية ، ولا تجارة التجزئة إلا استثناء ، ولا الصناعات الحرفية والصغيرة أو الصناعات التي تعتمد أساسا على تصنيع مواد أولية محلية (١) .

٥ - وعلى الرغم من أن الصناعات التي سوف تفضلها الشركات الدولية هي صناعات تتميز بكثافة نسبية في استخدام عنصر العمل إذا ما قورنت بما تقوم هذه الشركات بانتاجه في الدول المتقدمة فإن تلك الصناعات تتميز بكافة عالية في استخدام رأس المال إذا نظر إليها بمعيار حاجة الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة . ذلك أن هذه الشركات تحرص بطبيعة الحال على تطبيق أساليب الانتاج التي تتمتع فيها بميزة احتكارية والتي تستمدحها عن طريق علاقاتها الخاصة بالشركة الأم ، وهي أساليب كثيفة الاستخدام لرأس المال بحكم البيئة الاقتصادية التي نشأت فيها . وهي تحرص من ناحية أخرى ، على أن تقلل بقدر الامكان من المخاطر السياسية المرتبطة بتشغيل قوة عاملة وطنية كبيرة ، كما انها تحاول الافادة مما تمنحه الدولة المضيفة من مزايا وإعفاءات ضريبية على حجم استثماراتها الثابتة . كل هذا من شأنه أن يؤدي الى انخفاض حجم المساهمة التي تقدمها الشركات الدولية في خلق فرص جديدة للعمالة بحيث نجد انها في الوقت الذي قد تنجح فيه في رفع معدل النمو في الناتج القومي الى ٧٪ أو ٨٪ سنويا قد لا يصاحب ذلك نمو في العمالة بأكبر من ٢٪ أو ٢.٥٪ فإذا كان معدل الزيادة في السكان ، كما هو الحال في معظم البلاد المتخلفة يزيد عن ذلك ، رأينا الارتفاع في معدل النمو يصحبه ارتفاع في نسبة البطالة الى مجموع السكان . وليس هذا فرضا نظريا بل تؤيده تجارب كثيرة من البلاد التي فتحت أبوابها للشركات الدولية كالبرازيل وكينيا الخ (٢) .

٦ - فإذا تم استثناء تلك القلة المحظوظة من العمال والفنيين والمهنيين الذين تهيب لهم هذه الشركات فرصا للعمل ، فإن الغالبية الباقية من السكان لن تكون لها في نظر هذه الشركات أهمية تذكر اللهم الا بقدر مالهم من قدرة على استهلاك منتجاتها . على أن الفئة المستهلكة لمثل هذه المنتجات لن تزيد بدورها على نسبة ضئيلة قد تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من مجموع السكان . ان هذه النسبة التي قد تبدو للبعض من الضالة بحيث لا تكفي لتفسير اهتمام الشركات متعددة الجنسية بالامتناع في البلاد المتخلفة ، هذه النسبة لا يجب أن يستهان بها كمصدر للطلب ، إذ ان من المألوف في هذه البلاد أن تستأثر هذه النسبة بما

(١) د. جلال أمين ، م.س.د. ص ٣٠ - ٣٢ .

(٢) د. انطونيوس كرم ، م.س.د. ص ١١٧ .

لا يقل عن ٣٠٪ أو ٤٠٪ من مجموع الدخل القومي ، وفي البلاد المتخلفة كبيرة السكان كالهند أو البرازيل أو مصر أو المكسيك قد يكفي هذا لخلق طلب يستحق الاهتمام (١) . وعلى أى حال فإن جزءا أساسيا من استراتيجية الشركات متعددة الجنسية في البلاد المتخلفة ، هو أن تنشر في تلك البلاد على أسرع نحو ممكن عادات الاستهلاك الغربية من أجل أن تضمن أن كل زيادة في دخول فئات الدخل العليا والمتوسطة سوف ينفق الجزء الأكبر منها على منتجاتها . إن هذا يفسر لنا أيضا كيف أن هذه الشركات لا بد أن تستفيد من أى اتجاه نحو زيادة التفاوت في الدخل في داخل البلد المضيف ، وكيف أن الدول التي كانت أكثر حرصا من غيرها على جذب هذه الشركات إلى أراضيها هي نفسها الدول التي تعاني من أكبر قدر من الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية .

٧ - إن البعض قد يسلم بأن نشاط الشركات متعددة الجنسية قد ينتج عنه بالفعل زيادة حدة التفاوت في حجم توزيع الدخل وإن هذا ليس إلا ثمنا زهيدا تدفعه الدول النامية في مقابل ما تؤدي إليه هذه الشركات من زيادة حجم الناتج القومي . على أننا نتفق مع التحليل الذي يرى أن الاختبار الحقيقي لسلامة التنمية ليس هو مدى نجاح الدول النامية في رفع مستوى الدخل بل في تحقيق التكامل بين أجزاء المجتمع وثقافته وأقاليمه المختلفة . إن مساهمة اقتصادى التنمية الحديثة في اعتبار الحدود الجغرافية أو السياسية للدولة هي الحدود المميزة للمجتمع الذي نرسم من أجله استراتيجية التنمية قد تقودنا إلى أن يكون محور اهتمامنا مجتمعات وهمية لا حقيقية ولم يعد بوسعنا أن نتجاهل أنه في داخل كل دولة من الدول المسماة بالمتخلفة يوجد أكثر من مجتمع وأكثر من متوسط واحد للدخل ، وأكثر من مجموعة واحدة من الآمال ، ومن ثم يصبح منطقيا أن نرفض أن نستمر في انتهاز استراتيجية للتنمية مؤادها أن تزيد درجة تكامل الدولة المتخلفة مع النظام الاقتصادى الدولى قبل أن يتم تحقيق التكامل الاقتصادى والثقافى للدولة الواحدة (٢) .

(١) د. جلال أمين ، م.س. ٥٠ ص ٣١ وهناك أيضا وجهة النظر نفسها وإن كان بشكل

غير بارز في :

S. Landon, «Multinational Corporations, Taste Transfer and Underdevelopment», (Institute of development Studies, University of Sussex, 1978 (c), p. 18-25.

(٢) انظر تحليلا مشابها في :

K. B. Griffin, «The International Transmission : of Integrity», World Development, April 19 p. 3-16.

● البحث الثالث :

الشركات متعددة الجنسية ونقل التكنولوجيا

ما لا شك فيه أن الشركات الأجنبية العاملة في البلاد المتخلفة تستخدم في عملياتها الإنتاجية والتسويقية مستوى من التكنولوجيا الحديثة يتفوق على ما يتوفر للاقتصاد والشركات المحلية استخدامه . فواقع الدول النامية يكشف عن وجود عدد كبير من الشركات الأجنبية العاملة في اقتصادياتها القومية ، دون أن يؤدي ذلك الى تطور حقيقي في المستوى التكنولوجي العام للاقتصاد . وعلى الرغم من أن تلك القطاعات التي تخضع لسيطرة الشركات الأجنبية غالباً ما تكون فائقة التحديث إلا أنها تعجز عن بث التقدم في الاقتصاد القومي ككل ويستخدم تعبير ثنائية الاقتصاد المتخلف للتعبير عن هذه الحالة . . أي اصطفاك هذا القطاع المتقدم مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي حيث تنتشر المصانع الصغيرة والوحدات البدائية أو المشروعات الحديثة متخلفة التكنولوجيا (١) .

ويشير تقرير الأمم المتحدة عن الشركات متعددة الجنسية الى أن كثيراً من الدول النامية يبدى قلقه حول نوع التكنولوجيا التي يمكن أن تحولها لها هذه الشركات ، وما اذا كانت ملائمة لظروفها خاصة في علاقاتها بالمشكلة التي يضعها فيض العمالة وندرة رأس المال والحجم المحدود للأسواق القومية (٢) .

وهو موضوع التكنولوجيا الملائمة لظروف الدول النامية هي من أكثر الموضوعات جدلاً وتمقيداً وكذلك اذا كانت التكنولوجيا التي « تنقلها » الشركات متعددة الجنسيات الى هذه الدول هي التكنولوجيا الملائمة فعلاً أو لا . وكنا قد ناقشنا

(١) محمد السيد سعيد ، م.س.ذ. ص ٢٥٦ .

(٢) انظر في ذلك :

U.N., The Impact of Multinational Corporations on Development and World Politics E/5500/Rev. 6-New York 1974, p. 54-55.

في فصل سابق مسألة ملائمة التكنولوجيا من ناحية نظرية وعامة ، أما الآن فستتم مناقشة مسألة الملائمة من ناحية عملية ومحددة في إطار عمل تلك الشركات وفي ظل نشاطاتها واستراتيجياتها .

وقد ذكرنا من قبل أن هذه الشركات تستخدم في الدول النامية - مع الوفرة النسبية لموامل الانتاج فيها تكنولوجيا كثيفة رأس المال والكثيرون من علماء الاقتصاد وبالأخص المنتمين الى الدول النامية - يرون مثل هذه التكنولوجيا غير ملائمة مع وفرة عوامل الانتاج فيها حيث تعاني من بطالة مقننة أو سافرة ومن ثم يدعون الى استخدام تكنولوجيا كثيفة عنصر العمل ، أي تكنولوجيا تستخدم كمية قليلة من رأس المال مقابل كل وحدة من عنصر العمل .

لكن فنتين من العلماء والمهتمين بالموضوع - التقليديين من جهة والماركسيين من جهة أخرى المختلفتين جذريا في نظريتهما تتفقان هذه المرة على مسألة استخدام آخر تكنولوجيا متاحة مهما كانت كثافتها الرأسمالية ، لأن التكنولوجيا البديلة - أي التكنولوجيا كثيفة العمل - تكاد تكون في نظرهم مرادفة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي ولتعميق هذا التخلف وزيادة الفجوة العلمية والتكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية .

موقف بعض العلماء التقليديين المؤيد لاستخدام أحدث تكنولوجيا متاحة في العالم ينبع من نظرتهن الى أن التطور التكنولوجي لا يعتمد على البيئة الاجتماعية والسياسية ، والطبيعة السائدة ، وإنما هو الذي يؤثر في البيئة . فالتطور التكنولوجي المستقل هو الذي سمح للحضارة البشرية بالخروج من العصر الحجري الى العصر البرونزي ، ثم الى عصر الحديد ، وتطور التكنولوجيا المتواصل ، هو الذي أدى في مرحلة لاحقة الى قيام الثورة الصناعية . وهذا يترتب عليه انه لا توجد بدائل تكنولوجية ، كل حضارة تختار ما يناسبها منها(١) .

ومثل هذا المنطق يعني أن الشركات المتعددة الجنسيات ليست هي التي تفرض تكنولوجياها كثيفة رأس المال ، وإنما التكنولوجيا هي التي تفرض نفسها على هذه الشركات وعلى العالم بأسره .

ومن الجهة الأخرى ، نجد الماركسيين يدعون الدول النامية لاستخدام أكثر التكنولوجيات تقدما وكثافة رأسمالية وإن أدى ذلك مؤقتا وفي المدى القصير الى جعل مسألة البطالة في هذه الدول أكثر سوءا مما هي عليه . وهكذا فإن المكاتب الماركسي المرفوف « موريس دوب » يجادل بأن اختيار التكنولوجيا

(١) Transfer of Technology (Its Implications for Development and Environment) UNCTAD, N.Y. 1978, p. 33-35.

الملائمة - من حيث كثافتها يجب ألا ينطلق من وفرة عوامل الانتاج كما هي في البداية في الدول النامية - أي وفرة نسبية كبيرة في عنصر العمل وانما يجب أن تكون نظرة ديناميكية ومستقبلية . وعلى هذا الأساس فان وفرة عنصر العمل الكبيرة في الدول النامية لن تستمر الى ما لا نهاية بعد أن تخطو عملية التنمية خطوات كبيرة الى الامام بحيث يمكن رفع معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي بسرعة اكبر من وتيرة الزيادة في حجم قوة العمل ويلخص الكاتب المذكور الموضوع بقوله : « ان نفس الأسباب التي تبرر الدعوة الى استثمارات ضخمة تبرر أيضا درجة عالية من الكثافة الرأسمالية في التكنولوجيا المستخدمة لتنفيذ هذه الاستثمارات(١) » .

وينسب الكاتب المروف ارجيري امانويل - الذي يعتبر نفسه ماركسيا - أبعد من ذلك بكثير ، اذ انه اذا كان من المألوف لبعض المفكرين الماركسيين أن يدعو الدول النامية الى استخدام آخر تكنولوجيا متاحة في العالم مهما ارتفعت درجة كثافتها الرأسمالية ، فانه من غير المألوف أن ينظروا هذه النظرة الايجابية الى دور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية كما يفعل امانويل حيث لا يكتفى بالقول بأن التكنولوجيا « الملائمة » التي يتحدث عنها البعض - ويقصدون بها التكنولوجيا كثيفة العمل - هي بطبيعتها تكنولوجيا متخلفة تجسد وتميد انتاج التخلف وانما يرى أن الشركات متعددة الجنسية ، وهي تنقل تكنولوجيايتها الى الدول النامية فانها تلعب دورا تاريخيا قسما لان الآثار التي مسترکہا هذه التكنولوجيا ستخلق علاقات اجتماعية أقل انسانية وأكثر تخلفا . وهذا يذكرنا - على حد تصيره - « انه اذا كان النظام الرأسمالي هو بمثابة جهنم ، فان هناك جهنم أكثر هولا تتجسد في التخلف (٢) » ويذكر الكاتب في هذا الخصوص كيف أن ماركس وروزا لوكسمبورج وليفين وماوتس تونج وغيرهم كانوا دوما من أنصار الآلة - ولو المستوردة - لأنها من جهة تخفف من المتاعب الجسدية عن كاهل الأيدي العاملة ومن جهة أخرى ترفع من انتاجية عنصر العمل ، ومن جهة ثالثة لانه لا خوف من أن يترتب على ذلك ظهور بطالة في النظام الاشتراكي القائم على التخطيط والاستخدام التام ، وليس على أساس الربح كما هو في النظام الرأسمالي . ويستشهد الكاتب بقول الزعيم الصيني ماوتس تونج بأن « المجتمع والاقتصاد في الصين لن يتبدلا تماما الا حينما يصبح بالامكان استخدام الآلة وادخالها في كل القطاعات التي تسمح بذلك وبانه

(١) د. اتونيوس كرم ، م.س. ٥٥ ، ص ١١٩ .

(٢) انظر مؤلفه :

Arghiri Emmanuel, «Technologie Appropriée ou Technologie Sous-Développée (Collection Perspective Multinationale, PUF, 1981) p. 112-115.

يلعبون المساعدة الخارجية (في مجال التكنولوجيا) لن يتوصل الى هدفنا ، مهما ادعينا بضرورة الاعتماد على النفس ، • لكن امانويل يتجاهل كون الصين لم تحقق اهم انجازاتها التكنولوجية الا بعد القطيعة مع الاتحاد السوفيتي وبعد اضطرارها الى الاعتماد على نفسها(١) •

في المجال التكنولوجي البحث نجد الشركات متعددة الجنسية - بما فيها الشركات الاستثنائية الكبرى - متحفظة جدا وحساسة للغاية بالنسبة لاسرارها ومعارفها التكنولوجية التي هي مصدر احتكارها الرئيسي • لذلك نجد ان كل ما يتعلق بهذه المعرفة وتطويع المنتجات والأساليب والتصميمات الهندسية ، ودراسات الجدوى الفنية والهندسية يتم ، اما داخل أبواب الشركة الأم في الوطن الأصلي ، واما بأن تحصل على بعض أجزاء هذه الحزمة التكنولوجية من شركات أخرى متخصصة تتبع نفس الأساليب • وحتى عندما تدخل هذه الشركات في استثمار مشترك مع طرف محلي ويكون من ضمن الاتفاق تدريب الايدي العاملة والخبرات المحلية على كل المراحل والمعارف المتعلقة بالمشروع ، نجد ان هذه الشركات تملص عمليا من هذه المسؤولية الأساسية وتكتفي باعطاء الايدي المحلية أقل الفرص الممكنة لاكتساب هذه المعارف والخبرات ، على انها تكون دائما مستعدة اذا تطلب الأمر ، لوضع الكفاءات المحلية في أعلى الوظائف والمرتبات ، شرط الا يقربها ذلك من المراكز المتعلقة بما تعتبره الشركة اسرارها التكنولوجية التي هي مصدر احتكارها في السوق (٢) •

كذلك فانه مما لاخلاف عليه ان تلك الشركات تحجب التكنولوجيا المتقدمة المملوكة لها ملكية خاصة عن بقية قطاعات الاقتصاد وحتى لا تتخلل مجانا عن مركزها الاحتكاري اذا ما هدد نقل التكنولوجيا الى الشركات القومية بفقدانها هذا المركز •

فالتكنولوجيا هنا هي أداة للتبعية الاقتصادية • فهي جزء من ناتج البلاد المتقدمة التي تمثلها الشركات المنتسبة والتابعة لمؤسساتها الأم ، فازاء فيض الجهل باستخدام الموارد المحلية بأفضل الصور ، فان تكنولوجيا تلك الشركات تنج الى أن تكون موفرة للعمل ، كثيف رأس المال • كما تعزف عن الاشتراك بفعالية في حل مشكلات الاقتصاد القومي ، وتحسين استخدام الموارد المحلية في الانتاج الاجمالي (٣) •

(١) المرجع السابق • ص ١١٥ •

(٢) انظر :

W. H. Courtney and D. M. Leipziger, «Multinational Corporations in less-Developed Countries : The Choice of Technology», Oxford bulletin of Economics and Statistics; Nov. 1975, p. 297-304.

(٣) محمد السيد سعيد ، م-ص ٥٠-٥١ ، ص ٢٥٨ •

كما تخضع تلك التكنولوجيا لمبالغاة كبيرة في بعض الأحيان • فباستثناء الاستخراج وخاصة البترول ، والنشاطات التصديرية ، فإن المستوى التكنولوجي للشركات الأجنبية العاملة في البلاد المتخلفة يقل كثيرا عن مستوى التكنولوجيا في البلاد الأم لهذه الشركات ، وكما يلاحظ نفس تقرير الأمم المتحدة أن التجديدات التكنولوجية ترتبط باحتمالات التسويق ، وتلك الشركات مـ ج لا تبذل من بحوثها التجديدية الا نسبة يمكن اهمالها في البلاد النامية • وقد شاعت الشكوى من زهد تلك الشركات في التجديد التكنولوجي حتى داخل شركاتها التابعة في البلاد النامية ، سواء في الكتابات الاقتصادية أو المؤتمرات الدولية أو تقارير الهيئات الدولية المهتمة بالتنمية (١) •

وليس المقصود هنا بالتجديد التكنولوجي رفع مستوى التكنولوجيا القائمة فعلا ، وإنما المقصود هو اتجاه العلم التطبيقي الى مواجهة مشكلات الانتاج المحل وفقا للشروط المحددة في اقتصاد ومجتمع الدولة المتخلفة • ونتيجة لكون القرار التكنولوجي والبحث والتنمية هما قرارات خارجية تتم بعيدا عن البلد المضيف وبعيدا أكثر عن مصالحه فضلا عن أن الممارسة التكنولوجية والبحث والتنمية هي عملية ترتبط بموطن الشركة الأم متعددة الجنسية فلا يمكن الزعم بجديّة أن تكنولوجيا تلك الشركات هي من ذلك النوع الذي يمكنه المساهمة في « تنمية العالم الثالث » •

وثمة كذلك من الممارسات في مضمار استخدام التكنولوجيا ما يؤدي الى الاضرار بقضية التنمية فرسوم استيراد التكنولوجيا هي في حد ذاتها كبيرة وتستخدم مع ذلك لتحويل الأرباح بعيدا عن متناول الحكومات وهذا يرتبط بقضية نقل وتحويل الشركات متعددة الجنسية للموارد الرأسمالية الى البلاد النامية • ففي الأساس يتم تحويل موارد رأس المال الى الدول النامية في مبدأ المشروع الأجنبي دفعة واحدة بما يساهم في تلك اللحظة في رفع مستوى القوى المنتجة في الدول المعنية • على أنه بمرور الوقت تؤثر ميكانيزمات عكسية بأثر مضاد في الناحية المالية ، اذ يبدأ ضخ الموارد من الدول النامية الى المتقدمة عبر شرايين متعددة الجنسية في صورة مدفوعات الأرباح المعاد تحويلها وأقساط الفوائد على الأسهم والسندات وأقساط وفوائد الديون ، ورسوم الادارة وتحويل التكنولوجيا ، بحيث تتجاوز اجمالي هذه المدفوعات التي تمثل عوائد الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر القديم ، قيمة ما يحول الى الدول النامية من رؤوس أموال جديدة في كل وقت • ويؤدي ذلك الى الاضرار بمركز ميزان المدفوعات للدول النامية ويضاعف هذا الأثر السلبي ما درجت عليه هذه الشركات في ممارستها المالية والتجارية من اللجوء الى التكتيكات البعيدة عن رقابة الدولة مثل أسعار

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٩ •

التحويل ، وتقل فوائض الربحية الى بنود أخرى مثل الاستهلاك الرأسمالى ورسم الإدارة والتكنولوجيا (١) .

ويوازي ذلك فى خطوة الأثر النقل العكسى للتكنولوجيا ، فهذه الشركات الأجنبية هى أحد الأوردة التى تنقل الخبرات والعقول المتفوقة من أبناء العالم الثالث الى المراكز الأم المتقدمة مما يشكل ظاهرة استنزاف العقول وهى من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية خطورة فى الدول المتخلفة .

ويشير تقرير الأمم المتحدة الى أهمية مدفوعات التحويل التكنولوجى من شراء الترخيصات والعلامات التجارية والخبرات الفنية ورسوم الإدارة وشراء حق الاختراع فهى تمثل لست دول هى الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك ونيجيريا وسريلانكا ما يناظر ٧٪ من صادراتهم مجتمعة ، وأقل قليلا من ١٪ من الناتج القومى الإجمالى لهم مجتمعين . وبالنسبة لـ ٣٠ دولة نامية تمثل ٦٥٪ من اجمالى سكان الدول النامية ، تقدر هذه المدفوعات فى نهاية الستينات بـ ١٥٠ بليون دولار سنويا ، وتقدر اونكتاد UNCTAD أن هذه المدفوعات تنمو بمعدل منتظم قدره ٢٠٪ سنويا فى المتوسط . كما أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن هذه المدفوعات تستوعب نسبة متزايدة من عوائد صادرات الدول النامية ومع ذلك فإن تقديرات مدفوعات الابتكار تشوه المدفوعات الحقيقية للخبرة الفنية بطرق مختلفة وقد تعكس فقط تسوية فى توزيع العوائد بين القنوات المختلفة لنقل الدخل كنتيجة لاستراتيجيات الشركات وسياسات الحكومات (٢) .

ويضاف الى ذلك مشاكل أخرى متعلقة باستخدام اتفاقيات الترخيص والعلامات التجارية وبراءات الاختراع . فعندما تدخل دولة نامية - أو شركة خاصة فيها - فى اتفاق من اتفاقيات الترخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية على الشروط التالية :

- تحديد المنطقة الجغرافية التى يسمح المرخص للمرخص له أن يبيع السلعة فيها .

- تحديد الطريقة التى يتم بها الترويج للسلعة . وغالبا ما يحمل المرخص له تكاليف الترويج فى السوق المحلية ، على أن يتحمل المرخص تكاليف الاعلان على المستوى الدولى .

- يحق للمرخص أن يستخفم شتى الوسائل المشروعة للتأكد من أن السلعة المرخص لها تحتفظ بخصائصها الأصلية .

J. Boranson, 'Technology Transfer through the International Firms'. (١)
American Economic Review, 1973, pp. 435-440.

UNCTAD TD/B/C 3 Geneva, July 1973.. (٢) مزيد من التفاصيل انظر :

— تحديد حجم العوائد التي يتوجب على المرخص له أن يدفعها للمرخص وطريقة الدفع .

— التزام المرخص له باعتبار كل ما يتعلق بالمعرفة التكنولوجية سرا لا يمكن الإفصاح عنه الى أحد وعدم احترام هذا البند يؤدي الى اجراءات قانونية .

— تحديد المدة التي تسرى عليها الاتفاقية .

— اعطاء المرخص حقا في عدم تجديد الرخصة وفي إيقاف مفعول الرخصة في أية لحظة يخرج فيها المرخص له عن بنود الاتفاق .

وفي مثل هذه الاتفاقيات يقدم المرخص له الضمانات السابقة الذكر مقابل أن يسوق السلعة المرخصة أو مقابل أن يحصل من المرخص على تكنولوجيا انتاجية معينة ، أو تصاميم هندسية أو استغلال براءة اختراع لسلعة أو لأسلوب انتاجي ما (١) .

وفي حين أن بعض الدول العربية كالجزائر ومصر تلجأ الى استخدام هذا الأسلوب في نقل التكنولوجيا في بعض الأحيان ، فإن دول الخليج العربي لا تستخدمه في العادة كأسلوب مستقل . وإنما كجزء من « حزمة تكنولوجية » متكاملة تأخذ شكل الاستثمار المشترك (السعودية ، الامارات قطر الخ) أو المشروع بالفتح (الكويت ، العراق بالنسبة لبعض المشاريع) .

والآثار السلبية التي تضاف الى ضخامة العوائد التي ذكرناها من قبل يمكن تحديدها في النقاط التالية : —

القيود التي تتضمنها مثل هذه الاتفاقيات هي التي يترتب عليها معظم الآثار السلبية وأول هذه القيود يتجسد في منع الطرف المحلي من التصدير الى خارج السوق المحلية الا بإذن خاص من المرخص . ثم هناك غالبا قيد آخر يفرضه المرخص على المرخص له هو اجبار هذا الأخير على شراء كل أو معظم ما يحتاجه من مستلزمات انتاجية — بما في ذلك السلع الوسيطة — من الشركة الأم التي يملكها المرخص ، أو من فروعها في الخارج .

● ثم هناك الخسارة الكبيرة على المدى البعيد والمتمثلة في أن الاتفاق الذي يتكبد به الطرف المحلي على الاعلان والترويج للعلامة التجارية الأجنبية تخلق

(١) انطونيوس كرم ، م.س.د. من ١٩٦١ وفي Surendra J. Patel : «Trade Marks and the third World», World development, vol. 7, 1978 pp. 654-656.

وكذلك في : Daniel Chodnovsky, «Foreign Trade Marks in Developing Countries», World Development, Vol. 7, p. 321.

• الولاء ، لسلمة الطرف الأجنبي ، وليس للسلع التي يمكن أن ينتجها الطرف المحلي . وهذا الوضع لا يشجع الطرف المحلي على تطوير السلعة وطرق انتاجها لأن أية تحسينات تذهب لصالح الطرف الأجنبي (١) .

● كذلك فإن من الآثار السيئة المترتبة على استخدام العلامات التجارية الأجنبية هي المبالغ الهائلة التي تهدر على الاعلانات لصالح هذه السلع . فقد قرر ما انفق على الاعلان للترويج للسلع الأجنبية في الدول النامية وحدها بـ ٢٦ مليار دولار في عام ١٩٧٠ ، ارتفعت الى ٤ مليارات دولار في عام ١٩٧٣ . وهذه المصروفات غير الضرورية تعني سوء تخصيص للموارد الوطنية وتحميل المستهلك المحلي زيادات اضافية في الاسعار (٢) .

● ويلاحظ أن معظم هذه العلامات التجارية تتعلق بسلع استهلاكية . وبالأخص المصورة منها - الأمر الذي يعمل على زيادة الميل للاستهلاك في الدول النامية وانخفاض في الميل للادخار (انظر في ذلك الفصل الثاني من هذا الباب) . وكون هذه السلع هي أساسا سلع أجنبية فإن « عامل المحاكاة » يزداد قوة ، مع ما يعنى ذلك من تحول في الأذواق المحلية لصالح السلع الأجنبية ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى قلب أولويات الانتاج والاستهلاك المحلي من اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين الى التنافس على السلع الكمالية . بل ان بعض التحليلات ترى أن استخدام التراخيص وبراءات الاختراع الأجنبية يخلق جوا نفسيا من التبعية ، اذ يصعب الطرف المحلي معتمدا ومعتادا على استيراد ما يحتاجه من أساليب تكنولوجية دون أن يحاول أن يطور بنفسه ما يحتاج اليه (٣) .

وقد لاحظت دراسة حديثة بأن الشركات متعددة الجنسيات تستغل ضعف المعرفة التكنولوجية في دول الخليج العربي لتستخدم بعض المشاريع التي تقوم بها هذه الشركات « كجسر لاقتناء المعرفة التكنولوجية اللازمة في انشاء وتشغيل مثل هذه المشروعات » أو استخدام المشروع كحقل تجارب لبعض طرق الانتاج المتخصصة والتي تم استحداثها ولم تثبت كفاءتها عمليا أو تجاريا بعد (٤) .

كما أن الدول النامية تتحمل تكاليف ضمنية اضافية من تأخر تنفيذ المشاريع المكلفة بها الشركات الأجنبية بشكل مستقل أو بالشاركة . ففي الخليج

Daniel Chudnovsky, *ibid*, p. 664-665.

(١)

Ibid, p. 667, 668, 669.

(٢) انظر أيضا :

K. Cowling and S. Kelly and T. NA, «Advertising and Economic Behaviour» (MacMillan, London, 1979 (c), pp. 18-32.

Surendra Patel, *op. cit*, p. 655.

(٣)

(٤) انظر د. افانوريوس كرم م. س. ذ. ، ص ١٢٦ ومحمد يعقوب وطيار الربيع ، وعامر الجناين :

« دراسة أولية عن أساليب نقل التكنولوجيا وعلاقتها بمشاكل التصنيع في دول الخليج العربية في أفق اقتصادية » ، دولة الامارات العربية ، عدد ١ يناير ١٩٨٠ ص ٥٥ - ٦٣ .

مثلا تصل نسبة التأخير في الكثير من الحالات الى ٢٠ - ٥٠٪ من اجمالي المدة المتعاقد عليها . ويكون التأخير اكبر في حالات الاستثمار المشترك والأقل في حالات « التسليم بالفتح » ففي الكويت مثلا حيث يعتمد أسلوب التسليم بالفتح يحصل التأخير في مرحلة القيام بدراسة الجوى الفنية والاقتصادية . وليس في المراحل الأخرى اللاحقة . وهذا الوضع هو عكس ما يحدث في دولة الامارات العربية والعراق حيث يحصل التأخير عادة في مختلف المراحل ، وبالأخص في عمليات الشحن والتفريغ ووصول الفنيين والعمال المهرة والمعدات والآلات المطلوبة (١) .

ولابد من ملاحظة أن أسلوب « التسليم بالفتح » للمشاريع التي تقيمها الشركات المتعددة الجنسيات لصالح الدول النامية - بما فيها الكثير من الدول العربية - لا يساهم في نقل المعرفة التكنولوجية الى هذه الدول على الاطلاق . وقد قسم الكاتب امانويل تشبيها موفقا في هذا الخصوص . وقال ان الشركة التي تبني مصنع « الجاهز بالفتح » لا تملك شيئا عن كيفية انتاج التجهيزات المطلوبة لاقامة مصنع والتنظيم عملية الانتاج منه ، ومثلها في ذلك مثل المهندس المعاري أو المقاول الذي يبنى لك منزلا ويسلمك اياه جاهزا بالفتح ، فهو لا يملك بالطبع كيف صمم المنزل وكيف بناه . وهكذا فان أسلوب تسليم مصنع بالفتح لا يمثل في حد ذاته ، وعلى هذا المستوى نقلا للتكنولوجيا وللمعرفة التكنولوجية . كذلك فان القول بأن تسليم آلة أو ماكينة يعتبر نقلا للتكنولوجيا المتجسدة فيها (أي في الآلة أو الماكينة) لا معنى له ويشبه القول بأن تسليم المنزل بالفتح الى صاحبه حقق نقل معرفة الهندسة المعمارية من المهندس الى صاحب المنزل . وفي الواقع فان العكس هو الصحيح ، اذ ان تصدير آلة أو ماكينة أو مصنع جاهز لا يمثل فقط غياب نقل التكنولوجيا ، وانما يمثل بديلا لنقل التكنولوجيا المطلوبة وبديلا عن انتاجها محليا في الدول النامية . فنقل التكنولوجيا لا يبدأ الا مع نقل معرفة كيفية استخدام التجهيزات التي يقوم عليها مصنع (٢) .

وتبين دراسة لانتكاد عن العراق كيف أن هذا البلد كان قبل حدوث الزيادات الكبيرة في أسعار النفط في عامي ١٩٧٣/١٩٧٤ يسير في الاتجاه الصحيح بالنسبة لاستغلال الكفاءات العلمية والتكنولوجية الوطنية المتاحة من خلال اشرافها في اختيار المشاريع وفي تحضير تقارير مفصلة عن جدواها الاقتصادية ، وفي نشاطات التصميم والاستشارات المتعلقة بهذه المشاريع . ولكن ما أن ارتفعت أسعار النفط ودخل العراق بشكل مفاجئ وكبير حتى استبدل

(١) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

A. Emmanuel op. cit., p. 28-30.

(٢)

بهذا الأسلوب السليم للتعامل مع التكنولوجيا أسلوب « التسليم بالاحتياج » وذلك نتيجة للتسرع المفرط في عملية التنمية طناً بإمكانية « حرق بعض المراحل » عن التنمية . وجاء الأسلوب الجديد ليقدم « الحزمة التكنولوجية » كاملة : من مرحلة الدراسة الأولية الى انتهاء المشروع ، الأمر الذى حرم الكفاءات والأيدي العاملة العراقية من المشاركة في عملية اكتساب التكنولوجيا المستوردة ، كما حرّمها من تطوير خبراتها وقدراتها (١) .

ونتج عن أسلوب « التسليم بالاحتياج » أن أصبحت المشاريع الكبرى تذهب في معظمها الى الشركات العالمية العملاقة القادرة وحدها على توفير « الحزمة التكنولوجية » التى تتطلبها مثل هذه المشاريع . وإذا كان هذا الأسلوب يكسب للبلد الذى يلجأ اليه بعض الوقت فى البداية بالنسبة لسرعة التنفيذ فإن هذا الكسب فى المدى القصير يقابله ضرر كبير على المدى البعيد إذ يبعد البلد المعنى أكثر فأكثر عن اعتماده على الذات ويفرقه أكثر فأكثر فى تبعيته للخارج وبالأخص للشركات المتعددة الجنسيات التى ليس لها مصلحة بالتأكيد فى استقلال الدول النامية تكنولوجيا .

● البحث الرابع :

الأبعاد السياسية والاجتماعية لعمل الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية

في أول مايو ١٩٧٤ صدر إعلان الأمم المتحدة الداعي الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، فإذا قرأنا ما تقوله هذه الوثيقة عن الشركات الدولية وجدناها لا تدعو الى رفض السماح لهذه الشركات بممارسة نشاطها في البلاد النامية بل تقول ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد يجب أن يقوم على أساس « تنظيم ومراقبة نشاط هذه الشركات انطلاقا من احترام السيادة الكاملة للدولة التى يمارس فيها هذا النشاط » .

والتساؤل المطروح هنا هو الى أى حد يمكن للمرء أن يأخذ مأخذ الجد هذه الدعوة الى « تنظيم ومراقبة » نشاط الشركات متعددة الجنسية فى ضوء ما ذكرناه - وفى ضوء ما هو معروف عن قوة هذه الشركات وعن امتداد نفوذها الى الحد الذى يسمح لها بالتغلغل فى اقتصاديات الدولة المضيفة وقوانينها وسياساتها وثقافتها ، وعن ضعف حكومات العالم الثالث بشكل خاص المستقبلية لها ، بل وعن التنافس بين هذه الحكومات لاجتذاب هذه الشركات الى أراضيها (١) .

والشركات متعددة الجنسية فى البلاد النامية تثير جملة من الآثار الاجتماعية أكثر تعقيدا بما لا يقاس عليها فى البلاد المتقدمة ويمزى ذلك الى التنوع الشديد فى التركيب الاجتماعى وتفاوت مستويات التطور بين تلك البلاد مما يشكك كثيرا فى الأساس العلمى لأى تعميم ، ومع ذلك فإن القوى الموحدة للراسمالية

(١) د. جلال أمين ، تنمية ام تبعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ .

تعمل بنشاط في هذه البلاد نحو تأسيس أنماط متشابهة على الرغم من التباين في منشأ وتطور القوى والتركيب والعلاقات الاجتماعية .

ولعل أول بعد اجتماعي للشركات متعددة الجنسية يرتبط ببعد اقتصادي هو التبعية والمقصود بها ذلك الموقف الذي يجد فيه اقتصاد البلاد النامية نفسه غزوها بنمو وتوسع وسياسات اقتصاد آخر . فعلاقة الارتباط بين اقتصادين من خلال التجارة الدولية والاستثمار المباشر والعلاقات السياسية تفرض شكل التبعية ، حيث تستطيع البلاد المسيطرة التوسع وتدعيم نموها الخاص على حين تستطيع البلاد التابعة أن تتوسع فقط كانعكاس لهذا التوسع الأول .

وفي هذا الإطار تكتسب القوة الهائلة للشركات متعددة الجنسية بعدا هاما في تعميق التبعية سواء بسيطرتها على التكنولوجيا أو مؤسسات التمويل وأسواق العمل والقدرة التسويقية على حين أن التخلف اذ يعني أيضا الافتقار الى المؤسسات الحكومية والأجهزة الشعبية الكفء القادرة على مراقبة القوانين وممارسات الشركات ينتج في النهاية عجزا عن موازنة نفوذ الشركات (١) .

وحيث أغلب هذه الدول تتبع محاكاة جاملة لنموذج التقدم الرأسمالي الغربي ، تتعاظم أهمية التكنولوجيا التي تستغلها الشركات الأجنبية وتصبح التبعية التكنولوجية شرطا لاستمرار أنماط الاستهلاك المقلدة . (في أمريكا اللاتينية دخلت الشركات متعددة الجنسية باستثمارات واسعة نسبيا خاصة في الصناعة التحويلية والاستخراج والمعالجة البسيطة للمعادن) ومن ثم مثلت الشكل المحدد من التبعية الاقتصادية الجديدة التي تنقسم بأن الثروة تتحرك في اتجاه عكسي نحو المراكز الرئيسية للشركات في البلاد المتقدمة حيث تتوطن القوة المالية والقرار الصناعي كما تعاني البلاد من نمط منحرف للتمويل بحيث تتركز سيطرة الشركات في القدرة على تجميع عرض الادخارات المحلية ازاء عجز الأجهزة والمؤسسات المالية والمحلية وفي كثير من الأحيان فساد الادارة (٢) .

والنتيجة هي استمرار انتقال الأصول المنتجة من الايدى المحلية الى الشركات الأجنبية ففي شيل كان من بين أضخم ١٦٠ شركة يوجد ٨٣ أجنبية ، وفي سبع من أهم الصناعات تسيطر شركة واحدة الى ثلاث شركات على ما لا يقل عن ٥١٪ من الانتاج .

وفي تحليل ل ٢٢ من أضخم الشركات التابعة للمؤسسات الأجنبية كانت ٥ منها احتكارية في أسواقها ، ٦ من الاحتكارات المزدوجة والباقي من احتكارات

(١) جسد السيد سبيد ، م.س. ٥٥٠ ص ٣٢٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٢٤ .

القلة • ولا تمثل هذه الأرقام حالة شيل فقط وإنما تعبر عن جملة أوضاع أمريكا اللاتينية •

وينتج هذا الوضع نوعا من الانهيار للرأسمالية المنتجة المحلية نتيجة ضيق فرصتها في النمو والمنافسة الأجنبية والاستثمارات أو على أقل تقدير ضموها في التركيب الاجتماعي • وترى بعض التحليلات (١) أنه منذ ثلاثينات القرن حتى أوائل الخمسينات وفر المهاجرون والمنظمون المحليون أغلب الكوادر الماهرة وجاء رأس المال والتمويل أساسا من موارد عامة سواء قومية أو أجنبية • وكان يتم الحصول على التقنية من خلال شراء الترخيصات والمساعدة الفنية وقد ساهم هؤلاء المنتجون في تشكيل وتقوية طبقة المنظمين المحليين والصناعة ، ولكن في السنوات الأخيرة كان ثمة انقلاب في هذا الشأن ، فالشركات التابعة للمؤسسات الأجنبية قد وفرت صفقة كاملة من التنظيم والإدارة والتكنولوجيا والتمويل ، وكان هذا هو المقابل المحل لتحولات المؤسسات في البلاد الرأسمالية والاقتصاد المولى •

وهكذا يمكن القول أنه في البداية أدى ازدهار نشاطات التعدين والاستخراج والمرافق العامة إلى تأسيس هذه الطبقة ، ومع ذلك فقد كان نشاطها تكميليا للمستثمرين الأجانب أكثر من كونه تنافسيا ، فقد باعوا لهم البضائع والخدمات وعملوا كمرشدين للظروف المحلية • وفي بعض البلاد خاصة في آسيا وأفريقيا لم تكن طبقة رجال الأعمال المحليين قد تطورت كثيرا لما بعد مرحلة تنفيذ دور تكميل للمشروع الأجنبي • وفي البلدان التي تطورت على طريق النمو تولدت المنافسة عن دخول الأجانب للاقتصاد المحلي لإنتاج المنتجات المألوفة نفسها للاستهلاك المحلي مثل النسيج والغذاء وغيره ... وفي حالات أخرى جاءت المنافسة بسبب طمع المنظمين المحليين في وضع يدهم على السلع التي دخل انتاجها إلى البلاد بواسطة الشركات الأجنبية ، وكان هذا هو الشائع في السلع الاستهلاكية ... وحيث بدأت تتطور المنافسة بين المشروعات المحلية والأجنبية بدأ انشقاق ملحوظ في بنية رجال الأعمال « هؤلاء الذين ارتبطت مصالحهم بنشاطات تكميلية للاستثمار الأجنبي مثل رجال البنوك والتجار المزودين بالبضائع لهذه المشروعات مالوا إلى مياسة متحيزة للمصالح الأجنبية • وهؤلاء الذين رأوا في أنفسهم منافسين للأجانب حاولوا بصفة عامة تحديد وتقليص مدى الشركات الأجنبية التابعة • غير أن كثيرا من مشروعات هؤلاء الآخرين يتم الاستيلاء عليها أثر الانهيار

(١) تعتمد المصادر في هذا الاتجاه من أمثها :

Richard Barnett and Ronald Muller Global Reach — The Power of the Multinational Corporations (Simon and Schuster, N.Y. 1974.

وعلى سبيل التحديد انظر الفصل التالية :

From the Globaloney to the Global Shopping Center,
The World Managers, p. 266.

في منافسة غير متكافئة في نفس الوقت الذي يتم حرمانهم من أفضل المهارات الإدارية والعمل ، وينتهي الأمر بدمج عديد من العناصر الإدارية المحلية في تلك الأجنبية وانزواء المنتجين الصناعيين المحليين (١) .

وفي ظل عملية الاستيلاء على الأصول المنتجة وتحت شعار المنافسة يتم تحويل بنية الرأسمالية المحلية ، فيتخذ منهم قسم للعمل كمتقذين في الشركات التابعة الجديدة وكذلك بعض المهنيين الذين يشكلون هيئة فنية تعمل مع الأجانب وبعض المستخدمين ، العمالة المؤهلة ، ويندمج هؤلاء في نظام الشركة متعددة الجنسية وتضم الفئات المنتجة من الرأسمالية المحلية (٢) .

ويضيف بعض المحللين بعدا آخر لأثر الشركات الأجنبية يتخطى مجرد الرقابة على نمو الرأسمالية المحلية لينتج تفككا شاملا في الطبقات الأخرى ذلك أنه « ثمة جماعات تعارض الاستثمار الأجنبي في البلاد النامية : البيروقراطية الحكومية بقدر ما تسعى إلى أحكام سيطرتها وسلطانها على الاقتصاد المحلي ، ورجال الأعمال المحليون بقدر ما يطمحون للتحويل من دور المزود بالبضائع والخدمات للمشروعات الأجنبية إلى مركز المنافس ، والمتقنون من خارج المؤسسات المحلية بقدر ما يسعون إلى تعزيز وتطوير أيديولوجية قوية منافسة (٣) » وهؤلاء البيروقراطيون الحكوميون كثيرا ما يشعرون بضرورة حماية الشركات من المطالب الجذرية للمتقنين ، وأحيانا أخرى يشعرون بالحاجة إلى المبادرة باستخلاص مكاسب من هذه الشركات من أجل تدعيم مطالبهم باستمرار سلطتهم .

وفي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال فإن توجه الشركات الأجنبية لاستقطاب الأداة الحكومية للتعاون معها ينبع فوق ذلك من سيطرة قلة حاكمة ذات طابع أوليجاركي مطلق . حيث تقسم الكوادر العسكرية المنحدرة من كبار الملاك والومبرادور أفضل الفرص .

أما المتقنون فإن أغليبيتهم ذوو عدااء أصيل للنفوذ الاقتصادي والسياسي الأجنبي على الوطن « وفي السنوات الأخيرة لا توجد دولة نامية واحدة لا يثر فيها المتقنون هذه المسألة ويركز بعضهم على السلبيات الفعلية للشركات الأجنبية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، أما البعض الآخر فيناشد قيم الحرية والاستقلال .

(١) مزيد من التحليل انظر :

Stephan Hymer : The Multinational Corporation and the Law of Uneven Development, in the International Firms and Modern Imperialism-Selected Readings, Hugo Radice (ed.), Penguin Books, 1975, Chapter 3.

(٢) انظر أيضا : د. وعبي غبريال ، البعد السياسي للشركات متعددة الجنسية ، ص ٥٠.

ص ٩٠ ، ٩١ .

R. Vernon, Sovereignty at Bay, (N.Y., Basic Books, 1971).

وعلى حين كان الأساس الايديولوجي الثابت للمعارضة هو الماركسية فان كثرة المعارضين الآن لا تستوعبهم هذه الايديولوجية (١) .

وتنتج الشركات متعددة الجنسية كذلك آثارا هامة على الطبقة العاملة في البلاد المتخلفة وكثيرا ما يقول مؤيدو هذه الشركات انها تخلق فرصا أوسع للتشغيل غير أن ممارسات الشركات في البلاد النامية لا تؤيد هذه الفرضية فمن ناحية نتيجة لتخلف المهارة ومؤسسات التدريب المحلية والنفقات الكبيرة للتدريب الفني والمهني ، فعادة ما تفضل الشركات انتزاع العمال من الشركات الوطنية القائمة بالفعل باغرائهم بأجور أفضل . من ناحية أخرى كثيرا ما تدخل الى البلاد النامية في صورة استثمارات على هذه المشروعات الوطنية . وبالتالي لا تضيف طلبا جديدا الى سوق العمل ، كما أن استخدام تلك الشركات للتكنولوجيا الوفرة للعمل ينتج آثارا سلبية على فرص الشغل . غير انها مع ذلك تخلق بحكم وجودها جماعات كبيرة من العمال غير الدائمين قليلي المهارة يجعلون حولها للقيام بالأعمال الثانوية ، ويشكل هؤلاء جيشا كبيرا من فائض العمل في المدن ، وهم قوة كبيرة تنجت عن النزوح من الريف المتختم بالسكان بحثا عن فرص العمل في المدن ويعيشون غالبا من العمل بالقطعة ، ولبعض الوقت ، وفي مواسم الزواج ، وفي أفضل الحالات في الأعمال الثانوية المتعلقة بإمداد الشركات ببعض المكونات وفي تسويق منتجاتها (٢) .

إن جوهر الآثار الاجتماعية للشركات متعددة الجنسية في البلاد المتخلفة التي تتكشف فيها استثماراتها من حالة التبعية فهي توفر لتلك الشركات إمكانية واسعة في استخدام القوى المحلية ضد بعضها البعض لضمان استمرار مراكزها الامتيازية وخاصة حين تكون الطبقات والفئات الاجتماعية في حالة من التنافر أو العجز .

والحديث عن التبعية له امتداد آخر في فصل خاص بذلك نظرا لأهمية الموضوع كأحد الأبعاد السياسية والاجتماعية الرئيسية لنقل التكنولوجيا .

R. Vernon *Sovereignty at Bay*, (N.Y., Basic Books, 1971), p. 170-171. (١)

(٢) للكاتب ستيفن هايمر دراسات متعددة في الآثار الاجتماعية والسياسية للشركات متعددة الجنسية ، ومنها على سبيل المثال :

Stephen Hymer, «The Efficiency (Contradiction) of Multinational Corporations» in (International Trade Finance) Baldwin and Richardson eds. — (Boston, Little Brown and Co., 1978).

Stephen Hymer, «The Multinational Corporations and International Oligopoly» in C. P. Kindleberger (ed.), «The International Corporation», MIT Press, 1978 (c).

— Stephen Hymer, «The Multinational Corporation and the Law of Uneven Development» in International Firms and Modern Imperialism, Selected readings, Hugo Radice (ed.) — Penguin Books 1978. (c).

الفاعلية السياسية للشركات متعددة الجنسية :

قضية الفاعلية السياسية للشركات متعددة الجنسية مازالت مطروحة للبحث ، فكثيرا ما يناقش ما اذا كانت لاعبا مستقلا فى العلاقات الدولية أم انها تندمج فى سياسة الدولة الأم الخارجية من حيث وسائل فعاليتها .

غير أنه من المؤكد أن هذه الشركات أقدر على تمثيل مصالح الطبقة السائدة فى بلادها من رأسماليين ورجال أعمال ، كما أنها تعبر عن جملة المصالح الاقتصادية لبلادها ، فهي المصدر الأساسى للصناديق وأكبر متلق للواردات ، وهى من أكبر منابع الأرصدة التى تسهم فى تلبية حاجات ميزان المدفوعات من خلال عوائد الاستثمار الخارجى المنقولة اليها ، وهى كذلك قواعد اقتصادية للدولة الأم فى العالم الخارجى ، وبالتالي فهى المرشح الطبيعى لتجسيد المصالح الخارجية لها . وتتضح هذه الحقيقة فى جميع البلاد الرأسمالية المتقدمة على أنها تكاد تكون حقيقة ومعترفا بها فى الولايات المتحدة .

من ناحية أخرى غالبا ما يتحدد مركز الشركة متعددة الجنسية بوضع ثقل بلادها الأم فى العلاقات الدولية ، من حيث أهمية دورها السياسى فى النظام الدولى الراهن . ويمكن ملاحظة أن أكثر الشركات متعددة الجنسية وأوفرها قوة هى الشركات الأمريكية ثم البريطانية ثم الفرنسية والألمانية ، وهى درجات من القوة تتفق تقريبا مع الأهمية السياسية لبلادها فى الحترك الدولى (١) .

وكما حظت تلك الشركات باهتمام كبير فى السياسة الأمريكية فضغطت الولايات المتحدة لاعتراف معاودة انشاء السوق الأوروبية بحق الشركات الأمريكية فى المعاملة الوطنية المماثلة للشركات الأوروبية ، اهتمت كذلك فى البلاد المتخلفة بتدعيم الاستثمارات الأمريكية منذ وقت مبكر - الخمسينات .

ويجدر بنا ابداء ملاحظة حول قيام الشركات الأمريكية بدور سياسى مباشر وبين تمثيل السياسة الأمريكية لمصالح شركاتها متعددة الجنسية فليس ثمة تناقض بينهما سوى فى حالات جزئية ومحدودة . فمن الطبيعى أن تكون الشركات الأمريكية كل منها على حدة أكثر تحرا من قيود السياسة الخارجية الرسمية وتوازاتها الخاصة فى قراراتها السياسية ، وأكثر تقديرا لمصالحها الاقتصادية الضيقة منها بصد المصالح الاجمالية لحكومتها وبقية الشركات . ومن ناحيتها فالحكومة الأمريكية لا توحده أيضا بين المصالح الاجمالية التى تمثلها وبين مصلحة كل شركة أمريكية ومن البديهي كذلك أن السياسة والاستراتيجية

(١) من أجل تفاصيل أكثر انظر :

P. Boorman and H. Scholthammer, *Multinational Corporations and Governments* (ed.) Praeger Publ. (N.Y., London 1975), pp. 79-83.

من حيث التعريف لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة معينة لحظة واحدة وإنما تتجسد هذه المصالح في سياسة واستراتيجية عامة تضع أمام ناظرها العالم كله ولقترات طويلة نسبياً ، بل ويمكنها أن تضحي بالمصالح المؤقتة وفي لحظة معينة لمصالح هذه المصالح في العالم كله وفي المستقبل وتتخذ هذه الصيغة مبدأ الأيديولوجية • وتعتبر الولايات المتحدة أن شركاتها هي جزء من مفهومها عن الأمن القومي والذي سمي في العلاقات الدولية السلام الأمريكي Pax Americans

أما السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الدول النامية التي تستضيف الشركات الأمريكية فإنها لا تعزف عن استخدام القوة العسكرية لحماية مصالح شركاتها متعددة الجنسية ويمكن على الأقل رصد أربع فئات من التدخلات العسكرية لحماية هذه المصالح (١) :

١ - التدخل العسكري بالحرب المحدودة مثل كوريا ١٩٥١ - ١٩٥٣ ، لبنان ١٩٥٨ ، جمهورية الدومينيكان ٦٥ - ١٩٦٦ ، فيتنام ١٩٤٦ - ١٩٧٣ ، كمبوديا ٧٠ - ١٩٧٣ ، ولاوس ٦٥ - ١٩٧٣ •

٢ - الامداد بالمستشارين العسكريين الأمريكيين والتسليح : الصين ٤٦ - ١٩٤٧ - اليونان في الأربعينات وفيتنام ولاوس في أوائل الستينات وبوليفيا ١٩٦٧ والكولمبيا ١٩٦١ وأنجولا ١٩٧٥ •

٣ - التدخل التفويضي في إيران ١٩٥٣ وجواتيمالا ١٩٥٤ وكوبا ١٩٦١ وغينيا البريطانية ١٩٦٣ ويدخل في هذا الباب أيضاً العمل على تحريك الانقلابات العسكرية بالتخطيط الأمريكي وثمة أمثلة لا حصر لها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية •

٤ - الأحلاف العسكرية : الـ Rio والسيتو Sesto والسنتو Cento والماعدات الثنائية للدفاع المشترك مع كوريا الجنوبية وتايوان وبرامج التسليح للحلفاء •

٥ - تحريك العدوان العسكري من إحدى الدول الحليفة على الدول الأخرى وثمة أمثلة عديدة غير أن أكثرها أهمية هي الحروب الإسرائيلية المتعددة ضد الشعوب العربية لحماية مصالح عديدة من أهمها المصالح البترولية في الشرق الأوسط •

(١) انظر للزيد حول هذه النقطة : مايكل تانزر وآخرون « من الاقتصاد القومي .. الى الاقتصاد الكوني » •

دور الشركات للتمتدة الجنسيات - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت - ١٩٨١ - ص ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٣ •

وفي حالات عديدة من هذه التدخلات العسكرية كان أصحاب القرارات فيها شخصيات ذات علاقات وثيقة بالشركات الأمريكية الضخمة التي تهددها صعود الحركات القومية في البلاد التي تعمل بها .

على أنه يكون من الخطأ البالغ تفسير كافة التدخلات العسكرية الأمريكية بالمصالح الاقتصادية القائمة في هذا البلد أو ذلك ، مهما كانت العلاقات السياسية التي تستخدمها الشركات ، إذ تخضع هذه التدخلات العسكرية لأهداف سياسية واستراتيجية أكثر عمقا وفي حالات كانت المصالح الأمريكية وراء السبب المباشر للتورط العسكري الأمريكي ، غير أنه في كثير من الأحيان لا تصلح تلك المصالح المحددة في منطقة أو بلد معين لتفسير حجم التدخل وتكاليفه . وأكثر ما تخشاه السياسة والشركات الأمريكية هو إجراءات مصادرة وتأميم وشراء الشركات الأمريكية العاملة في البلاد النامية ، فنتيجة للممارسات الضارة باقتصاد البلد النامي والتبعية ألتي كثيرا ما تؤسسها لمصالح اقتصاد بلدها الأم ، فإن الحركات الوطنية التي تتمثل في وجدان العالم الثالث عادة ما تعتبر تأميم الشركات الأجنبية هدفا تقليديا لها (على أن إجراءات المصادرة والتأميم لم تعد تقتصر فقط على الحكومات الثورية والاشتراكية ، وإنما تلجأ إليها أيضا الحكومات المحافظة اليمينية في بعض بلاد العالم الثالث) وذلك عندما تؤدي ممارسات هذه الشركات إلى زعزعة مركز تلك الحكومات وتعرضها للسقوط (١) .

والسياسة الأمريكية تدمج خليطا معقدا من الإجراءات يتعلق بعضها بالضغوط السياسية والتدخل لدى حكومات الدول النامية والضغوط الاقتصادية القائمة على مبدأ الانتقام ، كما يفسر مبدأ الحق في اتخاذ الخطوات الضرورية إزاء حالات المصادرة والتأميم باتباع سياسة عدائية مباشرة تبدأ من تحريك الانقلابات حتى التدخل العسكري المباشر .

وسواء في أساليب الضغط السياسي أو العسكري أو تدبير التدخل المسلح والانقلابات العسكرية ، تتعاون الشركات الأمريكية مع حكوماتها ، وغالبا ما تعتمد على توريطها للتدخل ، فهي من ناحية تدخل السياسة الخارجية إلى المجتمع المحلي حيث تستقطب هذه الشركات عددا كبيرا من العلاقات الاجتماعية والشخصيات السياسية العامة حولها ، وهي كذلك القنطرة التي يعبر عليها عملاء أجهزة المخابرات ومنظمو الحركات الانقلابية وخبراء الثورات المضادة إلى المجتمع المحلي .

وهنا ينبغي الإطلاع على النشاطات السياسية الخاصة المباشرة التي تضطلع

(١) انظر دراسة عامة :

R. Vernon, «The Economic Consequences of U.S. Foreign Direct Investments» in R. E. Baldwin and J. D. Richardson (eds.), «International Trade and Finance», (Boston : Little, Brown and Co. 1978).

بها الشركات متعددة الجنسية بطريقة متميزة وأحيانا مستقلة عن الحكومة الأم والتي يسميها بعض الكتاب « السياسة الخارجية الخاصة » : (١)

(أ) الشركات الأجنبية في البلاد المضيقة تستطيع المشاركة في الصراع الدائر داخل الدولة وأسلوب التدخل في الحياة السياسية المحلية بسيط .
اذ ينقسم المجتمع الى قوى اجتماعية وسياسية بعضها يؤيد ويدعم تلك الشركات وترتبط مصالحها بمصالحها ، والبعض الآخر يعارضها بحزم ، ومن الطبيعي أن تقوم الشركات الأجنبية بتدعيم ذلك القسم من المجتمع والقوى السياسية التي يؤيدها وذلك عبر أساليب وأدوات عديدة .

(ب) ممارسات ونشاط وعمل الشركات متعددة الجنسية لها أبعاد سياسية في كثير من الحالات وكثيرا ما سببت أزمات سياسية حتى بين الدول المتقدمة .

(ج) أحد الأساليب الهامة للشركات متعددة الجنسية هو استغلال حجتها وأهميتها الاقتصادية الكبيرة حيث أن رؤوس الأموال والاحتياطات النقدية الهائلة يمكن أن تؤثر بشكل بالغ على قيمة العملة وبالتالي على المركز السياسي للحكومة في المساومة مع الحكومات للتوصل إلى أفضل الظروف المناسبة لعملها والضغط لاتباع سياسات معينة في الصناعة والاقتصاد ، وفي حالات كثيرة تتقدم بمطالب ذات طابع سياسي .

وتستغلم الشركات هذا الأسلوب في المفاوضة بفعالية مع الحكومات في البلاد المتخلفة وخاصة حين تفتقر هذه الأخيرة للمؤسسات الكفء وحين تزايد المشروعات الأجنبية في الاقتصاد المحلي مما يجعل استخدام هذا الأسلوب ناجزا للمطالب .

(د) كذلك يستخدم أسلوب الضغط الاقتصادي لمقاومة سياسات الحكومات التي لا ترضى عنها الشركات والمثل البارز لذلك هو شركة الفواكه المتحدة في جواتيمالا وشركة GIT وكافة الشركات الأمريكية في شيلي عام ١٩٧١ أزاء حكومة الليندي والمجبهة الشعبية .

(١) محمد السيد سعيد ، م.س.ذ. ص ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠

بصرف ، انظر أيضا وجهة نظر مماثلة في :

G. K. Helleiner, «The role of multinational corporations in the less developed countries», World Development 3, 1975.

P. J. Buckley and M. Casson, «The Future of Multinational Enterprise» : وفي (London, Macmillan) 1976, pp. 34-50.

(هـ) كثيرا ما تستخدم الشركات متعددة الجنسية أدوات عرقية بين رجال الأعمال الكبار ، فتنتشيء علاقات وثيقة مع عديد من الفئات المحلية ذات النفوذ وخاصة كبار الملاك والسلوك السياسى وكوادر الجيش والحكومة ، وترتبط تلك الفئات من المجتمع بمصالحها عبر عديد من الأدوات بدءا من الرشوة المباشرة حتى الأعمال المشتركة مورويا بالمساعدات المالية للأحزاب السياسية وتخطيط الدعاية الانتخابية والتدعيم الاقتصادى الاجتماعى . وهذه العلاقات الاجتماعية الواسعة بالفئات التقليدية الرأسمالية العليا لها تعبير سياسى مباشر فى تكوين التجمعات الأيدولوجية وجماعات المصالح والجماعات السياسية فى البرلمانات كما توجد تعبيرا عنها فى أيدولوجية الأحزاب السياسية والتقليدية وفى دوافع الحركات العسكرية الانقلابية لكوادر الجيش الكبار عند اللزوم .

(و) وترصد الشركات لعملياتها ذات الطابع السياسى مبالغ كبيرة فى ميزانياتها وقد تضعها تحت اسم « مدفوعات سياسية » وقد تخفيها بمصطلح « علاقات عامة » أو « ثريات » ولكنها تحمل المعنى نفسه . فتسكاد تكون الرشوة أسلوبا عرفيا معترفا به فى دوائر الشركات فى الخارج (واقعة لوكييد ورشوة أعداد كبيرة من المسئولين الحكوميين فى عدد كبير من الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء) .

(ز) المدفوعات لا تقتصر فقط على الرشاوى المقدمة لبعض الشخصيات فى الهيئة التنفيذية ، وإنما تتجه المدفوعات السياسية لتحقيق أغراض أعم ومنها اشاعة تأييد الشركات واستثماراتها وسط بعض الفئات عن طريق تنظيم الزيارات والرحلات والمساهمة فى تمويل بعض الهيئات مثل المدارس والجامعات وبعض هيئات البحث العلمى بالإضافة الى الأحزاب السياسية . كذلك توطد الشركات الأجنبية علاقاتها بالشخصيات المؤثرة على الرأى العام عن طريق اشراكها فى عضوية مجالس ادارات الشركات وربط المصالح المالية والتجارية .

وعندما تفشل أساليب الضغط السياسى والاقتصادى واستئالة الرأى العام فإن اللجوء الى تدبير الانقلابات بالتصاوم مع حكوماتها الأم هو أمر مفهوم سلفا ، ويشجع استخدامه كثيرا فى أمريكا اللاتينية وكذلك أفريقيا . والنموذج التقليدى للانقلاب العسكرى يبدأ بوفرة من المعلومات والتقارير تقدمها الشركات الى حكوماتها وتسهل لمخابراتها الاتصال بالفئات والشخصيات القيسادية فى السياسة والجيش ثم تعمل الشركات على خلق فوضى اقتصادية وبالتالي سياسية وتمثل هذه أفضل شروط الانقلاب العسكرى .

وهكذا تثير فينا المقولة التالية الكثير من التفكير العميق « انه من العبث أن نتصور أن بمقدور الدولة المتخلفة أن « تراقب وتوجه » نشاط الشركات متعددة الجنسية وانما ينحصر الاختيار المتاح للدولة المتخلفة في أمرين لا ثالث لهما : اما أن تقبل أن تفتح بابها على مصراعيه أمام الشركات الدولية أو أن تغلقه بإحكام فإذا شك أحد في هذا الحكم فليحاول أن يشير الى مثال واحد لدولة « متخلفة » نجحت في تجنب أحد هذين الحلين » (١) .

(١) د. جلال أمين ، تنمية أم تبعية .. ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤ .

الفصل الخامس

المساعدات والقروض : المعونة إن ؟

مفاهيم للمناقشة :

في كتاب « هذا العالم الجائع » يقول راي فيكر : « اننا بحاجة الى اعادة توزيع ليس للثروة بل للتكنولوجيا التي يملكها العالم الصناعي .. ومتلقى التكنولوجيا يجب أن يرحب بتغيير أسلوب حياته سواء شاء أم أبى سيكون عليه أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع مانح تلك التكنولوجيا خلال فترة تدريب انتقالية تستغرق سنوات . قد يسمى البعض من سكان العالم الثالث ذلك « استعماراً جديداً » فمرحبا بمعتقداتهم . أما غيرهم فقد يسمونه « تعاوناً متبادلاً النفع » .

لم تكن « المساعدات » أبداً انتقالات غير مشروطة للمصادر المالية أو الخبرة الفنية . فعادة ما تستخدم الشروط المربوطة بالمساعدات عن عمد ، بوضوح وبطريقة مباشرة ، في خدمة مصالح الحكومات التي تمنحها . فمثلاً لا بد وأن تستخدم المساعدات عموماً في شراء البضائع والخدمات من يعطيها كما تقدم المساعدات عموماً للبلدان التي ينظر الى سياستها الداخلية وانمايات سياستها الخارجية ومعاملتها للاستثمار الأجنبي الخاص ، وسجل سدادها للديون وسياستها التصديرية الخ . ، ينظر اليها على أنها مرغوب فيها ، أو أنه توجد احتمالات كاملة لكونها مرغوباً فيها ، أو على الأقل مقبولة من البلدان أو المؤسسات التي تمنح « المساعدات » ، وعلى ألا يبدو منها ما يبدو ، وكأنه تهديد لمصالح البلدان التي تمنح تلك المساعدات (١) .

ان دراسة المساعدات بأنواعها يجب أن تبدأ من فحصى أكثر أمانة للواقع ، فقد انتهى الاعتقاد بأنها شكل من أشكال الكرم الدولي المنزه عن القرض وبواجه الذين مازالوا يتطلعون بوجهة النظر هذه قرائن واضحة عن دور المساعدات

(١) تيريزا هاينز ، امبريالية المساعدات ، ترجمة مجدى نصيف ، دار اين رشد ص ١٥

كسلاح للسياسة الخارجية للدول التي تقدمها (١) ومن ثم يصبح من الصعوبة بمكان أن نفترض أن المساعدات « شيء » طيب ، وأن الهدف الأساسي لها هو التنمية في العالم الثالث ومن أجله ، وعلى أنه يمكن توجيه النقد للمساعدات بأنها قد قصرت عن الوصول إلى هذا الهدف ، فتقدم اقتراحات لتحسين مساهمتها في التنمية ، بل يصبح الافتراض الأساسي أن المساعدات على النقيض تصيب التنمية في العالم الثالث بالعجز وتشوهها .

إن وثيقة الأمم المتحدة الداعية إلى إقامة نظام اقتصادي جديد ، تدعو إلى زيادة ما تحصل عليه الدول المتخلفة من معونات ، بحيث تقدم هذه المعونات ، على حد تعبير الوثيقة عن طريق « المجتمع الدولي بأسره » وبغير شروط سياسية أو عسكرية . فالخطر الأساسي في الاعتماد على المعونات الأجنبية لا يقع في تثبيتها بالشروط ، اقتصادية كانت أو عسكرية أو سياسية - على عظم أثر هذه الشروط - ولا في أنها تتسم بسوء التوزيع بحيث كانت أكثر الدول المتخلفة حظاً منها هي من أقل الدول حاجة إليها ، وإنما الاعتراض الأساسي يكمن في أن الأمم المتحدة لا زالت تتصور أن مشكلة العالم الثالث يمكن أن تحلها زيادة كمية المعونات الأجنبية أو تحريرها من القيود (٢) .

فمن وجهة نظر أولئك الذين يلقونها فإن للمساعدات عدداً من المساوئ الإضافية وعلى سبيل المثال يمكن استخدام المساعدات مباشرة كنوع من أنواع « الرشوة » للتأكد من تبني إجراءات موائمة للمناخ للمساعدات وغير موائمة لتلقيها وهي في العادة تضيق إلى حمل الديون التي تحملها الدول التي تتلقاها ومن هنا تزيد من تبعيتها . ومن ناحية فالمصونات شكل من أشكال الدعم للشركات الدولية يقنمه دافعو الضرائب في البلدان المانحة . والحالة الواضحة هي حالة « المساعدات » المربوطة بالصادرات من البلد المانح . وفي بعض الأحوال كما في حالة الولايات المتحدة تكون المساعدة المربوطة باستيراد بضائع لا تتحمل المنافسة في الأسواق العالمية . وتمول المعونات أيضاً جزئياً الأرباح والفوائد التي يعاد إخراجها بكميات متزايدة من العالم الثالث . كما توسع أيضاً في أسواق ما وراء البحار بالنسبة لمنتجات الشركات الخاصة ، ويمكن استغلالها للأطماع إلى إنجاز تسهيلات مثل الطرق والموانئ ومعاهد التدريب وتجنيد مصادر الثروة الذاتية في العالم الثالث لحل تلك المشروعات ومن ثم تجعل من عمليات تلك الشركات أكثر ربحية .

(١) المرجع السابق ص ٧ .

(٢) د. جلال أمين ، م. ص ١٦ ، ١٧ وأيضاً في :

Galal Amin, Criticism of U.N. Philosophy on Development-Arab Economist Review, Baghdad, Jan. 1977.

ويرى تحليل آخر أن دور المساعدات العام كمحافظ على النظام الرأسمالي يمكن أن تعمل بطرق أكثر التواء وتقيداً من كونها مجرد رشوة أو تارة دلتحلية جرة الاستغلال . فقد يمكن استخدامها لبناء نظم اجتماعية واقتصادية تعتبر قابلة للاستمرار ومقاومة للتغيير . وكان منها في بعض الأحيان مشروطاً بتبني إصلاحات معينة داخل بلاد العالم الثالث وبالذات في مجال الضرائب والتعليم وحتى في الإصلاح الزراعي ، ويؤمل من وراء ذلك تمتيت الظروف الثورية الكامنة ويمكن للمساعدات أن تستخدم أيضاً في محاولة إضافة شروط خاصة لضمان تحسين سير عمل الأنظمة الحاكمة . وهكذا يتم ضمان تسديد الديون وإعادة اخراج الأرباح وإزالة القيود على الواردات . . . ويمكن أيضاً استخدامها في منع حدوث الأزمات المتفجرة (١) .

التحليل نفسه ينظر الى المعونات والمساعدات على أنها آتاة تدفعها القوى الامبريالية لتمكينها من الاستمرار في استغلال البلاد شبه المستعمرة وبالذات في افريقية ، وهي شبيهة في آثارها بالإصلاحات التي تتم داخل البلاد الرأسمالية ، من ناحية أن الطبقات المستغلة (بكسر الفين) تتخلى عن الحصة الأدنى الذي لابد منه لكي تحتفظ بمصالحها الرأسمالية . أن توفر المساعدات الرسمية - - يزيد من احتمال سماح حكومات العالم الثالث باستمرار الاستنزاف الضخم للأرباح والقوائد على القروض السابقة . وقد تساهم تلك المساعدات في دعم مثل تلك الحكومات بتوفير بعض الحلول القصيرة المدى لمصاعبها الاقتصادية لكنها تساهم أيضاً في خلق طبقة والمحافظة عليها داخل بلاد العالم الثالث تعتمد على الوجود المستمر للمساعدات والاستثمار الخاص الأجنبي (٢) .

ان من أسوأ آثار الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية هو ما يؤدي اليه ، اذا استمر فترة طويلة من الزمن ، من اضعاف قدرة الدولة المتلقية للمعونة على تعبئة مواردها المحلية ، واستغلال كل امكانياتها الذاتية للنمو . ومن اقرب الأمثلة الدالة على ذلك تجربة مصر وما أدى اليه اعتمادها الكبير على المعونات الأجنبية طوال أكثر من عشرين عاماً من انخفاض مستمر في معدل الادخار .

اذ يبدو أن الحكومة المصرية قد تصورت أن اعتمادها على تدفق المعونات الخارجية لن يمس قدرتها على تعبئة المخزونات ، ومن ثم تصورت أنه اذا جئت وانقطعت عنها المعونات فما عليها الا أن تلجأ مرة أخرى الى الاعتماد على مواردها الذاتية . وكان موارد الادخار المحلية هي كمورد الماء الذي يمكن فتحه واغلاقه

(١) انظر حول ذلك :

Betsy Hartman and James Boyce : "Aid to the Needy ?" Centre for International Policy, Washington D.C., June 1978 ; pp. 72-84.

(٢) انظر أيضاً عادل حسن الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التنمية دار الوحدة ، ١٩٨١ .

سبب الحاجة • ولكن الذى حدث هو أنه عندما فوجئت الحكومة المصرية فى منتصف الستينات بأن المعونات الأجنبية لن يستمر تدفقها بنفس المعدل لسابق ، وأن العيب الذى حملته القروض الأجنبية لميزان المدفوعات لا يمكن لاستمرار فى تجاهله ، إذا بها تقاجأ أيضا بأن سنوات الاعتماد على المعونات الأجنبية كانت قد خلقت جوا سياسيا واجتماعيا تمتعت خلاله بعض الفئات بامتيازات لم يعد من الممكن استئصالها دون تهديد لنظام الحكم نفسه ، وإن الاعتماد المفرط على المعونات قد صاحبه تصود النظر الى قضية التنمية وكأن مفتاحها هو فى سياسة المولة الخارجية وليس على أنها قضية شعبية يساهم فيها الشعب بأكمله • وكان طبيعيا أن يتخفف الاقتصاد المصرى معدل الاستثمار حتى يتساوى مع معدل الادخار الذى سمح له بالتدهور (١) •

خلاصة القول أن الاعتماد المفرط على المعونات الأجنبية لابد أن يؤدي بالدولة المتخلفة الى تنبعية اقتصادية وتكنولوجية للدول المتقدمة صناعيا ، وأنه • بما يهيئه من سلع استهلاكية ونتاجية لا تتناسب مع متوسط الدخل فيها ، يزيد من حدة التفاوت فى الدخل ، كما أنه ، بما يؤدي اليه من تراخي جهود المولة فى استخدام طاقاتها المحلية ، يهدد قدرتها على التنمية فى المستقبل بالاعتماد على جهودها الذاتية •

إن دعاء التنمية المستقلة اذ يرفضون التصور الذى تقوم عليه الدعوة الى مزيد من المعونات الخارجية كحل لمشكلة التخلف والتنمية يرون أن هذا التصور لا يختلف كثيرا عن تصور أن علاج مريض لا تقوى ساقاه على حمله هو فى منه بسنادة خشبية أكثر كفاءة • فمثل هذا العلاج لا يمكن تبريره فى أى من الحالتين الا اذا كانت استعادة الجسم المريض ، أو الاقتصاد المريض لقوته الطبيعية هى أمر ميثوس منه تماما ، أو اذا كانت الاستعانة بالوسائل الصناعية هى مجرد أداة مؤقتة يستغنى عنها المريض بعد فترة • فدعاء التنمية المستقلة لا يرفضون إذن المعونات الأجنبية أيا كان حجمها وأيا كانت الصورة التى تقدم بها ، بل يرفضون أن ترسم الدولة المتلقية للمعونات الخارجية استراتيجيتها فى التنمية على أساس حجم المعونات الخارجية المتوقعة بدلا من أن ينظر الى هذه المعونات على أنها مجرد وسيلة لسد بعض الثغرات فى خطة تم وضعها بصرف النظر عن المعونات الخارجية المنتظرة • وهم يرفضون على الأخص أن تضع الدولة الفقيرة استراتيجيتها على أساس استمرار المعونات الخارجية بدلا من أن يكون أهم عناصر هذه الاستراتيجية أن تتمكن الدولة الفقيرة فى أقرب وقت ممكن الاستغناء عن هذه المعونات (٢) •

(١) د. جلال أمين ، تنبعية أم تنمية •• مرجع سبق ذكره • ص ١٧ •

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨ ، ٢٩ •

● البحث الأول :

المساعدات : التعريف - التقسيم النوعي - الخصائص

كلمة مساعدات aid تستخدم حاليا لوصف تحويل الموارد المالية من الحكومات أو المؤسسات الرسمية الى البلاد النامية .

ويمكن تقسيم المساعدات تقسيما نوعيا الى :

(أ) مساعدات في شكل تدفقات مالية وهذه تنقسم بدورها الى :

— مساعدة تنمية رسمية .

— القروض .

(ب) مساعدات في شكل معونة فنية .

المساعدات التنموية الرسمية :

نصت الاستراتيجية الدولية للتنمية والتي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ كبرنامج عمل للعقد الثاني للتنمية (١٩٧٠ - ١٩٨٠) على أن تقدم الدول المتقدمة من الموارد المالية الى البلاد (النامية) ما تبلغ نسبته ١٪ من الناتج القومي الاجمالي بأسعار السوق للدول الأولى ، وأن يذهب ٧٪ منه في صورة مساعدة انمائية (تنمية) رسمية .

ان هذه المساعدة تتكون من جانبين :

١ - المنح grants

٢ - القروض التي تتضمن عنصر منحة .

وبينما أن تعريف المنحة واضح ، باعتبارها قيمة لا ترد ، فإن تعريف

مشكلة نقل التكنولوجيا - ١٦١

عنصر المنحة في القروض يثير جدلا واسعا نظرا للاختلاف في طريقة حسابه وتحديدته ، وبدون الدخول في تفاصيل معقدة نكتفى بالذكر أنه مجرد مفهوم حسابي لا يدل على معونة حقيقية ، وأن قيمته لا تزيد فعليا في أغلب الحالات عن ٢٥ ٪ من قيمة القرض (١) .

وهناك مصدران رئيسيان للمساعدات التنموية الرسمية :

– الدول أعضاء لجنة مساعدات التنمية DAC وتشمل اللجنة المذكورة ١٧ دولة من بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

– الدول أعضاء « منظمة البلاد المصدرة للبترول » أوبك وفيما يلي جدول يبين اتجاه تطور المساعدات من هذين المصدرين (انظر الجدول) ومن ههنا نستنتج الدلالات الآتية :

١ – تضاؤل الوزن النسبي للمساعدة التنموية الرسمية في داخل تدفقات الموارد المتسابة الى البلاد المتخلفة عبر العقد السبعيني (١٩٧٠ – ١٩٨٠) وذلك على الرغم من الزيادة المطلقة في مقدارها .

٢ – تضاؤل النصيب النسبي للمول الرأسمالية المتقدمة « مثله في أعضاء لجنة مساعدات التنمية » في موارد المساعدة التنموية الرسمية ، عل الرغم من تزايد الحجم المطلق للمساعدات التي تقدمها فقد كانت مساعداتها تشكل ٢٦,٨ ٪ من اجمالي المتحصلات للبلاد المتخلفة في فترة ٦٩ – ١٩٧١ ثم انخفضت بشكل حاد الى ما يقرب نصف هذه النسبة في فترة ٧٥ – ١٩٧٧ وبالتحديد الى ١٩,٣ ٪ .

وقد تم هذا الانخفاض لحساب نصيب كل من دول منظمة الأوبك والمؤسسات المالية الدولية متعددة الأطراف .

٣ – تركّز المساعدات التنموية الرسمية على البلاد منخفضة الدخل ضمن العالم الثالث : فقد حصلت البلاد التي يقل متوسط الدخل الفردي فيها عن ٤٠٠ دولار على ٧٢,٦ ٪ من اجمالي المساعدات في عام ١٩٧٨ فهذه البلاد اذن مع ما تتميز به من انخفاض متوسط الدخل الفردي وضيق السوق وضعف الأسواق المالية ومن عدم القدرة بالتالي على الوفاء بالتزامات الديون التجارية ، ربما تمثل مجالا خصباً لمعونات البلاد الرأسمالية مع ما في مضمون هذه المعونات من خدعة كما رأينا عند بيان عنصر المنحة بحيث تشكل هذه المعونات الأداة الرئيسية لربط هذه البلاد بالنظام الاقتصادي العالمي .

(١) محمد عبد الصميعي عيسى ، تدفقات وحسب الأموال الدولية الى العالم الثالث ، م.س.د.

نسبة مئوية من المنتجات الكبيرة	النسبة والكمية	نسبة مئوية من المنتجات الكبيرة	النسبة والكمية	نسبة مئوية من المنتجات الكبيرة	النسبة والكمية	نسبة مئوية من المنتجات الكبيرة	النسبة والكمية
١٩٧٥	١٩٦٩	١٩٧٦	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٦٩	١٩٧٥	١٩٦٩
١٩٧٧	١٩٧١	١٩٧٧	١٩٧٥	١٩٧٣	١٩٧١	١٩٧٧	١٩٧١
٣٨٢	١٩٥	١٨٦	١٩٣	١٤٩	١١٤	٩٤	٨
١٩٣	٣٦٨	٩٨	٤٩	٩٦	٨١	٧	٦٥
٨٥	٧١	٤٩	٤٩	٣٩	٢٧	١٩	١٣
٨٥	٣٢	٢٨	٤٥	٤٩	٣	١٣	٥٥
١٦١	٥٨	٧	٨	٩	١٣	١١	٨

١ - المساعدة الثنائية من أعضاء
لجنة مساعدات التنمية

٢ - الوكالات متعددة الأطراف

٣ - مساعدات ثنائية من
أعضاء الإريك

د - الاقتصادات المتعطلة مركزيا

وهذه المساعدات تحمل العديد من خصائص السلبية مما يزيد من تفاقم مشكلة التمويل الخارجى للتنمية وفى تلك البلاد ومنها :

أولاً : الصفة الاحتكارية لعرض رأس المال ، ويمثل ذلك فى أن أغلبية الحجم المطلق للمساعدات تأتى من مجموعة دولية واحدة هى مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة (٥) التى تقدم عموماً أكثر من ثلثى الموارد الكلية الصافية بكافة صورها - للبلاد المتخلفة - فقد قصت مجموعة الدول المذكورة ٤٩ بليون دولار فى عام ١٩٧٧ من مجموع التدفقات البالغ حجمها فى ذلك العام ٦٤ بليوناً ، كما تقدم على وجه الخصوص أكثر من الثلثين أيضاً من المساعدات التنموية الرسمية حيث بلغت القيمة المساوية لهذه النسبة فى عام ١٩٧٧ نحو ١٤ر٧ بليون دولار (١) .

ثانياً : ضالة المساعدات من حيث المقدار ومن حيث النسبة وقد سبق أن ذكرنا أن المساعدات لم تصل الى نصف المستهدف فى خطة العقد الثانى للتنمية على الرغم من تواضع هذا المستهدف نفسه ويسوق البعض تدليلاً على هذا أن اجمالى المساعدات التنموية الرسمية قد وصل الى ١٧ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ ، بينما وصل الاتفاق المسمى الدولى الى ٣٧١ مليوناً فى العام نفسه ، ذلك طبقاً لأرقام الوكالة الأمريكية للرقابة ونزع السلاح .

ثالثاً : التحيز السياسى لاتجاهات المساعدات : ويتضح ذلك من أن الدول الرأسمالية المتقدمة تقدمها الى تلك البلاد السائرة فى فلكها ، والتى تمثل أهمية خاصة لها سواء التى تنفذ لها جزءاً من سياستها مثل اسرائيل أو فى المواجهة السياسية العالمية مع الاتحاد السوفيتى .

وأخيراً : تقسم المساعدات بأنها مقيدة ومرتبطة بشروط سياسية واقتصادية ويذكر الإنكناد أن برامج المعونة لا تنبثق من الالتزام بدعم عملية التنمية فى المحل الأول ، وإنما تصدر عن الرغبة فى بلوغ أهداف متعددة ٠٠ مثل تدعيم النفوذ السياسى والاستراتيجى والتجارى والثقافى للبلد المانح للمعونة وعلى سبيل المثال لا الحصر وإذا تعرضنا فقط للشروط الاقتصادية دون السياسية

* تؤكد مصادر الأمم المتحدة والمصادر الغربية بصفة عامة أن المساعدات للعقد من الدول الاشتراكية فى أوروبا وآسيا لم تزد فى العقد الثانى (السبعينات) عن قيمتها خلال العقد الأول (الستينات) بل ربما قصت ٠٠ خاصة وأن الدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية قد أعلنت عدم التزامها بالأهداف المحددة للتدفقات المالية فى (الاستراتيجية الدولية للتنمية) لمد مواءمتها تماماً لنظريتها فى التنمية ولبعض المصادر الغربية فقد تضائل صانئ الاتفاق من جانب الدول الاشتراكية فى أوروبا وآسيا من ١٥٠ بليون دولار فى ٧٠ - ٧١ الى ٧٥٠ مليون دولار ١٩٧٥ ثم الى ٧٠٠ مليون دولار ١٩٧٧ وأن الاتحاد السوفيتى كان يقدم نسبة تتراوح بين ٥٠٪ و ٨٠٪ من اجمالى الناتج .

OECD Development Cooperation 1978 Review op. cit., p. 19. (١)

لوجدناها تمثل (وقد ذكر ذلك من قبل) في ضرورة اتفاق المعونة داخل الدول المانحة ذاتها ، وذلك بإشراء السلع والخدمات منها ، رغم ما يحمله هذا الشراء من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية ، ليس أقلها استجلاب أنماط التكنولوجيا غير ملائمة بالضرورة للاحتياجات الوطنية للبلاد المتخلفة وتأكيدا لهذا، تذكر مصادر لجنة مساعدات التنمية أن ٧٥ ٪ من المساعدات الثنائية الإجمالية التي قسمتها الدول الأعضاء بها بين عامي ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ كان يمثل معونات مقيمة اقتصاديا وذلك بزيادة ١٠ ٪ من عام ١٩٦٤ ٠٠ كما أن ثلثي المعونة المقدمة من بريطانيا ، كان يتم إنفاقها بداخلها ، وتذكر المصادر الأمريكية الرسمية أن ٩٣ ٪ من قروض الوكالة الدولية للتنمية - وهي مؤسسة أمريكية - قد تم إنفاقها مباشرة في داخل الولايات المتحدة ٠ وهكذا المساعدات المقدمة فتندور ثانية لخدمة المصالح الاقتصادية للبلاد المانحة (١) .

خامسا : ان المساعدات مشروطة من حيث أوجه الاتفاق : فهي توجه قبل كل شيء الى تلك المجالات التي تحل مشكلات قصيرة الأجل بل ولا يمكن لها بطبيعتها أن تصدى للمشكلة طويلة الأجل وهي مشكلة التنمية الصناعية المستقلة ويجرى الترويج لهذا النوع من الشروط تحت شعارات عديدة منها « اشباع الاحتياجات الأساسية » و « تخفيف حدة الفقر » أو اصلاح أحوال المناطق والجماعات الفقيرة وخاصة من خلال التنمية الريفية وهذا ما يدعو اليه البنك الدولي بشكل مكثف في السنوات الأخيرة (٢) .

سادسا : نتيجة للخصائص السابقة ، فانه بالرغم من أن ما يربو على ٥٢ ٪ من المساعدات التنموية قد قدم الى المجموعة منخفضة الدخل من البلاد المتخلفة فان هذه المساعدات لم تستطع أن تفي باحتياجات هذه البلاد التي تتميز - فضلا عن عدم وجود قاعدة صناعية - بوجود مناطق ريفية كبيرة شديدة التخلف وعجز مزمن في الأغذية « والتي تعتمد على تدفقات المعونة الميسرة في اشباع جزء كبير من احتياجات الاستثمار - الاجتماعي والبنية الأساسية والمرافق الانتاجية اللازمة لمقابلة المشكلات الملحة لسكانها » (٣) .

سابعا : التحيز ضد التصنيع ، فالمساعدة التنموية الرسمية لا تقدم اسهاما جديا في تصنيع العالم الثالث ، أي في انشاء الصناعات التحويلية وتقدر مصادر « اليونيدو » أن نسبة المنصرف الى الصناعة التحويلية في العالم الثالث من المساعدات التنموية الرسمية الثنائية والمقدمة من الدول أعضاء لجنة

(١) ذكر في :

Galal Amin, «Criticism of the United Nations Philosophy on Development», Arab Economist Review, Baghdad, Jan. 1977, pp. 5-43, p. 11.

(٢) محمد عبد التفيع ، م.س. ٥٠ ص ١٠٠ .

OECD, op. cit., p. 18-20.

(٣)

المساعدات التنموية في ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، هذه النسبة لم تزد على ٥٣ ٪ ، وأنه بتطبيق هذه النسبة على قيمة تلك المساعدات في عام ١٩٧٧ ، وهي ١٩٥ بليون دولار ، فإننا نجد أن بليوناً واحداً فقط من الدولارات قد أتيح للصناعات التحويلية في العالم الثالث في تلك السنة .

القروض : (الاقراض التجاري) :

القروض تعتبر أكبر مكونات رأس المال الخارجي المنساب الى البلاد المتخلفة اجمالاً ، فقد بلغ حجمها طبقاً لتقدير مصادر البنك الدولي في تقريره عن « التنمية في العالم لسنة ١٩٧٨ نحو ٢٥١ بليون دولار في عام ١٩٧٥ مقابل ٧٦ بليون دولار للقروض الميسرة و ٦ بليون دولار للمنع الرسمية . ويقدر بالنسبة لعام ١٩٨٥ - أن يبلغ حجم القروض التجارية ٧٨٢ بليون دولار مقابل ٢١٧ بليون للقروض الميسرة و ١٨٥ بليوناً للمنع الرسمية .

ويمكن تحديد بعض الخصائص :

أولاً : أن معظم القروض التجارية قد ذهبت الى مجموعة البلاد متوسطة الدخل من العالم الثالث وقد تكونت أساساً من قروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالعملة الأوروبية - مما أدى الى تزايد عبء خدمة الدين ، والى تزايد احتمالات الضغط والتدخل غير المباشر في شئونها .

ثانياً : تتميز القروض التجارية بارتفاع أسعار الفائدة وقصر المدة - وهذا ما يضيف على الاقراض التجاري طابع « عدم اليقين » كما يؤدي الى ألوان عديدة من الاختناقات بالنظر الى الفجوة الكبيرة بين الاقراض الاجمالي (القيمة الكلية للقروض) والاقراض الصافي (القيمة الاجمالية للقروض مطروحاً منها أعباء خدمة القروض السابقة التي يتحملها البلد في الفترة الزمنية المعينة ، وهي استهلاك القرض « أي الاقساط » والفوائد . ويقدر خلال سنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥ أن تبلغ الزيادة في التدفقات الاجمالية حوالي ثلاثة أضعاف التدفقات الصافية وهو ما يضيف الى حد كبير من طاقة (أو قدرة) البلاد المتخلفة على خدمة الدين وفي هذا المجال نجد أن كلا من البنك الدولي وبنوك التنمية الاقليمية ، ليست في موقع يمكنها من أداء دور فعال : فقد وصلت الانسيابات المالية الفعلية « أي النصرف أو المستخلص » من البنك الدولي الى البلاد المتخلفة في عام ١٩٧٧ ما قيمته ٢٦ بليون دولار ، ولكن في مقابلها بلغت قيمة القوائد المدفوعة والاقساط ١٩٦ بليون دولار . وبذلك شكلت خدمة الدين بمنصرها ٧٠ ٪ من الانسيابات الاجمالية .

ونتيجة لهذا كله ، وتأكيداً له ، فقد بلغت الديون العامة الخارجية للبلاد

، (النامية) حسب أحدث التقديرات الأخيرة لخبراء صندوق النقد الدولي ، حوالي ٤٩٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٩ . ان هذا - مجرد مثال - يؤكد تفاقم مشكلة الديونية العامة الخارجية للدول المتخلفة بسبب من خصائص الأقرض التجاري ، من حيث المدة وسعر الفائدة وشروط الأقرض . . دون اغفال للعوامل الأخرى (١) .

وفي هذا الصدد يقول واشتل معقبا : « ان البلدان الغريبة التي تمنح المعونة حين تنشر أرقام التزامها السنوى بمساعدة العالم الفقير ، فانها تميل الى المبالغة في كرمها . لكن أكثر من نصف معونتنا لا يمنع بل يفرض بفائدة . وجميعنا تعلم ان القرض ليس هدية حتى لو كانت معدلات الفائدة منخفضة . ولم تمنح معدلات الفائدة المنخفضة على تلك « المعونة » صكوك الدين للدول المتخلفة من أن تصبح عبئا غير محتمل بصورة متزايدة . » فيما بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٦ على سبيل المثال تضاعف اجمالي عبء الدين العام والخاص ، للبلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول ، أكثر من أربعة أضعاف ، من ٤٣٧ مليار دولار الى حوالي ١٨٠ مليار دولار » (٢) .

وكل عام يتعين تخصيص نسبة متزايدة من المعونة الواردة لمجرد سداد الديون التي تلقتها الدولة في العام الأسبق . ففي عام ١٩٧٣ ، تم انفاق نحو ٤٠٪ من كل القروض والمنح التي تلقتها البلدان المتخلفة من الحكومات الأجنبية على أقساط خدمة الدين « للمعونة » السابقة . لكن اذا وضعنا في الاعتبار كذلك أقساط خدمة الديون على القروض من مقرضين أفراد يكون مجموع مبالغته البلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول - ما يفوق ١٣ مليار دولار - وهو ما يقرب من اجمالي مساعدات التنمية القادمة من مصادر حكومية في البلدان الصناعية . وفي الحقيقة ، وطبقا لما يذكره مسثول وكالة التنمية الدولية الأمريكية AID . ل . فالديز ، فان المقرضين في البلدان الصناعية يتلقون الآن في بعض الأحيان من تسديد القروض أكثر مما يقرضونه ويقول فالديز ان حكومة الولايات المتحدة تلقت عام ١٩٧٧ من سداد الديون من أمريكا اللاتينية ١٥٠ مليون دولار أكثر مما قدمت في شكل قروض لوكالة التنمية الدولية ولبنك التصدير والاستيراد (٣) .

(١) لمزيد من التحليل الاقتصادي انظر :

E. L. Bachs, «Foreign Capital Inflow and the Output Rate of the Recipient Country», Journal of Development Studies, 1977, pp. 374-381.

(٢) Howard M. Wachtel, The New Goomes : Multinational Banks in the Third World : Transnational Institute, Washington D.C, 1977, p. 11.

(٣) UNCTAD Debt Problems in the Context of Development, Report by the Secretariat, 1974, pp. 1-16,

علاوة على ذلك ، فإن أقساط خدمة الديون تنمو أسرع من معدل زيادة المعونة وعلى سبيل المثال فإنه بين منتصف الستينات ونهاية العقد ، ازداد اجمالي تدفق المعونة الخارجية الى باكستان بنسبة ٥٪ ، لكن أقساط خدمة الديون ارتفعت بنسبة ٩١٪ (بالنسبة لكثير من البلدان يشهد مستوى المعونة انخفاضا ، وليس ارتفاعا) كذلك تتزايد أقساط خدمة الديون بمعدل أسرع مرتين من مكاسب التصدير التي تجلب العملة الأجنبية اللازمة لسداد الديون . وفي بعض البلدان مثل بنجلاديش لابد أن يخرج ربع مكاسب التصدير مرة أخرى لمجرد سداد الديون السابقة . وتتزايد النسبة بسرعة ، بينما نسبة الربح أكثر بكثير مما يمدد المصرفيون محتملا (١) .

« يدعي انه موقف لاتربح فيه البلدان المتخلفة لكن تيزل المحاولات لجعل الكثيرين منا يظنون على اعتقادهم بأن كل مايمكننا المساعدة به هو زيادة المعونة . ولكن المزيد من المعونة من هذا النوع لن يعقد فقط عبء الديون ، بل انه سيجبر هذه البلدان أيضا على الاندفاع الكامل المدمر نحو التصدير . فالطريقة الوحيدة للحصول على العملة الأجنبية لسداد الديون هي البيع في السوق الدولية .

أما التنمية الداخلية (بناء التسهيلات الصحية ، والمدارس ، والعيادات ، مثلا) لاقهم بالقدر نفسه ، لأنها لا تكسب عملة أجنبية .

وهكذا تقود صكوك الدين معظم البلاد مباشرة الى فح التبادل التجارى (٢)

وحين نناقش مساعدات التنمية لايجب نسيان هذه الحقائق : فالمساعدة تكون عادة قروضا والدين الذى تخلقه يسكن أن يكون فى حد ذاته العقبة النهائية التى تعترض طريق الاعتماد على النفس .

والديون تقضم جزءا متزايدا من موارد التنمية ، وتضمن أن يتم تحديد اختيارات البلد الاقتصادية بالأسواق الأجنبية ، والبنوك الأجنبية ووكالات التنمية الأجنبية التى تعارض عادة احتياجات البلد الداخلية .

ثالثا : التحيز ضد التصنيع . وهذه الحقيقة شديدة الأهمية ، اذ ان من الملاحظ أن مصادر الاقراض التجارى لا تقوم على تمويل مشروعات التنمية الصناعية التى تكفل رفع نصيب الصناعة التحويلية من الناتج القومى . وخاصة منها تلك الفروع التى تحقق اقامة قاعدة صناعية مستقلة ومتوازنة .

1. M. Wachtel, op. cit., p. 13.

(١)

2. M. Wachtel, ibid., p. 17.

(٢) انظر :

يبقى أن نذكر أن هناك مصطلحين رئيسيين للافتراض التجاري :

١ - المؤسسات المالية الدولية متعددة الأطراف وأبرز وأقوى مثال عليها مجموعة البنك الدولي وتشمل البنك الدولي ومؤسسة التطوير الدولية وأخيراً شركة التمويل الدولية - بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي « و » وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وكلها تشكل الوكالات المالية الرئيسية التي تهتم حالياً بالسياسات الاقتصادية العامة للدول النامية (١) .

٢ - أسواق رأس المال الدولية : وتحدد مصادر اليونيد وأشكال الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية فيما يلي (٢) .

- السندات الدولية : وهي السندات المصدرة والمبيعة في أكثر من سوق وطنية واحدة في نفس الوقت ، ومن خلال اتحادات أو روابط دولية .

- الائتمان المصدر بالعملة الأوروبية .

- السندات الأجنبية : وهي السندات المصدرة في سوق وطنية واحدة .

وكذلك هناك أسلوبان متبعان لتسويق وتمويل ما تصدره الدول المتقدمة من خدمات وبضائع Capital goods إلى الأسواق العالمية ولا سيما الدول المتخلفة الأول : هو ما يطلق عليه المساعدات الخارجية المشتركة Multilateral Aid والثاني : يطلق عليه الطريقة الثنائية Bilateral ويحتوي قسم منها على هبات grants صغيرة وقروض سهلة أي بفوائد منخفضة . والتعامل فيها يكون مع الدول المستلمة مباشرة وتقع كافة المساعدات العسكرية ضمن الطريقة الثانية هذه . وكذلك المساعدات التي هي مجرد عملية قرض لتمويل بعض الصادرات وفي هذه الحالة تعتبر « مقيدة » بمعنى أن الدولة المستلمة تلزم باستخدام المبالغ المقرضة لنفع ثمن ما تستورده من الدولة المقرضة فقط أو تحت شروطها (٣) .

المعونات الفنية :

تؤكد تدفقات المعرفة التكنولوجية - إلى جانب التدفقات التجارية السلمية والتدفقات المالية - الموقع المسيطر للدول الرأسمالية المتقدمة في سوق المعرفة التكنولوجية التجارية أو المتجزة commercialized وتقتصد بها

(١) منير أبو ويردي ، دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول ، دار الطليعة ، بيروت ،

١٩٧٨ ، ص ٩٢ .

(٢) محمد عبد الشفيق عيسى ، م.س.د. - ص ٩٧ .

(٣) منير ويردي م.س.د. - ص ٩٧ .

المعلومات التكنولوجية الخالصة (١) وهي بالإضافة الى المعلومات تشمل الخبرة الفنية المتحلة في الخبراء والمهندسين الاستشاريين ، وكذلك اعداد التصاميم وانشاء المشاريع ، أى عمليات وضع الفكرة وتحقيقها ، وامكانيات البحث والتطوير (R + D) و هذه المعونات تعتبر من أهم اركان عملية نقل التكنولوجيا الى الدول المتخلفة لأنها من ناحية تمثل مركز التطور التقنى ومن الناحية الأخرى تحتوى عددا من الأبعاد المؤثرة اجتماعيا وثقافيا (٢) .

التكنولوجيا المربوطة بالمعونات الخارجية :

ذكرنا من قبل ان الإفراط فى الاعتماد على المعونات الأجنبية من شأنه أن يفرض على الدول المتلقية للمعونة نمطا معيناً من أنماط النمو ليس هو أنسب الأنماط لها ، واعتمادا أحاديا على مصدر مسيطر على سوق التكنولوجيا .

وفرصة الدول النامية فى اختيار التكنولوجيا اللازمة لغرض معين تضيق عندما تكون هذه التكنولوجيا مقيدة ومرتبطة بمعونة أجنبية ، حيث يتقيد الاختيار بالتكنولوجيات المتاحة فى الدولة المتقدمة المقدمة للمعونة . ولذا يتأثر بالمعونة الممنوحة كل من مفهوم التكنولوجيا الملائمة ، والظروف التى يتم فى ظلها نقل هذه التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، وقوة الدفع المنتظر ممارستها بواسطة الدول النامية والمتقدمة معا على مستوى التعامل فيما بينهما) .

ومن ثم يصبح من المرغوب فيه فصل التكنولوجيا عن المعونة . وحيث أنه يكون من الأكثر احتمالا أن تختار الدول النامية التكنولوجيا الملائمة اذ تكون فى موقف أفضل من حيث تقييم كافة التكنولوجيات المتاحة بصرف النظر عن مصدرها . فإذا افترضنا قدرا من التفاؤل نقول انه ينبغي على حكومات الدول المتقدمة والنامية ووكالات الأمم المتحدة المهيئة للتعاون بشأن ضمان استقلال التكنولوجيا عن المعونة . حيث يتعين تقديم الأخيرة للدول النامية لتسكينها من شراء أفضل أنواع التكنولوجيا وأكثر علامة لغرض معين . فالتكنولوجيا المطورة فى بعض البلاد النامية مثلا - قد تكون أكثر ملاءمة لدول نامية أخرى من تلك المطورة فى الدول المتقدمة . على أن الدول النامية صاحبة هذه التكنولوجيا المطورة قد لا يكون لديها من الموارد المالية ما يمكنها من تقديم المعونة مع التكنولوجيا . وفى هذه الحالة تكون الدول المتقدمة ، رغم عدم ملاءمة

Betsy Hartman and J. Boyce, op. cit., p. 48-53.

(١)

(٢) محمد عبد الشفيق عيسى ، م.س.د. ص ٩٦ .

تكنولوجيتها في موقف يسمح لها ببيع هذه التكنولوجيات للدول النامية لأنها تستطيع أن تربط بين التكنولوجيا والمعونة (١) .

ونقول ذلك مع افتراض التفاؤل لأن الدول الصناعية لم تبذل حتى الآن ولا يمكن أن نتصور أن تبذل جهدا يذكر في جعل السلع التي تحصل عليها الدول المختلفة عن طريق المعونات أكثر ملاءمة لظروف هذه الدول الاقتصادية ، من ثم فإن هذه السلع تتميز في أغلب الأحيان بكثافة عنصر رأس المال وقلة ماتحتاجة من ايد عاملة ، كما تتميز فنون الانتاج المرتبطة بها باعتمادها الكبير على الاستيراد ، وبقلة ملاءمتها لاستخدام الموارد الأولية والوسيلة المتوفرة محليا . فالافراط في الاعتماد على المعونات الأجنبية لا يساعد على نشوء أو تطوير فنون انتاج محلية ، ولا يخلق فرصا كبيرة لتشغيل العمل المتعطل ، ولا يسمح بخلق طلب واسع على السلع الوطنية (٢) .

وقد يقال ان التحول من المعونات الثنائية الى المعونات متعددة الأطراف من شأنه أن يتيح للدول المتلقية للمعونة حرية أكبر في اختيار نوع من السلع الأكثر ملاءمة لظروفها ، من حيث انه يحرها من قيد اتفاق ما تحصل عليه من معونة على سلع الدولة المقدمة لها . وقد يكون هذا هو بعض ما قصدت اليه وثيقة الأمم المتحدة حينما أشارت الى تقديم المعونات عن طريق « المجتمع الدولي بأسره » . على أن هذا المصدر الأكبر من الحرية الذي يتيح المعونات جتمعة الأطراف هو في الحقيقة كسب شكل أكثر منه كسب فعل . فقد يكون للدولة المتلقية للمعونة متعددة الأطراف الحق في اتفاق ما تحصل عليه في شراء معدات أمريكية أو معدات ألمانية مثلا ، أو أن تحصل على فنون انتاج بريطانية غير ملائمة أو فنون انتاج فرنسية غير ملائمة أيضا . ولنا أن نتساءل عما اذا كان هذا يشكل لى حرية حقيقية في الاختيار للدولة المتخلفة . بل ان من الممكن أن نلصق في بعض صور المعونات متعددة الأطراف قيودا أكبر على الدول المتخلفة في حريتها في اختيار استراتيجيتها في التنمية بصورة أكبر مما في المعونات الثنائية . ويكفي أن نضرب لذلك مثلا بما يتضمنه عادة ما يسمى « بغطاب اعلان النية » ، Letter of intent الذي يشترط صندوق النقد الدولي الحصول عليه من حكومة الدولة طالبة المعونة قبل أن يوافق على اعانتها . ففي الغالبية العظمى من الحالات يتطلب صندوق النقد الدولي أن تتخذ هذه الحكومات اجراءات مؤداها تحرير التجارة الخارجية وتحرير نظام الصرف ، حتى وأو تمارضت هذه الاجراءات مع متطلبات التنمية وحماية الصناعة الوطنية الأمر الذي يزيد من تورط الدولة النامية في فروع من الانتاج لا تنمشى

(١) د - أسامة الخولي ، م.س.د. ص ٢٢ .

(٢) د - جلال أمين ، م.س.د. ص ١٨ .

مع أولويتها وتفضيلاتها بالإضافة إلى استيراد سلع استهلاكية تحمل ميزان مدفوعاتها عبثاً قد يكون أكبر من حجم ما حصلت عليه من معونة (١) .

ومثل ذلك ينطبق على الجزء الأكبر مما يقدم للدول النامية من معونات فنية . فحقيقة الأمر أن الخبير الأجنبي ، سواء كان مهندساً استشارياً ، أو خبيراً في التخطيط أو في صياغة مشروعات التنمية أو في إعداد دراسات الجدوى ، يمكنه أن يقدم للدولة المتخلفة ما ليس في حوزته . فإيا كانت درجة صدق نيته في خدمة الدولة التي يذهب لمساعدتها فإن المعرفة الوحيدة التي يتقنها هي معرفته بفنون الإنتاج الغربية . وليس هناك طائل حقيقة في أن يطلب منه أن يقدم مشورة غير ما يمل به عليه هذا النوع من المعرفة (٢) .

وعلى حد قول تقرير منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي OECD (٣) :

« يشعر الكثير من الباحثين في العالم الثالث بأن المساعدات الحالية في مجال الاستشارات والدراسات والخدمات التكنولوجية تساعد على تشويه قيم التعاون الاقتصادي وعلى تقوية الأنواع والمجالات التكنولوجية غير الملائمة للدول المتخلفة وتقوية علاقات تجارية ذات طابع التبعية التكنولوجية وهي تلك النوعية من المعونة الفنية التي تفترض أنه ليس للبلد المستلم أية مقدرة إدارية أو علمية أو تقنية للقيام بالعمل المطلوب » .

وتنمى الأوساط المسئولة في الدول المتخلفة - وبدون جدوى طبعاً - من النسبة الكبيرة من مبالغ القروض (وتتجاوز تلك النسبة أحياناً ٢٥٪ من قيمة القرض) على الدراسات المطولة دراسات القطاعات العمومية ، دراسات ما قبل التمويل ، دراسات التمويل ثم الدراسات الهندسية على اختلاف مراحلها ثم دراسات اقتصادية أخرى على ضوء الدراسات الهندسية دراسة تكميلية لتلك الدراسات . وفي تلك الأثناء تنظر الدولة النامية بكل أسف إلى ما يحسب عليها من قروض تنفق على « خبراء » قادمين ومغادرين وإلى سنين تمر والمواطنون بانتظار تحقيق ذلك المشروع الذي قد لا يعمد عملية ضخ قليل من المياه من الآبار إلى المدينة أو عملية إنشاء طريق لربط مدينتين هامتين (٤) .

(١) د. جلال أمين ، م.س.د. ص ١٩ .

(٢) المرجع السابق - ص ١٩ .

(٣) «Choice and Adaptation of Technology in Developing Countries» (٢)
Development Center of the Organization for Economic Cooperation and Development, Paris 1974, p. 13.

(٤) منير ويردي ، م.س.د. ، ص ٦٦ وانظر أيضاً :
Betsy Hartman and James Boyre, Bangladesh : Aid to the Needy ; Center for International Policy, Washington D.C., June, 1978.

وأحيانا تخرج عن تلك الدراسات (التي تعتبر تكاليفها الباهظة جزءا من مبلغ القرض) نتائج مضحكة مثل كون المشروع الزراعي الفلاحي المطلوب تحسينه بتحويل مياه السيول الموسمية اليه بأساليب بسيطة غير اقتصادية إذا احتسب سعر الفائدة للقرض أو للراسمال ١٥ ٪ في السنة مثلا بالرغم من أن سكان الدولة الفقيرة المقترضة يمانون من سوء التنفيذ ولا توجد للدولة مصادر للعملة الصعبة لاستيراد الغذاء من الخارج لذا يوصى (هؤلاء الخبراء) بانتاج القطن القابل للتصدير بدلا من الفرة القابلة للأكل (١) .

وقد سبق وإن تطرقنا الى موضوع النقل الخالي من التكنولوجيا حيث لا يبقى في البلد المتخلف من آثار تلك المعونة بعد اكمال المشروع سوى كتل من الحديد والخرسانة فمن غير المألوف أن تقوم الجهة المقرضة سواء كانت تلك الجهة بنكا للتطوير أو حكومة باستخدام القدرات المحلية أو السماح لها بالاشتراك في اجراء تلك الدراسات الاقتصادية والهندسية التي يتم استخدام الأجانب للقيام بها وتنقل الخبرة المكتسبة من جراء القيام بالأعمال الاستشارية للمشروع الى الخارج بخروج القائمين بتلك الأعمال من الأجانب . وتطاهر الجهات المقرضة بالحرص على حدوث ذلك بأن تفرض على الشركة الاستشارية الأجنبية شروطا تتعاقد بتدريب المواطنين على القيام بالأعمال الاستشارية ولكن مثل تلك الشروط تبقى حبرا على ورق . وهناك أمثلة عديدة ومؤسفة في هذا المجال حيث لاينتج في الواقع عن عملية التدريب أكثر من خلق سمسار أمين لتلك الشركة الاستشارية في ذلك البلد النامي يحاول أن يضمن للشركة أعمالا أخرى في المستقبل (٢) .

أما الخبراء الذين ينتمون الى العالم الثالث نفسه فمن المثير للدهشة أن تلاحظ كيف يفقد هؤلاء حساسيتهم لمشكلات بلادهم ومتطلباتها بمجرد أن يمارسوا أعمالهم لدى المنظمات الدولية ، فإذا بالخبير الهندي أو العربي بمجرد انتسابه لمنظمات هيئة الأمم المتحدة يتكلم عن بلاد العالم الثالث بلسان الغريب الذي لم يعيش قط في هذا النوع من البلاد . يزيد الطين بلة أن هذه المنظمات في توزيعها لهؤلاء الخبراء بين بلاد العالم الثالث تتبع نظاما من شأنه أن يضمن ولاه الخبر لا للبلد الذي يرسل اليه لتقديم المشورة بل لفكر المنظمة وفلسفتها ، فإذا باقتصادى مصرى مثلا ترسله الأمم المتحدة لتقديم المشورة لدولة كالهند فيما يجب أن تتضمنه الخطة الخمسية الهندية ، بينما يأتى اقتصادى هندي

(١) انظر حالة دراسية في :

Leonard Dudley and Rouer Sandilands, «The Side Effects of Foreign Aid : The Case of P.L. 480 Wheat in Colombia, Economic Development and Cultural Change January 1975, p. 319-350.

(٢) مثير ويردى ، ج. ص ٥٠ ص ٦٧ .

ليخبر وزير الاقتصاد المصرى بما يجب أن تكون عليه سياسة مصر الاقتصادية
وما يجب أن يتضمنه « خطاب اعلان النية » (١) .

وبشىء من التشاؤم أو ربما الواقعية يمكن القول ان الوظيفة الحقيقية
للمعونات الأجنبية ليست هى المساعدة على تحقيق التنمية ، بل تحقيق نوع
معين منها من شأنه أن يضمن ادماج دول العالم الثالث فى فلك النظام
الاقتصادى العالمى السائد ، ويضمن اشراك هذه البلاد فى تقسيم العمل الدولى
الذى تمليه متطلبات النمو فى البلاد الصناعية نفسها .

(١) د. جلال أمين ، م.س.د. ص ٢٠ .

● المبحث الثاني :

البنك النول والهجوم على الفقر

البنك النول لا يمكن تناوله باستخفاف فقد بزغ بسرعة كأكبر مؤسسة لتمويل التنمية وبلغت التزامات الاقراض التي خطط لها في الثمانينات أكثر من ٩ مليارات دولار وفي السنة المالية ١٩٧٩ طلب الرئيس كارتر من دافعي الضرائب الأمريكيين أن يضاعفوا تقريباً مساهمتهم في البنك • وقيل حينذاك إن هذه المضاعفة ستساعد البنك على مواصلة « هجومه على الفقر » (١) •

ونحن في البلاد النامية نسمع باستمرار أن البنك « مبدق نقود » ، فماذا يعني ذلك ؟

إن البنك يبدق النقود ، نعم لكنه لا يمنحها ، فالقروض لابد أن تسدد - وبالعملة الأجنبية • وفي أحسن الأحوال ، يقوم البنك من خلال وكالة التنمية الدولية IDA التابعة له ، بتخفيض معدل الفائدة ، إذ يتقاضى مجرد ٧٥ في المائة من الفائدة السنوية ويسمح بالسداد خلال ٤٠ إلى ٥٠ سنة • إلا أن أغلب هذه القروض لا تستخدم سوى في توفير السيولة النقدية التي تسمح بدفع أقساط البنك العادية السابقة •

كذلك يجب ألا ننفل أن مشروعات البنك تتطلب دائماً أن تسهم الحكومة المحلية بمبالغ مقابلة تبلغ من ٢٠ إلى ٦٠ في المائة من تكاليف المشروعات مما يعني بصورة أو بأخرى تقييد الموارد المالية بل وأحياناً البشرية أيضاً في مشروعات البنك (٢) •

(١) فرانسيس مورلايه ، جوزيف كولنز ، صناعة المروج •• خرافة الندرة ، ترجمة أحمد حسان - عالم المعرفة ، إبريل ١٩٨٢ - الكويت - ص ٤٠٢ •
(٢) للرجع السابق - ص ٤١٨ •

ان تسديد الديون المتزايدة يضع البلد النامي تحت ضغط أكبر لتوجيه كل مجالات الاقتصاد نحو التصدير كما يدفعها « فخ الديون » بعيدا عن بناء أساس للاعتماد على النفس وهو الأساس الوحيد لنظام اقتصادي عالمي جديد (١) .

لقد خصص البنك الدولي عند نهاية الحرب العالمية الثانية لتنشيط وتمويل صادرات السلع الرأسمالية من بلدان مثل الولايات المتحدة وفي منتصف عام ١٩٧٨ قلعت وزارة خارجية الولايات المتحدة انه مقابل دولار دفعته واشنطن للبنك تم اتفاق دولارين في اقتصاد الولايات المتحدة مما يقود البعض الى التساؤل : من يعين من (٢) ؟

وهذا يقود حتما الى تعريف للتنمية « بانها أشياء تكلف مبالغ ضخمة من النقود ولا بد أن تستورد مبانى ، وفنيين أجانب باجور مرتفعة والسيارات التي يحتاجونها ، وسفودا وطرقا ، ومعامل ، ومعدات سمعية - بصرية ، وما الى ذلك . وهكذا فليس من غير المعتاد أن يذهب مالا يقل عن ٥٠٪ من مشروع تغذية للبنك في أندونيسيا الى الطوب والأسمنت ومعدات الترفيه من أجل المباني كما يذكر أحد الفنيين الأمريكيين العاملين في الأمم المتحدة باندونيسيا (٣) وحتى تحت يافطة الزراعة والتنمية تنهب قروض البنك الدولي في أغلبيتها الساحقة الى بناء البنية التحتية - من الطرق الى السفود التي تشرى المقاولين المحليين والأجانب ومستشاريهم ولا تمس هذه المشروعات القبضة الاقتصادية الخائفة للنخبة بل انها في الواقع تدعم هذه النخبة (٤) .

وقروض البنك المستهدفة تحدد حصصا لكل بلد ، ويحكم على مسئولى المشروعات حسب صلاحية المشروعات التي يجنونها لاتفاق تلك الحصص .

والشكوى التي يرددها هؤلاء المسئولون عادة هي عدم وجود ما يكفي من المشروعات الجيدة . وبالطبع فان التركيز على ايجاد منافذ لاتفاق مبالغ طائلة من النقود لا يؤدي بالذقة الى امان مسئولى البنك في العواقب الاجتماعية لمشروعاتهم . وكما يذكر أحد مستشارى البنك الذى عمل في كل ادارة من

UNCTAD, Debt Problems in the Context of Development-Report (١)
by the Secretariat, 1976, pp. 1, 16.

Cyrus Vance, Foreign Assistance and U.S. Foreign Policy, U.S. (٢)

U.S. Department State, Office of Public Information May 1978, p. 2.

World Bank, document cited by Susan George, How the Other Half (٢)
Dies, Penguin Harmondsworth, 1976, p. 260.

(٤) المرجع السابق ص ٢٦٣ .

ادارته أن : أى شخص يتوقف ليطرح أسئلة يعتبر معوقا - أى لا يتمتع بروح
تفريق) (وهناك تقارير متكررة عن اندفاع البنك بسرعة تصل الى حد اغفال
جوانب تكنولوجية وتجهيزية حاسمة الى أن يصبح الوقت متأخرا لاصلاحها (١) .

وليس البنك بأى معنى من المعانى ، مؤسسة ديمقراطية أو حتى واسعة
التمثيل ، فهو لا يخضع للمحاسبة من أى جهة سوى نفسه ومن غير المنطقى أن
نتوقع من مؤسسة قوية كهذه أن تكون قادرة على رقابة فعالة على نفسها ،
أو حتى رغبة فى ذلك .

ووثائق البنك سرية ، ولا تخضع حتى لدراسة علماء الاجتماع ، فليس
هناك سوى حوالى عشر مقالات وكتب تحلل هذه المؤسسة القوية . ولن يقبل
أى عضو فى طاقمه الشهادة أمام أية جلسات للكونجرس أو البرلمان . ومؤخرا
قط بدأ البنك يدرس اجراءات التقييم (سرية ، بالطبع) لكل المشروعات
التي يمولها وأحيانا يكلف مستشارين خارجيين بعمليات التقييم ، لكن ما هى
درجة استقلالهم ، اذا كان من المحتمل أن يأتيتهم عقد البحث التالى من البنك
نفسه ؟ وفى هذا الصدد فان التقارير العامة لابد ، أو على أقل تقدير يفضل ؛
أن تكون متفائلة حتى تكسب التأييد فى الكونجرس وفى برلمانات البلدان
المانحة للمعونة (٢) .

بالإضافة الى ذلك ، يطمح المديرون من مفاوضات الحكومة المحلية فى
البلدان المتخلفة حول قروض البنك عادة فى الحصول على منصب فى البنك
فى واشنطن . فهل مسيناقشون مشروعا للبنك ؟ وفى دراسة الحالة فى
سيرلانكا وهى بلد نال الآن قروضا ضخمة من البنك لمشروع سد للرى ،
فان مجموعات النخبة الحكومية فى العاصمة تتطلع بالفعل الى « استضافة »
الخبراء الأجانب الذين يأتون بمثل هذه المشروعات . انها باختصار ، حلقة
منقلة الى حد بعيد (٣) .

وإذا كان البنك لا يخضع للمحاسبة بشكل دقيق فان حريته تتزايد
فى ادعاء أية مزاعم ضخمة يشاء حول عدد الناس الذين يستفيدون من
مشروعاته . ويورد فى مورايايه وحده كولينز فى كتابهما « صناعة الجوع »
خرافة النادرة « الواقعة التالية :

(١) Betsy Hartman and J. Boyce, op. cit., p. 78.

(٢) Teresa Hyter, Aid as Imperialism, Pelican Original, 1972, p. 52.

وربما فى : Hartman and Boyce, Aid to the Needy ? op. cit., p. 75.

(٣) فى مولاينز وج - كولينز ، صناعة الجوع .. خرافة الندرة ، ص ٢٠٥ ، ص ٢١٦ .

« المستر مكنمارا ، على سبيل المثال ، يريدنا أن نصدق أن برنامج البنك للتنمية الزراعية والريفية «سبيلنج» ٦٠ مليوناً (فى مجموعة الفقر المستهدفة) بالاقراض خلال ١٩٧٥ - ١٩٧٩ »

وها أنت ترى ان البنك يروق له حساب عدد المتفعين بأجمال عدد الناس الذين يعيشون فى المنطقة التى ينفذ فيها مشروع للبنك . وهذا يعادل القول بأن سداً فى بالوبا بكاليفورنيا ، يقيد سكان كاليفورنيا البالغ عددهم ٢٠ مليوناً . وكذلك الملايين الأربعة من الذين يعيشون تحت حد الفقر . وعلى ذلك فمن المرجح أن يبلغ حساب البنك للمعد الاجمالى لمتفعيه فى وقت قريب رقماً أكبر من اجمالى عدد الفقراء فى العالم (١) .

وفى نقد مرير لأسلوب البنك فى اختياره للمشروعات فى البلاد النامية وبصفة خاصة تلك التى تمنى معاناة شديدة من الفقر أو التخلف أو كلاهما ، يذكر المرجع نفسه فى عبارات لانتقيرها وانما نوردتها كما هى محملة بالدلالات المختلفة حتى وان شابها شيء من التحامل :

« يبدأ أولاً عرض البيانات التكنيكية والاحصائية ويأخذ الفقر شكلاً كمياً . ورغم التأكيد على المشاركة فى نشرات تحديد السياسة التى تلقى المديح العلنى من قبيل (ان فقراء الريف لابد أن يشاركوا فى تصميم وتشغيل برنامج يضم عدداً كبيراً منهم) ، فإن الفقراء كما توحى وثائق المشروعات يمكن الوصول اليهم من أعلى الى أسفل . ونادراً ما ينظر الى الفقراء باعتبارهم المشاركين ناهيك عن كونهم الحافزين ، فى تنميتهم ذاتها . وفى لفة شبه عسكرية يصبح اللفظ المعبر عن الفقراء هو (السكان المستهدفون) » .

« أما اقتراحات المشروعات ، التى يفترض أن تكتبها الحكومة المحلية ، نكتبها فى معظم الحالات بصورة خفية « بمئات » البنك التى تطير الى هناك . . بنفقات ليست قليلة - من واشنطن لأيام قليلة » .

« والافتراض المسبق خلال كل تخطيط المشروع هو أن التنمية لا يمكن تحقيقها سوى بجلب موارد خارجية . والاستثمار الأجنبى يعد أساسياً . ومن ثم يجب عمل كل شيء لتطوير مناخ مناسب للبتوك والهيئات الأجنبية . أما كون تخطيط المشروع يتضمن استمرار الاعتماد على الاستيراد فلا يعتبر مشكلة » .

« أما قسم تنفيذ المشروع فى (تقارير الأغلفة الرمادية) فيعد سلسلة من الاسقاطات التى تتحدث عن عالم ودى . فتحديد الأهداف زائد النقود

(١) المرجع السابق ، ص ٤٢٢ .

يساوى النجاح - والفقر موجود ببساطة دون اشارة الى عمل القوى التي تخلقه وتبقيه - ان خطة المشروع هي تدريب فى الاقتصاد المنفصل عن العوامل السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية - وفي الحالات النادرة التي يجرى فيها الاقرار بالمصالح المتعارضة ، يتم تجاهل تأثيراتها على تطبيق المشروع - اذ يفترض أن الحكومة وغيرها من المنفذين يعملون سويا للقضاء على الفقر - ولا تقاس نتائج المشروعات سوى بالاحصاءات وليس بتأثيرها على حياة البشر الواقعيين » (١) -

وتقارير البنك تغير من بلد الى آخر ، ومن بعثة الى بعثة - وبعض التقارير لها صيغة عملية أكثر من بعضها الآخر ، بمعنى انه يقصد بها اعطاء الاسس التي ستكون طبقا لها وجهة نظر « البنك » عن أداء الدولة وتبر مثل تلك التقارير عادة خلال عدد من المسودات - وعادة ما تطلع الحكومة المعنية على المسودة الأولى فقط وقد تحتوى بعض النقد الشديد لسياسات الحكومة وبعض المقترحات لتغييرها - والهدف عندئذ هو انه يجب أن يصبح فى الامكان الغاء الأسباب الداعية للنقد من خلال التفاوض على اجراء تغييرات فى السياسة - فاذا لم تنجح تلك المفاوضات ، فقد لا يصل الى مرحلة النشر المحدود ، ويقال أن هذا الوضع قائم بشكل جزئى لأن « البنك » يفضل الا يقدم تقارير غاية فى السلبية للمقرضين المكنين - والنتيجة هي انه لا يطلع على التقرير ويعرف التوصيات المحددة التي يقدمها « البنك » سوى حكومة البلد المعنى فقط وهيئة موظفى « البنك » - وبعض التقارير الأخرى لها صيغة عامة وغير ضارة منذ البداية - وتقارير البنك وان كانت فى بعض الأحيان تقدم أكثر التحاليل المتوفرة شمولية عن الوضع الاقتصادى وامكانيات المستقبل بالنسبة للبلد الا انها تتعرض بالنقد لهذا أو ترفضه اذ ينبع القلق داخل « البنك » عادة من الخوف ألا تكون مقاصد تقارير وبعثات معينة والتأثير المقصود منها على السياسات - واضحة بطريقة كافية - والقرارات عادة فى يد رئيس البعثة - ومن بين القلائل خارج « البنك » الذين اطلعوا على تقارير له ، هناك أيضا انتقادات لانماط التحليل الاقتصادى فيها - وأيضا لنقص التقييم النقدى للاحصاءات الرسمية التي توفرها الحكومة المعنية والمعاد نشرها فى التقارير - وهناك سمة عامة لتقارير البنك وهي انها من النادر ما تقوم بتوضيح الافتراضات التي تؤسس عليها الاستقاطات الاقتصادية والاقتراحات ، وهي لا تحتوى أيضا على أثر تلك الافتراضات على عدد من المسائل ، ولا تفتح أهدافا تبادلية ، ولا حتى سبل تبادلية للوصول الى الأهداف الموصى بها

وذلك عندما تقدم اقتراحات بمجموعة من السياسات لكي تنفذها الحكومة
المنعنية (١) .

كيف حدث هذا التدخل الكبير « للبنك » في سياسات الدول النامية ؟

البنك الدولي لم يعد مجرد مقدم لقروض التنمية . فعلى مدى السنوات
الماضية أصبح قوة رئيسية تشكل السياسات الاقتصادية لمعدي من البلدان .
وبعبارة البنك ذاته : « ان مقترض وكالة التنمية الدولية IDA وهي جزء
من مجموعة (البنك الدولي) . بوجه خاص ، ليس من المحتمل أن يحصلوا من
أى مصدر آخر على تمويل بشروط مرضية مثل شروط الوكالة ومن ثم فليس
من المحتمل أن يتجاهلوا نوع النصيحة التي يمكن أن توجهها بعثات وكالة
التنمية الدولية التابعة للبنك والتي تتضمن دراساتها اللورية عن اقتصادياتهم
تقييمات لصحة سياساتهم الاقتصادية (٢) » .

والبنك الدولي يشكل بعثات دائمة في البلدان المتخلفة ، غالبا ما يضعها
مباشرة داخل وزارات التخطيط القومى والبنوك المركزية . وفى عدد متزايد
من البلدان يجمع البنك ويرأس كونسوتيوم من المقرضين الرئيسيين الثانئين
ومتعدى الأطراف للتنسيق بين مساهمات وسياسات المانحين ، وبشكل
متزايد يصبح البنك سلطة لا يمكن تجاهلها فى كثير من بلاد العالم الثالث (٣) .

وتعطى هذه الفترة لمحة عن استخدام هذه السلطة فى بلد مثل بنجلاديش:

« ان تخفيض قيمة العملة ليس سوى أكثر الاجراءات وضوحا فى برنامج
البنك الدولى ، وهو اجراء يجب أن تصاحبه لكى يكون ناجحا تغييرات مالية
وتغييرات أخرى تعيد الاستقرار النقدى . ويعد خلق (مناخ مناسب للاستثمار)
جزءا لا يتجزأ من البرنامج . . . ورغم اللغة العلاجية المحايدة . . . فان برنامج
اقرار الاستقرار ليس مجرد ممارسة تكتيكية فى الإدارة النقدية . انه يعادل
فرض دخول حقيقة أدنى أساسا على الطبقات العاملة من سكان المدن
وغيرها » (٤) .

لا يجب أن يدهشنا إذن ان القروض تذهب بصورة متزايدة الى كثير من
النظم القمعية وهى التى ترحب بفرض اجراءات يملها البنك . وقد نالت
أربع دول شهدت انقلابات عسكرية أو قوانين طوارئ ، منذ بداية السبعينات -

Teresa Hyter, op. cit., p. 53-55.

(١)

Susan George, «How the Other Half Dies», op. cit., p. 260.

(٢)

(٣) ف. موراييه و ج. كوليتز ، م. س. ٥٠ ص ٢٤٤ .

Susan George, op. cit., p. 310.

(٤)

هي الأرجنتين ، تشيلي ، الفلبين ، وأوروغواي - نالت زيادة بنفت سبعة أضعاف من قروض البنك الدولي حتى عام ١٩٧٩ . بينما لم تزد القروض للمقترضين الآخرين سوى ثلاثة أضعاف (١) .

وهناك تفسيران رئيسيان ساريان في البنك ، كما أن هناك عددا من التفسيرات الجانبية . أحد هذين التفسيرين هو أن اهتمام البنك ظهر في البداية بسبب المديونية المتزايدة الثقيل للدول الأعضاء ، وهي مشكلة تهم البنك مباشرة كمقرض دولي كبير ، وأدت إلى ضرورة ضمان أن تكون البلاد المقترضة في موقف يسمح لها بتسديد الديون في المستقبل . والتفسير الثاني هو أن البنك مثله مثل المؤسسات الدولية الأخرى ، أصبح بلا فخر يركز بطريقة متزايدة على مشكلة التنمية الاقتصادية في البلدان أعضائه واحتياج تلك الدول إلى التنمية ومن ثم بدأ في محاولة إيجاد حلول لمشاكل التنمية ، وفي بعض الحالات لاقتناع الدول بتبني تلك الحلول والأمر بالطبع لا يحتمل إلا صحة أحد التفسيرين (٢) .

وكلما عرفنا أكثر عن البنك الدولي زادت دهشتنا من أن البنك كان ناجحا بهذه الدرجة في اقناع العديدين بأنه يدعم مصالح الفقراء والجوعى . وفي تصريح لروبرت مكنمارا الرئيس السابق للبنك الدولي في نيويورك تأييد . ٢ أبريل ١٩٧٨ يقول :

« ما ليس معروفا بصورة عامة وما أود التركيز عليه هو أن مرتبات طاقم البنك لا يدفعها سواء بكاملها أو في جزء منها دافعو الضرائب بالولايات المتحدة بل البلدان النامية التي تخضعها » .

إن البنك الدولي مازال بنكا واهتمامه منصّب على استقرار الاقتصاديات الحالية التي تسيطر عليها النخبة ، ولن يكون عملاؤه أبدا هم جبراع العالم .

«World Bank Sets 52.9 Billion in Loans to Human Rights Violators (١)
for Fiscal year 1978, p. 2.

Teresa Hyter, op. cit, p. 55-56.

(٢)

● المبحث الثالث :

ثالث المعونة : الفناء كصلاح

نشأ مصطلح « ثالث المعونة » Triage من المذابح الجماعية للحرب العالمية لأعوام ١٩١٤ - ١٩١٨ . وكان يستخدم لوصف نظام تقديم المساعدة الطبية في مستشفيات الميدان في منطقتي السوم والايبير . فقد كان الجرحى يتمسكون الى ثلاث مجموعات من سيعيشون ليحاربوا مرة أخرى دون مساعدة طبية ، ومن لن يشفوا حتى بالمساعدة الطبية ، ومن ستكون المساعدة الطبية حاسمة بالنسبة لهم . والتشابه واضح تماما بين هذه الحالة وتلك ، التي يتعين فيها على البلاد المتقدمة أن تحدد البلد المتخلف الذي يستحق أن يمنح المعونة .

وتحليل مور لابييه وكولنيز لهذا المفهوم ينطوي على الكثير مما يثير فينا التفكير العميق لعدة أسباب ليس أقلها صمود هذا التحليل من دارسين أو باحثين ينتميان الى نفس العالم الذي يتبنى هذا المفهوم ويطبقه (١) :

أولاً : ان مفهوم ثالث المعونة مضلل ، لأنه يتضمن اننا كنا نمنح المعونة بناء على مفهوم طبية القلب لمعنى الحاجة ، واننا يجب الآن أن نكون واقعيين ، ونختار متلقيها طبقاً لمن يحتل أن ينجح منهم . لكن ما من أحد درس بجدية سياسة المعونة للولايات المتحدة على سبيل المثال - وهي أكبر مانح للمعونة الفدائية - يمكنه أن يتهم البلاد بأنها طبية القلب ! وكما عبر عن ذلك أحد أعضاء مجلس الأمن القومي فإن (منح المعونة الفدائية للبلدان ، لمجرد ان الناس جوعى هو سبب بالغ الضعف) لا ، فالمعونة الخارجية شديدة الانتقاء.

(١) التحليل مأخوذ من فد. مورلايهيه و ج. كوينز ، صناعة الجوع .. خرافة الندرة ، م.س. ٥٠ ص ٣٩٦ .

والفعل ، وتذهب لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية الضيقة لمجموعات مميّنة في الغرب .

ثانياً : يفترض الثالث ان البلدان المتخلفة مصدرة للغذاء ، خصوصاً للأغذية عالية البروتين مثل اللحوم ، والأغذية البحرية ، والبقول ، وهو كذلك يؤكد فكرة ان هذه البلدان هي العبء الأكبر لأن بها بشراً أكثر مما يجب .

(وفي الحقيقة فان البلدان الصناعية هي أكبر مستورد للغذاء وعلى سبيل المثال الصارخ فانه بين ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، استوردت أربعة من أعلى البلدان في اجمالي الناتج القومي - هي اليابان ، والمملكة المتحدة ، وإيطاليا ، وألمانيا الغربية من القمح أكثر ست مرلت مما استوردت الصين والهند ، رغم أن بهذه البلدان الأربع مالا يتجاوز ربع سكان الصين والهند) .

ثالثاً : ان الثالث يقوم على أساس حقولة الرعب القائلة ، بأننا ندخل عصر الندرة المطلقة . وبناء على هذه النظرية يجب توزيع الغذاء بحرص لضمان بقاء أنفسنا (ولتكن صرخاء في ذلك !) .

تشبيه آخر يقترحه جاريت هاردين ، استاذ الايكولوجيا البشرية في جامعة كاليفورنيا : هو تشبيه قارب النجاة ، فإذا سمحنا لأي شخص بركوب قارب نجاتنا ، فسوف نفرق جميعاً . لكن الصالم لم يبلغ هذه النقطة - ان الضغط الرئيسي على انتاج الغذاء هو التفاوتات الكبيرة في السيطرة على موارد انتاج الغذاء في العالم . اذ تتناقص باستمرار سيطرة الجياع على عملية الانتاج والنتيجة ؟ تديده هائل : قلة استخدام الأرض ، توسع المحاصيل الترفهية وغير الغذائية لأطعام الشعبانين فعلاً ، واطعام أكثر من ثلث اجمالي قيع العالم وما لا يقل عن ربع صيده العالم من الأسماك للماشية وطالما ظل لدينا نظام يقوم بنشاط يخلق الندرة من قلب الوفرة ، فان القول بأننا نبلغ الحدود القصوى للطبيعة ، أسوأ من مجرد التضليل . فالإيحاء بذلك يسمح للنظام الحالي الذي يولد الندرة بالاستمرار دون أن يفهم على حقيقته (١) .

★ هل البشر عقبة أم مورد ؟

يعكس هذا السؤال خرافات كثيرة دأب علماء الدول المتقدمة على بثها حتى باتت معتقدات شائعة ومنها (٢) .

الغرافة الأولى :

(الزراعة في البلدان المتخلفة متأخرة لأن في الريف بشراً أكثر مما يلزم للعمل بصورة منتجة) .

(١) هـ - مورلايه و ج - كولنز . المرجع السابق ، ص ٣٦٧ - ٣٨٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٢ - ٣٦ .

إذا كان وجود عدد أكثر مما يجب من العمال لكل فدان يقف حقا في طريق الإنتاج ؛ إذن ألا يكون في البلدان التي تتمتع بزراعة أكثر انتاجية عدد من العمال لكل فدان أقل من جاراتها الأقل نجاحا ؟ تكن . ماذا نجد ؟

إن اليابان وتايوان ، وكلاهما يعتقد أنها ناجحة زراعيًا ، بها من العمال الزراعيين لكل فدان أكثر من ضعف ما في الفلبين والهند . وقيمة إنتاج الفدان في اليابان سبعة أضعاف قيمته في الفلبين وعشرة أضعاف قيمته في الهند . ويبدو أن الاتجاه العام يبين في الحقيقة ، علاقة طردية بين عدد العمال في وحدة من الأرض ومستوى الناتج الزراعي .

وربما كان من الصعب علينا قبول ذلك لأننا تعلمنا أن نقيس الانتاجية بالنسبة لقلّة عدد البشر اللازمين لإنتاج الغذاء . غالبالبلدان التي نراها شديدة الازدحام سكانيًا - أي البلدان التي نفترض أنها لا تستطيع استخدام ولو فلاح واحد أكثر - ليست بالضرورة مزدحمة بالسكان زراعيًا . وحتى حاولت الصين زيادة الإنتاج باستخدام امكانيات العمل البشرية بها ، وجدت أنها تستطيع بصورة مريحة أن تضاعف كمية العمل المبذول في الفدان ثلاث أو أربع مرات . وطبقًا لأحدث الدراسات فإن بلدانا مثل الهند إذا استطاعت التوصل إلى مستوى كثافة العمل في اليابان عاملين لكل هكتار (٢٥ فدان) - فإن زراعتها يمكن أن تستوعب كل قوة العمل المتوقعة حتى عام ١٩٨٥ . فمن الواضح إذن أن التعداد الكبير للسكان الريفيين بعيد تماما عن كونه العائق الذي يعتقد دائما أنهم يمثلونه .

الخرافة الثانية :

(لما كانت الزراعة لا تستطيع استيعاب أي بشر أكثر ، فإن الفائض من المناطق الريفية لابد أن يذهب إلى المدن حيث لابد من خلق وظائف جديدة لهم في الصناعة) .

كان هذا التحليل للمشكلة هو بالضبط ما شجع كلا من أعمال الزراعة وتنشيط التصنيع من جانب مخططي التنمية منذ الخمسينات وحتى اليوم . وكانت النتيجة الكثير من استثمار رؤوس الأموال ، ولكن القليل جدا من الوظائف الصناعية الجديدة .

وكما ذكرنا من قبل فإن الشركات الأجنبية ضاعفت من أزمة الوظائف المزمنة باستخدامها لتقنيات توفير العمل المأخوذة من بلدان تكاليف العمس

فيها عالية • وعلى سبيل المثال فهناك مائتان وسبعة وخمسون شركة متعددة الجنسية كانت موضعاً للدراسة في أمريكا اللاتينية ، تستخدم من الناس لكل وحدة مبيعات أقل من نصف العدد الذى تستخدمه الشركات المحلية (١) •

وتزعم الشركة عادة أن استثمارها قد (خلق) عدة مئات من الوظائف ، إلا أن الكثير من الاقتصاديين قد توصلوا إلى أن مصنعاً جديداً حديثاً يستخدم مائتين من الأشخاص قد يسبب توقف آلاف من الحرفيين المحليين عن العمل • وجهود حل مشكلة البطالة بخلق الوظائف فى مناطق مدنية مركزية جهود لا تسفر عن نتيجة ايجابية ملموسة • فى البلدان المتخلفة تملك الزراعة والورش الصغيرة اللامركزية الامكانية الأكبر فى امتصاص العمال • وقد نجحت الصين فى تقليل نسبة قوتها العاملة المتفرغة فى وظائف زراعية إلى نحو ٥٤٪ مقابل ما بين ٧٠ و ٨٠٪ فى معظم البلدان النامية الأخرى • كذلك يمثل السكان الريفيون لكن غير الزراعيين ، احتياطياً كبيراً من قوة العمل - متاحة لمواجهة اختناقات العمل فى الزراعة فى قمة الموسم (٢) •

الغرامة الثالثة :

(النمو السكانى عبء هائل على اقتصاديات العالم الثالث حيث انه يعنى ضرورة خلق وظائف جديدة بينما مايتراوح بين ١٥ و ٣٠٪ من السكان هم بلا عمل فعلاً وكثير ممن يسمون عاملين يعانون فى الحقيقة من البطالة المقنعة •

والنتيجة هي اعداد متزايدة من الهامشيين شبه الجائعين يعيشون خارج الاقتصاد • تؤكد الدراسات الميدانية (٣) أن الهامشيين لم يولدوا كذلك • ولم يسببهم النزوح الحتمي من أرض محفودة ، ولا القدرة المحدودة لاقتصاد ما على استيعاب العمال • وفى أحد الخبرات التاريخية ما يؤيد ذلك • فى انجلترا القرن السادس عشر واسكتلندا القرن التاسع عشر أدى التغيير فى استخدام الأرض مباشرة إلى ظهور (بشر أكثر مما يجب) • فقد قررت الارستقراطية مالكة الأرض أن تربية الأغنام ستكون أكثر ربحاً من الزراعة • نكن الأغنام تحتاج إلى الكثير من الأرض والقليل من الرعاة • وهكذا سيجت الأرض ومنع آلاف الفلاحين من دخولها • ورأى عديد من المعلقين فى العدد المتزايد من الصغارى المعدمين دليلاً مؤكداً على وجود (بشر أكثر مما يجب) - وهى نظرة ساعدت على حفز الاستثمار فيما وراء البحار •

(١) راجع: R. Barne, R. Muller, Global Reach : The Powers of the Multinational Corporation, op. cit., p. 202.

(٢) المرجع السابق • ص ٢٢٢ •

Susan George, How the other Half Dies, op. cit., p. 78-79.

وبطريقة ماثلة ، خلقت القوى الاستعمارية أمثال أولئك الهامشييين باختزال نظم الزراعة الشديدة التنوع الى زراعة المحصول الواحد - الزراعة الأحادية التي يمكن منها جنى أكبر ربح في الأسواق الأجنبية . وكان تحويل بلدان بأسرها الى مواقع إنتاج لمحصول واحد أو اثنين يعنى أن البذر والمصايد لم يعد موزعا على طول السنة ، ومن ثم تحددت فرص العمل بصورة محصول أو محصولي التصدير الرئيسيين . ومثال بارز على ذلك الاقتصاد الكوبي الذي كان يعتمد أساسا على زراعة قصب السكر خلال الخمسينات وكان نصف مليون عامل في القصب يستخدمون لشهور قليلة فقط كل عام - خلال موسم حصاد القصب .

كذلك فإن المزيد من تحول الزراعة الذي يجري اليوم في معظم البلدان المتخلفة يجعل الناس يبدون هامشييين - فالزراعة التي كانت مصدر حياة الملايين من الزراعيين الذين يطعمون أنفسهم ، أصبحت أساس ربح المقاولين التجاريين ذوي النفوذ - النخبات التقليدية مالكة الأرض (كثير من بلدان أمريكا الجنوبية وخاصة الأرجنتين والبرازيل) ، والمضاربين الزراعيين الحضريين ، والشركات الأجنبية (غالبية من بلدان أفريقيا وآسيا والهند وأمرىكا اللاتينية) .

نقد تزايد تغفل الشركات متعددة الجنسية في العالم بأسره وربط مزارع الدول المتخلفة بأسواق الغذاء العالمية : مزرعة عالمية تقوم بتزويد سوبر ماركت عالمي (١) .

والتعبير الذي يصف هذه الحالة جيدا هو « ان جياع العالم يلقي بهم في حلبة تنافس مباشر مع حسنى التغذية والمتخمين (٢) » . اما حقيقة أن غذاء ما يزرع بوفرة حيث يعيشون وان موارد بلادهم الطبيعية والمالية قد استهلكت في إنتاجه أو حتى أنهم هم أنفسهم قد كدحوا ليزرعوه فلن تعنى أنهم هم الذين سيأكلونه . فسوف يذهب بالأحرى الى سوبر ماركت عالمي ناشئ . يتعين فيه على كل فرد في العالم ، غنيا كان أم فقيرا أن يأخذ من نفس الرف . ولكل صنف ثمن . وذلك الثمن ، يتحدد ، بدرجة كبيرة ، بما يرغب بدفعه زبائن العالم الميسورين . ولن يستطيع أى شخص بلا نقود أن يقف في طابور الدفع . هذا السوبر ماركت الناشئ هو تنويع الاعتماد المتبادل « الغذائى فى عالم من البشر غير المتكافئين » (٣) .

Edgar Owens and Robert shaw, Development Reconsidered, Heath (١)
Lexington, Mass : 1978 (c) p. 54.

Coin Tudge, The Famine Business, Faber and Faber, London, 1979 ; (٢)
chap. 1.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨ .

☆ الغذاء كسلاح :

ان الاستخدام السياسي والعسكري للمعونة الغذائية ليس شيئا جديدا ولعل أبرز مثال يمكن أن يدلل به في هذا المجال سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالمعونة الغذائية . تاريخيا . . بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة . وضع هربرت هوفر الذي أصبح رئيسا تأييده لمساندة برنامج معونة غذائية لأمانيا لتجنب خطر أن يصوت الألمان الجائعون للاشتراكيين (وكذلك لحل مشكلة فائض الغذاء الأمريكي الناشئة عن الجهد الزراعي زمن الحرب) (١) .

وفي عام ١٩٤٣ ، أقامت ثلاث وأربعون دولة وكالة الأمم المتحدة للغوث والتأهيل UNRR التي تسيطر عليها الولايات المتحدة . وذلك لمنع المعونة الغذائية لضحايا الحرب وكانت المعونة مشروطة (بالا تستخدم كسلاح سياسي والا يجري تمييز في التوزيع لأسباب عنصرية أو دينية أو سياسية . ورغم هذا الشرط الواضح ذهبت المعونة الغذائية الأمريكية الى القرى الفاشية في اليونان ، والى شيانج كاي شيك في الصين . ولم تتلق الهند أية مساعدة في أعقاب مجاعة عام ١٩٤٣ الكبرى التي مات خلالها ٤ ملايين هندي ، ولا في مجاعة عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧ . فالهند ، في ذلك الوقت ، لم تكن مؤهلة لتكون منطقة أمامية مناهضة للشيوعية (٢) .

وبعد الحرب العالمية الثانية تم اتفاق أكثر من ربع أموال الولايات المتحدة للمعونة الغذائية في إطار خطة مارشال . . وتدفقت كميات هائلة من القمح المباع بالأجل الى إيطاليا وفرنسا لتساعد في منع الطبقة العاملة البائسة من التصويت ضد الرأسمالية . وقال مارشال في ذلك الحين « الغذاء عامل حيوي في سياستنا الخارجية » (٣) .

وفي الستينات ، انتقد السناتور هيوبرت همفري أولئك الذين يريدون أن تكون المعونة الغذائية مجرد وسيلة للتخلص من الفائض . ورأى في الغذاء سلاحا سياسيا قويا :

« قيل لنا مرارا ان هذا صراع على نطاق العالم بين قوى الشر وقوى الاحترام وجميعنا يعرف اننا متخبطون في الصراع على عقول الناس وولايتهم . يوجد صراع بين أسلوبى حياة ونظامين من القيم ، فقيمتنا مختلفة عن قيم الشيوليين . اذا كان هذا صراعا على نطاق العالم ، فيبدو لي اننا سنريه ان

Jim Hightower, Eat your Heart Out : How Food Profiteers Victimize The Consumer, Crown, N. Y, 1975, p. 194. (١)

Jim Hightower, Ibid, p. 79. (٢)

Jim Hightower, Ibid., p. 83. (٣)

نمبي. كل ما بإمكاننا من الطاقات حتى نكسبه . وفي عالم من العوز والجوع هل يوجد ماحو أقوى من الغذاء والكساء (١) ؟

ويذكر مورلايه وكولينز في كتابهما « صناعة الجوع » : لما كنا قد قيل لنا أن الصين وفيتنام الشمالية ، وكوريا الشمالية هي (قوى الشر) . كان من الطبيعي أن يذهب معظم معوناتنا الغذائية إلى البلدان المجاورة : الهند وفيتنام الجنوبية خلال حرب فيتنام وكمبوديا ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان . وبحلول عام ١٩٧٣ ، كان نحو نصف كل المعونة الغذائية الأمريكية يذهب إلى فيتنام الجنوبية وكمبوديا . ومن المفارقات المثيرة أن فيتنام الجنوبية وحدها تلقت عشرين ضعفا قيمة المعونة الغذائية التي تلقتها الدول الأفريقية الخمس الأشد تضورا بالجفاف خلال الفترة نفسها (١) .

كذلك يمكن أن يكون سحب المعونة الغذائية سلاحا سياسيا قويا فقد قطعت المعونة عن تشيلي فجأة عندما انتخبت حكومة تهدد مصالح الشركات الأمريكية (٢) .

ولأن صانعي السياسة الأمريكيين يرون في المعونة الغذائية سلاحا سياسيا فانهم لا يريدون المساهمة بالغذاء في الوكالات الدولية التي يكون استخدامه فيها أقل خضوعا لسيطرتهم ، في أكتوبر ١٩٧٤ ، نقلت واشنطن بوست وثيقة حكومية غير منشورة هي جزء من الاعداد لمؤتمر الغذاء العالمي في الشهر التالي . وفيها تعارض الولايات المتحدة توسيع برنامج الغذاء العالمي WFP وهو برنامج للأمم المتحدة لمعاونة مناطق المجاعات . وتنص الوثيقة على أن الولايات المتحدة (لم تكن قادرة في السنوات الأخيرة على التأثير بصورة ملموسة في السياسات أو الإجراءات الخاصة ببرنامج الغذاء العالمي أو بتوزيع المعونة على جهات معينة . ولا يبدو ان هناك ميزة للولايات المتحدة في تحييد دور أعظم وموارد أكبر لبرنامج الغذاء العالمي) ويبدو ان الإدارة الأمريكية لم تكن تريد أن يكون لها علاقة بشروعات المعونة الغذائية التي لا تستطيع تشكيلها وفقا لهدفها (٣) .

والمعونة الغذائية يمكن أن تتحول بسهولة ، لكن في تكتم إلى مساندة مباشرة للجهود العسكرية الخارجية . فالغذاء يمكن أن يباع محليا بواسطة الحكومات الأجنبية ، وبذلك يدر الأموال للميزانية العسكرية لتلك الحكومات . وفي حالة

(١) مورلايه وكولينز ، م.س.ذ. ، ص ٢٧٨ .

(٢) مورلايه وكولينز ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٣) تيريزا هايتز ، م.س.ذ. (ترجمة) - ص ١١٦ .

بلدان معينة لا تطالب الإدارة بسداد دين المعونة الغذائية ، وترخص ببساطة للحكومة المتلقية باستخدام عائدات إعادة بيع الغذاء كمنحة للدفاع المشترك (١) .

لم يكن هذا ردا على نظرية الثالوث الفظة هذه ، وإنما هي فقط إبراز لبعض النقاط ولا نزعم في هذا الصدد أننا نملك كل الاجابات بشأن المعونة الغذائية غير انه ينبغي التأكيد على :

أولا : لابد أن نعرف الدول المتخلفة ان مانحي الغذاء لا يمكن أبدا أن يكونوا مصدرا للأمن الغذائي وفي الحقيقة فان الأمن الغذائي ليس شيئا يمكن أن يعطى حتى من حكومة أجنبية حسنة النية . والأفضل أن تفترض البلدان المتخلفة ان تلك الحكومات ستستخدم فوائضها الغذائية للمساعدة على توسيع أسواقها التجارية ولمساعدة تفلغل الشركات الزراعية ولمساندة الأنظمة التي ترى ان بقاءها يتماشى مع أهداف سياستها .

ثانيا : التركيز على ان المعونة هي الطريق لمساعدة الجياع . . . و التركيز على موضوع المعونة الخارجية . . . كم تكون . . . ولئى معيار يجب استخدامه - يصرف الانتباه عن عملية خلق الجوع ويجعل الدول المتخلفة تنسى انه من خلال المعونة تقل قدرتهم على أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم غذائيا ، وتزيد قدرة الدولة المانحة على التفلغل اقتصاديا وربما عسكريا وعلى زيادة التبعية .

أخيرا : نقرأ قول هيوبرت همرى ذا الدلالات الكثيرة :

« لقد سمعت . . . ان الناس قد يصبحون معتمدين علينا في غذائهم . . . أعلم أن ذلك لم يكن من المفروض أن يكون خبرا طبيا . لكن بالنسبة لى ، كان خبرا طبيا ، لأن الناس قبل أن يستطيعوا عمل أى شىء يجب أن يأكلوا . وإذا كنت تبحث عن طريقة تجعل الناس يستندون ويعتمدون عليك ، بمعنى تعاونهم معك ، فيبدو لى ان الاعتماد الغذائى سيكون رائعا (٢) .

Colin Tudge, op. cit., p. 112.

(١)

Susan George, How the Other Half Dies, op. cit., p. 140.

(٢)

الفصل السادس

النقل العاكس للتكنولوجيا

هجرة العقول والكفاءات

استأثرت ظاهرة الهجرة الدولية للكفاءات العالية في غصون العقدين الأخيرين باهتمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء ، بالنظر لآثارها على التنمية ونقل التكنولوجيا ويثير قلق البلدان النامية ، بشكل خاص ، ما ينجم عن هذه الهجرة من خسارة في الموارد البشرية العالية المستوى واللازمة لتحقيق النمو الاقتصادى ودفع عجلته ، وتوفير التعليم للأجيال الجديدة ، هذا الدور الهام المتعدد الجوانب والمفترض أن تقوم به الكفاءات العالية في التنمية يبرر نظرة الكثيرين الى هجرة العقول والكفاءات أو « نزوح الأدمغة » أو « نزيف العقول » على انها نكسة للتنمية في بلدان العالم الثالث .

والواقع أن مسألة هجرة العقول والكفاءات العلمية والفنية هي من أقدم المسائل التي واجهتها الحضارات القديمة . بل يمكن القول أن تلك العقول والكفاءات لعبت منذ تلك العصور السحيقة دورا رئيسيا في نقل بعض أهم إنجازات حضارة البلد الذى هاجروا منه (أو تركوه مؤقتا) الى البلد الذى استقروا فيه . كما يمكن القول أن تلك الهجرات خلقت تفاعلا خلاقا بين الحضارات منذ القدم وبصفة خاصة بين الفلاسفة والعلماء المنتمين الى مختلف الحضارات التي احتك بعضها ببعضى .

غير انه حين يتعلق الأمر بالتنمية في العالم الثالث الذى يعاني من التخلف بأبعاده المختلفة يصبح رأس المال البشرى هو أهم عوامل هذه التنمية ومن ثم فإن هجرة الأيدي العاملة ، ولا سيما الماهرة منها وكذلك هجرة العقول ذات التخصصات الدقيقة ينقل من البلد النامي رأس ماله البشرى الذى كان يمكن أن يسهم في تنميتها اقتصاديا واجتماعيا . وبالإضافة الى ما تخلقه الهجرة من أوجه نقص كثيرة في العمالة في مجالات أساسية مثل التعليم والصحة فإن التحويلات الواردة من الخارج لا تخضع للضرائب في كثير من البلاد النامية مما يعنيه هذا من انخفاض إيرادات الحكومة من الضرائب ، في حين انه يضيع

عليها ولو مؤقتا ما سبق وتكبدته من تكاليف باهظة في تعليم الذين هاجروا(١) .

أما في المجال التكنولوجي ففقدان هذه الأيدي والعقول يمثل العقبة الأساسية في طريق خلق قاعدة تكنولوجية وتطويرها وحسن استغلالها .
والدول المتقدمة حين تخلق كل أنواع الحوافز لاستقطاب القوى العلمية المبدعة من الدول النامية ، إنما تعمل في الواقع على تأخر هذه الدول في تطوير نفسها علميا وتكنولوجيا واقتصاديا .

(١) انطوان زحلان ، « مشكلة هجرة الكفاءات العربية » ، في هجرة الكفاءات العربية يحوث ومناقشات ندوة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - مركز دراسات الوحدة العربية
سبتمبر ١٩٨٢ - ص ١٠ .

● المبحث الأول :

حجم وطبيعة المشكلة

لا يقتصر أمر الاحصاءات المتعلقة بتدفق العناصر المربة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة على كونها احصاءات ضعيفة المستوى بل هي عادة ما تكون مختلفة من الناحية الزمنية واذا كانت الصورة التي تعكسها الاحصاءات المتوافرة خلال سنة ١٩٧٣ تبين ان شيئا من الانخفاض قد حدث مع مطالع السبعينيات في مستويات التدفق البالغة الارتفاع التي شهدتها الستينيات ، الا انها تبقى منطقية على اعداد لا يستهان بها في مجملها ، حيث تأتي كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا على رأس قائمة البلدان المستقبلية للكفاءات ، وحيث أكثر الفئات تدفقا الى خارج بلادها هي تلك التي تضم الأطباء والمرضات والمدرسين والمهندسين والعلماء (١) .

على أن عدة تطورات حدثت منذ نهاية ١٩٧٣ ، فقد شهد اقتصاد العالم الرأسمالي كسادا خطيرا لا يزال يعاني منه . وانخفض الى حد كبير معدل التوسع في الطلب ، دون أن يقتصر فعسب على المهنيين الذين تستند أعمالهم الى قاعدة الموارد الاقتصادية كالمهندسين ولكن هذا الانخفاض انسحب أيضا على الحاجة الى المدرسين العاملين بالمدارس والجامعات وربما على خريجي الطب أيضا . وفي الوقت نفسه ارتفع عدد خريجي كليات الطب ومدارسه في بريطانيا وأمريكا الشمالية ارتفاعا ملموسا ، وربما يزداد بدرجة أكبر في العقد القادم . من ناحية أخرى برزت البلدان المنتجة للنفط ، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط ، بوصفها مجالات جديدة لزيادة الطلب على الكفاءات العالية . كذلك فإن ما حدث من خطوات على صعيد الاتحاد الاقتصادي الأوربي لتحرير نظم التراخيص المهنية

(١) أوسكار فيش ، نظرة جديدة الى هجرة الكفاءات مع إشارة خاصة الى مهنة الطب ، في الطوان زحلان ، هجرة الكفاءات العربية ، المرجع السابق ص ٣٦٣ .

اى الى زيادة فرص التنقل فيما بين بلدان الاتحاد وبالتالى على صعيد كل بلد منها .

وان كان يبدو من المحقق أن تغييرا سوف يطرأ على اتجاه هجرة الكفاءات الا أن آفاق حجم هذه الهجرة ، على الرغم من انها قد تأتي في كل حال دون المستويات التي كانت عليها قبل ١٩٧٤ ، ولسنوات قبلها على الأقل ، سوف تتوقف الى حد كبير على الأبدال من الكساد الذى انتاب العالم من حيث توقيته ، ومعدل الوصول اليه . وفى حالة المهن الأخرى بخلاف مهنة الأطباء تمثلت الاستجابة للكساد بالبلدان المتقدمة فى الحد من تسهيلات التدريب بما قد يؤدي مع مرور الوقت الى الاقتصار على استخدام المهاجرين المؤهلين فى فرص عمل قصيرة الأمد ، وذلك فى حالة عودة الاقتصاد الى الانتعاش .

وحتى فى حالة مهنة الطب وما تستلزمه من اطار مؤسسى مختلف ، فقد يتجاوز معدل الزيادة فى الطلب عليها معدل الزيادة فى أعدادها المتوفرة فى كثير من الأحوال . على أن فرص استخدام مهنيين من العالم الثالث قد تبقى متاحة بما داموا يشغلون مواقع محددة فى البلدان المتقدمة النمو ، حتى ولو بدأت تضيق الهوة الفاصلة بين مجمل العرض ومجمل الطلب فى تلك البلدان (١) .

ولو كان لأعداد الهجرات الفعلية أن تنخفض بصورة أساسية فى خلال السنوات القليلة القادمة فلن يعنى هذا نهاية ظاهرة هجرة الكفاءات وما يتعلق بها من مشكلات فؤوسات التدريب فى العالم الثالث أصبح بها الآن القدرة على تخريج أعداد متزايدة من المهنيين القبولين على الصعيد الدولى . ومن ثم فامكانات تنقلهم واردة من مكان الى مكان ، وهم بهذا سيضافون الى جيش الاحتياط العالمى من الكفاءات العالية الذى تعمل عليه البلدان المتقدمة النمو وقتما تشاء . وليست المشكلة كما سيظهر فيما على هي كم من الأعداد تهاجر ، بقدر ما تتعلق بالتشوه الذى يلحق بنظم التدريب والتعليم وبهياكل الاقتصاد نتيجة هجرة هذه الأعداد .

والدراسات تفرق بين ثلاثة أنواع من نزيف العقول تعاني منه الدول النامية :

النوع الأول : هو ما يعرف « بالنزيف الخارجى للعقول external brain » ويقصد به هجرة هذه العقول الى خارج حدود أوطانها (جغرافيا فى المقام الأول) .

النوع الثانى : هو ما يطلق عليه « النزيف الداخلى للعقول internal brain drain » الذى يمكن تعريفه بأنه الميسل عند علماء وفنيين الدول الفقيرة

(١) أوسكار جيش ، المرجع السابق ، ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

مشكلة نقل التكنولوجيا - ١٩٣

للتصرف من الناحية العملية على أساس أنهم أعضاء في المجتمع العلمي الذي يوجد مركز جاذبيته في الدول الفتية ، بدل التصرف كمواطنين في بلدانهم الأصلية . فإذا أراد أحدهم الحصول على جائزة نوبل ، أو الاعتراف به من قبل أئداده في الخارج ، أو نشر بحوثه في المجالات العلمية الرائدة ، كان عليه أن يوجه بحوثه لتخوم العلوم (*) والاعتماد بهذه التخوم قد يكون في معظم الأحيان غير ملائم للمستوى العلمي العام في البلد النامي المعنى ، وللمشاكل الملحة التي يتوجب مواجهتها وإيجاد الحلول لها (١) .

أما النوع الثالث : من نزيف العقول فيطلق عليه « النزيف الأساسي للعقول » fundamental brain drain ويعرف بأنه إخفاق العقول البشرية في بلوغ طاقتها وإمكاناتها نتيجة سوء التغذية الذي يعاني منه الأطفال الصغار في الدول النامية خلال الفترة الممتدة بين الشهر التاسع والسنة الثالثة من أعمارهم وهي الفترة التي تتكون فيها القدرات الذهنية والعقلية للإنسان والتي كثيراً ما تواد نتيجة سوء التغذية والرعاية وبالذات في الدول التي تعاني بشكل دوري من القحط والجفاف والمجاعات الخ (٢) .

هذا المزيج من نزيف العقول الخارجي والداخلي والأساسي يمثل عقبة هائلة في طريق التنمية بما هو أشد وطأة من القيود التي ركزت عليها نماذج العلماء الكلاسيكيين والمتمثلة بنفذة الإذخارات والاستثمارات والنقد الأجنبي وغيرها .

تحليل الظاهرة :

نعكس المؤلفات والدراسات عن هجرة الكفاءات والعقول من البلدان النامية مواقف واهتمامات مختلفة وتباينا في أسلوب تناول الظاهرة :

النموذج الفردي : ويقوم هذا التناول على إحصاء المهاجرين وتبويب مؤهلاتهم المهنية وتحديد القوى الدافعة والجاذبة وراء تنقلاتهم . ويستعرض جليزر Glaser في دراسته بعنوان « هجرة الكفاءات » دوافع الطلاب الأجانب، وتوزعهم حسب الاختصاص وروابطهم بمواطنهم الأصلية ، وقرار الدراسة في الخارج ، وهجراتهم . وحتى التوزع بين البلدان النامية ، ينظر إليه بصورة

(*) ورد التعبير كترجمة لـ *frontiers of science* ويعني به آخر ما توصلت إليه العلوم

في مجال معين .

(١) د. انطونيوس كرم ، م. س. ذ. وفي *Science and Tech. in Economic Growth* (N.Y. : Toronto, John Wiley and Sons 1973).

A. Sen, *ibid.*, p. 37

(٢)

رئيسية من منظور الطالب ، فيسلط الضوء على المهاجر والبلد المضيف . أما المواطن الأصلي فهو دور سلبي (١) .

وفي نموذج جليزر هذا ينظر الى العوامل الدافعة على انها وجدت لأن البلدان النامية لم تقم بالاجراءات السليمة والإصلاحات المناسبة لعلم وقوع الحدث نفسه (وهو هنا الهجرة) .

وفي مدرسة النموذج الشخصى هناك ثمة اتفاق على البنية العامة للمشكلة ، وخلاف على الأساليب المتنوعة التي يمكن تطبيقها بغية الوصول الى شيء من التحكم في هجرة الكفاءات والمقول والأيدى العاملة الفنية .

وهنا تبدو بلدان العالم الثالث غير قادرة على درء المنافسة التي تفرضها عليها البلدان المتقدمة للحصول على خدمات أبنائها . ويختلف علماء الاقتصاد حول ما اذا كانت بلدان المنشأ تخسر أو تربح في هذا التعامل . والخلاف يكثر حول : القائمة أو الخسارة الواقعة لبلدان العالم الثالث والتدابير المطلوبة لوقف هذه العملية أو تغيير اتجاهها ، والتعويضات التي يمكن تقديمها لبلد المنشأ .

والمنطلقات الأساسية للباحثين واحدة ، في هذه المدرسة ، وإن تعددت التفسيرات والحلول المقترحة وتنوعت . وتضرب على هذا مثلين . فالجناح « الغربي » لهذه المدرسة يركز على العوامل الدافعة الى الهجرة ، ويقترح حلين رئيسيين هما : وجوب تلبية برامج التعليم في البلدان النامية للطلب المحلي بصورة أوفى ، ومن ثم تصبح التوصيات من نوعية «تطبيقات العلم والتكنولوجيا» التي اقترحت في مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (فيينا ١٩٧٩) إطارا للحركة والتطبيق .

أما جناح العالم الثالث فينفضل « مشروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لفرض رسوم على النقل العكسي للتكنولوجيا » الذي يقضى بفرض رسوم على المهاجرين وعلى البلدان المضيفة أن أمكن لتمويض البلدان النامية عما لحقها من خسائر (٢) .

وقد أوجت مناهج التناول الشخصية بعدد كبير من التدابير والسياسات المتنوعة . فقد أنشأت بعض البلدان - مثلا - جامعات ومؤسسات علمية يتعم

William Glazer, *The Brain Drain : Emigration and Return*-Pergamon, (١)
Oxford, 1978

انظر أيضا في هذا السند : G. B. Baldwin, «Brain Drain or overflow ?»
Foreign Affairs, January 1970, vol. 48 No. 2, p. 35g.

التي يرى أن هجرة الأعداد من الكفاءات نتيجة منطقية لعدم قدرة الدول النامية على الاستفادة
ما لديها من ثروات بشرية .

(٢) الطران زحلان ، م.س.٣٥ - ص ٣٠ ، ٣١ .

فيها الطلبة والأساتذة بامتيازات خاصة . وسن بعضها الآخر قوانين خاصة بالرجوع الى الوطن الأم ، يمنح العائون بموجبها امتيازات مالية أخرى في مجال العمل غير انه ليس ثمة ما يشير الى أن هذه التدابير كان لها تأثير يذكر على هجرة الكفاءات (١) .

على النقيض من ذلك ، يسعى المنهج الوطني المحور الى تفهم ظاهرة هجرة الكفاءات كعامل من عوامل السياسات الثقافية والعلمية والانمائية . وهذا العامل الأخير ، في نهاية المطاف ، يشكل دافعا واسعا للنطاق يحمل الحكومات والمجتمعات على رعاية التعليم الوطني والأجنبي . وفي إطار هذا المنهج ينصب الاهتمام على الكفاءة التي يتم بها تشغيل القوى البشرية ذات المهارات العالية . فكون الشخص مهاجرا ، أو يعاني من العمالة الناقصة ، يصبح مشكلة من مشكلات الجغرافيا البشرية . وكون هجرة الكفاءات الى الخارج قد تفيد أو لا تفيد بلدا أجنبيا أمرا ضئيل الأهمية في نظر البلدان النامية ، فإن ما يهم أساسا هو مدى اسهام هذه المهارات في مجتمعاتها هي (٢) .

وعلى صييل المثال يرى أصحاب المنهج الشخصي أن عدم مناسبة النظام التعليمي هو من العوامل الدافعة الى الهجرة . أما استقصاء أسباب تبني نظام تعليمي بذاته ، والبحث عن الوسائل والظروف التي أدت اليه ، فذلك كله يعتبر في معظم الأحيان خارج نطاق دراسة هجرة الكفاءات .

أما منهج التناول الذي يركز على بلد المنشأ أو الوطن فهو يرى ان البرامج التعليمية المناسبة هي نتاج عمليات ابداعية متكررة يباشرها أفراد اكتمل دمجهم الثقافي في مجتمعاتهم وهو يدرس مستقصيا هذه السلسلة الزمنية متصلة الحلقات والعوامل والسياسات التي من شأنها أن تعميق أو تمزج التطور ابداعى والتوافق . وتصبح النظم التعليمية التي أوجدها مثلا للمستشارون الفرنسيون لمحمد علي ، أو المبشرون البروتستانت في سوريا أو البريطانيون في أفريقيا مجرد نقاط أولية للبحث والتحليل (٣) .

أما التحليل الكلاسيكي الجديد لهجرة الكفاءات فيهتم بمسألة استجابة الأفراد لعدد من المتغيرات ، دون أن يأخذ في اعتباره الهياكل التي يتم في ظلها اتخاذ القرارات الفردية وما يتعلق بذلك من نتائج وآثار (٤) .

(١) انطوان زحلان ، مشكلة هجرة الكفاءات العربية في هجرة الكفاءات العربية ، م.م.س. ٣٠ ، ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٣) انظر أيضا :

UNCTAD, «Development Aspects of the Reverse Transfer of Technology», TD, B/C, 6/4, p. 30.

(٤) انطوان زحلان ، م.م.س. ٣٠ ، ص ٣١٤ .

وأبرز ملامح هذا التحليل وجود سوق دولية للمهارات المهنية يتم على صعيدها انماج الصفوة المتعلمة من أبناء العالم الثالث بطريقة أو بأخرى بحيث يتساوون في المرتبات وفي اطار عملية تحديد مؤسسة للمرتبات مع سائر من ترى هذه الصفوة بوضوح انها « نظيرة » لهم . أما شرط الانماج مع هذه السوق الدولية فهو حيازة مؤهلات قابلة للتبادل على الصعيد الدولي . وهذا وهذا ينطوي ، بدرجات متفاوتة على انقطاع الصلة بين المؤهلات وبين الاحتياجات المحلية (١) بمعنى آخر فإن المهنيين من أبناء العالم الثالث انما يكتسبون حركتهم على الصعيد الدولي ، اما عن طريق الدراسة بالخارج أو بانتظامهم في سلك مؤسسة محلية تكون مناهجها ومقرراتها اقرب ملائمة لظروف العمل في البلدان المتقدمة النمو عنها في البلدان النامية .

وفضلا عن هذا التشوه الكيفي في نظم التعليم والتدريب ، فإن ربط المهنيين المحليين بالسوق الدولية ، بدلا من ارتباطهم بالسوق المحلية ، وما يترتب على ذلك من توقع معدل أعلى من العائدات الشخصية المتاحة لهم ، يفضل ما تلقوه من تدريب ، انما يحقق الاسراف في انتاج مهارات غير ملائمة ، فالبلد تستجيب الى زيادة الطلب على مدارس التدريب بإنشاء مزيد من هذه المدارس ، أو بإرسال مزيد من الطلاب للدراسة في الخارج . وهذه هي النقطة التي يضلها الاقتصاديون الذين يتحدثون عن فائض وليس عن استنزاف للكفاءات . ويمكن أن ننظر الى ما يقول به هؤلاء من أن هجرة الكفاءات لا تمثل مشكلة ، نظرا لوجود فائض من القوى البشرية المتعلقة في وطن الهجرة ، بوصفه رأيا مبعثا في الجمود على أقل تقدير (٢) .

ويتلام هذا تماما مع النتيجة التي خلص اليها Sen بأن أهم تفسير لنمط الهجرات من العالم الثالث الى الولايات المتحدة هو الذي يتمثل في هذا البلد من مواطني العالم الثالث الذين يستكملون دراستهم بالولايات المتحدة . ومن الواضح أن بعض المؤهلات قابل للتبادل أكثر من غيره فضلا عن أن أكثرها صلاحية للتبادل هي تلك التي تمنحها معاهد التخرج الكاثنة في البلد المستفيد نفسه . ومن هنا يمكن أن يتنبأ المرء بصورة عامة بأنه كلما قلت درجة قبول المؤهلات التي حصلت عليها فئة مهنية ما (في وطنها أو خارجه) ، قلت فرص حدوث هجرة الكفاءات . ويؤيد منت هذا الاتجاه العام للتفكير ، فهو يلاحظ مثلا ، ان من بين أسباب « قلة الهجرة الفعلية للكفاءات من البلدان الآسيوية في مجال الهندسين عنها في مجال الأطباء هو ان الروابط المهنية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة تبعد واهية بالنسبة للمهنيين عنها بالنسبة للأطباء ،

(١) المرجع السابق ص ٢٦٥ .

(٢) راجع :

E. G., G. B. Baldwin, «Brain drain or overflows», op. cit., p. 388.

ومن هنا فاحتمال حصول مهندس متدرب في آسيا على وظيفة مهنية بالولايات المتحدة أو بريطانيا احتمال أقل إذا لم يكن قد تلقى مزيداً من التدريب في هذين البلدين » (١) .

والقضية هنا لا تتعلق في الأساس بقضية تبادلية المؤهلات دولياً ، ولا بآثارها على إمكانية تنقل الكفاءات في حد ذاتها . وإنما تتعلق بآثر هذين العاملين على إمكانية خلق كوادر مهنية أوثق ارتباطاً بطروف بلدانها في العالم الثالث .

A. Sen, "Brain Drain : Causes and Effects", op. cit., p. 112.

(١)

● البحث الثاني :

عوامل الجلب والطرود

تشكل هجرة الكفاءات من أنواع كثير من المهنيين ومن تنقلات بين عدد مختلف من البلدان ومع ذلك فقد اقتصر الاحتمام الشديد بمشكلة هجرة الكفاءات على الصعيد الدولي العام على انتقال المهنيين أساسا من البلدان الأقل نموا إلى البلدان الأكثر نموا^١ ويستمر الأمر كذلك برغم زيادة حجم المهنيين الذين هاجروا من البلدان النامية الأقدر إلى الأجزاء الأغنى سواء من حيث النفط أو غيره من المعادن في العالم الثالث^٢. بل إن تحركات من هذا النوع الأخير يجرى تشجيعها في بعض البلدان ، بوصفها بديلا عن الهجرة إلى البلدان الصناعية ، ولأنها لا تتصف عادة بطابع الدوام أو الاستقرار^٣. ويحدث أيضا أن تنال هذه التحركات تأييدا أو تبريرا على أساس ما تنطوي عليه من إمكانية خلق مشاعر من التضامن السياسي بين بلدان العالم الثالث^٤. على أن حجم تحرك المهنيين من شبه القارة الهندية مثلا إلى الشرق الأوسط في كل الأحوال أقل بكثير من تحركهم صوب البلدان الصناعية على الرغم من أن هذه التحركات ما تزال في ازدياد ، إلا أنها تتميز بالتنقل أكثر من كونها تدفقا في مجرى واحد (وبرغم أن بعض المهاجرين يعملون توظيفهم في الشرق الأوسط أو أفريقيا خطوة لتحرك آخر إلى أوروبا وأمريكا الشمالية) (١) .

غير أن حركة المهنيين من البلدان النامية إلى تلك المتقدمة النمو تبقى كامة في قلب مشكلة هجرة الكفاءات وتحوز اهتماما أكبر إقليميا ودوليا^٥.

وقد غلب على نزوح المهنيين في العالم الثالث نمط الانتقال إلى البلدان الصناعية الناطقة بالانجليزية ، وهي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا . وهناك

(١) أوسكار جيش في « نظرة جديدة إلى هجرة الكفاءات » انطون زسلان ، م.س. ٥٠ ، ص ٢٦٧ .

تدفقات مهمة نسبية الى ألمانيا الغربية . ان خريجي تلك البلدان ، التي يتم جزء كبير من التعليم المهني فيها باللغة الانجليزية ، معرضون أكثر من غيرهم لخطر الهجرات التي تحدث في المستقبل . كما ان التنقل بين هذه البلدان غالبا ما تسهله أوجه التشابه في نظم التعليم العالي وهيكل المؤسسات المهنية (١) .

ويتبين تكوين المهاجرين بين بلد وآخر ، كما يتمرض للتغير بمرور الزمن مساهمة للاحتياجات (عوامل الطلب) في بلدان صناعية معينة ، غير ان دراسة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تشير الى ان هجرة العقول هي جزء من أعراض الحالة العامة المتمثلة في التنمية غير المتكافئة في العالم اليوم - أي الفروق في الدخل وفرض العمل وأحوال المعيشة والعمل والبيئة الاجتماعية (٢) .

★ عوامل الجذب لهجرة العقول :

هناك العديد من العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تعمل على جذب الكفاءات العلمية والتكنولوجية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة (وبصفة خاصة الولايات المتحدة وكندا) .

١ - هناك أولا : العامل الاقتصادي الذي يجذب الكفاءات العلمية من دول ذات دخل منخفض جدا الى دول ذات مستوى معيشة رفيع . وكقاعدة عامة بقدر ما يكون البلد النامي أكثر فقرا بقدر ما يكون أثر هذا العامل أقوى . والعكس صحيح . ومن ثم فان أصحاب الكفاءات الذين يأتون من دول نامية مثل بنجلاديش وباكستان والهند ومصر - والمروقة بانخفاض - مستوى المعيشة فيها - يكون العامل الاقتصادي أكثر أهمية مما هو عليه بالنسبة للكفاءات المهاجرة من دول مثل لبنان (قبل الأزمة الأخيرة) والأرجنتين .

٢ - يرى سن Sen ان ميل علماء وتكنولوجيين الدول الفقيرة او النامية للهجرة لا يرجع الى جاذبية المرتبات العليا التي توفرها الدول الغنية بل الى المزايا التي يحققها العالم التكنولوجي من الاحتكاك والعيش في الوسط العلمي المتقدم والاستفادة من وجود بنية علمية تحتية واسعة من التجهيزات والمختبرات العلمية وتسهيلات النشر العلمي التي توفرها المجتمعات المتقدمة في حين تفتقر اليها الدول النامية بشكل كبير ومؤثر (٣) .

(١) انظر أيضا : M. Godfrey, «The International Market in Skills and the Transmission of Inequality», Development and Change vol. 6, Oct. 1975, pp. 12-18.

(٢) U. N. Conference on Trade and Development, «The Reverse Transfer of Technology : Its Dimensions, Economic Effects and Policy Implications» N. York 1974.

A. Sen Brain Drain : Causes and Effects, op. cit., p. 78.

(٣)

٣ - نسبة هامة من طلاب الدول النامية - بما فيها الدول العربية - الذين يتلقون دراساتهم العليا في الدول الرأسمالية المتقدمة يفضلون الإقامة الدائمة في هذه الدول ، اما مباشرة بعد تخرجهم - والبعض قبل تخرجهم - أو بعد عودة قصيرة الى أوطانهم الأصلية ، لانهم يكتشفون أن معظم ما تلقوه من دروس وتخصص أكثره مردود ماديا ومعنويا ومهنيا الى البلد المتقدم منه في الوطن النامي الأم ، وذلك لأن النظام التعليمي في الدول المتقدمة موفف لحل المشاكل التي تنامي منها هذه الدول ، وليس لمواجهة مشاكل الدول النامية التي يأتي منها الطالب الأجنبي . كما أن القرارات والأولويات المتعلقة بما يتم بحثه في العالم (غير الاشتراكي) تتحدد وترسم في الدول الرأسمالية المتقدمة انطلاقا من مصالحها ونظرتها الذاتية والمنهجية الخاصة بها . وكل ذلك يؤدي الى جعل الطالب الأجنبي بعد تخرجه أكثر ارتباطا نفسيا ومهنيا اذا استقر في الدولة المتقدمة التي تلقى علومه العليا فيها من العودة الى وطنه الأصلي الذي لم يتدرّب بشكل منظم ومنهجي على المساعدة في حل مشاكله الملحة (١) .

٤ - ومن عوامل الجذب أيضا التي تمارسها الدول المتقدمة في استقطاب الكفاءات تسهيل الحصول على الإقامة الدائمة ، ومن ثم الجنسية ، وإشعارها بالانتماء والمساواة (وبصفة خاصة للكفاءات المهنية والعقلية المتميزة) - وهذا أكثر صحة بالنسبة للولايات المتحدة وكندا ، وإن كان من الضروري القول أن هذه الدول تضع بين وقت وآخر بعض القيود حتى على إقامة الكفاءات عندما تواجه وضعا اقتصاديا صعبا يتجسد في ارتفاع معدلات البطالة حتى في صفوف الكفاءات الوطنية - وهي ظاهرة جديدة في السنوات الأخيرة (٢) .

★ عوامل الطرد للكفاءات :

عوامل الطرد التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تهجير الكفاءات من الدول النامية الى الدول المتقدمة كثيرة وترتبط بشكل أو بآخر بجميع خصائص وأوضاع التخلف والتبعية التي تعيشها الدول النامية في شتى المجالات الثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية . كما انها في الجانب الآخر يمكن اعتبارها الوجه الآخر من العملة ، بمعنى الوجه الآخر لعوامل الجذب .

١ - فالعامل الاقتصادي (عامل ارتفاع المعيشة) الذي اعتبرناه عامل جذب الكفاءات من الدول النامية الى الدول المتقدمة له وجهه الآخر وهو عامل الفقر

(١) د. انطونيوس كرم ، م. س. ، د. ، ص ١٥٠ .

(٢) انظر :

UNCTAD «The Reverse Transfer of Technology : its dimensions, economic effects and policy implications — TD/B/C. 6/5.

الذى يطرد الكفاءات من الدول النامية غير أن أهمية هذا العامل تبرز بصفة خاصة في الدول النامية التي تعاني من الفقر الشديد .

٢ - الأثرية الساحة من النظم التعليمية السائدة في الدول النامية تقسم في تقدير بعض الخبراء بالتقليد غير الناجح لأنظمة الدول المستعمرة سابقا أو هي امتداد لها . ثم إن غياب التخطيط التربوي وعدم ربط النظام التعليمي والتربوي بشكل عضوي ووظيفي يخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا وجدت يجعل النظام التعليمي يولد فائضا في بعض التخصصات وعجزا في تخصصات أخرى يكون البلد النامي بأمس الحاجة إليها . وجود فائض هام في بعض التخصصات لا يستطيع الاقتصاد المحلي استيعابها بنجاح وكفاءة يفتح الباب أمام هجرة هذه العقول الى البلدان الأكثر قدرة على ذلك .

وكما لاحظ هاري جونسون فإن النظام التعليمي الموروث من أيام الاستعمار « غالبا ما يمنح الطالب الناجح تعليما أكثر فائدة للدول المستعمرة منه لبلده » (١)

وعلى سبيل المثال نجد انه في العقدين الأخيرين ، في الدول العربية ، حدث توسع كمي أفقي هائل في عدد المدارس وعدد الطلاب والخريجين على شتى المستويات : الابتدائية والثانوية والجامعية والدراسات العليا ، فإن عدد الخريجين من الجامعات العربية (حوالى ٥٠ جامعة عام ١٩٨٠) سيناهز ١٢ مليونا في عام ٢٠٠٠ يقابلهم عدد مساو من الطلاب في مختلف السنوات الجامعية ، وبذلك سترتفع نسبة الخريجين الجامعيين من عدد السكان الراشدين من حوالى ٨ ٪ في عام ١٩٧٥ الى حوالى ٨ ٪ في عام ٢٠٠٠ (٢) .

وهذا يعنى حسب تقدير أحد المراقبين تخريج الآلاف من الجامعات الوطنية على مستوى البكالوريوس ، وهم مزودون بتعليم أعرج مسموخ ، لا يؤهلهم حقيقة للإسهام الفعيل في حل مشكلات بلادهم الحاضرة ، ناهيك عن المساعدة على دفعها بسرعة الى الأمام (٣) .

وفي ظل هذا النمط من التوسع التعليمي غير المخطط والموظف للحاجات التنموية يصبح بالإمكان فهم حدوث فائض كبير في خريجي بعض التخصصات ونقص شديد في بعضها الآخر . وهذا ما دفع دولا كمصر والعراق على سبيل المثال لسن تشريعات لتوظيف الخريجين الجامعيين في الوقت الذي لا تحتاج

Harry Johnson : Technology and Economic Interdependence (London (١)
Trade Policy Research Centre, 1975).

ومذكور في التلويوس كرم م.س. ٣٠ ص ١٥٢ .

(٢) الطوان زطلق ، م.س. ٣٠ ص ٢٤ .

(٣) التلويوس كرم م.س. ٣٠ ص ١٥٢ .

الدولة فيه الى اختصاصاتهم الأمر الذي يزيده من التكنس الوطني وبطالة المقنعة في وزارات وإدارات الدولة . وجود نقص وبطالة بين عناصر الطاقة البشرية العالية في المجتمع نفسه هو أشبه بوجود تضخم وانكماش في نفس الاقتصاد . وهو وضع طبيعي نتيجة الاختناقات الهيكلية والمؤسسية (١) .

٣ - النمط السائد في كثير من البلاد النامية لنقل التكنولوجيا هو النقل الخالي من التكنولوجيا والذي يسفر عن إقامة مشروعات الانتاج الجاهز وتسليم المفتاح . وهذه المشروعات ، ومع افتقاد الدول النامية الى سياسات تكنولوجية تنهجيها لا تنبج للكثير من الكفاءات الا القليل من فرص العمالة كما أن الاضطلاع بها يتم بطريقة تنخفض فيها الفرص المتاحة محليا لتطوير المؤسسات الوطنية ، ويقلب الاعتقاد على البحث والتطوير الأجبيين وعلى شركات الهندسة والاستشارات الأجنبية (٢) .

٤ - توفر البيئة العلمية والتجهيزات والمختبرات العلمية في الدول المتقدمة يشكل عامل جذب للكفاءات من الدول النامية ، ومن ثم فإن غيابها في الدول النامية يشكل عامل طرد لها . وفي هذا المجال تقول إحدى الدراسات : « يجد المختص أن كل العوامل التي جعلت منه مختصا بارزا في الخارج ، والتي سمحت له بالعطاء المنتج الفعال ، يجد أن كل هذه العوامل تلعب دورا سلبيا . »

٥ - أن صاحب الكفاءة حين يعود الى وطنه قد يفاجأ بقدر من البيروقراطية « القائلة » ، ويواجه غيابا لنظام الحوافز يكافيء المواطن الكفء والمجتهد ، ويعاقب الكسول . بل أن نظام التوظيف والترقيات قد يعاقب الموظف النشط لأنه « مشاغب » ويطرح الكثير من الأسئلة المحرجة ولا يعرف احترام الأعل منه مقاماً والأكثر خبرة في البيروقراطية » (٣) .

٦ - ترى بعض الدراسات أن هناك سببا هاما وعميق الأثر يدفع الكثير من الكفاءات الى الهجرة وهو الأوضاع السياسية في الكثير من البلاد النامية والتي تنصف بصلح الاستقرار أو الفردية أو الاستبداد أو غياب الحريات الفردية والجماعية أو مزيج من هذا كله .

ومع عدم قدرة العائد على التكيف مع المناخ السياسي والاجتماعي والنفساني والمهني السائد يصاب بأحباط ويميل الى التفكير في نفسه ومستقبل عائلته الخ .

(١) انطونيوس كرم ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٢) A. B. Zahlan, «Established Patterns of Technology Acquisition in the Arab World», in A.B. Zahlan ed., Technology Transfer and Change. the Arab World — Oxford Pergamon 1978, p. 1-27.

(٣) حسن الشريف « العولم التي تساعد على استعادة واستيعاب الاختصاصيين العرب في العلوم والتكنولوجيا » مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، الكويت ١٩٧٥ . ص ٨ - ٩٠ .

ويبدو له المستقبل في بلده مليدا وقاتا ، مشرقا وأكثر رغدا واستقرارا في دولة متقدمة (١) .

وغوامل الجلب والطرده لهجرة العقول والكفاءات تجعل من هذه الهجرة :

(أ) انتقائية : بمعنى أن أفضل عناصر القوى العاملة هي التي تهجر سواء لأنها تتمتع بخصائص سلوكية تجعلها أقدر العناصر على تقدير مزايا الهجرة والاستفادة من الفرص المتاحة في سوق العمل بالخارج ، أو لابد للطلب على العمالة في السوق الخارجية يتجه الى انتقاء العناصر الجيدة .

كذلك فإن بعض الضوابط التي تضعها الدول لحماية العمالة الوطنية ضد العمالة المستوردة تجعل الهجرة عملية انتقائية تتمثل في فتح باب استيراد العمالة الفنية فقط التي تحتاجها - وهو نفس ما تلجأ اليه الدول التي تعاني من اختلال في سوق العمل يتمثل في زيادة حجم العرض من العمالة غير الماهرة وعجز كبير في العمالة الماهرة والمتخصصة (٢) .

(ب) تلقائية : بمعنى انها غير منظمة رسميا في معظم الحالات من جانب الحكومات اذ لا توجد مؤسسة دولية أو اقليمية دائمة تعمل على تنظيم حركة انتقال القوى العاملة بين الدول ، بل ان غياب التنسيق لعمليات الهجرة داخل الدول النامية المصدرة للعمالة أمر مسلم به وكل ما تفعله بعض الحكومات هو وضع قيود وضوابط عامة ليست جزءا من خطة موضوعية انما هي اجراءات وقتية لخدمة أهداف بعيدة عن حماية القوى العاملة وسوق العمل في الداخل ، ويظهر عدم التنسيق في الاتجاه الى توزيع المسؤوليات تجاه الهجرة بين هيئات مختلفة تنتهج في أغلب الأحيان سياسات غير منسقة مما يسفر عنه تفاقم الاختلال في سوق العمل ونقص العرض في العمالة الماهرة المدربة التي تحتاجها هذه الدول وهذا بدوره يؤدي الى عدم المساواة بين الدول المصدرة للعمالة وتلك المستوردة لها في فرض تحقيق التنمية الاقتصادية (٣) .

علاج الظاهرة :

معظم السياسات التي يجرى عادة وصفها لمعالجة هجرة الكفاءات وتزيف المقول من العالم الثالث ، مستمدة من اطار التحليل الكلاسيكي الجديد.

(١) انظر في ذلك : انطونيوس كرم ، م.س.د. ، ص ١٥٦ وأيضا في د. محمد محمود غنيمي « فائض العمالة في الدول النامية » دراسة مقارنة عالم الكتب القاهرة ١٩٨٣ - ص ٣١٩ ، ص ٣٢٠ .

(٢) د. محمد محمود غنيمي ، المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

(٣) انظر : J. Mouty and E. Costa : Employment Policies in Developing Countries-George Allen and Unwin Ltd, London 1978, p. p. 220-222.

New Classic وفي هذا الإطار تقول الوصفة التقليدية انه لا ينبغي اتخاذ أى إجراء حيال المشكلة ، ما دامت المكاسب العائدة من هجرة الكفاءات ترجع ، على صعيد دولي ، الخسائر الناجمة عنها ، حتى ولو لم تكن المكاسب موزعة بالتساوي بين البلدان . إلا ان هذا الرضا الظاهري لا سبيل الى تبريره لا من ناحية المنطق الداخلي للنظرية الاقتصادية التي ينهض عليها ، ولا من ناحية تجاهله لعدد من الأمور الأساسية (١) .

فاذا سلمنا بوجود مشكلة ، وان كان النظر الى أسبابها لا يزال ضمن الإطار التقليدي ، فإن الحل المطروح لهذه المشكلة حسب التحليل (الكلاسيكي الجديد) يتمثل في تغيير المكافآت المالية وظروف العمل . ويوضح هذا الموقف أبلغ توضيح التوصيات الصادرة سنة ١٩٧٠ عن لجنة التعليم والشئون العالمية : « ان وجهة نظر اللجنة ان المهنيين في أنحاء العالم يطلبون الشروط نفسها للاحساس بالرضا عن أعمالهم ، وإذا لم تتوفر الثقافات التقليدية ونظم الأجور القائمة في كثير من البلدان التي تخسر كفاءاتها (المتقدمة والنامية على السواء) بحيث تتكيف مع هذه المتطلبات ، فالهجرة سوف تحدث حينئذ وبعبارة كينيث بولدنج « ان المكافآت العالية المهيأة لأن تتعلم ثم تذهب ، سوف تتعلم ثم تذهب بالفعل » (٢) .

الا ان هناك تحفظا على تلك التوصيات وهو ان التفسيرات التي تقترحها المكافآت النقدية وغير النقدية والتي تراها لازمة لايكاف هجرة الكفاءات قد تكون من الضخامة بحيث لا يمكن تصور تحقيقها من الناحية العملية . ويمكن أن ينطبق القول نفسه فيما يتعلق بالتفسيرات المقترحة في نوعيات ظروف العمل . وفضلا عن ذلك ، فإن محاولة دفع مكافآت على مستوى المكافآت الدولية الى الكفاءات القابلة للتحرك على الصعيد الدولي (لا سيما وان فئات أخرى في قمة سلم الرواتب ستطالب بمساواتها مع تلك الكفاءات) لن تسفر فحسب عن خفض أعداد الذين سيتمكن استيعابهم داخل أوطانهم ولكنها ستجعل التوزيع المحل للدخول أقل عدلا ومساواة (٣) .

وقد يكون من بين الأسباب التي تحلو بواضعى السياسات وبالحكومات أيضا الى اللجوء لقرض قيود على الهجرة ، والى اتباع نظم الترخيص والالتزام للحد من هجرات يمكن أن تحدث مستقبلا ، ما يصادفونه من صعوبة الاستجابة لمستوى الأجور الدولي (أى المعمول به في البلدان الغنية) وغيره من مستويات

(١) أوسكار جيبش في انطون زحلان ، هجرة الكفاءات ، م.س.د. ص ٢٧٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

(٣) انظر في ذلك ،

التوظيف . ويمكن أن يأتي فرض القيود على جوازات السفر وعلى النقد الأجنبي بنتائج فعالة فيما يتعلق بمنع المواطنين من مغادرة بلد ما ، لكن بشرط توافر الإرادة والمقدرة على تشييل هذه العناصر . على أن نظم التمهيد والالزام قد تكون أقل فعالية في هذا الصدد ، إذ كل ما ستؤدي إليه هو مجرد تأجيل موعد مغادرة المواطنين لوطنهم بدلا من منعهم من هذه المغادرة ، أو قد تحفز الذين تدرّبوا في الداخل على ابتداء وسائل التحايل على هذه التمهيدات في حين تحت المتدربين في الخارج على الإخلال بها . يضاف إلى هذا مشكلة أخرى وهي أن الذين سيحجزون في أوطانهم بموجب هذا السؤال قد تتأهبهم مشاعر الإحباط والتثبيط والعزلة مشكلين بذلك عقبة لها موصافاتها الخاصة (١) .

وجه آخر من سياسات العلاج المطروحة ضمن الإطار الكلاسيكي الجديد يقضى بتضييق الهوة الفاصلة بين المرتبات والنيل من حوافز الهجرة ، عن طريق خفض المكافآت التي يتقاضاها المهنيون المهاجرون في البلد الذي يستهدفونه لهجرتهم بدلا من رفع مكافآتهم في البلد الذي نشأوا فيه . وهذا هو ما يهدف إليه في الواقع الاقتراح الذي طرح مؤخرا باسم ضريبة دخل « بجواتي Baghwati incometax » يقضى بجمع ضريبة ، يمكن أن تكون تصاعدية وتناسبية ، يدفعها المهنيون من نازحي بلد نام إلى السلطات الضريبية في البلد المتلقم المضيف . في مدى فترة زمنية محدودة ، ومن ثم يجري تسليمها بإشراف الأمم المتحدة إلى حكومة بلد المنشأ . إلا أن أثر سياسة كهذه يعتمد على مرونة الاستجابة لضريبة من هذا القبيل . بيد أن هناك من الحسابات المبدئية ما يوحي بأن معدلات الضرائب المقترحة قد تنطوي على جوانب عقابية لا سبيل لقبولها . وفي هذه الحالة لن ينجم عن ضريبة كهذه إلا أثر هامشي على الحد من عدد المهاجرين ، الأمر الذي لا يجعل هذا الأسلوب مختلفا في كثير عن فكرة التعويض المباشر من حكومة إلى حكومة أخرى ، وهو الأسلوب الذي أوصى به مثلا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أو من العقود التي يجري بالفعل توقيعها بشية « تصدير » القوى البشرية المهنية من البلدان الأقل نموا مثل تصدير المرضات من الفلبين وكوريا الجنوبية إلى النمسا وألمانيا الغربية وسويسرا واليابان - إن نظما من هذا القبيل إنما تنطوي بالفعل على القبول بالنتائج الهيكلية الواضحة والمباشرة والمرتبة على اندماج المهارات المهنية التي تضي الطابع المؤسس على استمرار تشويه نظم التدريب والتعليم وهيكل المرتبات في بلد المنشأ (٢) .

(١) د. محمد محمود غنيمي « فائز الصالة في الدول النامية » ، م.م. ٥٣ ، ص ٢٢٠ .

(٢) أوسكار جيبي نظرة جديدة لهجرة الكفاءات ، في « تطورات زلن » ، م.م. ٥٣ ، ص ٢٨٠ .

وماخوذ عن :

J. Bhagwati and W. Dellarafar. «The brain drain and income taxations»
World Development vol. 1, Feb. 1973, No. 1,2 — pp. 94-101.

في كل الحالات فان التعويض عن هجرة الكفاءات ليس حلا « للمشكلة المطروحة » .

وهناك تحليل بديل لاطار التحليل التقليدي « الكلاسيكي الجديد » ، ينظر الى هجرة الكفاءات بوصفها انعكاسا لادماج المهارات المهنية ضمن السوق الدولية (١) ومن ثم فان السبيل الوحيد لممارسة أى تأثير ملموس على هذه الهجرة وعلى مظاهر الخلل الداخلية الجسيمة المتولدة عنها - هو الانسحاب من تلك السوق ، الأمر الذى سيتطلب اضعاف تغييرات جوهرية على السياسة التعليمية بحيث ترمى الى تدريب العناصر لخدمة احتياجات السوق الداخلية ، بدلا من تلبية احتياجات السوق الخارجية وعلى نحو ما يوضح كاتبو تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة فان اتباع سياسة في تدريب الموظفين بحيث يصلحون لخدمة بيئة البلدان النامية من شأنه أن يقضى مباشرة الى جعل هؤلاء الموظفين غير ملائمين لظروف البلدان المتقدمة النمو وبالتالي تقل هجرتهم اليها « (٢) لذلك فان هذا الانسحاب من السوق الدولية مستتبع عنه آثار واسعة ، وتنوع الاعتبارات السياسية التي ينطوى عليها برنامج ما للانسحاب من السوق الدولية .

ويمكن بشكل محدد القول انه بالنسبة لحكومات البلدان النامية فان برنامجا للانسحاب من السوق الدولية للمهارات المهنية سوف ينطوى على التالي (٣) :

(أ) انهاء استخدام المؤهلات الأجنبية للعمل بها في المؤسسات الوطنية .

(ب) انهاء تقديم المهنيين في البلدان النامية الى الامتحانات الأجنبية .

(ج) ارسال الطلاب في دورات خارجية أوفق اتصالا بواقعهم ، وهى بهذا قد تكون « أقل عرضة للتبادل » ، وذلك في الحالات التي لا يكون فيها التدريب متاحا في الوطن ، ويفضل أن يكون هذا التدريب في دورات متصلة بالظروف الوطنية تعقد في بلدان نامية أخرى .

(د) تنظيم دورات ووضع مؤهلات على الصعيد المحلي تلائم أكثر ما تلائم احتياجات الاقتصاد الوطني ، الأمر الذى قد يجعلها بالتالى أدنى قبولا لدى أصحاب الأعمال ومؤسسات التدريب في البلد المتقدمة .

U.N. Economic and Social Council, Committee on Science and Technology for Development, Outflow of Trained Personnel, p. 20-25. (٢ ، ١)

(٣) انظر أوسكار جيش ، م.س.د. ، ص ٢٨٢ .

(هـ) انشاء مراكز جديدة للتعليم العالي والتدريب على صعيد اقليمي في البلدان النامية كبديل عن التدريب في البلدان المتقدمة ، في حالات المهارات العميقة التخصص .

(و) استخدام اللغة القومية وسيلة للتعليم وينطوي ذلك على عامل له أهميته في عزل الدارسين عن المؤثرات الخارجية على نحو ما حدث في اليابان والصين .

(ز) اضعاف تغييرات على صعيد الطلب ، أى فيما يتعلق بهيكل المكافآت ومحتوى الوظيفة بحيث يصبحان وما يتعلق بهما من معدلات المائد الخاصة الناجمة عن مستويات التدريب والتعليم المختلفة متماشيا مع الأولويات الاجتماعية .

(ح) استخدام سياسة التحكم فى المنح الدراسية والقيود المفروضة على حيازة النقد الأجنبي مثلا للحيلولة دون تشجيع الدراسة فى الخارج بقصد الحصول على مؤهلات قابلة للتحويل الى بلدان - أخرى . وقد يعزز من ذلك وضع شروط مسبقة للتوظيف فى الحكومة تتمثل فى الحصول على دراسات عليا وخبرة سابقة بحيث يتوفر فيها عنصر المحلية أو الارتباط بالواقع الوطنى .

(ص) فى حالة المهن القائمة على الانتاج ، قد يتطلب تغيير محتوى العمل تغييرات أخرى فى التكنولوجيا المستخدمة ، وقد لا يتسنى ذلك الا باضفاء تغييرات أخرى على طبيعة المنتجات ، وتلك بدورها قد تتوقف على تغييرات فى هيكل الطلب عند المستهلكين وفى توزيع الدخل وفى الهيكل الاجتماعى بشكل عام . كذلك فان الشركات متعددة الجنسية تعمل على طرح السوق الدولية - للمهارات الادارية عند عتبات كثير من بلدان العالم الثالث مشكلة بهذا لونا ثانيا من ألوان - الاندماج .

أولا وجود حكومة راغبة فى التجاوز عن تلك المصالح المادية الضيقة وقادرة فى الوقت نفسه ، اما على اكتساب تعاون أرباب المهن الراسخة فى بلادها واما على تخطيطهم وقد يؤدى استخدام الحوافز الخاصة وفرض القيود الرامية الى الإبقاء على العاملين القادرين على التنقل الدولى ، الى خفض صافي تدفقهم الى الخارج على المدى القصير (١) .

كذلك فان تحقيق هذا الانسحاب من السوق الدولية للمهارات المهنية والكفاءات يحتم على البلدان المتقدمة قدرا كبيرا من التعاون مع البلدان النامية

(١) راجع مع أوسكار جيبش مؤلفات عامة فى هذا الصدد مثل :
UNESCO, Paris 1971 : «Scientists Abroad : A Study of the International
Movements of Persons in Science and Technology p. 17-30.

من حيث التخلي عن استخدام مؤهلات البلدان المتقدمة ، ومحاولة توفير منح المساعدة التنموية بحيث يتم التدريب في بلد ثالث أكثر نمواً وهي مع غيرها من الإجراءات تتطلب ليس فقط قدراً كبيراً من التعاون بل أيضاً قدراً هائلاً من الرغبة في المساعدة على التنمية الحقيقية للعالم الثالث ومساندته في التغلب على إحدى المشكلات الخطيرة التي تستنزف قواه على المدى الطويل (١) .

إن استمرار المشكلة إنما يعكس ، عقم السياسات التي جرى تنفيذها حتى الآن للتخفيف منها ، وليس بالمثير للدهشة أن يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن البلدان النامية مجتمعة قد سجلت في الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٢ (وهذا على سبيل المثال ما مجموعه ٥٠٠٠٠ مليون دولار) قيمة رأس المال المقدر لما نطلق عليه النقل العكسي للتكنولوجيا - أو نزوح الأدمغة من البلدان النامية إلى المتقدمة . ويساوي هذا الرقم تقريباً جميع المساعدة الانمائية الرسمية التي قدمتها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية خلال هذه الفترة (٢) .

M. Godfrey, «The International Market», op. cit., p. 70-82. : كذلك

J. Mouly and E. Costa : Employment Policies in Developing Countries, op. cit., p. 348. (١) انظر :

UNCTAD, The Reverse Transverse of Technology, op. cit., p. 23. (٢)

الفصل السابع

التبعية والتغير القيمي لدى شعوب

العالم الثالث : قواعد اللعبة

منذ حوالى مائة عام كتب جمال الدين الأفغانى عن « الذين قلبوا أوضاع المباني والمساكن وبدلوا هيئات المآكل والملابس والفرش والآنية : وسائر الماعون ، وتنافسوا فى تطبيقها على أجود ما يكون منها فى المالك الأجنبي ، وعمدوها من مفاخرهم ... فنسفوا بذلك ثروتهم الى غير بلادهم ! وأمانوا أرباب الصنائع من قومهم ... وهذا جدع لأنف الأمة ، يشوه وجهها ، ويحط بشأنها ، لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة ، المنتحلين أطوار غيرها يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء اليها ، وطلائع الجيوش الغالبين وأرباب الفارات ، يمهدون لهم السبيل ، ويفتحون الأبواب ، ثم يشتون أقدامهم » (١) .

منذ مائة عام نفذ الأفغانى الى مكنى الخطر الحقيقى ، واليوم نحن سعداء بإعادة اكتشاف نفس ما قاله ، حين تؤكد الدراسات التى تجربها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أن أنماط نقل التكنولوجيا السائدة اليوم قد أدت الى زيادة تبعية بلدان العالم الثالث ، على الأقل من ناحية الكم . فان أى بلد نام يعتمد على تكنولوجيا البلدان الصناعية بطريقة غير متوازنة وغير متناسقة فهو بصراحة ووضوح - يقيم مع تلك البلدان علاقة خضوع واستسلام ، لا علاقة مكسب مشترك أو تبادل تجارى تقليدى (٢) . ذلك أن نقل التكنولوجيا وتداولها يتم فى سوق بعيدة عن الكمال بطبيعتها ، يعيبها الامتيازات الاحتكارية التى يتمتع بها موردو التكنولوجيا ، وعلاقات القوى التفاوضية تفسر الطبيعة غير المتكافئة لكل تبادل بين القلب والتخوم (٣) .

وقد طورت مقولة التبعية بواسطة المدرسة الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية.

(١) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨١

ص ٣١٠ .

(٢) د. حسين عبد الحيد توفيق ، « التكنولوجيا ذلك الداء والدواء » ، م.س. ٥٠ ص ١٦٤ .

(٣) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، التنمية الاقتصادية ، اطارها الدول ومنطقتها القومى ،

م.س. ٥٠ ، ص ٧٠ .

كتفسير لحال التخلف في دول أمريكا اللاتينية ، على الرغم من الاستقلال الشكل الذي حصلت عليه هذه الدول منذ فترة طويلة ، وكتفسير لعدم قدرة هذه الاقتصاديات على تجاوز تخلفها رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها من أجل التنمية خصوصا في الستينيات من هذا القرن . وقد انتشر استخدام هذه المقولة بواسطة العديد من الاقتصاديين كتفسير شامل لحال التخلف في دول العالم الثالث بصفة عامة كما تستخدم أيضا لتفسير المشاكل التي تواجهها هذه الدول حاليا ، وعلى الأخص المشاكل المتعلقة بتزايد مديونيتها وزيادة حدة العجز في ميزان مدفوعاتها وحتى في الحالات التي يتحقق فيها معدل سريع للنمو ، فإن هذه المقولة تستخدم أحيانا لتفسير لماذا لا يؤدي مثل هذا المعدل السريع للنمو إلى القضاء على الفقر ، وتحقيق مستوى حياة أفضل للجماهير (١) .

بل إن هناك من الباحثين من يعتقد انه « قد آن لكل המתمنين إلى نموذج الاستقلال أن يبنوا المصطلح السائد والمضلل الذي يسمى دولنا بالدول النامية — إن هذا المصطلح سائد رغم النقد الحاد الموجه إليه ، ولا شك أن هذا يعكس نوعي أو ينفي وعي — بقايا هيمنة الفكر الغربي في أدبياتنا ، وهو قد يعكس أيضا علم الاتفاق على تسمية مفارقة ولكن يبدو لنا أن الأوفق والأدق اختيار اسم « الدول التابعة » وفي كل الأحوال فإن استخدام تسمية تعبر عن جوهر المشكلة مسألة غير ثانوية . إن الخطورة في اسم الدول النامية ، ليس في انه مصطلح دبلوماسي ولكن في انه اسم يزيغ الوعي السياسي بجوهر المشكلة (٢) .

ثم لنقرأ معا هذا التشبيه شديد القسوة (٣) الذي يقارن تحت عنوان : من يعتمد اقتصاديا على من ؟ حالة التبعية التي تعيشها الدول النامية بصورة « خادمة نجيعة صغيرة السن تحمل طفلا لمخدومها : ضخمة الجثة بالنسبة لسنه ، يكاد يفوق في حجمه ووزنه الخادمة التي تحمله . ويكاد المرء أن يسأل نفسه من هو الأجلد أن يحمل الآخر ؟

هذه الخادمة الصغيرة النجيعة قد تقوم بأعمال لمخدومها لا يتصور أحد أن بإمكانها القيام بها وتستمر هذه العلاقة الفرية بين الخادمة ومخدومها استنادا إلى افتراض يتخذ كسلسلة من المسلمات ولكنه خاطئ من أساسه ، وهي أن هذه الخادمة (تعتمد اقتصاديا) على مخدومها ، وقد يكون الأقرب إلى الحقيقة انهم (يعتمدون اقتصاديا) عليها . فهي قد تكون قادرة على كسب قوتها من مصدر آخر يدر عليها أجرا أكبر ويعمل أقل ، ولا يمنحها من ذلك الاستقرار

(١) د. إبراهيم سبط الدين ، « حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية » دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي — مركز دراسات الوحدة العربية — ص ٧٧ .
(٢) عادل حسبي ، م. ص ٣٠٠ ، ص ٣٠٠ .
(٣) انظر د. جلال أمين ص ٧٥ .

هذا الاعتقاد الخاطيء في وعيها : انها لا تستطيع الاستغناء عن الخدمة في هذا البيت والا ماتت جوعا . . . ولا يدخر مملوكتها من ناحية أخرى ، أى جهد في ترسيخ هذا الاعتقاد لديها : فهي غبية شقية لا تصلح لشيء ، وهم يتحملونها على علانها (١) .

ليس هناك شك في ان « المعونات الاقتصادية هي خير مثال يضرب على نوعية هذه العلاقة القريبة فالمعونات » لا تكف عن التدفق من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، سواء اتخضت صورة القروض أو المنح ، وهي تعطي دائما مقرونة بالرغم بأن الدافع اليها هو في الأساس (دافع انساني) أو على أقل تقدير بدافع (وحدة المصلحة بين الدولة المانحة والدول المتلقية للمعونة) - ولكنها في الحقيقة ، وكما أوضحنا في موضع سابق - « تمنح وتمنع حسب حجم التسهيلات التي تقدمها الدول المتلقية للمعونة ورضا الدول المقدمة لها عن تصرفاتها » . وتوزيع المعونات الاقتصادية في العالم لا يتفق مع درجة الحاجة بل مع درجة المصلحة ، وتوقيت منح المعونة وجبها يتفق اتفاقا مدهشا مع درجة « المرونة » أو « الصناد » التي تبديها الدولة الفقيرة ولكن هذه الدولة الفقيرة وقد استقر في وعيها انه لا بديل أمامها الا أصحاب الأكف البيضاء عليها ، تقدم لهم التسهيلات الحربية وتصادق اصدقائهم بل وتحارب بالنيابة عنهم . ان الدول الفقيرة لو أدركت مدى اعتماد الطرف الآخر عليها لاستمادت حريتها في المساومة ولتتمثل بإسرائيل التي يكمن نجاحها ، حيث يفشل الآخرون ، في ادراكها لهذه الحقيقة « اعتماد الغير عليها » وحاجته اليها واستغلالها لهذه الحقيقة الى آخر دولار وآخر طلقة مدفع » (٢) .

(١) د. جلال أمين . م.س.د. ص ٧٦ .

(٢) عادل حسني ، م.س.د. ص ٢١٠ ود. جلال أمين ، م.س.د. ص ٧٧ ، ٧٨ بصرفه .

● المبحث الأول :

التبعية التكنولوجية : الرابعون والخامسون

فى اواسط الستينات قام الملمان هيرمان كاهن وأنتونى ويز بمعهد هدسون بالولايات المتحدة بدراسة لما يتوقع أن يكون عليه العام - عام ٢٠٠٠ م - من حيث التقدم التكنولوجى . وذلك استنادا الى مستويات الناتج القومى السائدة فى ذلك الوقت معدلات التنمية والزيادة السكانية المتوقعة وقد توصلا الى نتائج مثيرة للاهتمام ٠٠ فهما يريان ان الشعوب فى ارتفاعها سلم التقدم الحضارى تمر بخمس مراحل أو مستويات اقتصادية وحضارية - أو ما يقابل خمسة عصور تاريخية - بدءا بالمستوى الأدنى ، أو ما يمكن أن يسمى بعصر « ما قبل التصنيع » حيث يمكن أن توصف المجتمعات بأنها « عادية » من حيث درجة تقدمها ، فهي تعيش فى مستوى حضارى عادى مماثل لذلك الذى كانت عليه الكثير من الحضارات فى القرون الماضية ، وبعد أن تقطع هذه المجتمعات مرحلة معينة من التنمية وتأخذ بالتصنيع ترتقى الى الدرجة الثانية من السلم أو ما يطلق عليه مرحلة « التحول الصناعى » .

فاذا سارت هذه المجتمعات فى طريق التنمية ارتقت السلم درجة اخرى الى مرحلة « المجتمعات الصناعية » وهى مرحلة تماثل فى مستوى تقدمها ما كانت عليه الولايات المتحدة الأمريكية فى عشرينات هذا القرن أو ما كانت عليه أوروبا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وبمواصلة التقدم فى طريق التنمية ترتقى هذه المجتمعات الى الدرجة الرابعة أو ما يسمى « المجتمعات الصناعية المتقدمة » أو المجتمعات الاستهلاكية حيث وفرة الانتاج وكفايته واتجاه المجتمع نحو اشباع العديد من الرغبات الاستهلاكية بعد أن تخطى مرحلة الاحتياجات الضرورية .

ويوضح (الجدول) التوزيع المتوقع لدول العالم عام ٢٠٠٠ م على

المستويات الحضارية الخمسة ويتضح مثلا من الجدول أن أقطار الأمة العربية سوف تعيش عصورا متفاوتة ، فالبعض منها سوف يدخل العصر الصناعي (العراق ولبنان) والبعض في عصر التحول الصناعي (مصر) والكثير منها سوف يظل في مكانه - في عصر ما قبل التصنيع (السودان ، والصومال وموريتانيا ، واليمن) وتبعا للدراسة ويز فانه اذا سارت معدلات التنمية والزيادة السكانية على نمط ما كانت عليه في أواسط الستينات يلزم دولة مثل السويد (وكان متوسط ناتج الفرد بها ٢٥٠٠ دولار عام ١٩٦٥) أحد عشر عاما لكي تصل الى المستوى الذي كانت عليه الولايات المتحدة ذلك العام (حيث كان متوسط ناتج الفرد ٣٦٠٠ دولار سنويا) أما مصر (وكان متوسط ناتج الفرد بها ١٦٦ دولارا) فتححتاج الى حوالي قرن من الزمان ، هذا بينما تحتاج اندونيسيا (وكان متوسط ناتج الفرد بها ٩٩ دولارا الى ستة قرون) (١) .

ان بلاد العالم الثالث حين توصف بانها بلاد متخلفة ، فهي تقاس ببلدان أخرى متقدمة هي البلدان الرأسمالية - وفي رأى الاقتصاديين الغربيين فليس في هذا تحيز اذ يقيسون التخلف بالعمليات الموضوعية التي شكلت جوهر الانتقال من النظام الإقطاعي الى النظام الرأسمالي وعلى الرغم من أن المحتوى التقني الاقتصادي للحضارة الغربية لم يكن متصورا دون استيلاء هذه الحضارة على موارد الشعوب الأخرى : الموارد الأرضية (أمريكا الشمالية وأستراليا ومستعمرات آسيا وإفريقيا) .

والموارد البشرية (الرقيق الإفريقي والعمل في المناجم والمزارع وفي المستعمرات) والطبيعية (المواد الأولية والطاقة) ، وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية في حد ذاتها لا تكفي لتفسير كل شيء ، وأن التصنيع لا يحل كل المضلات ، وفي هذا يقول أحد أبناء هذه الحضارة ذاتها « لنكن على ثقة بأن الثورة الصناعية لو لم تظهر في أوروبا الغربية والشمالية كان لابد من أن تظهر يوما ما في بقعة أخرى من الأرض . ولما كانت الثورة منتشرة على الأرجح في مختلف أرجاء المعمورة ، فإن كل حضارة ستقدم لها إسهامها الخاص . وسيعد المؤرخون الذين سيكتبون بعد ألف عام أو أكثر من قبيل السخف المحض ادعاء الفضل على البشرية بمنجزات قرن أو قرنين (٢) .

على الرغم من هذا وذاك فإن الثورة التكنولوجية فصلت بين شعوب امتلكت زمامها وأخرى تروّج تحت « تراث » من التبعية التي تنعكس اقتصاديا وتكنولوجيا وفكريا وسياسيا على كل دولة نامية .

(١) د. محمد السيد عبد السلام ، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي سلسلة عالم المعرفة ٥ فبراير ١٩٨٢ - ص ١٧ - ٤٠ .
(٢) د. إسماعيل صبرى عبد الله ، التنمية الاقتصادية العربية ، م. د. ص ٥٤ ، ٥٥ .

مفهوم التبعية التكنولوجية :

والتعريفات تتعدد ومنها أن التبعية التكنولوجية تحدث في حالة ما إذا كان مصدر التكنولوجيا لبلد ما يقع خارج حدوده ... ونظرا لأن عددا من الدول الأكثر تقدما يتخصص في إنتاج التكنولوجيا وفي تجارتها ، فلذلك نجد أن عددا آخر من الدول المتقدمة يمكن أن توصف بأنها تابعة تكنولوجيا ، حيث نستورد معظم التكنولوجيا اللازمة لها ، ولا تصدر إلا النزر اليسير وهذه هي حالة كندا ونيوزيلندا مثلا ومقابل ذلك ، هناك دول أخرى عديدة تصدر وتستورد التكنولوجيا في آن معا .

وتتركز التبعية التكنولوجية - في مواجهة الاعتماد المتبادل *Interdependence* إلى حد ما في حالة الميزان التجاري للتكنولوجيا ، فإذا كان يتم استيراد الأغلبية العظمى من بنود التكنولوجيا ولا يصدر إلا القليل ، فحينئذ يكون البلد تابعا .
أما إذا كان هناك توازن تقريبي فإن الوضع لا يحمل سمة التبعية .

أما إذا كانت الدولة تصاني عجزا في الميزان التكنولوجي مع تغير عبر الزمن ، بحيث تميل صادراتها إلى الزيادة بمعدل أسرع من وارداتها ، فحينئذ لا تعتبر الدولة تابعة بالمعنى الذي ينطبق على غيرها من البلدان ذات العجز المزمن ، وهذه هي حالة اليابان مثلا . وإذا كانت الدول الأكثر تقدما تصدر وتستورد التكنولوجيا بكثافة وتعتبر من ثم - بمعنى ما - تابعة تكنولوجيا للمصدر الأجنبي ففي الحالة الأولى تسير تدفقات التكنولوجيا في اتجاهين متقابلين ، ومن ثم يمكن للدولة أن تستفيد من التخصص التكنولوجي الذي تسمح به التجارة ، بدون التعرض للآثار السلبية للتبعية التكنولوجية المقرطة ، وتكون من ثم في موقع « تساوي » أقوى ، من حيث الشروط التي تستورد بها التكنولوجيا ولكن في المقابل فإن بلدان العالم الثالث التي هي دول مستوردة « صافية » للتكنولوجيا بصورة - كثيفة - وحيث تسير تدفقات التكنولوجيا في اتجاه واحد فقط - تعتبر أكثر تعرضا للشروط المجحفة في سباق الحصول على التكنولوجيا « (١) » .

ومن الواضح أن مفهوم التبعية التكنولوجية طبقا لهذا الرأي ليس حالة « محددة » وإنما هو حالة مجردة « تلبس في كافة صور المعاملات الاقتصادية بين الدول - فكل الدول تابعة هنا بدرجة أو أخرى ، وأقلها تبعية هي الدول الأكثر تقدما في العالم ، وأكثرها تبعية هي البلاد المتخلفة - وبذلك ينزع عن التبعية طابعها التاريخي المحدد ، أي ارتباطها بظاهرة التطور الرأسمالي ،

Frances Stewart Tech. and Underdev., Macmillan Press LTD, 2nd (١)
ed. 1978, p. 118.

محمد عبد الشفيق عيسى • ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .

والاستعمار والنظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية وارتباطها من ثم بالسيطرة وبالتخلف ، أى - تنتقل - من حيز « المتخلف » الى حيز « المتقدم » .

وبتجريد الظاهرة وعزلها عن سياقها الموضوعى يمكن إخفاء مضمونها ومن ثم يمكن التنبؤ على النتائج الضرورية المترتبة على ذلك : فحينئذ لا يتجه النضال ضد التبعية التكنولوجية الى الكفاح من أجل التحرر الاقتصادي من الروابط الاستعمارية ، وإنما حسب البلاد المتخلفة أن تتطلع (فى أمل) الى الوصول الى حالة التبعية (الطيفية) التى (تتمتع) بها الدول الأكثر تقدماً فى العالم . . ان مسيرة التطور طبقاً لهذا الرأى اذن تمتاز ذلك التطور الذى انتقدته (أوزفالد وسونكل) والقائم على افتراض أن التطور التاريخى سياق ينطلق فيه الجميع فى لحظة زمنية بعينها ، ويصل البعض الى نهايته قبل الآخرين ، ولكنها مسألة وقت فحسب ! ان ما يبدو أكثر موضوعية هو أن « عدم التكافؤ » أو « الاعتماد الأحادى » من جانب البلاد المتخلفة على الطرف الرأسمالى هو « جوهر » ظاهرة التبعية .

وهناك من يعرف التبعية بنتائجها مثل « الجاندر نادال » الذى يذكر أن « التبعية التكنولوجية » هي فقدان السيطرة *Loss of Control* على القرارات الرئيسية المتعاقدة عليها بتوليد وتطويع وتطبيق واستيراد ونشر المعارف التقنية « (١) » .

ورغم ما يشير اليه هذا التعريف من أبعاد هامة للوضع التكنولوجى فى البلدان المتخلفة ، وخاصة إبراز جانب « التأثير الأحادى » الذى تمارسه الأطراف الأجنبية على ادارة السياسة العلمية والتكنولوجية لتلك البلدان ، الا انه مع ذلك يغفل الجذور الموضوعية لهذا المعجز الإدارى - السياسى ، وهى الجذور الكامنة فى تخلف وتبعية القدرة العلمية التكنولوجية المحلية أو غيابها أصلاً .

أبعاد التبعية التكنولوجية :

والتبعية التكنولوجية حالة تعمل على تاصيل نفسها بنفسها عن طريق :

١ - اعاقة رأس المال الأجنبى للمبادرات الوطنية :

وهو يستطيع تحقيق هذا عن طريق مساهمة رأسمالية تضمن له سيطرة شبه كاملة على إحدى الصناعات بأسرها (٢) وخاصة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات . ولم يؤد ذلك الى زيادة الواردات من السلع الوسيطة فحسب ،

(١) Alejandro Nadal, «Multinational corporations and Transfer of Technology», The case of Mexico, in : Dimitr Germidis (ED.) Transfer of Technology, by Multinational Corporations, pp. 219-256.

(٢) أسامة الخول ، م.س.ذ. ص ٧ .

بل يؤدي أيضا الى مزيد من التكامل بين المركز والتخوم او بين الدول النامية والمتقدمة ولكنه تكامل يتم على أساس من عدم المساواة - وفي الوقت نفسه فان الفجوة تتسع أيضا بين الأقلية المجدنة وبين جماهير السكان في الدول النامية أو التبعية وتزداد مديونيتها وتستمر في التبعية مع فشل الجهود لتحسين مستوى المعيشة والحد من عدم المساواة (١) .

٢ - الرفاهية الاستهلاكية :

الكثير من الدراسات يرى أن تبني الأنماط الاستهلاكية للدول المتقدمة بواسطة الصنفة في الدول النامية هو عقبة رئيسية في التنمية - وحتى عندما تطبق الأخيرة سياسة الاحلال محل الواردات فانها تتجه الى انتاج السلع نفسها التي كانت تستورد فيما قبل لاستهلاك الأقلية (٢) .

وهذا الغزو لاقتصاديات وثقافة بلاد العالم الثالث هو بالضبط ما يحدث منذ أن رفع شعار تنمية هذه البلاد ... واطلاق اسم التنمية على هذا الغزو وتسمية الدول الخاضعة له باسم الدول النامية هو مثال من أسوأ ما يمكن أن يقدم من أمثلة على الاستعمال الفاسد للغة وعلى تسمية الأشياء بغير اسمائها .

ومن الطريف حقاً أن نلاحظ التناقض الذي يقع فيه اقتصاديو الدول المتقدمة ، حين نجدهم وهم يناقشون موضوع الرفاهية يرفضون القطع بأن تحقيق مزيد من المساواة في توزيع الدخل لابد أن يؤدي الى زيادة الرفاهية ، على أساس انه من المستحيل أن تقارن بين النفع المائد على الفقير والضرر الواقع على الغني . فكلاهما عالم مستقل بذاته من القيم والميول والرغبات . بينما نجدهم وهم يتناولون موضوع التنمية - يفترضون وكأنه من قبيل المسلمات أن ادخال السلع الغربية الى البلاد الفقيرة لابد أن يؤدي الى ارتفاع مستوى الرفاهية في هذه البلاد متجاهلين أن دخول هذه السلع من شأنه التأثير بعمق في النسيج الاجتماعي والثقافي لهذه البلاد ، وأن يحل محل الاستمتاع بها الا في ظل انتشار نمط من أنماط القيم الاجتماعية هو النمط السائد في المجتمع الغربي الذي ابتدع هذه السلع . وهناك من السلع الجديدة ما أحدث انقلاباً خطيراً في عادات الناس الاجتماعية بحيث أصبح الامتناع عن استهلاكها يعد ضرباً من الشذوذ يحتاج الى ارادة حديدية أو الى انفصال شبه تام عن المجتمع (٣) .

(١) د إبراهيم محمد الدين ، حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية الغربية ، م.س.د. ص ٨٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٣) د جلال أمين ، م.س.د. ص ٢٦ .

وجزء كبير من المنتجات والسلع التي تطرح في أسواق العالم الثالث لا تقوم في الواقع بأشباع حاجات انسانية جديدة بل ليست أكثر من وسائل جديدة لأشباع حاجات قديمة ٠٠٠ فالقطار والذراجه تتبعهما السيارة الخاصة ، وهذه تلوها سيارة خاصة أكثر فأكبر سرعة وأكبر فأكبر حجما والآلة الفوتوغرافية تصبح عديمة القيمة ما لم تجلب لصاحبها الصورة في الحال ، وحين يكون استهلاك هذه السلع لدى دولة لم تنجح بعد في تلبية حاجات السكان الأساسية فهي أمر يبعث على الضحك أو على البكاء حسب المزاج الشخصي لكل منا (١) .

إن الابتكار المستمر لسلع جديدة مع أساليب الدعاية والإعلان الفعالة على مستوى عالمي تدفع مجتمع النخبة لأن يصبح صاحب مصلحة في تأجيل التبعية لضمان حصوله على آخر المبتكرات والعلامات التجارية تكرس التبعية لاعتقاد المستهلك على اسم معين (٢) لقد بلغت الدول النامية على ما تعانيه اقتصاديا - حالات متطرفة من الاستهلاكية *consumerism* وفي الواقع فإن عصر « الاستهلاك المرتفع » حسب تعبير روستو قد حل بيننا فجأة دون اكتمال الشرط المسبق الواجب استيفاؤه وهو « التنمية المرتفعة » (٣) .

٣ - غياب أصحاب المصلحة في التنمية التكنولوجية :

وذلك بين الفئات الاجتماعية في البلاد النامية والاستعراض السريع لواقع الحال يكشف مباشرة عن أن الدولة هي التي تقوم بهذا الدور أساسا ، وتستوى في هذا أنظمة الحكم التي تنهج الاقتصاد الحر أو تلك التي تتبع نهج الاقتصاد المركزي المخطط . ودور الدولة مفهوم في ظل النظام الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي ، أما في دول الاقتصاد الحر فهناك فئة هامة في مثل تلك المجتمعات صاحبة مصلحة في التنمية التكنولوجية وتمتد هذه الفئة من الأفراد القادرين على استغلال ابتكاراتهم التكنولوجية أو مهاراتهم الفردية استغلالا اقتصاديا يدر عليهم أرباحا طائلة عن طريق تقديمهم خدمات أو منتجات عليها طلب اجتماعي كبير ، إلى الصناعات وأجهزة الخدمات الصغيرة والمتوسطة ، وحتى تصل إلى الشركات متعددة الجنسيات والتي ما زالت من أكفأ الأجهزة في استغلال التكنولوجيا لتحقيق عائد كبير (٤) .

وفي الجانب الآخر هناك مصالح مادية معينة لفئات داخل المجتمعات النامية ، تقوم على أساس استيراد المنتجات مؤثرة بهذا تحقيق ترائها السريع

(١) د. جلال أمين ، المرجع السابق ، ص ٢٧ ، ٣٩ .

(٢) د. أسامة الخولي ، م.س.د. ، ص ٧ .

(٣) د. يوسف عبد الله صايغ ، التكلفة الاجتماعية للمنافذ النفطية ، في دراسات في التنمية

والتكامل الاقتصادي العربي ، م.س.د. ، ص ٣٥٩ .

(٤) د. أسامة الخولي ، خطة عربية موحدة لنقل التكنولوجيا ، م.س.د. ، ص ٥ بصرف .

على بناء قاعدة تكنولوجية قومية - لن تحقق لهذا التراء بسرعة كما أن هناك أصواتا أخرى مسموعة تناصر هذه الفئة وتسفح الاتفاق على اكتساب المعارف التي تتغير وتبديل كل يوم وتنادى بانتظار تطبيق الآخرين لها والاكتفاء باستيراد انتاجه أو الاسهام بقدر ما في انتاجه محليا باعتبار ان هذا هو النهج الاقتصادي السليم في عالم اليوم .

ثم هناك بعد هذا صانعو القرار على مختلف مستوياتهم ، حائرون بين هؤلاء وأولئك وبين ضغوط أصحاب التكنولوجيا الآتية من الخارج قد يحفزهم حرصهم على تقدم مجتمعاتهم ولكن يعجز ادراكهم وتضارب أقوال مستشاريهم عن اتخاذ القرار الأمثل .

٤ - سرعة تغير التكنولوجيا :

مع السرعة الكبيرة التي تتغير بها التكنولوجيا وتبديل وتبتكر في العالم من حولنا ، تمانى الدول المتخلفة أو النامية من هذه الظاهرة الجديدة ما عانته من تقادم المعدات والمنتجات من قبل أن يحقق استيرادها عائدا يوازي ما أنفق في الحصول عليها ، ومن مفاجآت كشفت عن عيوب وأخطار لا يستهان بها في بعض المستحدثات منها ، أدت الى وقف تداوله ووقوع خسائر كبيرة نتيجة لذلك .

ان هذا الوضع العالمي يدفعنا ، ويدفع كثيرين غيرنا ، الى التوقف حياري والتردد في « التورط في نقل التكنولوجيا قد تتقادم بسرعة أو قد تتضعض أخطارها الاقتصادية والمادية والاجتماعية فيما بعد ، وان دعا البعض الى إعادة النظر في التراث التكنولوجي لكثير من البلدان النامية بالمفهوم الاقتصادي المتحضر أو بالمفهوم الحضاري والذي صقلته خبرات مثات ، وأحيانا آلاف ، السنين بيئتها وقيمتها ومحاولة احيائه وتحديثه ، الا أن الإبداع الوطني في هذا المجال محدود الجدوى بحكم عجزه عن الوفاء بكل متطلبات الحياة المعاصرة ، ثم انه ان لم تتحول ثماره الى واقع اقتصادي ملموس الأثر في حياة الناس فليسوف تزداد هامشيته اذ لا يحفز في ظل نظام « اللحاق بالركب » ومحاكاة نمط حياة الآخرين طلب اجتماعي يهيئ له فرص الانتقال من دنيا الأفكار الرائدة الى سلع وخدمات يتداولها ويستخدمها المواطن في حياته اليومية (١) .

ومع رسوخ هذه الظاهرة (سرعة تغير التكنولوجيا) تزداد تبعية الدول النامية حين تلتهت خلف المستحدثات منها وقد أصبح الأمر كله كالدائرة المغلقة : طلب مستمر على أحدث المنتجات (والاستهلاكية منها على وجه الخصوص) ،

UNCTAD TT/9 1978 :

Technological Transformation of the Third World pp. 56-61.

(١) انظر في ذلك مزيد من مناقشة هذه القضايا ،

وعدم قدرة على تلبية هذا الطلب ، واللجوء الى الطريق الأسهل والأقصر وهو نقل تكنولوجيا جاهزة •

٥ - الحديث عن حفر الطلب الاجتماعي يقود الى الحديث عن ضيق سوق التكنولوجيا في البلاد النامية بصفة عامة • ونقل التكنولوجيا (الجزء المعرفى لا المعدات) - اذا أريد له التقليل من درجة التبعية المرتبطة به - لا يحقق العائد من الاستثمار فيه ما لم تكن فى المجتمع المنقولة اليه القدرة على استغلال هذه المعارف وتحويلها الى سلع وخدمات ذات قيمة اقتصادية واجتماعية ، والنزول ليسير من قواعد انتاج السلع وتقديم الخدمات التكنولوجية - ونستبعد من دائرة الحوار معدات الانتاج التى جاءت فى اطار انتاج سلعة معينة ، تحميها براءة اختراع أو علامة تجارية مسجلة يدفع فى مقابلها حق انتاجها (١) •

هذه القواعد صغيرة الحجم لأنها عادة لا تفى الا بمتطلبات سوق محلية فى القطر الذى نشأت فيه ولم تنجح كثيرا حتى الآن فى خلق سوق ، على مستوى العالم الثالث (الحوار بين الجنوب والجنوب) يمر عائدا اقتصاديا اجتماعيا مجزيا ، ومؤشرات التبادل التجارى تشير الى عكس وجود حركة نشطة نحو الاستفادة من مزايا اتساع السوق ، ويرتبط هذا بأمر آخر عميقة الجذور فى تكوين المجتمعات النامية من أهمها الخلط الهيكلى الكبير الذى يصاحب ظروف التخلف (٢) •

٦ - حين تقوم استراتيجيات التنمية فى البلاد النامية على مفهوم « سد الفجوة » و « اللحاق بالركب » وما ينطوى وراء هذا من التسليم بأن هناك نمطا للحياة فيما نسميه العالم المتقدم مرغوبا فيه لذاته بل ويمثل أفضل خيار متاح لنا لتحقيق الحياة المنشودة • فان هذا يعد من أهم عوامل تقوية حالة التبعية التى تعيشها البلدان النامية وفى اتباعها نهجا لم يتغير طوال قرن ونصف من الزمان بل ظل سائدا طوال هذه الحقبة التى بدأت مع بدايات الثورة الصناعية وامتدت حتى الثورة التكنولوجية ووصولنا الى « الموجة الثالثة » ونعنى بها استيراد على نطاق واسع منتجات التكنولوجيا دونما جهد حقيقى وسعى متواصل لتمليك ناصيتها (٣) •

(٢٠١) د • أسامة الحولى ، خطة موحدة ، م-٥٠ ص ٧ بصرف •

(٢) المرجع السابق ، ص ٦ •

انظر أيضا : محمد عبد الشفيق عيسى ، « العلاقة بين الاستقطاب الدولى الغربى وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠ رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٨٣ ص ٤٠١ - ٤٠٦ حيث يبحث الباحث عن مؤشرات القيوة التكنولوجية ويقسمها الى مؤشرات عامة وإيرزما مستوى إنتاجية العمل ومتوسط نصيب الفرد ومؤشرات نوعية وتنطق بقوائم القسمة العلمية • التكنولوجيا وإيرزما المهارات البشرية المالية فى حقل البحث والتطوير وصناعة الآلات =

ويبدو أن تلك الفجوة أصبحت جزءاً أصيلاً من الفلسفة المعاصرة في النمو والتخلف ، والتي أصبح مجرد ذكرها يقض مضجع البلاد المختلفة وأصحاب الضائير في البلاد المتقدمة على السواء دون أن يكون لهذا مبرر معقول على الإطلاق وذلك لعدة أسباب :

أولاً : ان تحديد هدف البلاد النامية (وذلك حسب اعلان الأمم المتحدة الصادر في أول مايو ١٩٧٤ والمتضمن الدعوة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وأولى مبادئه : « الدعوة الى القضاء على الفجوة المتزايدة الاتساع بين مستوى الدخل في البلاد النامية والمتقدمة » بأنه القضاء على تلك الفجوة يقوم على مقدمة خاطئة مؤداها ان كلا من البلاد المتقدمة والمتخلفة يقطعان طريقاً واحداً بفيسة الوصول الى نفس الهدف . وان ما بينهما من فوارق يمكن رده الى فوارق كمية لا يحتاج القضاء عليها الا انقضاء وقت كاف ، وان للتنمية طريقاً واحداً هو نفس الطريق الذي سلكته الدول الصناعية (١) .

ثانياً : ان تحديد هدف البلاد الفقيرة بأنه القضاء على الفجوة في مستويات الدخل بينها وبين البلاد المتقدمة ينسب الى شعوب البلاد الفقيرة آمالاً وأهدافاً هي أبعد ما تكون عن الواقع . ان هدف اللحاق بمستويات المعيشة في البلاد المتقدمة قد يكون هو حقاً هدف أقلية صغيرة من سكان المدن في دول العالم الثالث . تلك الأقلية التي يسمح لها مستوى دخلها واتصالها المستمر بثقافة البلدان المتقدمة بأن تطمح الى اللحاق بمستوى معيشتها وتقليد نفس نمطها في الحياة . أما الغالبية العظمى من سكان هذه البلاد ، وبصفة خاصة تلك البلدان في أفريقيا التي تعاني من الجفاف أو المجاعات الخ ، فإن طموحهم نادراً ما يتجاوز الحصول على ماء نقي للشرب وغذاء ومسكن أفضل قليلاً كما يتوفر لهم بالفعل . أنهم على الأرجح لم يسمعوا بوجود الفجوة أصلاً ، وان سمعوا بها فانهم عمل الأرجح لا يرون في وجودها ما يمتنيهم كثيراً أو قليلاً (٢) .

ثالثاً : النجاح في بث هذا الهدف عند دول العالم الثالث من شأنه أن يصرف انتباه راسمي السياسة في تلك الدول عن اتخاذ إجراءات قد تكون شديدة الفعالية في رفع مستوى المعيشة دون أن تساهم على الإطلاق في تضييق

« والمعدات ويذكر الباحث أن البحث في « الفجوة » لا يزال مبرراً ، انطلاقاً من أن الوجود الرأسماني للفجوة التكنولوجية دليل مؤكد على « تايش التخلف التكنولوجي النسبي » و « احتكار التقدم التكنولوجي وهما المبدأان للميزان لطلاقة السيطرة/التبعية فالتخلف التكنولوجي مرهون بالتبعية التكنولوجية في العالم الثالث » .

(١) د. جلال أمين ، م. س. د. ، ص ١٢

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤ .

الفجوة بين العالم الثالث والعالم الصناعي . ان أبسط مثال على ذلك هو إجراءات توزيع الدخل التي من شأنها أن ترفع دخول أقل فئات السكان دخلا دون أن تنعكس على الإطلاق في صورة ارتفاع في متوسط الدخل . ومثل ذلك يقال على ما يمكن أن تطبقه دولة من دول العالم الثالث من تغيير في مناهج التعليم مثلا ، تعديلا من شأنه أن يجعله أكثر تمشيا مع حاجاتها الفعلية ، ومع قيمها الخاصة وتقاليدها ، ومن ثم أكثر تحقيقا للرفاهية الاجتماعية . دون أن ينعكس هذا بالضرورة في ارتفاع الناتج القومي أو متوسط الدخل ، بل وقد يؤدي إلى زيادة الاختلاف بين نمط الحياة في الدولة الفقيرة وبينه في الدول الصناعية . وهنا تجدر المقارنة بين هذا الاجراء لتغيير مناهج التعليم بإجراء آخر في ميدان التعليم أيضا لا تزيد محصولته على مجرد مضاعفة عدد التلاميذ المقيدين بالمدراس ، وعدد المقبولين في التعليم الجامعي مع استمرار مضمون التعليم على ما هو عليه من قلة ملائمته لحاجات المجتمع الفعلية ان هذا التضاعف في عدد التلاميذ سوف ينعكس على الفور في ارتفاع الناتج القومي ، لا يتضمنه من زيادة في الرواتب وتضخم عدد المباني ، كما سينعكس بالضرورة في ميل « الفجوة » إلى التضائل ، دون أن ينطوي ذلك بالضرورة على أي ارتفاع في مستوى الرفاهية (١) .

وأبعا : ان استخدام معيار مستوى الدخل أو متوسط دخل الفرد ، وما يشبهه من متوسطات الأنصبة الكمية للفرد من منتجات معينة أو خدمات - باعتباره أداة القياس الرئيسية للتقدم يكسب معدل النمو أهميته الكبرى باعتباره وسيلة الانتقال من متوسط دخل أدنى إلى متوسط دخل أعلى مما يزيد أمل تضيق الفجوة . وتضييق الفجوة ثم إلغاؤها يساوي في الأدبيات الرأسمالية والاشتراكية أن عملية التحديث والتنمية قد تحققت في جوهرها (٢) .

وهناك رأى أن متوسط دخل الفرد قد لا يكون المعيار الرئيسي السليم للتقدم والتخلف وأفضل منه معيار الاستقلال أو التنمية (الاستقلال حضاريا وسياسيا واقتصاديا) ورغم ان هذا المعيار الكيفي المركب لا يحل أناقة و بساطة ، التعبير الكمي الممثل في معيار متوسط دخل الفرد ولكنه أصدق دلالة وربما أكثر كفاءة في تحديد الفارق الجوهرى بين الدول التابعة والدول المستقلة أو الدول المسيطرة وفى تحديد الإمكانيات الديناميكية الكامنة فى الاقتصاديات المختلفة ، ومثال الصين واضح فى هذا ، فحسب متوسط دخل الفرد تكون الصين أكثر تخلفا جدا من دولة كالمكسيك مثلا ، قدرتها على تجاوز التخلف حتى بالمعنى الاقتصادى المجرد والضيق أقل ومن الصعب القول ان الصين أكثر

(١) د. جلال أمين ، م.س. ٥٠-٥١ ص ٦٥ .

(٢) عادل حسين ، م.س. ٥٠-٥١ ص ٢٢ .

تخلفا من المكسيك ، بل ومن الصعب القول ان ديناميكية الاقتصاد الصيني كانت ، أو ستكون أقل ديناميكية من الاقتصاد المكسيكي (١) .

خامسا : لا تعنى النقطة السابقة إسقاط أهمية هذه المعايير فى تقييم الأداء الاقتصادى ، ولكنه يعنى أنه حتى فى القطاع الاقتصادى لا تعتبر هذه معايير أساسية ، والأكثر أهمية منها محتوى الناتج المحلى الإجمالى ومكونات الزيادة المحققة فيه ومقدار تحولها الى ما يلائم احتياجات المجتمعات النامية أيضا لا تحدد معايير متوسط دخل الفرد ومعدلات النمو بذاتها مدى الديناميكية الكامنة فى اقتصاد ما ، لأن التنبؤ بهذه القدرة لا يحددها - فى المقام الأول عدد المشروعات القائمة ونوعية التكنولوجيا المستخدمة فيها ، ولكن يحددها فى الأساس نوع ادارة الاقتصاد القومى ، وهل هى مستقلة أو تابعة - فقط اذا أصبحت التنمية الاقتصادية المستقلة هى المعيار الحاكم لا نعتبره تقدما ، وللنجاح والفشل فى التنمية ، يكتسب متوسط دخل الفرد ومعدل النمو أهميتها الكبيرة التى لا تنكر ، وفى حالة تنمية مستقلة تكتسب هذه المعايير أهمية كبرى لقياس التقدم لقوى الانتاج فى اتجاه صحيح وبالتالى لقياس التقدم فى رفع مستوى المعيشة وفق نمط الحياة المستهدف . ان هـ . فيلارد يفرق بين « مستوى المعيشة » و « معيار المعيشة » الأول يشير الى كيف يعيش انسان فعلا .

والثانى الى ما ينبغي أن يحصل عليه . وإذا تم تحديد القصور بهذهين المصطلحين فى إطار تنمية مستقلة ، فإن معيار متوسط الدخل يكتسب صلاحية واضحة فى القياس (٢) .

سادسا وأخيرا : ان ارتباط الدول النامية بهدف اللحاق بمستويات الدخل فى الدول المتقدمة يعنى فى الواقع ارتباطها بهدف اما انه مستحيل التحقيق ، أو هو من الصعوبة والبعد بحيث يكاد يكون من المستحيل التعرف على طريق يضمن لها الوصول اليه (٣) والنظر الى الجهد الذى وضعه وينتظره الذين ما ستكون عليه دول العالم النامية والمتقدمة مع حلول عام ٢٠٠٠ من حيث التقدم التكنولوجى ومتوسط ناتج الفرد ومعدل النمو . يصيب أى دارس من الدول النامية ، بصفة خاصة ، بالاحباط (٤) . حيث قد يستعصى الأمر قرنين من الزمان لكى تلحق إحدى الدول النامية مثل أوغندا بإحدى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأن تحدد الدول النامية لنفسها هدفا كلما قطعت نحوه شوطا أمعن الهدف فى الابتعاد هو أقصر طريق لزيادة الشعور بثقل التبعة .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) عادل حسين ، م.س.د. ص ٣٢٦ .

(٣) د. جلال أمين ، م.س.د. ص ١٥ وكذلك د. أسامة الخول ، م.س.د. ص ٥٥ .

(٤) انظر ص فى الفصل نفسه .

● البحث الثاني :

التبعية الفكرية ولزمة التنمية

ان ما يسمى « بالتبعية الفكرية » فى المجتمعات النامية هو نتاج طبيعى لمناخ عام يتسم بالتبعية فى مختلف جوانب الحياة : السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويمانى من الانهار بلا تحفظ بمنجزات الدول المتقدمة التكنولوجية والفكرية على السواء ، ومن التسليم باستحالة التنمية دون الاعتماد على تلك الدول وبالذات تكنولوجيتها حتى وان لم تتلاءم مع ظروفها الخاصة .

وهذه التبعية الفكرية لها مظاهر عديدة ومتنوعة والمظاهر تمتزج امتزاجا يصعب الفصل بينهما ولكن الصورة فى النهاية تبرز واضحة لأن الظاهرة فى النهاية هى نتاج طبيعى لظاهرة أعمق وهى النقل « الخاطئ » للتكنولوجيا أو النقل « الحالى » من التكنولوجيا .

التبعية الفكرية : أبعاد الظاهرة وآثارها :

١ - غياب الخصوصية فى البحث والتحليل :

ربما كان من أكثر مظاهر التبعية تأثيرا فى الدول النامية ميل علماء الاقتصاد والاجتماع فيها الى قبول المقولات الاجتماعية والاقتصادية التى نشأت وتطورت فى المجتمعات المتقدمة دون التنبيه الى ما تقوم عليه من مسلميات تشكلت فى ظروف تاريخية وحضارية مختلفة تماما .

وهذه النظريات هى نتاج ايديولوجى أولا وأخيرا سواء شرقا أو غربا ومن ثم فهى تخدم عن وعى مصالح مخرجى هذه الايديولوجية أو من ينشرونها

(كارل مانهايم) . وعلى سبيل المثال فإن النظريات الغربية فى التنمية تستند إلى عدة فروض تحتية أهمها (١) .

١ - الانطلاق من خصوصية التصور الغربى ومن ثم فالتنمية تنطوى على التقدم progress بمفهومه الغربى الكمي الذى يعنى مزيدا من فرص الحصول على السلع ، التى يتم الحصول عليها والتمتع بها فى الغرب فى الوقت الحاضر . وعملية أخذ ما حدث فى الغرب الرأسمالى كقاعدة للتحليل وكأساس لفهم عمليات التغير الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد النامية ، وللتنبؤ بمسارها فى المستقبل يعنى أن هذه البلاد لا تدرس كوحدات للتحليل أو ظواهر مستقلة بل يتم تناولها بالمقارنة لما حدث فى أوروبا فى القرون السابقة .

٢ - أن الدول المتخلفة ستمهد للحصول على هذا الهدف بمجرد أن تنتهى من إزاحة العقبات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية الموروثة من أبنية « المجتمع التقليدى » .

٣ - أنه بإزاحة هذه العقبات فإن عمليات جديدة - نفسية وحضارية واقتصادية ماثلة لا هو سائده فى الغرب ، ستتولد ويكون من شأنها تحريك المجتمع فى الاتجاه التنموى المطلوب .

٤ - وبإزاحة القديم وبداية العمليات الجديدة فإن التنمية تصبح مسألة شبه أكيدة لا تحتاج أكثر من تعبئة وتنسيق وهندسة للموارد البشرية والمادية فى المجتمع .

٥ - أن مجموعة من الأفراد الموهوبين من ذوى المستويات العالية الطموح، سيكونون رأس الحربة فى تحقيق (٢ ، ٣ ، ٤) أعلاه .

وأول ما يؤخذ على هذه الفروض التحتية هو أن مفهوم « التقدم » ، أو « النمو » الذى تستخلصه مفهوم « لا تاريخى » ولا يبدو أن يكون تجريداً ايولوجياً يطمس حقيقة الأشياء . فهناك مجتمعات محددة مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا واليابان والاتحاد السوفيتى ينطبق على كل منها بعض الصفات والسمات التى تتحدث عنها نظريات التنمية ولكل مجتمع من تلك المجتمعات

(١) انظر لهذا التحليل د- سعد الدين ابراهيم ، م- ص ٦٧ وكذلك يعتبر اندريه جولدبراج انك من أبرز من صاغ عقدا شاملا لنظريات التنمية الغربية

انظر كتابه :

«Latin America : Underdevelopment or Revolution (N. Y. Monthly Review, Press, 1960).

ونخاسة الفصل الثانى يتولى :

Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology.

تجربته التاريخية الفريدة ومع ذلك فكل النظريات تفهت ضمنا أو صراحة -
الى ان مجتمعات العالم الثالث لابد ان تكرر تجربة المجتمعات المتقدمة - ومع
ما في هذا من شبه استحالة تاريخية في تكرار تجربة التراكم الرأسمالي أو
التراكم الاشتراكي الذي حدث في الاتحاد السوفيتي .

وتجاهل البعد التاريخي أيضا يجعل تلك النظريات تبدأ عادة من اقرار
واقع التخلف في بلدان العالم الثالث كحقيقة معاصرة ثم تنصرف الى عرض
مظاهر وسمات هذا التخلف من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
دون ان تعرض لأسبابه من الناحية التاريخية ، وهذا التجاهل يحدث رغم ان
البلاد التي تسعى اليوم بالتخلف تشمل مناطق عديدة لم تكن متأخرة أو متخلفة
باستمرار . وانما عرفت حضارات زاهرة ، وكانت مصدرا هاما ولعبت دورا
سياسيا في تقدم الحضارة الانسانية ، وفي الجانب الآخر فان البلاد التي تعتبر
متقدمة اليوم لم تحتل مركز الصدارة الا منذ قرن أو اثنين من الزمان . ان
اقتسام العالم الى « متقدمين » و « متخلفين » لا يمكن تحليله دون ادخال هذا
البعد التاريخي في التحليل دون ادراك ان تقدم المتقدمين وتخلف المتخلفين هما
وجهان لعملة واحدة ، وهما جزء من نفس العملية التاريخية .

يؤخذ كذلك على هذه الفروض التحتية النظر الى المجتمعات النامية على انها
انظمة مغلقة والمناسبة الوحيدة لفتحها هو لاستقبال المساعدات الاقتصادية
والقنية من الدول المتقدمة لكي يتحقق لها النمو - ويبدو أن الحقيقة التي
يتجاشاها الجميع هي أن كل المجتمعات ، فقيرها وغنيها ، قد فتحت بدرجة أو
بأخرى وتم انضواؤها في نظام اقتصادي سياسي عالمي ، طوال المائتي سنة
الماضية على الأقل . وان « العطاء » و « الأخذ » كانا مستمرين على قدم وساق
مع اختلاف الاتجاه .

تفترض هذه النظريات أن خصائص التخلف هي حالة نوعية فريدة ذاتية
المولد حين تنصفي الدراسة لمجتمع محدد فانها غالبا ما تقتصر على جانب
واحد أو جوانب جزئية في بنائه الاجتماعي (مثل القيم ، أو النظام السياسي أو
الاقتصادي) وليس ككل متكامل وبالتالي فهي لا تخلص الى صورة كلية لهذا
المجتمع .

والشيء نفسه يحدث حين تتحدث تلك النظريات عن المجتمعات المتقدمة
فهي لا تتناول أيا منها ككل مترابط في الزمان والمكان ، وكان كلا منها قد نما
وتقدم في عزلة زمانية ومكانية في تيار التاريخ الانساني .

هذه فقط بعض من مآخذ وتحفظات كثيرة على النظريات التي تفسر لأبناء
العالم الثالث حال التخلف الذي يعيشونه وكلما تأمل المرء تلك النظريات

والتصنيفات والتعريفات التي تستخدمها وجد انها تقوم في كثير من الأحيان على مسلمات مستوحاة من تراث المجتمعات التي ابتدعتها ومن تاريخها وظروفها الاجتماعية الخاصة ، ومن ثم فهي تمكس مواقف أيديولوجية أو فلسفية أو قيمة معينة تنتمي الى حضارة أو مجتمعات بعينها دون سواها .

ومن المثير للحنن أن نجد التبعية الفكرية لا تقتصر فقط على ترديد نظريات التنمية والتخلف ولكن أيضا درجة التفاؤل والتشاؤم مما يشيع في النفس الحيرة والاحباط بل وما يشبه اليأس من امكانية النهوض (١) .

٢ - الدور الذي تلعبه الجامعات ومراكز البحوث :

في كثير من الدول النامية هو دور « الأبراج العاجية » ، وهي قلبا وقالبا مثل غيرها من الجامعات في الدول المتقدمة ومراكز البحث العلمي تهتم بالبحث العلمي بشكله الجرد والتطبيق يكون في ميادين قد لا تعود بالنفع على البلد النامي . وكان يجب أن تدرك أن دورها الحقيقي هو أن تركز جهودها العلمية سواء في البحث أو تخريج الأجيال الجديدة في تحليل المشكلات التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة وإيجاد الحلول لها وربط خريجيه بهذه المجتمعات وأن تكون أبحاث التنمية والتطوير هي شغلها الأول لأن من خلالها يمكن توليد تكنولوجيا نابعة من البيئة المحلية . بدلا من أن تشتري التكنولوجيا جاهزة ... تشتري براءات الاختراع وحقوق التصنيع والعلامات والأسماء التجارية والخدمات الإدارية والخبرات الانتاجية ... وكما تبلى نفقتها ؟

ان تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية Unctad تذكر أن ما دفعته دول العالم الثالث لقاء هذه المعرفة مدفوعات مباشرة قد بلغ عام ١٩٨٠ - ١٠ آلاف مليون دولار ، وهو رقم يمثل ضعف حجم انتاج تلك البلدان من السلع المصنعة .

وهذه التكاليف التقديرية المباشرة ، تمثل على أية حال ، جانبا صغيرا من التكاليف الإجمالية وإذا أمكن استخراج حاصل جمع حسابي لتكاليف التبعية التكنولوجية والفكرية في مجال البحث العلمي (ومع صعوبة ذلك) وافترضنا انها تتراوح ما بين ٣٠ الى ٥٠ ألف مليون دولار في العام الواحد . وهو ما يبلغ من ثلث الى نصف استثمارات البلدان النامية كلها . فإذا كانت هذه الدول تنفق ٥٠٪ من مجمل استثماراتها على تبقيتها التكنولوجية فانها تنفق حوالي ألفي بليون دولار ، أي أقل من ٥ ٪ من هذه الاستثمارات على أبحاثها العلمية ، والتي تشكل الجزء اليسير منها أبحاثا حقيقية تغلغ في التنمية . ويعني

(١) د. جلال أمين ، م.س. ٥٣ ص ٩٤ .

هذا ببساطة أن كل دولار ينفق على البحث العلمي (أيا كان اتجاهه) يقابله مائة دولار تنفق لخدمة التنمية التكنولوجية . وإذا فرض أن الأبحاث الموجهة حقيقة للتنمية التكنولوجية الذاتية تشكل ٢٪ من ميزانية البحوث ، فإن هذا بدوره يعنى أن كل خمسمائة دولار تنفقها الدولة النامية على خدمة تبنيها التكنولوجية تنفق فى مقابلها دولارا واحدا من أجل البحوث الموجهة للتنمية الذاتية (١) .

٣ - التزيف الداخلى للعقول وازمة التثقيف :

وقد ذكرناه من قبل ، حين تذهب أعداد من الدارسين القادمين من البلدان النامية الى الدول المتقدمة فيتم « تغريب » نظرتها للأمور وتقييمها للمشاكل ومع عودتهم الى أوطانهم يخدمون اهتمامات بعيدة عن الهموم الحقيقية لتلك الأوطان . وهؤلاء العلماء العائدين لا يريدون بالقطع ايداء مجتمعاتهم ، بل انهم على العكس يعتقدون أنهم باستمرارهم فى القيام بتلك الأبحاث « الهامة » على المستوى الدولى يكتسبون التقدير لأنفسهم ولبلادهم .

ولعل هذا من أكثر وسائل مظاهر التبعية الفكرية فى العالم الثالث وان اتخذ صورة غاية فى البراءة ألا وهى إصابة مثقفى هذه البلاد بالشلل عن طريق استغراقهم فى أعمال لا تساهم أية مساهمة فى التطور الفكرى المستقل لهذه البلاد وتقوم المؤسسات الدولية ومكاتب الاستشارة والخبرة الأجنبية ، بل وبعض الجامعات بأكبر دور فى هذا الصدد إذ تشتري حصة دراسات اخصائى العالم الثالث ، وخاصة فى العلوم الاجتماعية ، بمرتبات خيالية ، ويمنحون من المزايا المالية والعينية ما يزيد من انفصالهم النفسى عن شعوبهم ، ويكلفون بدراسات تبدو وثيقة الصلة بمشاكل شعوبهم وذات أثر فى تنميتها ، ولكن الاطار الفكرى الذى يحدد ابتداء لهذه الدراسات ليس من اختيارهم . كما أنهم فى غمار جمعهم للمعلومات والبيانات يتجاهلون أن يسألوا أنفسهم عن الجملوى الحقيقية لما يقومون به غير أنه يسيطر عليهم وهم بأن أى عمل ماداموا يؤدونه بكفاءة ، لابد أن يكون ذا نفع فى النهاية وأن طال الانتظار (٢) .

تلك التبعية وذلك الموضوع الذى يبدىه الكثير من الباحثين والدارسين فى العالم الثالث هو موقف نفسى أساسا ، ساهم فى خلقه تراكم سنوات الموضوع السياسى والاقتصادى . ففي مناخ يتمتع فيه الأجنبى بامتيازات لا يتمتع بها أبناء البلد ، ويوجد فيه كل ما هو أجنبى ، لابد أن يرسخ فى الشعور الصام

(١) د. حسن عبد الحيد توفيق ، « التكنولوجيا .. ذلك الداء والدواء » ، م.س.د. ،

ص ١٦٤ .

(٢) د. جلال أمين ، تنمية ، أم تنمية اقتصادية وثقافية ، م.س.د. ، ص ٨٩ .

احترام مبالغ فيه لكل منجزات الأجنبي ، المادية والفكرية ويسهل على الأجنبي في مثل هذا المناخ أن يبيع بضاعته المادية والفكرية على أنها إنتاج « انساني » عام أو ثمرة التقدم التكنولوجي الذي لا ينتسب لحضارة دون أخرى أو لثقافة بعينها دون غيرها ، ويقبل الفكر العربي (في غالبيته بطبيعة الحال ، فهناك استثناءات رائدة للتمييز تحليليا وفكريا وإنتاجيا) على النظريات الأجنبية دون مساواة ، كما يقبل المستهلك العادي على البضائع المستوردة دون أن يتساءل عن جودتها ، ويفتن الفكر العربي بالأنافة النظرية كما يفتتن المستهلك العادي بالكفاءة التكنولوجية للتليفزيون الملون ، دون أن يسأل هذا أو ذاك عن ملائمة النظرية أو السلعة لمناخ اجتماعي وثقافي مختلف تماما عن المناخ الذي أبدع تلك النظرية أو السلعة (١) .

والنخبة المثقفة في البلدان النامية ملقى على عاتقها مسئولية عميقة الأثر شديدة الأهمية تمثل في الوصول بما يطلق عليه « ثورة الآمال المتصاعدة » إلى بر الأمان ، وهو ما تجزأ أجهزة النظام السياسي في كثير من الدول عن استيعابه والاستجابة له (٢) .

هذه الثورة التي تحدث من تفاعل عاملين أساسيين : اعتماد النخبة الحاكمة على عدد من الإجراءات القوية التي تفرضها على المجتمع من منظورها الخاص في التحديث والتنمية ، وفي الجانب الآخر توجه قطاعات متسعة من السكان مزيدا من المطالب الاجتماعية والسياسية نحو الجهاز الحكومي في وقت لم يصل المستوى الاقتصادي والتعليمي والتنظيمي إلى النقطة التي تسمح باستيعاب جميع هذه المطالب . ويحدث هذا إحباطا لدى عدد متزايد من القطاعات الشعبية ، ورفضاً وبأسا لبرامج التنمية بل سئموا منها بأكملها في أحيان كثيرة وتصوروا أن « التنمية » أو « المصرية » هي (أشياء سيئة) إذا كانت هذه أساليبها وتلك هي نتائجها (٣) .

والنخبة المثقفة في البلدان النامية إذا لم تهيم الجماهير لمتطلبات التنمية وتقدم لها ولصانعي القرار تشخيصا صحيحا لأهم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية وتمجز عن أداء مهمتها ، ومظاهر عجزها عما أن تنزل عن مشكلات غالبية الشعب وتمعن في « التخصص والأنافة النظرية » أو تقترب إلى النخبة الحاكمة وتصبح من أهل الموافقة Yes Man

(١) د. جلال أمي ، م. م. ٥٠ ، ص ٣٥ .

(٢) د. نزيه نصيف الأيوبي استراتيجية التنمية في العالم الثالث ، ص ٦٤ .

(٣) انظر أيضا نزيه من التحليل : W. F., Wertheim «The Rising Waves of Emancipation, From Counterpoint Towards Revolution, in E. de Kadt and G. Williams, editors Sociology, and Development — London : Tavistock 1978 (c) — p. 300-325.

وقد لا يتصور أن يطرح منقفو العالم الثالث على أنفسهم حتى الآن أسئلة من قبيل : هل الاستقلال الاقتصادي ضمن أهدافنا الرئيسية أو لا ؟ هل تواجه البلاد النامية مخططات خارجية من القوى الكبرى تتعارض مع مصالحنا (بدرجة أو أخرى) أولا ! - وهل ينبغي أن نلتزم الحذر عند التعامل مع الشركات متعددة الجنسية ، وعند تقبل المساعدات ؟ - ذلك لأن الخلاف حول مثل هذه التساؤلات يصبح غير ذي جدوى ، وربما يكون أكثر نفعا لأزمة التنمية في العالم الثالث أن تطرح أسئلة من قبيل : ما هو مفهوم الاستقلال الاقتصادي وكيف تقترب منه ؟ ما هي محددات زرع التكنولوجيا أو توليدها محليا ؟ بالتحديد ما هي الشروط التي تقبل بها المساعدات الخارجية أو نتعامل على أساسها مع الشركات متعددة الجنسية ، مع التسليم الكامل بالمخاطر ؟ .. ما هي التفيرات الضرورية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا - لتحقيق التنمية المستقلة ؟ .

خاتمة : الخيار الحقيقى !

حين بدأ خوفو فرعون مصر تشييد هرم الجيزة الأكبر ، اعتمد على مهندسى مصر فى اختيار المواقع - دون جسات ميكانيكية وتحليلات نربة معقدة - وتوجيه اضلاع الهرم وفقا لمدارات الافلاك ومطالع النجوم ، واعتمد على الخبرة المصرية فى قطع الأحجار ونقلها وتركيبها ورفعها ولصقها بغير ملاط (مخلوطة أو غير مخلوطة) - فقد كانت تكنولوجيا البناء والهندسة قد ارتقت فى عهد خوفو ومن بعده من الفراعين الى درجة كبيرة - ما زال الكثير من أسرارها خافيا مثل أسرار المعرفة الطبية فى التشريح والتحنيط والمعرفة الفلكية والحربية وفى صناعات المادن والحل وغيرها .

هؤلاء الفراعين على مر القرون والسنين لم يستحضروا خبراء اجانب ، ولا أقاموا مشروعات مشتركة ولكن اعتمدوا على أنفسهم وعلى القدرة الذاتية للمفكر المصرى وعلى سواعد العمال المصريين فى اقامة نهضة تكنولوجيا ضخمة عبر ثلاثة آلاف عام - لا يزال العالم كله يعجب لها ومنها وتعز الحضارة الانسانية كلها بالارتباط بها والانتساب اليها . ولا بد والامر كذلك من أن التكنولوجيا المصرية فى عهد خوفو وزوسر قد سبقتها عبر آلاف السنين مراحل للابتكار والرقى قد ترجع الى ما قبل عهد الأسرات والتاريخ المكتوب . ولعلنا نتأمل معا هذا لنرى كيف أن النظام الاقتصادى والاجتماعى الفرعونى قد سمح لطائفة من العلماء والكهان أن يبتكروا ويجربوا وكيف أنه مسموح لطائفة من الصناع والحرفيين أن يكتسبوا البراعة والخبرة وأن يتناقلوها جيلا بعد جيل ، ونحن فى هذا العصر الحديث لا نكاد ننجح فى (متابعة) الخبرة المكتسبة ولا التجريبية بين أفراد وادارات تعمل فى ذات المكان والزمان على الرغم مما وهبنا الله من مخترعات ومعدات ومراكز معلومات وأجهزة حفظ ونقل وتسجيل . خلاصة القول أن المعرفة التكنولوجية الفرعونية كانت فى أساسها مكتسبة ذاتيا وأصلية فى أرضها ، دون أن ننكر أنها قد تفاعلت بعض الشيء مع ما عاصرها من معارف وخبرات تكنولوجية وخاصة فى الأسر المتأخرة (١) .

(١) د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن ، م.س-د. ص ٨٤ .

مثال آخر : مجموعة الدول (التي تصنعت حديثا) وهي الأرجنتين والمكسيك والبرازيل وكولومبيا في أمريكا اللاتينية ، وكوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة في شرق آسيا وربما دول أخرى تسعى الى تحقيق نهضة صناعية تدعم بها اقتصادها القومي وترفع مستوى معيشة شعوبها .

هذه الدول على اختلاف أوضاعها وأحجامها ونظمها اتبعت كل منها سياسات محددة في التنمية التكنولوجية والانتاج الزراعي والصناعي والتنظيم والتشريع وفقا لأهداف وقواعد محددة وبذلك حققت في أقل من عشرين أو ثلاثين عاما نهضة اقتصادية وصناعية كبرى ، حتى أصبحت كوريا مثلا منافسة لليابان في بعض الصناعات على الرغم من الحروب الكثيرة التي اجتاحتها في الخمسينات ومن حالة التأهب العسكري المستمرة فيها حتى اليوم .

ومن بين هذه الدول تعتمد سنغافورة وهونج كونج على المدخل التجاري الصناعي ، حيث انها دول صغيرة لا تملك غير الموارد البشرية والعمالة الدوب ، وليس لديها موارد طبيعية غنية ولذلك عملت الى تشجيع التصنيع المحلي للغامات المستوردة وصناعة التركيب والتشطيب وإعادة تصدير هذه الخامات كمنتجات استهلاكية معمرة أو غير معمرة الى الأسواق العالمية في ظل قوانين داخلية تسمح بالعمالة الرخيصة والباب المفتوح للمؤسسات التجارية والمالية فأصبحت تلك الدول مراكز مالية وتجارية ومراكز صناعية . (في صناعات خفيفة معينة) في الوقت نفسه (١) .

أما البرازيل والمكسيك ومن بعدها كولومبيا ثم فنزويلا أخيرا - فكلها غنية بالموارد الطبيعية وبالتالي اعتمدت على تصنيع الخامات المحلية الزراعية والتعدينية وتشجيع تصدير الفائض منها (مع علم توسيع دائرة الطلب الداخلي) ، الى أن أقامت الصناعات الثقيلة والصناعات المتقدمة أولا على أساس تغطية أسواق التعمير الداخلية ، ثم بعد ذلك اتجهت الى التصنيع الصناعي ، وفي جميع هذه المراحل أعيد تنظيم قواعد نقل واستخدام التكنولوجيا الخارجية وكذلك نظم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية على صور أقل احكاما وتحديدا مما حدث في كوريا أو هونج كونج ، وبطبيعة الحال على أسس مختلفة تماما (٢) .

فالتنسيق بين الأجهزة التكنولوجية وأجهزة الانتاج من جهة وبين أجهزة السياسة العامة من جهة أخرى لم يكن تاما مثلما حدث في اليابان ، أو يحدث بصورة مستمرة في الدول الصناعية الكبرى وقد أدى هذا التشتت في السياسات الى إهدار الموارد بدرجات مختلفة في دول أمريكا اللاتينية الثلاث المشار اليها -

(١) المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٥ ، ٦٦ .

ولكن النتيجة العامة كانت زيادة الانتاج والتصدير الصناعى من تلك الدول فى السنوات العشر الماضية زيادة كبيرة وتأكيد قيام كيان تكنولوجى انتاجى قوى فى كل منها - أما الأرجنتين فكانت سباقة فى مجال التكنولوجيا والتصنيع منذ النصف الأول من هذا القرن - ولكن اضطراب السياسات العامة وعدم الاستقرار الداخلى أبطأ معدل التقدم فى العقدين الأخيرين وبدأت الأرجنتين ولديها أضخم موارد طبيعية فى أمريكا الجنوبية وأعلى مستوى من القوى البشرية والمعرفة العلمية تعيش على أمجاد الماضى وتحفظ بمكانتها الصناعية والتصديرية بصعوبة أمام منافسات اقليمية ودولية شديدة .

ان الاعتماد على الذات هو جوهر عملية التنمية المستقلة التى تطمح اليها الدول النامية ، غير أن هناك تحفظين رئيسيين يجب وضعهما فى الاعتبار :

١ - ان هدف البلدان النامية يجب ألا يكون وبأى حال من الأحوال هو اكتساب أو توليد التكنولوجيا من أجل التكنولوجيا ولكن من أجل تلبية احتياجات التنمية : النمو - اشباع الحاجات الاجتماعية - التحديث . ومن ثم فان التركيز يجب أن يكون على تكريس الموارد واستخدامها بأسلوب رشيد ومؤد فى النهاية الى الهدف .

٢ - ان الاعتماد على الذات لن يضمن استخدام التكنولوجيا فى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها البلدان النامية . ومن ثم كان كل دولة يجب أن تقوم من خلال أنظمتها وأجهزتها السياسية بتحديد الأهداف التى تطمح الى تحقيقها باستخدام العلم والتكنولوجيا وهنا قد تحدث اختلافات بين الأولويات حسب حاجات كل مجتمع . فالتنمية قد تعنى الاتفاق أو الدراجات ، ناطحات السحاب أو مساكن ذات تكلفة بسيطة أى مساكن شعبية ، ميكنة زراعية أو مزارع صغيرة ، مستشفيات ذات امكانيات هائلة أو وحدات صحية الخ . ان التكنولوجيا التقليدية والحديثة لا تتعارض بل على العكس تكملان بعضهما البعض بنسب مختلفة .

بناء القدرات التكنولوجية الذاتية ودعمها :

ان المحصلة النهائية التى يمكن استنباطها هو أن الاعتماد على نقل التكنولوجيا لا يمكن أن « يدخلنا عصر التكنولوجيا » كما يقال ، ولا يمكن أن يكون حلاً ذاتياً لمواجهة مشكلات التنمية فى العالم الثالث والمفضل السليم هو العمل على بناء قدراتنا التكنولوجية ودعمها باستمرار . بعبارة أخرى أن يكون هدف الدول النامية ممارسة التكنولوجيا بدلا من أن تقنع باستيراد منتجات التكنولوجيا ، ولأول وهلة يبدو هذا الطموح متجاوزا كل الحدود والقدرات المتاحة . والمهمة لا شك تكتنفها الصعوبات وتحتاج الى جهود مكثفة ومشابرة

ومتناسقة ، ولكنها ليست معجزة يحال من الأحوال ، مادامنا نتفق على ضرورة أن تكون التكنولوجيا ملائمة لأهدافنا ولإمكاناتنا .

ومن ثم فقد تكون الخطوات الأولى (١) :

(١) الانتقاء :

ان الدعوة لبناء القدرات التكنولوجية الذاتية لا تعنى إطلاقا اهدار كل منتجات التكنولوجيا المعروفة في العالم . على العكس فتلك المنتجات جزء من التراث المشترك للبشرية ولا بد من الاستفادة منها .

ولذلك فإن ممارسة البحث عن التكنولوجيا الملائمة تبدأ بدراسة الأساليب التكنولوجية المعروفة في المجال الذي تريد الدول النامية ممارسة الانتاج فيه . والتجربة التاريخية للثلاثين عاما الماضية تبين أن الدول النامية قلما اختارت بالفعل عن وعي أسلوب انتاج بعينه ، وفي أغلب الأحوال كان المسئولون يبدأون بالبحث عن تمويل خارجي ، وكان لمصدر التمويل قول هام في تحديد نوع الصناعات التي تستثمر فيها الأموال التي يقدمها ، وهذا واضح تماما في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنه يحدث أيضا فيما يسمى القروض المقيدة Tied Loans حيث يكون لمصدر التمويل القول الحاسم في مجال اختيار التكنولوجيا . وحتى في حالة القروض غير المقيدة يكون من المفهوم ضمنا استخدامها في شراء آلات ومعدات من البلد المقرض . وكل ما احتوته دراسات التنمية والتخطيط عن أهمية اختيار تكتيك الانتاج ظل كلاما مجردا لم يجد أثره في التطبيق .

وكلمة الانتقاء تفيد معنى البحث الدقيق والعميق والشامل للأساليب الانتاجية المتاحة وتقدير أثارها الفنية والاقتصادية وكذلك ما يترتب عليها اجتماعيا وحضاريا .

وتجربة اليابان في هذا الشأن مثيرة للتأمل .. فقد حرصت على الفصل الكامل بين التكنولوجيا والتمويل ، وبينما اعتمدوا اعتمادا كبيرا على نقل التكنولوجيا منذ عشرات السنين ، الا أنهم لم يصرحوا بالاستثمار الأجنبي الا منذ بضع سنوات وتحت ضغط شديد من الولايات المتحدة وحلفائها وكانوا يجرون عملية الانتقاء من خلال مواجهات مستمرة بين الخبراء الأجانب والخبراء اليابانيين مع اجراء التجارب وزيارة المصانع في دول مختلفة قبل اتخاذ أي قرار .

(١) د. اسماعيل صبري عبد الله ، استراتيجية التكنولوجيا ، ص ٥٦ .

وايضا نفس التحليل في :

Ward Morehouse, «Third World Disengagement and Collaborations» :
A Neglected Transitional Option in Charles Reiss and Ramesh, op. cit.,
p. 79

(ب) التطويق :

فى معظم الأحيان تحتاج أكثر الأساليب التكنولوجية ملامحة لبلد معين الى تمديدات تزيد من ملامته . وهذا هو المعنى بعملية التطويق وهذه العملية ندر أن تحدث فى حالة التعاقد بأسلوب تسليم المفتاح . ولكنها أحيانا ما تحدث مع الشركات متعددة الجنسية اذا كانت الكوادر الفنية المحلية كفؤا وعلى علم بطروف البلاد . بل ان تلك الشركات تستفيد فى هذه الحالة من مثل هذا التطوير وتضمنه الى « خدمة التكنولوجيا » التى تباعها لبلدان أخرى . ويذكر بعض الخبراء فى هذا الصدد أن الفنيين فى العالم الثالث يقدمون لتلك الشركات خدمة كبرى هى ما أسموه Show ho& بالمقابلة مع Khow how أى اثبات تكنولوجيا كندية مثلا بشئ من التعديل يمكن أن تنجح فى بلد آسيوى صغير - ومن تجربة مصر نجسد أن الفنيين المصريين الذين شاركوا فى اقامة مشروعات التنمية الكبرى مثل السد العالى قد أسهموا فى تطويق التكنولوجيا السوفيتية للظروف المحلية .

وعملية التطويق تزيد أهمية فى ضوء استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية ونقل أهميتها فى استراتيجية احلال الواردات أو تشجيع الصادرات . وهى تزيد فاعلية بالجهد المبذول فى عملية الانتقاء حيث تساعد المعرفة المتراكمة من الدراسات المقارنة اللازمة للانتقاء على اكتشاف حلول ووسائل للتطويق . وأخيرا فإن هذا التطويق حتى ولو بدأ من الناحية الهندسية هبوطا عن المستوى الرفيع المستورد ، يكون أكثر فاعلية من الناحية الاقتصادية لأنه يحقق انتاجية أعلى من ظروف المجتمع المعنى .

(ج) تطوير التكنولوجيا المحلية :

من أفدح ما يصيب الشعوب النامية التسليم بأن التكنولوجيا المحلية يجب التخلص منها بأسرع ما يمكن واحلال تكنولوجيا حديثة محلها . فهذا التفكير خاطئ من عدة وجوه :

اولا : تلك التكنولوجيا نشأت واستقرت بالذات لأنها كانت ملائمة لظروف المجتمع . وهذه الملائمة لا تختفى بين يوم وليلة ، لأن المجتمع لا يقفز كله من حالة التخلف الى مستوى الدول المتقدمة فى يوم وليلة . ولذلك فإن بعضها على الأقل يظل ملائما لسنوات طويلة على الرغم من بناء صناعات حديثة .

وثانيا : لأن هذه التكنولوجيا بصفة عامة كثيفة العمالة ، وهذا أمر مرغوب فيه فى معظم الدول النامية ، بل قد يكون أحد شروط الملائمة .

وثالثاً : لأن تطويرها ليست له تكلفة رأسمالية كبيرة ولا يقتضى جهداً ضخماً في تدريب العاملين ورعاية الدولة للصناعات التقليدية ومساعدتها في حل مشكلات المواد الأولية والتسويق تدفع للمستغلين بها بطبيعة الأمور نحو التوسع في الانتاج وبالتالي محاولة تطويره . ولا بد أن تستفيد عملية التطوير هذه من الجهد التكنولوجي المكثف الذى يبذل في مجال الانتقاء والتطوير . وفي البحث التكنولوجي بصفة عامة .

(د) الابتداع :

من جماع الجهد التكنولوجي المكثف الذى يبذل في مجال الانتقاء والتطوير واطراحه تتولد القدرة على ابتداع أساليب جديدة البدايات قد تكون متواضعة ، لكنها لا بد أن تلقى كل تشجيع وستتفاوت بالضرورة فرص النجاح والافاق ولكن لا بد من مقاومة اليأس أو فقدان الثقة بالنفس .

ولا شك أن تكاليف البحث والتطوير في الأساليب الجديدة والحشوية المشروعة من عيئها على الاستثمار واردة في الحسبان غير أن تلك التكاليف يجب أن تقارن بتكاليف استيراد التكنولوجيا كما يجب أن يأخذ في الاعتبار العوائد غير المباشرة التي يولدها في المجتمع نشاط البحث العلمي والتكنولوجي . العمليات الأربع التي تركز عليها سياسة بناء القدرات التكنولوجية الذاتية تحتاج الى أن تندرج في إطار مؤسسى يحكم عقود نقل التكنولوجيا والحصول على تراخيص التصنيع وينظم برامج الاختراع ويشجع الباحثين والمخترعين . وهي تحتاج أيضاً لسياسة متكاملة للاستخدام الكامل للطاقات الذهنية وزيادة هذه الطاقات باستمرار وتحقيق الرباط الوثيق بين البحوث والتنمية وهي تفترض أيضاً تطويراً شاملاً لنظم التعليم ، كما أنها بوجودها ستؤثر تأثيراً إيجابياً على هذا التطوير . لقد بدأت بعض البلدان النامية بالفعل في التصدى لهذه القضية ورسم سياسة قوية للبحث العلمي والتكنولوجي تكون جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية (١) .

كذلك فإن اكتساب التكنولوجيا لا يمكن أن ينفصل عن موقف الالتزام السياسى للمجتمع كله . ولتذكر هنا أن القاعدة الراسخة لنجاح اليابان في هذا المجال كانت تحقيق إجماع قومي على مستوى الأمة كلها حول هذا الهدف .

وبدلاً من بيزنطية المناقشات حول استخدام كلمة « نقل التكنولوجيا » والاعتراض عليها واقتراح البدائل لها ، فإن تكثيف الجهود يكون أفضل إذا ما وجه الى الكشف عن الأبعاد الحقيقية للجهد المطلوب لتحقيق النجاح ، وعن

(١) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، م. س. ٣٠ ، ص ٥٢٩ .

التفاعلات العميقة بين مجالات كثيرة من أجل تحقيقه ، وإلى مناقشة مزايا وعيوب أسلوب « النقل الخالي من التكنولوجيا » وإلى تأصيل مفهوم الاهتمام بالحصول على المعلومات قبل اتخاذ القرار . فما زالت غالبية صانعي القرار غير مقدرة لدور المعلومات في عملية اتخاذ القرار وإن تشددت بأهميتها وأنشأت لها أجهزة ونظاما (١) .

أما ما يفوق هذا أهمية فهو تحويل المعلومات الى معارف والفرق بين الاثنين كبير وخطير ويتعلق بالقدرة على استغلال المعلومات الاستغلال الأمثل - ان تحويل المعلومات الى معارف يعنى ببساطة الجمع بين أكثر من معلومة في انتقاء واع والنظر في المعلومات المجتمعة بعين ثابتة تستخلص منها معلومات جديدة تماما ليست في أى واحدة منها . وهذه المعلومات التي لم تكن موجودة في أى من المعلومات الأولية الفجة ، هي ما يسمى بالمعارف . ان هذا التفاعل الكيماوى الخلاق بين المعلومات هو ضرب من أعمال الاستخبارات ، والاستخبارات في العلم والتكنولوجيا حافلة بالأحداث المثيرة كما أنها لا تخلو من الأنشطة غير المشروعة أحيانا الا ان هذا كله يكون عديم الجدوى مالم يكن وراءه الأفراد القادرون على استغلال المعلومات التي يجرى جمعها وتحويلها الى معارف .

ان هذه القضية يجب أن تثار اهتماما خاصا ودراسة سبل تنمية قدرات شعوب العالم الثالث على تحليل البيانات واستكشاف ما لا يراود لها أن تعرفه (٢) .

ان الاعتماد على النفس هو بداية الفكاف من التبعية . فليس من المقبول عقلا ولا الميسور عملا أن يتخلص قطر من السيطرة بمزده من الاعتماد على من لهم السيطرة . وانما يكون الاعتماد على النفس بالتوجه الى الداخل انتاجا واستهلاكا وحضارة ، بالوفاء بالحاجات الأساسية لسكانه عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده بالأساس ، بتطوير حضارته وتجديد شبابها .

وليست تلك دعوة للانغلاق على الذات ولا حتى لتحقيق الاكتفاء الذاتي انما المقصود التحرك نحو التعامل مع العالم الخارجى بندية وتكافؤ وهي دعوة لادراك حقيقة أن أحدا لا يبني بيت آخر .

ان على شعوب العالم الثالث أن تدرك أنها لا تملك الا عمل أبنائها وما تملكه من موارد وان عليها حين تصوغ أسلوب تنميتها أن تعبر في الوقت نفسه عن شخصيتها الحضارية المتميزة .

(١) د. أسامة الخولي ، خطة عربية موحدة ، م.س. ١٠٠ ص ٩

(٢) د. أسامة الخولي ، للرجع السابق ، ص ٩

كذلك تزداد فرص النجاح في ممارسة الاعتماد على المستوى القطري بدعم الاعتماد الجماعي على النفس ثم المستوى الاقليمي ثم مستوى العالم الثالث .
وتكاتف مجموعة من الاقطار النامية وتربط جهودها التنموية وتزايد ما بينها من علاقات اقتصادية وغير اقتصادية لا شك يشكل كتلة ذات وزن مؤثر ومن نافلة القول تعفر القفز مباشرة الى الاعتماد الجماعي على النفس على مستوى العالم الثالث كله ولهذا فان المنطلق الاقليمي هو الكفيل بتحقيق الهدف الرئيسى ،
ومع الأخذ فى الاعتبار أن الروابط الحضارية والسياسية بين الدول المتجاورة تلعب دورا حاسما فى نجاح اعتمادها جماعيا على النفس .
ونتذكر هنا قول أوزفالد سنكل :

« ان عملية التنمية هى عملية مقلدة وخالقة فى الوقت نفسه ، تنبنى على اختيار واع ومعتمد لما هو عالمى حقيقة فى الحضارة والثقافة الحديثة ، وعلى قدرة على التخيل ، واستخدام متميز للامكانيات السياسية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمع المعنى » .

اننا حقا لا نملك رفاهية الانتظار حتى تذهب الطفرات التكنولوجية
اللانهاية بهويتنا الحضارية تماما .

الراجع

أولا - الكتب العربية :

- د. الأيوبي ، نزيه نصيف ، « استراتيجيات التنمية في العالم الثالث » مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية نوفمبر ١٩٧٨ - (٣) .
- د. توفيق ، محسن عبد الحميد ، « التكنولوجيا ذلك الداء والمواء » في الكتاب السنوي الخمسين ١٩٨٠ المجمع المصري للثقافة العلمية .
- حسين ، عادل ، « الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية » دار الوحدة بيروت ١٩٨١ .
- _____ (اشراف) ، « دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي أفريقي » ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ .
- زحلان ، انطوان ، (اشراف) ، « هجرة الكفاءات العربية » ٠٠ بحوث ومناقشات ندوة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - مركز دراسات الوحدة العربية سبتمبر ١٩٨٢ .
- سعيد ، محمد السيد ، « الشركات متعددة الجنسية » .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨ .
- د. عبد الله ، اسماعيل صبرى ، « نحو نظام اقتصادى عالمى جديد » الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .
- _____ « استراتيجيات التنمية » في استراتيجيات التنمية في مصر المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين - القاهرة - مارس ١٩٧٧ - الهيئة العامة للكتاب .
- د. عبد الرحمن ، ابراهيم حلمي ، « قضايا التكنولوجيا المعاصرة في مصر » في كتاب المؤتمر السنوى السابع لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ١٩٨٠ .

- د. عبد السلام ، محمد السيد ، « التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي » - سلسلة عالم المعرفة - ٥ - فبراير ١٩٨٢ .
- د. غنيمي ، محمد محمود ، « فائض العمالة في الدول النامية - دراسة مقارنة » عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٣ .
- د. قنديل ، عبد الفتاح ، « نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول النامية » في « التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية » بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين - مارس ١٩٧٦ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحياء والتشريع - القاهرة ١٩٧٦ .
- د. گرم ، انطونيوس ، « العرب امام تحديات التكنولوجيا » - عالم المعرفة - (٥٩) - نوفمبر ١٩٨٢ .
- منصور ، محمد وامام ، محمد (مترجمون) ، (السياسات الوطنية في اكتساب التكنولوجيا » - دراسة مقارنة - صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز التنمية الصناعية للدول العربية - ١٩٧٩ .
- مورلابيه ، فرانسيس وكولينز ، جوزيف ، « صناعة الجوع » خرافة الندرة » ، ترجمة أحمد حسان - عالم المعرفة ، أبريل ١٩٨٣ - الكويت .
- مولر رونالد وآخرون ، « من الاقتصاد القسومي الى الاقتصاد الكوني » ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨١ .
- ويردى ، منير الله ، « دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨ .

ثانياً - الكتب الأجنبية :

- Amin, Samir : «Le Développement Inégal» — édition de Minuit, Paris, 1973.
- Angelopoulos, Angelo T., «Pour une Nouvelle Politique du Développement International». Presses Universitaires de France, Paris, 1976
- Baran, P and Sweezy, P., «Notes on the Theory of Imperiation in K. Farn and D.C. Hodges (eds.) «Readings in U.S. Imperialism». (Boston — An Extending Horiyon Books. 1971).
- Barnet, R. and Mueller, R., «Global Reach : The Power of the Multinational Corporation», Simon and Schuster, N. York, 1978 (C.).
- Bhagwati, Jagdish N. (ed.), «The New International Order -- The North — South Debate». (Cambridge : The Mtt Press. 1977).
- Boarman, Patrick and «H. Schollhammer, «Multinational Corporations and Governments (ed.) Praeger. Publications N.Y. London 1975.
- Borgstorm, b., «Too Many». Macmillan. New York, 1970, (C).
- Boughy, A. S., «Man and the Environment» MacMillan, New York, 1974.
- Brownell, A., «Science and Technology» in the World of the Future». Wiley — Interscience, N. York. 1978 (C) :
- Brooke, M. Z. and Remmers, H. L., «The Strategy of Multinational Enterprise», «Longman, London, 1975 (C).
- Buckley, P. I., and Canon, M. «The Future of the Multinational Enterprise (London, Longman 1976).
- Capsey, S.R., «Patents, An Introduction For Engineers and Scientists» Newness, Butterworths, England. 1973.
- Cooper, F.G., «Science, Technology and Developments» Frank Luss, London 1978 (C).
- Cowling, K., Cable, I., Kelly M. and Mc Cruiness, T. «Advertising and Economic Behaviour (London, Macmillan, 1975).

- Derry, T. William T., «A short History of Technology». Oxford Univ. Press, London 1980 (C).
- Eckaus, R.S., «Making the Optimal Choice of Technology in G.M. Meir (ed.) Leading Issues in Economic Development (Oxford Univ. Press. 1978 (C).
- Emmanuel, Arglieri, «Technologie Appropriée ou Technologie Sous Développée ?» Collections Perspective Multinationale, PUF, 1981).
- Frank, A. Gunder, «Latin America : Underdevelopment or Revolution». N.Y. Monthly Review Press, 1970 (C).
- Gabon, Denis, «Inventing the Future». Pelican Books, 1969.
- Glazer, William, «The Brain Drain : Emigration and Return». Pergamon. Oxford, 1978.
- Hamilton, D. «Technology, Man and the Environment» Chatto and Winclus, London, 1980 (C.)
- Hartman, Betsy and Boyce, James, «Aid to the Needy ?» Center for International Policy, Washington, D.C., 1978.
- Hayter, Teresa, «Aid as Imperialism», Pelican Original, 1972.
- Hightower, Fin, «Eat your Heart Out : How Food Profiteers Victimize the Consumer». Crown, N. York 1979 (C).
- Hymer, Stephen, «The Efficiency (Contradiction) of Multinational Corporations «in : International Trade and Finance». Baldwin and Richardson : Eds. — (Boston : Little, Brown and Co. 1978).
- ———, «The Multinational Corporation and the Law of Uneven Development» in «International Firms and Modern Imperialism».
- Selected Readings, Hugo Radice (Ed.). Penguin Books, 1979 (C.).
- ——— and Rowthorn R., «Multinational Corporations and International Oligopoly «in C.P. Kindle Verger (ed.) «The International Corporations», MIT Press, 1978 (C).
- Jedlika, Allen, «Organization for Rural Development Risk Taking and Appropriate Technology» — Praeger Special Studies, 1977.
- Johnson, Harry, «Technology and Economic dependence» — London Trade Policy Research Centre, 1980 (C).

- Kahn, H. and A. Wiener, «The Year 2000» Collier — Macmillan, London, 1979 (C).
- Meadows, Donella H. et al, «Towards Global Equilibrium» — Wright Allen Press, 1980 (C).
- Machlup, F., (ed.), «Economic Integration : World wide, Regional, Sectoral». Macmillan — 1976.
- Mansfield, E., «Technology and Technological Change», in F.H. Durning (ed.), *Economic Analysis and the Multinational Enterprise* — (Allen and Unwin, London 1974).
- Mouly, F. and E. Costa, «Employment Policies in Developing Countries».
George Allen and Unwin Ltd, London 1979.
- Murray, R., ed., «Underdevelopment, International Firms and the International Division of Labour» in *Towards a New World Order* (Rotterdam University Press 1972).
- Murdal, Gunnar, «Asian Drama : An Inquiry Into the Poverty of Nations», —
(Pantheon — Random House, N. York.
- ———, «Economic Theory and Underdeveloped Regions» — London, Methuen, 1975 (C).
- Odum, H. T., «Environment, Power and Society» Wiley., 1981 (C).
- Owens, Edgar and R. Shaw, «Development Reconsidered» (Heath, Lexington Mass. 1978).
- Pinto, Anital et al., «The Center — Periphery System Twenty Years Later.»
(Development and Underdevelopment in New York and the Old March).
Institute of Social and Economic Research-Jamaica 1973.
- Rameah, F. and Weiss, Ch., «Mobilizing Technology for World Development». and The Jamaica Symposium. Praeger Special Studies, 1980.
- Rosenberg, N., «Perspecturs on Technology»,
Cambridge University Press, London — 1978.
- Sen, Amartya, «The Concept of Efficiency» in M. Parkin and A. R.

- Nobay (ed.) «Contemporary Issues in Economics» Manchester Univ. Press 1979.
- — — — —, «Brain Drain : Causes and Effects» in B.R. Williams (ed.) «Science and Technology in Economic Growth» — (John Wiley and Sons, Toronto, 1979).
- Singer, Hans, «The Strategy of International Development» Macmillan, London, 1978.
- — — — —, «Science and Technology for Poor Countries» in Gerald M. Meir (ed.) : «Leading Issues in Economic Development», (Oxford Univ. Press, 3rd ed. 1979).
- Solomon, Lewis, «Multinational Corporations and the Emerging World Order».
- Kennikat Press, New York, 1978.
- Spencer, D., and Woroniak, A. «The Transfer of Technology to Developing Countries.» Praeger (Pall Mall Books), London 1976.
- Stewart, F., «Technology and Underdevelopment», MacMillan, London 1980 (C).
- Streeter, P. and Lall, S., «Foreign Investment. Transnationals and Developing Countries». Le Praeger, London, 1977.
- Tudge, Colin, «The Famine Business». Faber and Faber, London, 1979.
- Vaitsons, C., «Transfer of Resources and Preservation of Monopoly Rents».
- Economic Development Report No. 68, Centre of International Affairs, Harvard Univ. 1979 (C)
- Vernon, Roymon, «Sovereignty at Bay». Basic Books, N. York, 1976.
- — — — —, «The Economic Consequence of U.S. Foreign Direct Investments», in Robert E. Baldwin and F.D. Richardson (eds.).
- «International Trade and Finance» (Boston : Little, Brown and Co., 1978 (C).

- Wachtel, Howard M., «The New Guineses : Multinational Banks in the Third World.»
Transnational Institute, Washington D.C. 1979 (C).
Weaver, F. and Jamson, K. and Blue, R., «A critical Analysis of Approaches to Growth and Equity».
(Paper prepared for the International studies Association Annual Meeting, March 1977, St. Louis).
- Wagner, B., «Environment and Man.» (Morton and Co. New York 1979 (c).)
- Wertheim, w. F., «The Rising waves of Emancipation. From Counterpoint Towards Revolution.» in E. de Kadt and G. Williams (eds.) Sociology and Development». (Twislock — London 1978 (C).
- Zahlan, A. B. (ed.), «Technology Transfer and Change in the Arab World.» (Pergamon Press 1978 (C).

٦٦ - الدوريات العربية :

- د. الجمل ، حسنى ، « الخطوة الدولية للشركات متعددة الجنسية » ، السياسة الدولية - عدد ٣٤ أكتوبر ١٩٧٣ .
- د. الخولى ، أسامة ، « خطة عربية موحدة لنقل التكنولوجيا » ، شئون عربية - نوفمبر ١٩٨٢ ، عدد ٢١ .
- د. السيد ، مصطفى كامل ، « الآثار الداخلية للتقسيم الدولى للعمل » فى ملف (قضايا التنمية فى العالم الثالث) - السياسة الدولية - عدد ٦٨ أبريل ١٩٨٢ .
- بنوى ، محمد ، وطارق الربيع ، وعامر الحبابى ، « دراسة أولية عن أساليب نقل التكنولوجيا وعلاقتها بمشاكل التصنيع فى دول الخليج العربية » آفاق اقتصادية ، عدد ١ يناير ١٩٨٠ .
- زحلان ، انطون ، « البعد التكنولوجى للوحدة العربية : القوى البشرية . المؤسسات : السياسات » . المستقبل العربى - السنة ٣ - عدد ٢٥ - مارس ١٩٨١ .
- عيسى ، محمد عبد الشفيق ، « تدفقات رؤوس الأموال الدولية الى العالم الثالث » - السياسة الدولية . أبريل ١٩٨٢ - عدد ٦٨ .
- د. غبريال ، وهبى ، « الكارتل الدولى للشركات متعددة الجنسية » ، السياسة الدولية . عدد ٤١ - يوليو ١٩٧٥ .
- د. نافعة ، حسن ، « المنظمات الدولية وقضايا التنمية فى العالم الثالث » ، السياسة الدولية - عدد ٦٢ أكتوبر ١٩٨٠ .

رابعاً - الدوريات الأجنبية :

- Amin, Galal «Criticism of U.N. Philosophy on Development». Arab Economist Review, Baghdad, Jan. 1977.
- Baldwin, G.B., «Brain Drain or Overflow ?» Foreign Affairs, January 1970. Vol. 48, No. 2.
- Blix, Hans., «Science and Technology in the North-South Context». Development Dialogue 1979 : I. —
- Chudnovesky, Daniel, «Foreign Trade Marks in Developing Countries». World Development Vol. 7, 1979.
- Cooper, Charles, «Science, Technology and Production in the Underdeveloped Countries : An Introduction,» The Journal of Development Studies, October 1972.
- ———, «Science Policy and Technological change in Underdeveloped Economies», World Development, March, 7, 1974.
- Courtney, W.H. and Leipziger, D.M., «Multinational Corporations in Less — Developed Countries : The Choice of Technology». Oxford Bulletin of Economics and Statistics, November, 1975.
- Dudley, L. and R. Sondilands, «The Side Effects of Foreign Aid : The Case of P.L. 480 Wheat in Colombia». Economic Development and Cultural change January, 1975.
- Foster — Carter, A., «From Rostow to Gunder Frank : Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment», World Development, March, 1976.
- Godfrey, M., «The International Market in Skills and the Transmission of Inequality». Development and Change — Vol. 6. October 1975.
- Griffin, K.B., «The International Transmission of Inequality World Development, April, 1974.

- Grundmann, H.E., «Foreign Patent Monopolies in Developing Countries : An Empirical Analysis», *Journal of Development Studies*, January 1976.
- Helleiner, G. K., «The Role of Multinational Corporations in the Less Developed Countries». *World Development* 3, 1975.
- Lall, S., «Is» Dependence «a Useful Concept in Analysing Underdevelopment» ? *World Development*, Nov. - Dec. 1975.
- Myrdal, G., «Cleansing the Approach from Biases in the Study of Underdeveloped Countries». *Social Science Information* — Vol. 3, No. 8, 1970.
- Nye, J.S., «Multinational Corporations in World Politics». *Foreign Affairs*, Oct. 1974. —
- Patel, Surrendra, «Trade Marks and the Third World» *World Development*, Vol. 7., 1979.
- Perrose, Edith, «International Patenting and the Less Developed Countries». *Economic Journal* 83-1973.
- Rodrigues, C. Alfredo, «Trade in Technological Knowledge and the National Advantage». *Journal of Political Economy* 83-1975.
- Vaitos, Constantine, «The Revision of the International Patent System : Legal Considerations for a Third World Position». *World Development* 4-1976.

Plus :

- «Fortune» — May 1977 (Time Inc.) — The First 500 Greatest Industrial Corporations in America.

- OECD, Development Centre, «Choice and Adaptation of Technology in Developing Countries». Paris 1974. —
- OECD, «Cops in Technology : Analytical Report» — Paris OECD, 1970.
- U.N. Industrial Development Organization, Expert group Meeting on Technological Development in Developing Countries : «The Structure and Functioning of Technology Systems in Developing Countries by Dr. Osama El-Kholy.
- U. N. «The Role of Potcats in the Transfer of Technology to Developing Countries». (N. York, United Nations 1979).
- U.N. Conference on Trade and Development — N. York 1974 : The Reverse Transfer of Technology : Its Dimensions, Economic Effects and Policy Implications».
- U.N. : «The Impact of Multinational Corporations on Development and World Politics». E/5500/Rev. 6 — N. York 1974.
- UNCTAD : «Transfer and Development of Technology in Iraq.» TT/AS/2 - 1978.
- UNCTAD : «Transfer of Technology — Its Implications for Development and Environment. N. York. 1978.
- UNCTAD : «Technological Transformation of the Third World» TT/9/1978.
- UNCTAD : «Debt Problems in the Context of Development» Report by the Secretariat — 1974.
- UNCTAD : «International Financial Cooperation for Development — Current Policy Issues». Document TD/234-1979.
- UNCTAD : «Development Aspects of the Reverse Transfer of Technology» TD/B/6-4 — 1979.

- UNCTAD : «Technological Dependence : Its Nature, Consequences and Policy Implications». Report by Secretariat — TD/190 — Dec. 1976.
- UNESCO : «Pour un Nouvel Ordre Economique International Par M. Bedjoui — Paris 1978.
- UNESCO : «Scientists Abroad : A Study of the International Movements of Persons in Science and Technology.» Paris — 1971.
- UNIDO : «International Flows of Technology — Industry 2000 — New Perspectives — Collected Background Papers. 10D — 326/Dec. 1981.
- World Bank, «How the Other Half Dies». Document Cited by Susan Groupe. Penguin — Harmondsworth 1976.
- World Bank. «Policy and Operations» : The world Bank Group - September 1974.
- World Bank : International Technology Transfer : Issues and Policy Options — World Bank Staff Working Paper — No. 344-July 1979

فهرس

٥	تقديم
١٧	فصل تمهيدى
١٧	المبحث الأول : مدخل للمفاهيم والمدرجات المستخدمة
٣٧	المبحث الثانى : ملامح استراتيجية التنمية فى العالم الثالث
٦١	الباب الأول : نحو اطار نظرى لقضية نقل التكنولوجيا واستراتيجية التنمية
٦٣	الفصل الأول : المبحث الأول : نقل التكنولوجيا
٧٦	المبحث الثانى : النقل الحالى من التكنولوجيا
٨٢	الفصل الثانى : قنوات نقل التكنولوجيا
٩٤	الفصل الثالث : التكنولوجيا الملائمة : مشكلات الاختيار
٩٤	المبحث الأول : موقع التكنولوجيا من استراتيجية التنمية
١٠٠	المبحث الثانى : خصائص التكنولوجيا الملائمة
١١٠	المبحث الثالث : التكنولوجيا الملائمة وجدول الاختيار
١١٧	الباب الثانى : الجوانب السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا الى العالم الثالث
١١٩	الفصل الرابع : الشركات متعددة الجنسية
١٢٠	المبحث الأول : الشركات متعددة الجنسية (المفهوم - التطور - الخصائص - الاستراتيجية - المصالح)
١٣٠	المبحث الثانى : ابعاد مساهمة الشركات متعددة الجنسية فى تنمية العالم الثالث والمصالح السياسية والاقتصادية وراء تلك المساهمة

١٣٦	المبحث الثالث : الشركات متعددة الجنسية وتقبل التكنولوجيا
١٤٦	المبحث الرابع : الأبعاد السياسية والاجتماعية لعمل الشركات متعددة الجنسية في الدول الثمانية
١٥٧	الفصل الخامس : المساعدات والقروض والمعونة لمن ؟
١٦١	المبحث الأول : المساعدات - التعريف - التقسيم النوعي - الخصائص
١٧٥	المبحث الثاني : البنك الدولي والهجوم على الفقر
١٨٢	المبحث الثالث : نالوث المعونة القضاء كسلاح
١٩٠	الفصل السادس : النقل الماكس للتكنولوجيا عجرة العقول والكفاءات
١٩٢	المبحث الأول : حجم وطبيعة المشكلة
١٩٩	المبحث الثاني : عوامل الجذب والطرء
٢١٠	الفصل السابع : التبعية والتغير القيمي لدى شعوب العالم الثالث : قواعد اللعبة
٢١٢	المبحث الأول : التبعية التكنولوجية الباحثون والخاسرون
٢٢٤	المبحث الثاني : التبعية الفكرية وأزمة التنمية
٢٣١	خاتمة : الخيار الحقيقي
٢٣٩	المراجع

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٦/٤٨٢١

١١٠٢ - ٠١ - ٩٧٧ ISBN

تعتبر مشكلة نقل التكنولوجيا قضية من أهم قضايا التنمية في بلاد العالم الثالث ، ومن ثم فقد أصبحت مصدرا خطيرا من مصادر النزاع القائم في الحوار بين الشمال والجنوب

- ويتناول هذا البحث نقل الموارد الحقيقية لتمويل التنمية من البلاد الغنية إلى البلاد الفقيرة ، ومشكلة الديون الخارجية ، والاتفاق على مجموعة من قواعد السلوك للعلاقات بين الدول في طريق التنمية وبين الشركات متعددة الجنسية في طريق التنمية وبين الشركات متعددة الجنسية ، وتنظيم الإطار العام لعملية استثمار رؤوس الأموال وتميز جسور التعاون بين البلاد النامية التي تتعامل مع مجموعة البلاد الرأسمالية المتقدمة ومجموعة البلاد الاشتراكية .